الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام

(١٢٤٧- ١٢٥٧هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م).

British – French Attitude Towards the Egyptian Reign of Belad Sham (١٢٤٧–١٢٥٧ A.H) (١٨٣١–١٨٤١ A.D)

تأليـف

الدكتور قاسم محمد أحمد النواصرة

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى
دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٧/٣/٨٢٤)

رقم التصنيف: ٩٥٦,٥٨

المؤلف: النواصرة، قاسم محمد.

عنوان الكتاب: الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣١-١٨٤١م)/ قاسم محمد أحمد النواصرة،

ر.أ: (٢٠٠٧/٣/٨٢٤م).

الواصفات: /التاريخ البلدان العربية/ بلاد الشام.

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرس والتصنيف الأولية

الإهداء

إلى والدي . . .

الذي إن كان في جزء من خير أو بصيص من علم، أو

وميض من نور فبفضله بعد فضل الله تعالى.

إلى والدتي . . .

التي كان حجرها لي غطاءً، وبطنها لي وعاءً، ودمها لي

سقاءً.

اعترافاً بفضلهما ودعاءً لهما في حياتهما ﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي

صَغِيرًا﴾.

إلى إخواني وأخواتي . . .

إلى عاصمة الإباء والضيافة والكبرياء والأصالة العربية . . .

انتماءً وولاء . . . عمان

إلى أقدم مدينة في التاريخ منبع العلم والحضارة والعراقة

محبةً وصفاء . . .

دمشق

إلى عبق الماضي والحاضر مدينة الحضارة والتاريخ والمجد . . .

إكباراً وإعلاء . . . القاهرة

المختصــــرات

أ. العربية:

١- مجلد: م.

٢- جزء: ج.

٣- قسم: ق.

٤- الصفحة: ص.

٥- دون ناشر: د. ن.

٦- دون مكان نشر: د. م.

٧- دون تاريخ نشر: د. ت

ب. ***الأجنبية:***

٨- Foreign Office: F.O

٩- Volume: Vol

١٠- Nombrê: N°

١١- Page: P

١٢- United State Ammerican: U.S.A

قائمة المحتويات

المقدمة :

شهدت الفترةُ الممتدةُ من ١٨٣١-١٨٤١ مرحلةً جديدةً من التدخلِ المصريّ فِي بلادِ الشام خلال تلكَ الحقبةِ الزمنيةِ، حيثُ استطاعت الجيوشُ المصريةُ السيطرةَ على أنحاء بلاد الشام كافةً، فضلاً عن الدخول لقونية وكوتاهية اللتين ضُمّتا هما الأخريان إلى إيالة مصر.

وكانت الظروف الدّولية، آنذاك، قد ساهمت في نجاح السيطرة المصرية؛ إذ إن بريطانيا بمشكلاتها الداخلية من جهة، وفرنسا في الجزائر من جهة أخرى، إضافةً إلى الوضع المتردي الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية، فهي لم تتعافَ بعد من أثر الهزائم التي لحقت بها ولا سيما حرب اليونان (١٨٢١- ١٨٢٦م)، وحروبها مع روسيا (١٨٢٨- ١٨٢٩م)، ومن أعظمها وقعاً في نفسها: القضاء على معظم جيشها في الواقعة الخيرية سنة ١٨٢٦م، على يد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣- ١٢٥٥هـ/١٨٠٨- ١٨٣٩م). وقد جاءت هذه العوامل مجتمعه لتصب في صالح السيطرة المصرية على بلاد الشام.

وقد أجابت الدراسة على مجموعة من الأسئلة؛ كيف كانت طبيعة الحكم المصري لبلاد الشام؟ وما هو موقف بريطانيا وفرنسا من التدخل المصري في بلاد الشام، منذ بدايته سنة ١٨٣٢م حتى نهايته سنة ١٨٤١م؟ وهل أثر تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية؟ وما أثر احتكار محمد علي باشا للتجارة على المصالح التجارية البريطانية وما هو موقف بريطانيا من هذا

الاحتكار؟ وهل استطاعت بريطانيا أن تنجح في جمع الدول الأوروبية لجانبها وعقد مؤتمر لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م، خدمة لمصالحها في بلاد الشام، وإخراج محمد علي باشا منها.

وتعود أهمية البحث في هذه الدراسة إذ تعالج فترة مهمة مرت بها الدولة العثمانية، واحتل جزءٌ من أراضيها من قبل محمد علي باشا، مما جعل الدول الأوروبية تتباين في مواقفها تجاه التدخل المصري، خاصة بريطانيا وفرنسا، حيث تعاملت كل دولة منهما وفق مصالحها في المنطقة. وهو ما سنتبينه خلال هذه الدراسة. هذا بالإضافة إلى رغبة الباحث بتزويد المكتبة العربية بدراسة تلقي الضوء على الموقف البريطاني والفرنسي، من التدخل المصري في بلاد الشام ١٨٣١- ١٨٤١م.

ومما يزيد في أهمية هذه الدراسة اعتمادها على الوثائق البريطانية والفرنسية والعثمانية، بالإضافة إلى المصادر التي عاصرت فترة الدراسة من عربية وأجنبية، والمراجع العربية والأجنبية الحديثة والدراسات والمقالات والرسائل الجامعية.

وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، وقائمة مصادر ومراجع وملحقات. فكان الفصل الأول هو: الحكم المصري في بلاد الشام، حيث تناول الباحث في هذا الفصل موقع بلاد الشام وحدودها، والأوضاع قبيل الحكم المصري، والأسباب التي دفعت محمد علي باشا للتدخل فيها، والحملة المصرية

عليها، والإدارة المصرية فيها، والجهاز العسكري والقضائي، والتنظيم الاقتصادي للحكم المصري في بلاد الشام وقد شمل (الزراعة والتجارة والصناعة)، والتنظيم المالي والضريبي وكذلك الناحية الصحية والحياة التعليمية.

وتناول الباحث في الفصل الثاني: الموقف البريطاني والفرنسي منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام حتى محاولة محمد علي باشا الاستقلال سنة ١٨٣٤م. وقد تضمن البحث موقف بريطانيا وفرنسا منذ بداية التدخل المصري، وكذلك موقفهما من هزيمة جيش السلطان العثماني في معركة قونيه في ١٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م، وموقفهما معاً في أعقاب معركة كوتاهيه في ٢ شباط سنة ١٨٣٣م وموقفهما معاً من توقيع اتفاقية هنكيار أسكله سي بين الدولة العثمانية وروسيا في ٨ تموز سنة ١٨٣٣م، وموقفهما معاً كذلك من فكرة محمد علي باشا في الاستقلال عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٤م .

أما الفصل الثالث فكان بعنوان: تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام وتضمن: القنصليات البريطانية والفرنسية في بلاد الشام، والتنظيم الهيكلي للقنصليات، وتدخل القناصل في شؤون الإدارة المصرية حتى وصلت حدَّ إساءة نظام الحماية، وكيف كانت القنصليات البريطانية والفرنسية ملجأً للهاربين من التجنيد الإجباري، كما تضمن التنويه إلى تحريض القنصليات البريطانية والفرنسية في الثورة على الحكم المصري في بلاد

الشام،وسياسة محمد علي باشا التجارية في بلاد الشام القائمة على الاحتكار وموقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل البريطانيين والفرنسيين، والإشارة إلى تـذمر القناصل وشكايتهم من تصرفات الإدارة المصرية والمتسلمين، وتدخلات القناصـل وموقف الإدارة المصرية من هذه التدخلات.

أما الفصل الرابع فكان عنوانهُ: الموقف البريطاني والفرنسي مـن احتكـار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام، وضمّ: التجارة البريطانية في بلاد الـشام، ورغبةَ البريطانيين في إنشاءِ سفنٍ في نهرِ الفرات؛ خدمـة لمـصالحهم التجاريـة، ووضع التجارة الفرنسية في بلاد الشام، وسياسة محمد علي باشا التجارية في بـلاد الشام القائمة على الاحتكار وموقف بريطانيا وفرنسا من احتكار محمد علـي باشـا التجارة فيها، وماهية اتفاقية بلطي ليمان بين الدولـة العثمانيـة وبريطانيـا سـنة ١٨٣٨م.

أما الفصل الخامس فشملت دراسته الآتي: الموقف البريطاني والفرنسي منذ إعلان محمد علي باشا رغبتهُ في الاستقلال سنة ١٨٣٧م، حتى خروج المـصريين من بلاد الشام سنة ١٨٤١م، وفصّل في موقف بريطانيا وفرنسا من فكـرة محمـد علي باشا الاستقلالية ١٨٣٧- ١٨٣٩م، وموقفهما معاً من هزيمة جـيش الـسلطان العثماني في أعقاب معركة نصيبين سنة ١٨٣٩م، وكذلك دور بريطانيا فـي عقـد معاهدة لندن ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م، وتجدّد الثورات ضدّ الحكم المصري في بـلاد الشام حتى نهاية سنة ١٨٤١م.

تحليل المصادر :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الأولية، والمراجع الثانوية التي قَدَّمت معلومات جديدة غطت فصول الدراسة كلها وهي :

١. الوثائق العثمانية غير المنشورة، وأهمها: مجموعة خط همايون[١]، وإرادة داخلية[٢]، وإرادة خارجية[٣]، وإرادة ممتازة[٤]. وهذه الوثائق محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء التركية في استانبول، وتتضمن أوامر سلطانية

---

(١) هو الفرمان الذي يحرره السلطان العثماني بخط يده، ويكون على درجة كبيرة من الأهمية، كما يطلق عليه اسم خط شريف أو الإرادة الشريفة. وكان يصدر هذا الفرمان بناء على الورقة التي يحررها الصدر الأعظم في مسألة ما، بصورة موجزة، ويطلق عليها إسم تلخيص أو أن يصدر الفرمان مباشرة دون تقديم شيء وهذا النوع من الفرمانات يسمى بياض أو زينة خط همايون، أي: خط همايوني على بياض. وكان السلاطين العثمانيون حتى عهد مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤- ١٥٩٤م) يحررون بأيديهم بعض الفرمانات في مسائل محددة. انظر: نجاتي أقطاش، وعصمت بنيارق، الأرشيف العثماني، فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول ، ترجمة صالح سعداوي، (عمان: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية ،١٩٨٦)، ص ٤٧١.

(٢) إرادة تعني: أمر السلطان، وفرمانه، ورغبته وهي منهج جديد في البيروقراطية العثمانية، ظهر بعد سنة ١٨٣٢م. وكان يتم قبل ذلك كتابة المسائل بشكل موجز، وتعرض على السلطان، ويطلق على هذه الورقة اسم "تذكرة عرض" أو تلخيص، أما الذي يكتبها فكان يطلق عليه اسم "تلخيصجي"، يقرأ على السلطان الملخص، ويكتب رأيه في المسألة بإيجاز، وهذا الذي كتبه يسمى "خط همايون". أما بعد سنة ١٨٣٢م فكان الكاتب الخصوصي للسلطان يقوم بتلخيص المسألة، ويعرضها على السلطان الذي يذكر له رأيه فيها شفوياً، ويقوم الكاتب بتوجيه الخطاب فيه إلى الصدر الأعظم، وهذا الشكل أطلق عليه كلمة إرادة، وكانت الإرادات التي صدرت بعد هذا التاريخ على ثلاثة أنواع هي: إرادة داخلية وإرادة خارجية، والمجلس الأعلى (وتبدأ من سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م). أما الإرادة الداخلية فتتعلق بالوضع الداخلي للدولة العثمانية، وتبدأ هذه الإرادة بسنة ١٢٥٥- ١٣٠٩هـ/ ١٨٣٩- ١٨٨٥م، ووضعت هذه الإرادات في ملفات ضمت آلاف الوثائق. انظر: أقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٤٦٣- ٤٦٤.

(٣) تتعلق هذه الإرادة بعلاقات الدولة العثمانية مع الخارج وخصوصاً مع الدول الأوروبية وتشمل التقارير والملخصات التي كان يحررها الصدر الأعظم لتقديمها للسلطان، ومسودات الرسائل التي يرسلها إلى رؤساء حكومات الدول الأجنبية، ونصوص معاهدات الصلح، والاتفاقات المختلفة، ومحاضر المحادثات. انظر: إقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٩.

(٤) تم التوسع في هذا التصنيف ليشمل إيرادات المسائل المهمة في الدولة العثمانية مثل مسألة كريت ومسألة جزر البحر المتوسط ومسألة جبل لبنان وكذلك إيرادة المسألة المصرية وهي خاصة بمسائل مصر ابتداءً من سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م حيث وضعت هذه الإرادات في دفاتر ضمت قيود شتى الفرمانات التي صدرت حول المسألة المصرية وهي خمسة عشر ملفاً، تبدأ بالتاريخ ١٧٠٧-١٩١٤م منها أربعة عشر ملفاً خاصة بمصر، بينما الملف الخامس عشر بمهمة مصر المكتومة أي: الأمور السرية. انظر: أقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص١٤٥.

صدرت عن السلطان العثماني، بعث بها إلى سفرائه لدى الـــدول الأوروبيـــة، وإلى محمد علي باشا خاصة مايتعلق منها بالأزمة العثمانية والمصرية أثنـــاء فترة التدخل المصري في بلاد الشام .كما قدمت معلومات عن موقف الدولـــة العثمانية من التدخل المصري منذ بدايته حتى نهايته، إضافةً إلى مواقف الدول الأوروبية المعنية بالأزمة وخصوصاً بريطانيا وفرنسا.

وقد أفادت الدراسة من الوثائق ذات الأرقام الآتية:

٠١ خط همـــايون: ملـــف رقـــم: ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٧٩.

٠٢إرادة خارجية: ملف رقم: ٩، ١٢، ١٥٠

٠٣إرادة ممتازة: ملف رقم: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩.

٢. محافظ عابدين:

وهي محفوظة في دار المحفوظات القومية في القاهرة: وتتكون من محـــافظ الأبحاث ومحافظ الجهادية، والأوامر، والمكاتبات والبليـــوردات[٥]. الـــصادرة مـــن محمد علي باشا إلى ابنه ابراهيم باشا.

وتبدأ هذه المحافظ من المحفظة رقم ١ حتى محفظة رقـــم ٢٦٠ ويختلـــف حجم كل وثيقة في المحفظة حسب محتواها؛ فمنها ما لا تتجاوز معلوماتها بـــضعة

---

[٥] جمع بليوردي، أطلق على الأوامر التي يصدرها رجال الدولة من أمثال الصدر الأعظم وقبودان (أمير) البحر والوزراء وأمير الأمراء. انظر: أقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٤٦٧.

أسطر ومنها ما تقع في عدة صفحات. ويتنوع الورق المستخدم الـذي كتبـت بـه الوثائق بين الورق الأصفر والورق الأبيض المصقول.

وقد تم جمع هذه الوثائق على شكل مجموعات تقع كـل مجموعـة ضـمن مصنف "ملف" (FILE) ويحتوي كل ملف ما بين ١٥٠ إلى ٤٥٠ وثيقـة مختلفـة الأحجام وتضم المحفظة الواحدة أربعة ملفات.

فمحافظ الأبحاث تعطي معلومات متنوعة عن بلاد الشام خلال فترة الحكـم المصري. أما محافظ الجهادية فهي المحافظ التي تتعلق بالجيش المصري، منها مـا هو مترجم إلى اللغة العربية، ومعظمها مازال باللغة العثمانية، وقمت بالرجوع فـي أطروحتي إلى المحافظ ذات الأرقام ٣٦,٢,١ وكذلك محافظ بحـر بـرا[٦] وقمـت بالاطلاع على محفظتين منهما؛ ذات الأرقام ١٧ و١٨ وتغطيان الفترة الممتدة مـن ١٢٤٧-١٢٥٦هـ/١٨٣١-١٨٤٠م وأغلب معلوماتها عـن الأسـطول البحـري المصري، ونشاطاته المختلفة، واطلعت على الأوامـر والمكاتبـات والبليـوردات الصادرة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم باشا، وموظفي الإدارة المصرية فـي بلاد الشام، وقادة الجيش المصري، بالإضافة إلى التقارير اليوميـة والاستـشارات والردود عليها، وتوجيهات، وعرائض، وشكاوى، وتقارير اسـتطلاعيه مخابراتيـه شملت معظم مناطق بلاد الشام[٧].

---

(٦) مكاتبة من محمد على باشا إلى والي صيدا، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥/١٨٣٠م.

(٧) محافظ بحر برا، محفظة رقم ١٨، وثيقة رقم ٤، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأخرة ١٢٥٢/ ١٨٣٦م.

وبصفة عامة شملت محافظ عابدين على العموم معلومات عن نواحي الحياه في بلاد الشام خلال فتره الحكم المصري لها العسكرية منها والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والأمنية، والدينية، والصحية، والمالية، والسكانية، والغابات، والمناجم، والتعدين، والطرق، وحالة المدن الشامية، وحواضرها، والأمراض الوبائية المعدية، والضرائب بأنواعها، والنقل، والجسور، والأسعار، والنواحي المناخية، والغذائية، والتجنيد، وجمع السلاح، والثورات المناوئه للحكم المصري، والبريد، والبدو، والحج، والطباعة، وأنواع المزروعات، والحيوانات الداجنة، وأسماء القرى التي عمرت، أو استحدثت، والمعامل، والمحاجر الصحية والمستشفيات الجديدة، ومهماتها، والصيدليات، وصناعة الأدوية، والمتسلمين ومهماتهم، والقضاة ورواتبهم، وأهل الذمة، والقناصل العامين ووكلائهم، وما استحدث من القنصليات لأول مرة في بلاد الشام وأماكن إقامة القناصل في مدنها، وحمايتهم من السكان المحليين. وقد قمت بالاطلاع على هذه المحافظ أثناء فترة إقامتي في القاهرة.

٣. سجلات المحاكم الشرعية[٨] لمدينة دمشق:

وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية (دمشق) وتشكل جزءاً من الوثائق العثمانية التي تم الاعتماد عليها، والتي خدمت موضوع الدراسة. وتحوي

---

(٨) هي الدفاتر التي كانوا يسجلون فيها الإعلامات التي يحررها القضاة، والحجج، والقرارات، فضلاً عن تسجيل الفرمانات القادمة من مركز الدولة، والأوامر والتبليغات تبعاً للترتيب الزمني. انظر: إقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٤٧٤.

معلومات عن معظم المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وترصدها بشكل دقيق، وكذلك عمليات الإيجار والاستئجار، والأراضي، والخصومات، والسرقات وتعيين القضاة وتنقلاتهم، وموظفي الدولة، والوظائف الدينية والعلمية، وأهل الذمة والغرباء، والأغنياء والفقراء، والنقد المتداول، وعمليات البيع والشراء، والإرث والوصية، والزواج والطلاق، وغيرها. ويعود تاريخ هذه السجلات إلى سنة ١٥٨٣م، ويستمر حتى سنة ١٩٢٥م ويوجد في المركز المذكور حوالي ١٥٥٦ سجلاً أغلبها مكتوب باللغة العثمانية وبعضها باللغة العربية، وأستخدم في كتابتها الحبر الأسود وهذه السجلات مجلدة بورق قوي من الكرتون ذا اللون الأصفر وكل سجل مرقم من ١-٤٠٠ أو أكثر، أو أقل حسب حجم السجل[٩] واستفدت من السجلات التي تحمل الأرقام: ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥. وقد اطلعت عليها أثناء فترة إقامتي في دمشق.

الأوامر السلطانية[١٠] الصادرة عن سلاطين الدولة العثمانية:

وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق. وتم جمع هذه الأوامر في سجلات بلغ عددها أحد عشر سجلاً مكتوباً باللغة العثمانية، وتحتوي هذه

---

(٩) سجل محكمة شرعية دمشق ، سجل رقم ٣٢٩،(دمشق : مركز الوثائق التاريخية، بتاريخ ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدينة دمشق كانت تحتوي على عدة محاكم تقع واحدة منها داخل السور؛ وهي المحكمة الكبرى، بينما تقع المحاكم الأخرى في أحياء متنوعة خارج السور، كمحكمة الميدان، والمحكمة السنانية، ومحكمة الصالحية، ومحكمة العونية، انظر: سجل محكمة شرعية، دمشق، سجل رقم٣٣٣، وثيقة رقم ٢٩، دمشق، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م.

(١٠) هو الاسم الرسمي المحرر الذي يصدر عن السلطان في موضوع بعينه، ويضم أحكاماً يلزم أتباعها أنظر: أقطاش وبنيارق ، المصدر السابق ،ص ٤٧٧.

الأوامر على معلومات عن تعيين الولاة وأسمائهم، والقضاة، والموظفين، الذين تختص بهم دمشق خلال القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين. وقام مركز الوثائق التاريخية بنشر مجموعة من هذه الأوامر في كتاب وثائقي بعنوان "الأوامر السلطانية لولاية دمشق[١١]".

٢- الوثائق البريطانية :

وهي وثائق وزارة الخارجية البريطانية، والمحفوظة في مكتب السجلات العامة (Public Record Office) في لندن، وهي وثائق خاصة بالعلاقات البريطانية العثمانية، وتشمل تقارير ورسائل رسمية متداولة بين وزارة الخارجية البريطانية (Foreign Office)في لندن وقنصلياتها في المشرق، وخاصة في بلاد الشام ومصر واستانبول. إضافة إلى التقارير والبرقيات، والمذكرات التي بعث بها القناصل البريطانيون العاملون في مصر وبلاد الشام وسفرائها لدى استانبول إلى وزارة الخارجية البريطانية، وتغطي الفترة الممتدة من سنة ١٨٣٢م إلى سنة ١٨٤١م.

وقد رصدت هذه التقارير والرسائل الأوضاع في بلاد الشام خلال فترة الحكم المصري، من سياسية وإدارية واقتصادية وتجارية واجتماعية، وثورات

---

(١١) دعد الحكيم، الأوامر السلطانية لولاية دمشق في تعيين القضاة والولاة والموظفين، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٢م)

محلية ضد الحكم المصري. كما تناولت موقف بريطانيا من التدخل المصري في بلاد الشام منذ بدايته إلى نهايته وعلاقة القناصل مع الإدارة المصرية.

٢- الوثائق المنشورة:

١. **الوثائق الفرنسية**: وهي محفوظة في أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (Archivis Minister Des Affaires Etrangeres Paris) وتتضمن رسائل و تقارير استخبارية فرنسية، ومذكرات بعثت بها وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس إلى قنصلياتها في المشرق، وخاصة لدى استانبول والاسكندرية وبيروت ودمشق وحلب، إضافة إلى التقارير اليومية التي كان يبعث بها السفراء والقناصل الفرنسيون لدى استانبول، والاسكندرية، وبيروت، ودمشق إلى وزارة الخارجية في باريس. وقد رصدت هذه الوثائق أوضاع بلاد الشام خلال فتره الحكم المصري من سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية، إضافة إلى موقف فرنسا من التدخل المصري في بلاد الشام منذ بدايته وحتى نهايته، وعلاقة القناصل الفرنسيين مع الإدارة المصرية. وقد قام عادل إسماعيل بجمع الوثائق المتعلقة ببلاد الشام وخاصة ما يتعلق منها بلبنان في مجلدات تحت اسم المراسلة التجارية "Correspondence Commercial"[١٢] بدءاً من سنة ١٨٢١م حتى

(١٢) Ismail, Adel, Documents Commercial (١٨٢١- ١٨٣٥), Tome ٢١, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, ١٩٨٠)

سنة ١٨٤٤م وكذلك المراسله السياسيه Political Correspondence"[١٣] بدءاً من سنة ١٨٢١م حتـــى ١٨٤٤م وقـــد أفـــادت الدراســـة مـــن المجلـــدات ذات الأرقام:٢٤،٢٣،٢٢،٢١،٢٥.

٢. تقارير القنصل البريطاني لدى الإسكندرية جون بـــاركر (John Barker) والتي قام بنشرها ابنه إدوارد باركر (Edward Barker)[١٤] تحـــت عنـــوان "Syria, Egypte,Under The Last Five Sultans Of Turkey" كـــان والده سفيراً لبلاده لدى الاسكندرية في عهد الـــسلطان ســـليم الثالـــث (١٢٠٣-١٢٢٢هـــ/١٧٨٩-١٨٠٧م) ومصطفى الرابع (١٢٢٣هـــ/١٨٠٨م) ومحمـــود الثاني (١٢٢٣- ١٢٥٥هـــ /١٨٠٨-١٨٣٩م) وعاصر الإصلاحات التي حـــدثت في عهد السلطان عبد المجيد الثـــاني (١٢٥٥- ١٢٧٧هـــ/ ١٨٣٩- ١٨٦١م) وعبدالعزيز الثاني (١٢٧٧- ١٢٩٣هـــ/ ١٨٦١- ١٨٧٦م) وقد رصـــدت هـــذه التقارير المتغيرات التي حصلت خلال تلك الفترة، وتناولت تقاريره نواحي الحيـــاة المختلفة في حلب وبلاد الشام، وأخبار تعيينه قنصلاً عاماً لبلاده لدى الاســـكندرية سنة ١٨٢٥م، وحروب روسيا مع الدولة العثمانيـــة (١٨٢٨-١٨٢٩)، وأخبـــار الحملة المصرية على بلاد الشام (١٨٣١- ١٨٣٢م)، وموقف الدول الأوروبيـــة من التدخل المصري في بلاد الشام، والإدارة المصرية في بلاد الشام وبشكل عام

---

(١٣) Ismail, Documents Diplomatiques Et Consulaires (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome ٢٣, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, ١٩٨٠).

(١٤) Edward Barker, Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey, Vol.٢ (Newyork:١٩٧٣)

شمل الكتاب الوثائقي الجزء الثاني منه معلومات ذات أهمية عن بلاد الشام ومصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

٣. تقارير جون باورنج (John Bowring)[١٥] السكرتير الرئيسي للشئون الخارجية البريطانية وكان مرتبطاً باللورد بالميرستون (Lord Palmerston)[١٦]، ويرسل تقاريره إليه، وتم إرساله من قبل الأخير إلى بلاد الشام في ١٧ حزيران سنة ١٨٣٩م، قام خلالها بتسجيل إحصاءات عن بلاد الشام في أواخر الحكم المصري لها، شملت نواحي اقتصادية واجتماعية وتجارية.

٤. تقارير القنصل النمساوي لدى عكا وصيدا أنطوان كتافاكو (Antoune Ctavaco)[١٧]. التي رصد فيها أخباراً عن الحملة المصرية على بلاد الشام منذ دخولها عكا واحتلالها لها حتى تقدمها باتجاه مدن الشام.

واعتمدت الدراسة، أيضاً، على مجموعةً من المصادر العربية والمترجمة والمراجع الثانوية من عربية وأجنبية أغنت الدراسة بمعلوماتها، وسدت النقص في كثير من الفجوات التي لا نستطيع حصرها ومن أهمها:

---

(١٥) John Bowring .Report Commercial Statistics Of Syria (Newyork :١٩٧٣)

(١٦) هنري جون تمبل فيسكونت بالميرستون(١٧٨٤-١٨٦٥) ولد في لندن وهو الابن البكر لهنري بالميرستون. قضى جزءاً من طفولته في إيطاليا وفرنسا. في سنة ١٧٩٥م أرسل إلى مدرسة هارو. إلتحق سنة ١٨٠٠م بجامعة إدنبره، حيث تخرج منها عين وزيراً للشؤون الخارجية في الفترة الممتدة من ١٨٣٠-١٨٥١. وقد لعب دوراً كبيراً في السياسة البريطانية خلال فترة السيطرة المصرية على بلاد الشام. انظر:

William Benton .The New Encyclopedia Britannica, Vol.١٣, (U.S.A:International Copyright Union, ١٩٧١), Pp ١٨٧- ١٩٠

(١٧) أنطوان كتافاكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا (١٨٣١- ١٨٣٢م)، علق عليه الخوري بولس قرالي، (بيروت: مطبعة القلم، ١٩٣٧م).

كتاب القنصل الروسي لدى بيروت قـسطنطين بـازيلي (Constantine Basile) (١٨٣٩-١٨٥٢م) بعنوان: "سوريا وفلسطين تحت الحكم العثمـاني[١٨].

وكتاب "تاريخ حوادث الشام ولبنان من عام ١١٩٧- ١٢٥٧هـ/١٧٨٣- ١٨٤١م لمؤلفه ميخائيل الدمشقي[١٩] وكتاب المحفوظات الملكية بيان بوثـائق الـشام ومـا يساعد على فهمها لأسد رستم[٢٠]، وهذا الكتاب وثائقي نشره رسـتم واسـتطاع أن يكتب فيه ملخصات لوثائق عابدين ذات الصلة ببلاد الشام، وهو مفتاح لكل باحـث يريد التعرف إلى وثائق بلاد الشام خلال فترة الحكم المصري لها. وكتاب أوروبـا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي باشا والنهـضة العربيـة لمؤلفـه جوزيـف حجـار[٢١]، ومـن المراجـع الأجنبية كتاب (British Routes To India) لمؤلفه Hoskins [٢٢] وكتاب (The Turco Egyption Question In The Relations Of England, France And Russia (١٨٣٢-١٨٤١). لمؤلفه Rodkey[٢٣].

---

(١٨) قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩م).

(١٩) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان من ١١٩٧- ١٢٥٧هـ، نشره وعلق عليه الأب لويس معلـوف، تحقيـق وتقديم غسان سبانو (دمشق: مطبعة خالد بن الوليد، ١٩٨٢م).

(٢٠) أسد رستم، المحفوظات الملكية (بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها)، المجلد الأول والثـاني والثالـث (بيـروت: منشورات المكتبة البولسية، ١٩٨٧م).

(٢١) جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمـة بطـرس الحلاق وماجد نعمه (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦م).

(٢٢) Lancaster, Halford Hoskins, British Routes To India, (London: ١٩٦٦).

(٢٣) Frederick Stanley Rodkey, The Turco- Egyptian Question In The Relations Of England, France And Russia (١٨٣٢- ١٨٤١), (NewYork: Russell, ١٩٧٢).

ومن الجدير بالذكر أن هناك دراسات سابقة ظهرت حول الحكم المـــصري لبلاد الشام منها: كتاب الحكم المصري في الشام ١٨٣١- ١٨٤١م لمؤلفته لطيفـــة سالم[٢٤]. لكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى موقف بريطانيا وفرنـــسا مـــن التـــدخل المصري في بلاد الشام إلا في إشارة عابرة دون الخوض فيها واكتفـــت بالحـــديث عن طبيعة الحكم المصري لبلاد الشام الذي تضمن: مراحل التواجـــد المـــصري، والإدارة، والقضاء والسياسة المالية، والزراعة، والصناعة، والاحتكـــار، والتجـــارة والخدمات، ومقومات الاستقرار، والشؤون الدينية والأحوال القنصلية والالتزامـــات والثورات. أضف إلى ذلك أن دراسة لطيفة سالم لم تعتمد على وثـــائق الأرشـــيف العثماني والوثائق الفرنسية.

ورسالة ماجستير غير منشورة بعنوان "بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا (١٨٣١- ١٨٤٠م) من إعداد فندي جدعان أبو فخـــر[٢٥]، إن هـــذه الرســـالة عالجت الحكم المصري في بلاد الشام بشكل عام لكنها لم تعتمـــد علـــى الوثـــائق البريطانية والفرنسية ووثائق الأرشيف العثماني باستانبول.

ورسالة ماجستير أخرى بعنوان: "الحكم المـــصري فـــي ســـوريا ١٨٣١- ١٨٤٠م من إعداد عدنان جراد[٢٦] وتحدثت هذه الرسالة عن الحكم المصري فـــي

---

[٢٤] لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام (١٨٣١- ١٨٤١م)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

[٢٥] فندي جدعان أبو فخر، بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا (١٨٣١- ١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غيـــر منـــشورة، إشراف ذوقان قرقوط، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م).

[٢٦] عدنان جراد، الحكم المصري في سوريا (١٨٣١- ١٨٤٠م) رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبدالكريم غرايبـــة، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٩م).

سوريا بشكل عام دون التطرق إلى مواقف الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا من التدخل المصري فيها ولم تعتمد على الوثائق البريطانية والفرنسية ووثائق الأرشيف العثماني بإستانبول ولا وثائق عابدين إلا ما ندر.

إضافة إلى بحث نشر في مجلة دراسات تاريخية بعنوان: "الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام من خلال الوثائق العثمانية من إعداد: علي يوسف البلخي[٢٧]، والذي بين فيه كاتبه الموقف الدولي من التدخل المصري في بلاد الشام استناداً إلى الوثائق العثمانية لكنه لم يبحث فيه بعمق موقف بريطانيا وفرنسا من التدخل المصري ولم يعتمد على الوثائق البريطانية والفرنسية ووثائق عابدين.

ورغم وجود هذه الدراسات إلا أنها لم تعالج الموقفين البريطاني والفرنسي من التدخل المصري لبلاد الشام وتتوسع فيه بعمق، وتبرزه بشكل واضح استناداً إلى الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة، فكانت هذه الدراسة التي اعتمد فيها الباحث على الوثائق البريطانية التي رصدت الموقف البريطاني منذ بداية التدخل المصري سنة ١٨٣٢م حتى نهايته سنة ١٨٤١م، وكانت معلوماتها جديدة لم تتطرق لها الدراسات السابقة. أما الوثائق الفرنسية فرصدت الموقف الفرنسي منذ بداية

---

(٢٧) علي يوسف البلخي، الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان التاسع عشر والعشرون، (دمشق: جامعة دمشق، نيسان– تموز ١٩٨٥م).

التدخل المصري وحتى نهايته فجاءت معلوماتها جديدة في إبراز الموقف الفرنسي بشكل واضح وجلي وكيفية تعاملها مع الأزمة.

وكان الجديد في الدراسة أن وثائق الأرشيف العثماني التي سبقت الإشارة إليها قد أعطت معلومات جديدة حول موقف الدولة العثمانية من التدخل المصري منذ بدايته وحتى نهايته بالإضافة إلى علاقة الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا وهذا لم تشِر إليه الدراسات سابقة الذكر.

وكان الجديد في هذه الدراسة أيضاً أن محافظ عابدين التي تم الاعتماد عليها قد قدمت معلومات جديدة حول طبيعة الحكم المصري لبلاد الشام منذ بدايته وحتى نهايته استناداً إلى هذه الوثائق وخاصة الفصل الأول من الدراسة رغم دراسته من قبل فكان فيه معلومات جديدة في أغلب عناوينه لم تتطرق إليها الدراسات سابقة الذكر.

الفصــــــــــــــل الأول

الحكم المصري في بلاد الشام

- الموقع والحدود
- أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم المصري
- الأسباب التي دفعت محمد علي باشا للتدخل في بلاد الشام
- الحملة المصرية على بلاد الشام
- الإدارة المصرية في بلاد الشام
- الجهاز العسكري والقضائي في بلاد الشام
- التنظيم الإقتصادي للحكم المصري في بلاد الــشام (الزراعــة، التجــارة، الصناعة).
- التنظيم المالي والضريبي
- الناحية الصحية
- الحياة التعليمية

الموقع والحدود:

استعمل العرب المسلمون تسمية بلاد الشام للدلالة على سوريا[٢٨]، فلهم في أصولها مذاهب شتى؛ فمن قائل: إنها من الشامات، وهي جمع شامة أي: كل شيء يختلف لونه عن سائر ما حوله، ويقال: إن ذلك يدل على شمال الحجاز، بينما يرى آخرون أن كلمة (شام) محرفة من سام بن نوح، وأنها تطلق على دمشق؛ قاعدة تلك البلاد؛ جرياً على ما درج عليه العرب من إطلاق الكل على الجزء والعكس صحيح[٢٩].

وورد اسم سوريا لدى ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ)، وعنى بها بلده شمالي بر الشام، التي وقف عندها هرقل قائلاً: وداعاً يا سوريا لا لقاء بعده[٣٠].

ويشوب هذه الكلمة كثير من الغموض، ولا يوجد إجماع على تحديد جغرافي للبلاد التي أطلق عليها هذا الاسم، ولكنها استعملت كمرادف لبلاد بر الشام، وأطلقت في الأغلب على البلاد التي تحدها جبال طوروس شمالاً، وسيناء وخليج العقبة جنوباً، والبحر المتوسط غرباً، وبادية الشام شرقاً[٣١]. أما الحد الأنسب لسوريا فهو

---

(٢٨) اختلف في أصل تسمية سوريا فيقال: إنها جاءت تحريفاً لكلمة أسيريا التي هي أسور، أو جاء من كلمة صور المدينة الفنيقية، أو من سيريون، أو سيريانا الذي أطلق على مجموعة من أبرز جبالها، وهي: جبال لبنان الشرقية، وحرمون التي عُرفت باسم سينّير، وعُرفت سوريا بهذا الاسم زمن السلوقيين، واستمرت بعد ذلك في العصرين الروماني والبيزنطي. انظر: سورية، الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد٣٢ (دمشق: المديرية العامة للآثار، ١٩٨٢)، ص١٠٩؛.

(٢٩) مصطفى طلاس، المعجم الجغرافي في القُطر العربي السوري، المجلد الأول، الطبعة الأولى، (دمشق: المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م)، ص٢٣.

(٣٠) ياقوت الحموي، معجم البلدان، الجزء الثالث، (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٥م)، ص٢٨٠.

(٣١) عبدالكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦م، (القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر، ١٩٦١-١٩٦٢م)، ص١٤.

"وادي جيحون الممتد من شمالي خليج الإسكندرونة إلى أقرب نقطة من أشهر انحناء في نهر الفرات، ولكن سوريا تمتد إلى ما وراء هذا الحد الطبيعي والطرف الشمالي من ولاية حلب، وتمتد شمالاً حتى قمة جبل طوروس إلى نقطة تقابل أعظم قمة من جبل أرجيس طاغ"[٣٢].



(٣٢) أندراوس كرشة ويورغاكي أبيض، الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية، (طرابلس: المطبعة الوطنية، ١٩١٢م)، ص١٦٩- ١٧٠.

أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم المصري:

عانى المجتمع في بلاد الشام من النظام الإقطاعي العثماني، الــذي اعتمــد على التقسيم الطبقي وفشا نظام الالتزام[*] الذي كان بمثابة أرضية بحوزة الــسلطان العثماني، وأنيطت إدارة الولايات وزراعتها بالولاة، وغالباً ما يتعاون هــؤلاء مــع الإقطاعيين الذين تحكموا في جمع الأموال الخاصة بــالميري[٣٣] والــضرائب[٣٤]. مستخدمين في ذلك القوة؛ بل لقد اتخذوها في بعض مآربهم الشخصية، وطمــوحهم في توسيع حدودهم، والحصول على امتياز زراعة الأرض بأكملهــا، أو تأجيرهــا للفلاحين، وقد تمتد أملاكهم إلى مناطق عديدة[٣٥].

(*) نظام مالي الغرض منه جباية الضرائب المقررة على الأراضي، وغيرها من الموارد، ولا يخضع هذا النظام لمــوظفين تابعين للحكومة؛ وإنما يتكفل به من يشاء من الأمراء المماليك، ورجال الجيش، ومشايخ العــرب، وغيــرهم، وبموجــب الالتزام تُحصّل الضرائب المقررة على أراضي ناحية، أو أقل، أو أكثر، عن مدة معينة. ويُقرر الالتزام إما بمزايــدة، أو باتفاق على مبلغ الالتزام بين الملتزم من جهة، والحكومة من جهة أخرى، ويلتزم الملتزم بأن يدفع قدراً معيناً من المال، ويحتفظ بالباقي لنفسه. انظر: نزار يونس حسن، الإقطاعات الحربية في مصر المملوكية، (القــاهرة: جامعــة القــاهرة، ١٩٨٨م)، ص٤٥١- ٤٥٢.

(٣٣) نسبة إلى لفظة أمير العربية، وهي اختصار للتعبير المالي: مال الميري، أي: الضريبة. والميري هو المال المفــروض على الأرزاق والأعناق لحساب خزينة الدولة العثمانية. انظر: ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث جرت بالشام وسواحل بر الشام والجبل (١٧٩٢- ١٨٤١م)، تحقيق محمد محافظة، (عمان: ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص٦٩.

(٣٤) عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية ســوريا ١٨٦٤- ١٩١٤م، (القــاهرة: دار المعــارف، ١٩٦٩م)، ص١٨٢- ١٨٣ ومما تجدر الإشارة إليه هنا إلى أن العامة شكلوا أدوات الإنتاج لأصحاب الإقطاعات؛ يفلحون الأرض، أو يرعون الماشية، أو يعصرون الزيت، يقطفون ثمار الكروم، أو يستخرجون الحرير. انظر: بولياك، الإقطاعية في مــصر وسوريا، ترجمة عاطف كرم، (بيروت: ١٩٤٩م)، ص١٣٧.

(٣٥) يوسف نعيسه، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علــي باشــا (١٢٤٧- ١٢٥٦هــ/ ١٨٣١- ١٨٤٠م)، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م)، ص٢٧.

وقد عانى الفلاح في بلاد الشام، في ظل النظام الإقطاعي، حيـاة قاسـية، ورضخ لتعسف الملاّك، والملتزمين الإقطاعيين، وكان لا يحق للفـلاح أن يلجـأ للشكوى، أو يغادر قريته دون إذن من سيده الإقطاعي(٣٦).

وكانت التركيبة السكانية للمجتمع في بلاد الشام تتكون من هيئتين كبيـرتين منفصلة إحداهما عن الأخرى الهيئة الحاكمة من العسكر، وبـصرف النظـر عـن الأصول التي استمدت منها الدولة العثمانية رجال هذه الهيئة، فلقد قامت الدولة على إعدادهم للإضطلاع بالمهمة الكبرى التي تنتظرهم، إذ جعلت منهم أداة حرب، ثـم كانوا في الوقت نفسه أداة حكم كذلك(٣٧).

أما الهيئة الأخرى، (المحكومون) فهم الرعية من أهـل المـدن والريـف والبوادي، وتركت لهم الحرية في أن ينظموا أنفسهم في طوائف، يمارسون في ظلها قدراً كبيراً من حرية التصرف، ويحسون في ظلها بقدرٍ كبير من الأمن والحمايـة. ولكن الدولة العثمانية رسمت لهم حدودهم التي يتصرفون في نطاقهـا علـى أن لا

(٣٦) عوض، المرجع السابق، ص٢٢٦.

(٣٧) أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية، ١١٤٥- ١١٧٥هـ/ ١٧٤١- ١٧٦٢م، تحقيق أحمد عزت عبـدالكريم، (القاهرة: مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، د. ت)، ص٢٤. ونشير هنا إلى أن بلاد الشام امتازت بالتنوع البشري؛ فبالإضافة إلى العناصر السامية وجد الجراكسة والبشناق (نسبة إلى البونسة) والكروات والألبان والأرمن واليونان والإيطاليون والفرنسيون واليهود. وتكلم هذا التنوع البشري لغات متعددة كالعربيـة والعثمانيـة والكرديـة والجركـسية والآرامية والسريانية واللاتينية والعبرية. انظر: يوسف جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق في الفتـرة مـا بـين ١١٨٦- ١٢٥٦هـ/١٧٧٢- ١٨٤٠م، الجزء الأول، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٦م)، ص٨٩. غرايبة، المرجع السابق،ص١٦.

يتعدوها إلى خارجها، وفرضت عليهم الدولة مهمة إعاشة الهيئة الحاكمة، والخضوع لها[38].

وكان الولاة في بلاد الشام يدخلون في صراع[*] فيما بينهم، وأحياناً مع الدول العثمانية نفسها عندما كانوا يأمنون من أنفسهم؛ للإستئثار بالمنصب، وتحصيل ما دفعوه رشوة في استانبول مقابل حصولهم على مناصبهم كل ذلك على حساب الشعب[39].

وقد انعكست تلك الحال إذ فقد الأمن فأثّرت سلباً على الحواضر، وتقلص عدد القرى، وهجرها سكانها باحثين عن الأمان والرزق، وارتفعت الأصوات تئن نتيجة المظالم دون اكتراث، واستمر الجند في شغبهم، واعتداءاتهم المتكررة، وسلبهم ونهبهم؛ بل وقتلهم المواطنين لأسباب حقيرة، وكثيراً ما لجأ بعض الأغنياء إلى التسول متظاهرين بذلك؛ بعد أن أخذ الولاة وأصحاب النفوذ كل شيء منهم[40].

---

(٣٨) الحلاق، المصدر السابق، ص٢٥. ولا بُد من الإشارة هنا إلى ضرورة قيام جسر بين هاتين الهيئتين، أو فئة ثالثة يرضى عنها الفريقان، فتستطيع أن تقوم بدور الوسيط، ووقع على عاتق العلماء وأرباب الطرق والقاضي والمفتي ونقيب الأشراف مهمة التوسط بين الطبقتين. انظر: الحلاق، المصدر السابق، ص٢٥.

(*) شهدت دمشق حالة من عدم الاستقرار؛ حيث كثرت تعديات العسكر الذين كان يعوزهم النظام العسكري على الأهالي، ولهم سطوة كبيرة أدت إلى انخراط كثير من السكان في سلكهم، وأصبحت المدينة حزبين اثنين: حزب انكشاري، وحزب قابي قولاري (عبيد الباب أو عبيد السلطان)، وزادت العداوة بينهما أدى ذلك إلى قفل أبواب الحوانيت، وأهرقت دماء، وهدمت بيوت كثيرة. انظر: نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، (طرابلس: جروس بروس، ١٩٩٠م)، ص٢٧٠– ٢٧١.

(٣٩) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٣.

(٤٠) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢٨. ويحسن بنا الإشارة هنا إلى أن إيالة حلب كان فيها ثلاث آلاف ومائتي قرية انخفضت إلى أربعمائة قرية، وقلَّ عدد سكانها من ثلاثمائة ألف إلى سبعين ألفاً. انظر: محافظ عابدين، صورة الوثيقة العربية رقم ٧٥، عابدين، بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٣.

أما حلب فكانت أسوأ حالاً من حيث الفوضى والصراع من دمشق، وبقية الإيالات[*] في بلاد الشام، وكان الصراع على أشده بين الأشراف والإنكشارية[٤١] الذي ذهب ضحيته الآلاف، وعانى سكانها الذل والهوان[٤٢]، وفي طرابلس كانت مسرحاً للفوضى بسبب حكم مصطفى آغابربر[٤٣] الذي قاد ثورة ضد الوالي العثماني فيها عبدالله باشا العظم (١٧٧٢-١٧٨١م) إنتهت بمقتله هو وأقاربه واتباعه، لكن الأمر لم يستقر له إذ نازعه عبدالله باشا[٤٤] والي صيدا، مما جعله يلجأ لوالي مصر، محمد علي باشا؛ ليكون عوناً لإبراهيم باشا في إعداد الأجواء وتهيئتها قبل دخوله للمدينة[٤٥].

وفي جنوب بلاد الشام خضعت نابلس لحكم الشيخ حسن عبدالهادي، وكان والي صيدا عبدالله باشا له بالمرصاد، فلم يمكنه من الاستقرار، وماجت نابلس

(*) لفظة عربية مشتقة من الفعل ساس، ومارس السلطة إلا إنها استخدمت كتنظيم إدراي بمعنى الولاية. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، (استانبول: دار سعادت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)، ص٢٣٣.

(٤١) أصل هذه الكلمة "يني تشري" أي الجيش الجديد، أو العسكر الجديد، أنشأ في عهد السلطان العثماني أورخان (٧٢٦-٧٦١هـ/١٣٢٦- ١٣٥٩م) وكان يتم أخذ هؤلاء عن طريق الغزو في بلاد النصارى المتاخمة لحدود الدولة العثمانية، ويوضعون في مؤسسات خاصة وينشئون تنشئة عسكرية وإسلامية، ويكبرون على حب السلطان والولاء له ورأس هذا الجيش آغا الانكشارية. للمزيد انظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الثاني، (استانبول: منشورات فيصل للتمويل، ١٩٩٠م) ص٣٨٨- ٣٨٩.

(٤٢) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩.

(٤٣) (١٧٦٧- ١٨٣٥م) ولد في طرابلس ونشأ فيها تولى حكم هذه الإيالة لعدة مرات وحافظ على الأمن فيها. انظر: أغناطيوس الخوري، مصطفى آغا حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧- ١٨٣٤م)، (طرابلس: دار الجيل، ١٩٨٥م)، ص٣٥- ٣٧.

(٤٤) جركسي الأصل كان من المقربين لسليمان باشا والي عكا، تولى حكمها بعده ووصف بالظلم والطمع، أرهق السكان بالضرائب، وعزل عن ولاية عكا سنة ١٨٣١م، ثم أسر ونقل إلى مصر، وانتقل على أثرها إلى الأستانة. انظر: الخوري، المرجع السابق، ص١٧٢- ١٧٣.

(٤٥) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٦.

بالثورات بسبب الضرائب التي طلبتها الدولة العثمانية تباعاً فضلاً عما فرضه الولاة على السكان من ضرائب لصالحهم الشخصي[٤٦].

وتحكم آل أبي غوش بالطرق بين نابلس وغزة والقدس، وفرضوا الأتاوات على التجار، والأشخاص القاصدين بيت المقدس، وكانوا يسجنون كل من يمتنع عن الدفع، ولا يفرج عنه إلا بعد أن يسدد ما فرض عليه[٤٧].

وفي جبال اللاذقية كان العلويون منقسمين إلى عشائر، ويتحكم بهم شيوخهم، ويرأس كل عشيرة شيخ لها، وهؤلاء الشيوخ يشكلون حلقة الوصل بين مناطقهم وبين الدولة العثمانية، ويقومون بابتزاز أفراد عشيرتهم، ويقودونهم إلى صراعات دموية مع العشائر الأخرى، أزهقت خلالها أرواح كثيرة، ووقعت خسائر مادية عظيمة[٤٨].

والحال في جبال لبنان كذلك؛ لم يكن بأفضل فالفلاحون يأتمرون بأمر الإقطاعي الذي فرض بدوره العبودية وأذل رقابهم له ولا يمكنهم الخروج من القرى دون إذنه، وإذا ما حصل ذلك فإنهم يجبرون على العودة بالقوة، فيجلدون أو يسجنون أو يقتلون[٤٩].

---

(٤٦) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩؛ لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٥.

(٤٧) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩.

(٤٨) المرجع نفسه، ص٢٩.

(٤٩) المرجع نفسه، ص٣٠.

وكان أهل الذمة مجردين من الوظائف إلا في حالات نادرة، أما الذي تمكنوا من تحصيله من الوظائف الكتابية فقد حازها الكاثوليك في عكا وصيدا وصور وبيروت، ومنع المسيحيون من شرب الخمر، ومن الدخول إلى الحمامات العامة إلا يومين في الأسبوع، وفرض عليهم ارتداء الزي الأسود الطويل(٥٠).

وكانت الإدارة العثمانية آنذاك تشمل ثلاث إيالات هي:

١- إيالة حلب. ومركزها حلب، وضمت ألوية أضنة، وباليس، وبيره جك، وحلب، وعزيز "أعزاز" وكليس، ومعرة النعمان(٥١).

٢- إيالة الشام. ومركزها دمشق، وضمت ألوية: دمشق، والقدس، وغزة، ونابلس، وعجلون، وصفد، وصيدا، وبيروت، والكرك، والشوبك(٥٢).

٣- إيالة طرابلس. ومركزها طرابلس، وضمت ألوية: طرابلس، وحمص، وحماة، والسلمية، وجبلة(٥٣).

وانتشرت الأمراض الوبائية فأصابت الإنسان والحيوان والزرع على حدٍ سواء، وعمت ظاهرة الجهل معظم سكان بلاد الشام؛ الأمر الذي جعل من عقلية الإنسان في هذه المنطقة بيئة خصبة للخرافات، وعدم التفكير العلمي والاستنتاج العقلي والمنطقي، أوتفسير الظواهر الطبيعية بشكل علمي، واكتشاف القوانين التي

---

(٥٠) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٨.

(٥١) أحمد عزت عبدالكريم، التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب، المجلد الأول، (عين شمس: جامعة عين شمس، مايو ١٩٥١م)، ص١٧٤.

(٥٢) المرجع نفسه، ص١٧٤.

(٥٣) عوض، المرجع السابق، ص٦٢- ٦٣.

تقبع وراءها، فعُميّت البصائر، ولفها ضباب كثيف من الجهل حجب عنها نور الحقيقة[٥٤].

في ظل هذه الأوضاع المتردية التي عاشها المجتمع في بلاد الشام أصبحت الظروف مهيئة لمحمد علي باشا للتدخل في شؤونها، ثم ضمها إلى حكمهِ؛ لتبدأ مرحلة جديدة من الحكم المصري فيها.

الأسباب التي دفعت محمد علي باشا للتدخل في بلاد الشام:

ثمة أسباب دفعت محمد علي باشا إلى التدخل في بلاد الشام، ثم ساهمت في دخولها إلى إيالته وهي:

١- أهمية بلاد الشام، فموقعها استراتيجي مُكمل لمصر من الناحية الجغرافية، يعطيها بُعداً جغرافياً، واستراتيجياً، ويفصلها عن مركز السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)في آسيا الصغرى بحاجز طبيعي ضخم؛ هو جبال طوروس التي تشكل مانعاً قوياً يحمي خلفهُ بلاد الشام، ومصر من محاولات السلطان العثماني، الذي شعر أن محمد علي باشا(١٨٠٥-١٨٤٨م) لن يقبلَ بأقل من استقلال أسرتهِ في ظل حُكم مصر، ومن المعروف أن موقع بلاد الشام يُعَدُّ جسر العبور من المحيط الهندي إلى المُحيط الأطلسي[٥٥].

---

(٥٤) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٠.

(٥٥) أبو فخر، بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا، ص ٥-٦؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٣.

٢- كانت بلاد الشام تثيرُ أطماع محمد علي باشا؛ لما فيها من طاقات بشرية كبيرة قادرة على العمل في إطار زيادة الإنتاج، وتنشيط الحياة الاقتصادية والزراعة، ولما فيها، أيضاً، من أيدٍ خبيرة في الصناعات اليدويــة المختلفــة: كــصناعة الحديد، والمنسوجات، والصابون، واستخراج زيت الزيتون، وتجفيف الفواكـــه، وصناعة الحرير، والقطن إضافة إلى الحصول على الثروات المعدنية: كـــالفحم الحجري، والأخشاب اللازمة للصناعة في مصر. كما أراد لها أن تكون سُـــوقاً لتصريف الصناعات المصرية(٥٦).

٣- كان يعتقد محمد علي باشا أن احتلاله بلاد الشام سيُمكنه من تجنيد أبنائها فـــي الجيش المصري، ولا سيما بعد فشله في تجنيد السودانيين في جيشه؛ لحاجتـــه المتزايدة إلى الجنود؛ فبلاد الشام توفر لمحمد علي باشا قـــوة عـــسكرية مـــن شبابهم، وطاقة قادرة على النهوض بالزراعة للحصول على الموارد الزراعيـــة اللازمة له من جهة أخرى، ولرفعِ قدرتهم على دفع الضرائب التي يطلبها منهم كذلك(٥٧).

٤- عدم إيفاء السلطان بوعده لمحمد علي باشا الذي يعده فيه بأن يمنحه عـــدداً من المقاطعات؛ كجائزةً لهُ للمساعدة التي قدمها في هذا الخصوص. ولـــذا رأى

---

(٥٦) سليمان غنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية، ١٨١١- ١٨٤٠م، (جدة: دار تهامة، ١٩٨٠م)، ص ٧١؛ محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨م)، ص٣٨، ونشير هنا إلى أن محمد علي باشا كتب إلى والي حلب محمد باشا بضرورة تعيين أحد المهندسين للإشراف على مُهمة تقطيع الأخـــشاب مـــن إســـكندرونة للاستفادة من هذه الأخشاب في الأسطول المصري. انظر: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا، المجلد الأول، مكاتبة منهُ إلى والي حلب، عابدين، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٣هـــ/ ١٨٢٨م.

(٥٧) فندي جدعان أبو فخر، محمد علي والحسابات الخاطئة ١٨٣١- ١٨٤٠م، (السويداء: د. ن، ٢٠٠٠م)، ص ١٤- ١٥؛عبد الـــرحمن زكـــي، حملة الشام الأولى والثانية ١٨٣١- ١٨٣٩م، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٨٤م)، ص ٢١.

أن يطالب الباب العالي بما يعوض مصر عما فقدته من خسائر جسيمة تلبية لأمر السلطان العثماني محمود الثاني، ولكن السلطان لم يَفِ بوعده، واكتفى بمنح ولده بالتبني إبراهيم باشا[٥٨] ولاية كريت، وهي جزيرة في البحر المتوسط تحتاج إلى الإنفاق عليها؛ لأن إيرادها لا يتجاوز أربعين ألف جنيه، في حين أن مصاريفها تحتاج إلى ثلاثة أمثال هذا المبلغ، أضف إلى ذلك أنها كانت معقلاً للثوار اليونانيين؛ فمن مصلحة السلطان العثماني أن يسندها إلى الوالي المتمرد محمد علي باشا فتظل مصدراً لإتعابه وقضّ مضجعه[٥٩].

٥- ضعف السلطان العثماني، وعجزِه عن حماية ممتلكاته ليست في الحجاز واليونان فحسب؛ بل في بلاد الشام أيضاً، وعدم مقدرتهِ على فرض الأمن والنظام فيها[٦٠].

---

[٥٨] (١٧٩٠- ١٨٤٨م) وُلد في نصرتلي بالقرب من قوله بالروملي، قدم مصر مع طوسون بن محمد علي باشا سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م وتعلم فيها عُين قائداً للحملة المصرية على بلاد الشام سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م تولى حكم مصر سنة ١٢٦٤هـ ١٨٤٨م. توفي في القاهرة ودفن فيها. انظر: خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم، الجزء الأول، الطبعة الرابعة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ص٧٠.

[٥٩] عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي باشا ونهضة مصر في القرن التاسع عشر ١٨٠٥- ١٨٨٣م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م)، ص٩٦. وأيضاً: Sir Reader Bullard, Britain And The Middle East, (London: Hutchinson University Library, ١٩٦٣), P٣٥.

[٦٠] الرافعي، المرجع السابق، ص١٨٩، أبو فخر، محمد علي والحسابات الخاطئة، ص١٥، ونشير هنا إلى أن من الأمثلة على عجز السلطان العثماني؛ أنه لم يستطع وضع حد للخلاف القائم بين والي مصر محمد علي باشا ووالي عكا عبدالله صيدا، وحاول السلطان إقناع محمد علي باشا بالعدول عن التدخل في بلاد الشام لافتاً نظره على أن ذلك يشكل خطراً على وضع بلاد الشام، في الوقت الذي لفت نظر عبدالله باشا أن يستعمل الكياسة ويتجنب كل ما عساه أن يؤدي إلى قيام الحرب، ثم كتب إلى محمد علي باشا كتاباً رقيقاً جاء فيه: " إن شكوى بعض التجار لا يمكن أن تسوغ تحكيم الحسام وإشعال نار الحرب، وأن ما ينشب من نزاع بين الباشوات المتجاورين لا يمكن أن يحل بإشهار السيف؛ بل بتدخل الباب العالي. انظر: عمر عبدالعزيز عمر، محاضرات في تاريخ لبنان الحديث، (بيروت: مكتب كريدية إخوان، ١٩٨٥م)، ص٦٥. ومن الأمثلة الأخرى على عجز السلطان أن الوهابيين قاموا بالإغارة على أملاك السلطان العثماني في أوائل القرن التاسع عشر في الحجاز، واليمن، وعسير، وأطراف العراق وبلاد الشام، وفشل السلطان في وضع حد لحظرهم مما دعاه إلى تكليف واليه على مصر محمد علي باشا للقضاء عليهم؛ فكانت الحرب الوهابية المصرية (١٨١١ –١٨١٨م) التي استطاع فيها

٦- تصميم محمد علي باشا على بناء إمبراطورية عربية على حساب السلطنة العثمانية خاصةً بعد مد نفوذه إلى الجزيرة العربية والسودان، وسيطرته على شاطيء البحر الأحمر[٦١].

ولم يبقَ أمام محمد علي باشا بعد ذلك سوى إيجاد الذريعة المناسبة التي سيتخذها لتبرير حملته على بلاد الشام لتكون السبب المباشر لدخوله إليها، والسيطرة عليها، وضمها إلى ولايته.

وازدادت حالة العداء بين محمد علي باشا وعبد الله باشا والي عكا؛ الذي حقد على محمد علي باشا، لأنه طالب السلطان العثماني بتعيين ابنه والياً على عكا، حيث شعر من خلال رسائل محمد علي باشا إليه أنه لا يعترف به والياً كاعترافه بالأمير بشير الشهابي[٦٢] في الوقت الذي قام به والي عكا عبدالله باشا بإيواء

محمد علي باشا أن يحقق نجاحاً كبيراً في الحملة التي قادها ابنه إبراهيم باشا سنة ١٨١٢م، استولى خلالها على المدينة المنورة وعلى مدن الحجاز واستمرت الحرب قائمة بين الجانبين حتى سنة ١٨١٨م حيث تم الاستيلاء على الدرعية عاصمة الوهابيين وقبض على عبدالله بن سعود، وأرسل إلى الأستانة فقتل هناك. ومن أمثلة عجز السلطان؛ الثورة التي اندلعت في اليونان ضد الدولة العثمانية سنة ١٨٢١م واستمرت حتى سنة ١٨٢٣م لكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة لصالح السلطان ولذلك كُلف محمد علي باشا من قبل السلطان بقمع الثورة، وتمكن إبراهيم باشا الذي عين قائداً للحملة على اليونان من إخماد ثورة اليونانيين بعد معارك ضارية بين الجانبين واستولى على عدة مناطق في المورة (وهي شبة جزيرة في اليونان). انظر: محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، (بيروت: دار بيروت المحروسة، ١٩٩٥م)، ص٣٥٠- ٣٥١، نهدي الحمصي، محمد علي والدولة العثمانية، (بيروت: دار الرشاد الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٥٥م)، ص١٥١- ١٥٥.

[٦١] جورج خوري، المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤١- ٤٢، (دمشق: جامعة دمشق، آذار- حزيران ١٩٩٢م)، ص٩٣،لمزيد من التوضيح حول رغبة محمد علي باشا في بناء امبراطورية عربية، انظر: الفصل الثاني، ص١١٢.

[٦٢] (١٧٦٠- ١٨٥٠م) ولد في قرية غزير بالقرب من بيروت وُليَّ إمارة لبنان سنة ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م آزر المصريين عندما دخلوا بلاد الشام قبض عليه البريطانيون ونفوه إلى مالطة سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أقام فيها سنة ثم انتقل إلى الأستانة ثم توفي هناك من أثاره: جسر نهر الكلب وجسر نهر الصفا بلبنان. انظر: الزركلي، المرجع السابق، ج٢، ط٤، ص٥٧.

الفلاحين المصريين الهاربين من وطأة الضرائب والتجنيد كما امتنع عن تقديم بذور يرقات القز إلى مصر التي احتاجها محمد علي باشا لإنتاج الحرير[٦٣].

وقد أصدر محمد علي باشا أمراً إلى نجله إبراهيم باشا يأمرهُ فيه أن يبعث إلى والي عكا عبدالله باشا رسالة طالبه فيها بضرورة العمل على إعادة الفلاحين إلى قراهم[٦٤].

لكن عبد الله باشا رفض تسليم الفلاحين الهاربين لمحمد علي باشا، و دفعِ ذمةٍ مالية عليه لمحمد علي باشا كان قد دفعها من خلال مساعيه للباب العالي لإعادة عبدالله باشا والي على عكا، الأمر الذي جعل صبر محمد علي باشا ينفد من جراء تلك التصرفات، لذلك قرر خلعهُ، وضم ولايته إلى مصر[٦٥].

وبمبادرة شخصية من جانب عبدالله باشا الجزار قام بإصدار تعميم في القُدس ونابلس ودمشق أعلن فيه أن محمد علي يريدُ الثورة على السلطان في محاولةٍ منه لإصدار فرمان سلطاني لضم طرابلس وصيدا إلى سُلطاته هُناك[٦٦]. عندها وصل إلى الاسكندرية مبعوث الباب العالي لإجراء مفاوضاتٍ مع محمد علي

---

(٦٣) عزتلو اسكندر أبكاريوس، المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية، (حمص: مطبعة حمص، ١٩١٠م)، ص٢٤-٢٥..

(٦٤) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر، مكاتبة منهُ إلى والي صيدا، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م.

(٦٥) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، الجزء الثاني، تحقيق محمد بهجت البيطار، (دمشق: مطبوعات المجمع العربي ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م)، ص٩٥٠؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة، ١٩٧٥م)، ص١٧٥.

(٦٦) A.L.Tibawi, A Modern History Of Syria In Clouding Lebanon And Palestine, (London:١٩٦٩) P٦٦.

باشا، فاستقبلهُ في ٢٨ كانون الأول سنة ١٨٣١م، وأعلن شروطا لكنهُ لم يتوصل معهُ إلى أي حل مُرض للأطراف المتنازعة[٦٧].

الحملة المصرية على بلاد الشام:

كان محمد علي باشا قد أعطى أمراً إلى الجيش المصري من أجل الحملة على بلاد الشام سنة ١٨٣١م، لكنه بسبب تفشي الأمراض الوبائية في مصر على نطاق واسع أرجأ تنفيذ هذه المهمة حتى نهاية سنة ١٨٣١م[٦٨].

وذكر القنصل النمساوي لدى عكا انطوان كتافاكو أن الجيش المصري ترك العريش[٦٩] حيث كان متجمعاً فيها، ودخل خان يونس، وغزة، ويافا[٧٠]. وكان إبراهيم باشا قد بعث رسالة إلى والي عكا عبدالله باشا وهو في طريقه إليها طالباً منهُ أن يدخل عكا بطريقة آمنة حقناً للدماء، ومن ثم الحضور إلى معسكر إبراهيم باشا لتقديم الاعتذار، والدخول تحت إمرة محمد علي باشا، وقد وصل إبراهيم باشا إلى عكا على رأس جيش مؤلفٍ من اثنين وثلاثين ألف مقاتل[٧١].

---

(٦٧) نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، الجزء الأول، (دمشق: مطبعة الإنشاء، ١٩٦٢م)، ص١٦١.

(٦٨) Alford Lancaster Hoskins, British Routes In India, (London: Frank Cass Co. Ltd, ١٩٦٦), P١٤٤

(٦٩) مدينة قديمة واقعة على شاطيء البحر المتوسط قرب نهاية الحد الشرقي لأرض مصر، وهي من ثغور مصر. انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة١٩٤٥م، القسم الثاني، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤م)، ص٢٦٣. لمزيد من التوضيح حول دخول القوات المصرية باتجاه مدن فلسطين ثم تقدمها بإتجاه الشام. انظر: الخريطة المرفقة، ص ٢٩٢.

(٧٠) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، صورة وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٥٣، عابدين، بتاريخ ١رمضان١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

(٧١) البيطار، المصدر السابق، ج٢، ص٩٥٢؛ كتافاكو، المصدر السابق، ص١٨-١٩. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الجيش المصري كان موزعاً ما بين ٥ الأي(لواء) مشاة ، والأي حرس، وأربع الألايات خيالة، وأورطة (سرية) مدفعية، وأربع مائة مهندس، ألف وأربعمائة خيالة من البدو، ورافق الجيش أسطول بحري مؤلف من ثلاث وعشرين سفينة. انظر: كتافاكو، المصدر السابق، ص١٨-١٩.

وعلى الفور وصلت رسالة بعث بها محمد علي باشا إلـــى إبـــراهيم باشـــا يطالبهُ فيها الإسراع بالاستيلاء على عكا، ويلفت نظرهُ إلى أن الحرب خدعة[٧٢].

وبدأ حصار المدينة في ٩ كانون الأول سنة ١٨٣١م، واستمر في ذلك مـــن الصباح حتى المساء، وبلغ مجموع ما القي عليها من القنابل عشرة آلاف قنبلة[٧٣].

وقد اعتمد عبدالله باشا الجزار في ذلك على قوة التحصينات، وكانت قواتُـــه مؤلفة من خمسة عشر ألف رجل مزودين بالبنادق، والذخيرة الكافية، وكان يتمنـــى أن تصل لهُ تعزيزات عثمانية على الأرض، وفي البحر، ولكن كانـــت التعزيـــزات العثمانية بطيئة جداً[٧٤].

وقد بقيت عكا ثابتة صامدة في وجه الحـــصار، وأضـــر الـــشتاء بـــالجيش المصري، مما اضطر إبراهيم باشا إلى تغيير شكل الحصار، وبدأ بقذف المدينة من جديد في ٣ آذار سنة ١٨٣٢م، واستمر عشرة أيام إلى أن تمكن من فتح ثغرةً فـــي البرج الذي يحمي باب المدينة، وفي ٢٧ أيار سنة ١٨٣٢م شن المصريون هجومـــاً على قلعة عكا من ثلاث جهات فتمكّنوا من فتحها فدخلها إبراهيم باشا، واستسلم لـــهُ

---

(٧٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٧٨، عابدين، ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

(٧٣) رستم، المحفوظات الملكية، المجلد الأول، ص١٢٨؛ داوود بركات، البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحهُ الشام ١٨٣٢م، عني بنشرهِ بركات بركات، (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤)، ص١٠-١١؛ العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦١.

(٧٤) Tibawi, A Modern History, P٦٦.

الجزار، وبعدها غادر إبراهيم باشا عكا بعد أن أبقى فيها حامية عسكرية، متوجهاً إلى يافا، ومنها إلى حيفا، ودخلها على الرغم من مقاومة المغاربة[٧٥].

ثم تابع إبراهيم باشا تقدمه نحو الداخل إلى القدس ونابلس وجنين وطبريا، حيث أخذت دون

قتال. وكذلك الحال للقرى الساحلية من شمال عكا حتى الوصول إلى طرابلس[٧٦]، وقد تمهل بشير الشهابي الثاني في إرسال مساعدة إلى إبراهيم باشا خلال حصارهِ لعكا، لأنه قرر أن يرى نتيجة الصراع ومن ثم يؤيد المنتصر، لكنه تلقى رسالة من إبراهيم باشا يطلب فيها الحضور إلى معسكره، فاستشار أعيان جبل لبنان بمضمون الرسالة، فقرروا بالإجماع عدم ذهاب الأمير بشير إلى معسكر إبراهيم باشا. لكن رسالة وردت إليه من محمد علي باشا يمزجُ فيها العتاب بالتهديد، ويأمره بالذهاب لمساعدةِ إبراهيم باشا، ويقول فيها: "إن لم تحضر لخدمة إبراهيم باشا سريعاً،

---

[٧٥] بركات، المرجع السابق، ص١١-١٢؛ وأيضاً: Tibawi, A Modern History, P٦٦. ونشير هنا إلى أن خسارة عبدالله باشا الجزار بلغت٥٦٠٠ قتيل في حين بلغت خسارة الجيش المصري ١٤٩٢جريحاً و٥١٢ قتيلاً. انظر: رستم، المحفوظات الملكية،ج١،ص١٣٠.

[٧٦] محافظ عابدين، الأبحاث رقم٨٢، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٨٨، عابدين، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. وأيضاً Tibawi, A Modern History, P٦٦; ونود أن نشير هنا إلى أن القنصل الفرنسي في بيروت جوريل دروغمان (Jorelle Drogman) ذكر في رسالة بعث بها إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي سيباستياني (Sebastiani) بتاريخ ١ آذار ١٨٣٢م بأن حصار طرابلس سيدوم أكثر من حصار عكا، ولكنهُ حدثَ عكس ما توقع، وعللَ ذلك بسبب عدم وجود مقاومة من جانب محمد باشا والي حلب ضد المصريين. انظر:
Adel Ismail, Documents Diplomatiques Et Consullaires Relatifs Alhistoire Du Libban, Correspondance Consulaire Commerciale (١٨٣١- ١٨٣٤) Tome٢١, N° ١١, Fos ١٣٣-١٣٥, Jorelle Drogman Grant Le Consulate De France A Beyrouth Au Comte Sebastiani Minister Des Affaires Etrangeres, (Beyrouth: Le ١er Avril ١٨٣٢), P٢٥٥.

وتكون لأوامره مُطيعاً فليكن عندك يقين أني سأخرب مساكنك، وأغرس أرضها عنباً وتيناً، وأن كل تأخير يستوجب المسؤولية بقطع دابر الدروز قطعاً"[٧٧].

وفي مقابل ذلك بعث والي الشام عثمان باشا[٧٨] برسالةٍ إلى خليل بن الأمير بشير الشهابي يخبرهُ فيها أن الدولة العثمانية قد أسندت إليه إيالة طرابلس لاستمالته إلى جانبها، جاء فيها" لقد أصبح موجوداً عندنا باللاذقية جُملة عساكر لا تحصى، وأننا ننصح فيها الأمير ترك صف إبراهيم باشا، والانضمام إلى العثمانيين. وتم إرسال ما ينوف عن ألفي جندي من اللاذقية إلى طرطوس، وبصحبته نحو ألف عسكري، وتنضم إليه قوات الصافتلية، والعكاكرة في منطقة طرطوس"[٧٩].

لكن بشير الشهابي إنحاز إلى المصريين، وسار برفقتهِ مائة فارس إلى مُعسكر المصريين، واستقبل فيه بالحفاوة والترحيب. وفي ٨ مُحرم سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م سار إبراهيم باشا بقواتهِ من عكا إلى نواحي الشام، حيث وصل في ١٥ مُحرم سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م إلى قرية داريا[٨٠] بالقُرب من دمشق[٨١]،

---

(٧٧) رستم، المحفوظات الملكية، ج١، ص١٣٥؛ البيطار، المصدر السابق، ج٢، ص٩٥٤.

(٧٨) صدر الأمر السلطاني سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م بتعيين عثمان باشا والياً على الشام بدلاً من رؤوف باشا الذي عُين أميراً لقافلة الحج الشامي خلال تلك الفترة، حصل على رتبة ميرميران (أمير أمراء) أُلحقت به إيالة طرابلس الشام سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م عُرف عنهُ الإخلاص للدولة، والجد في العمل، والكرم، والصدق. انظر: الأوامر السلطانية لولاية دمشق في تعيين القضاة، والولاة والموظفين سجل رقم ٤، وثيقة عثمانية رقم ٥٦، بتاريخ ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص٥٦؛ محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥٧، عابدين، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. لمزيد من التوضيح حول أسماء ولاة الشام قبيل الحكم المصري، انظر: الملاحق، ص٢٧٦.

(٧٩) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية المترجمة عن العثمانية رقم ٢٠، عابدين، بتاريخ ١١شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٨٠) تُعني بالسريانية الدارعلي وجه التكثير تقع في أرض فسيحةً تكتنفها الجبال من الشمال الغربي والجنوب مثل جبل عنيتر وجبل داريا، وهي إلى الجنوب الغربي من مدينة دمشق على بُعد ٨كم. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٣، ص٢٩٩.

(٨١) أسد رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، القسم الثالث، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩م)، ص٨٦٣.

وعندما علم والي الشام الحاج علي باشا[٨٢] بقدوم إبراهيم باشا أخذ يُحرض الشباب على رده عنها فأيدهُ بعض الشباب لكن سكان دمشق انقسموا إلى فئتين: فئـة تؤيـد إبراهيم باشا على رأسهم أغوات[٨٣] دمشق وأعيانها، أما الفئة الثانيـة فقـد أيـدت السلطان العثماني، ووقفت إلى جانبه[٨٤] وقد أشارت إحدى المـصادر المعاصـرة للحملة المصرية على بلاد الشام: "أن أهالي دمشق لما وصل إلى مـسامعهم خبـر دخول إبراهيم باشا عكا اجتمعوا، وخرجوا بقرار بوجوب التصدي لقوات إبـراهيم باشا، وأرسل زعماء المدينة رجالاً لجمع الأسلحة من جميع أحياء دمشق وتسليحهم لمقاومة التقدم المصري[٨٥].

وقد خرج هؤلاء إلى سهول داريا لرد إبراهيم باشا، فباءت محاولتهم بالفشل إذ فرقهم المصريون، وألحقوا بهم الهزيمة، ودخل إبـراهيم باشـا دمـشق فـي ٣

---

(٨٢) صدر الأمر السلطاني سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م بتعيين هذا الوالي بدلاً من سليم باشا المعزول عن إيالة دمشق، ووصـل المدينة، ومعهُ قوة مؤلفة من ألف رجل، حيث عقد صُلحاً مع الثوار سنة ١٨٣١م. انظر: الأوامر السلطانية لولاية دمشق، المصدر السابق، سجل رقم ٤، وثيقة رقم ١٤٩، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ص٧٥.

(٨٣) كلمة عثمانية تُعني الرئيس أو السيد وأحياناً مالك الأرض. كما أطلقت على رئيس القصر السلطاني وفي فترة متأخرة كان يُطلق هذا اللقب على أشخاص يعملون في مناصب هامة حكومية، وأغلب هؤلاء كانوا يعملون في المجالات العـسكرية، والبريد، وفي الولايات. وكان الآغا يستلم مناصب عدة عسكرية، وإدارية. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٣٨؛ حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص١١-١٢.

(٨٤) رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ق٣، ص٨٦٣.. ونشير هنا إلى أن إحدى الوثائق العثمانية ذكرت أن وجهاء مدينة دمشق، وفي مقدمتهم مفتي الشام حسين أفندي مُرادي زاده ومحمد آغا أمين الكلار (التموين)، وشمدين آغا، وحمود آغـا الحاج بكر زاده، ومصطفى آغا الارفلي كبير صناع البنادق (كبير التفنكجية) سابقاً قاموا بمراسلة إبـراهيم باشـا وهـو يحاصر عكا مرحبين بقدومه إلى دمشق، وجاء في رسالتهم: "نحن جميعاً عبيد لمولانا وقد أخذنا نقول في ظـاهر القـول لنقبلنّ والينا المنتظر قدومه، ولكن قلوبنا مائلة إلى مولانا (محمد علي باشا) في باطن الأمر" انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٣١، عابدين، بتاريخ ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، ص١. ويستدل من خلال هذه الوثيقة أن وجهاء مدينة دمشق وأعيانها كانوا حريصين على مراسلة إبراهيم باشا والترحيب بقدومه ربما كان حفاظاً على مصالحهم ونفوذهم فيها من أن تتعرض للخطر في ظل الحكم الجديد ومن المحتمل أنهم لجاؤا إلى هذا التصرف ليحصلوا على أمان من قبل إبراهيم باشـا بعـدما رأوا المعارضة الشعبية للتدخل المصري.

(٨٥) مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، (دمشق: دار قتيبة، ١٩٨١م)، ص٤٨-٤٩.

حزيران سنة ١٨٣٢م، وأعطى الآمان لسكانها بعد أن نزع السلاح منهم، وعفا عن الذين عارضوهُ، ثم نفاهم إلى مصر(٨٦).

وفي ٣ صفر ١٢٤٨هـ/ ١ تموز سنة ١٨٣٢م غادر إبراهيم باشا دمشق بعد أن تركَ فيها حامية مؤلفةً من ثلاثة ألف ومائتي جُندي في قلعة الشام بعد أن شحنها بالذخائر، والجبخانات(٨٧)، وسار بصحبته الأمير بشير الشهابي الثاني، كما صحبَ معهُ خمسةً وسبعين من وجهاء دمشق وأعيانها، وألفاً من أتباعهم. وبات ليلة الاثنين في قرية عذرا(٨٨) الكائنة بمرج الغوطة، ثم سار فيها بالعساكر إلى خان العروس، وبقيَ فيها إلى الليل، ثم سار منها إلى خان النبك، قاضياً فيها ذلك النهار، وسار بالليل إلى قرية قارا(٨٩). ثم أمر إبراهيم باشا خيل العرب، ومن معه من أهالي بلاد الشام أن يسيروا إلى دير عطية حيث قلة الماء في قارا، ثم سار ليلة الخميس بالعساكر إلى حسيسة(٩٠).

---

(٨٦) بولس قرالي، فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا، (حريصا: د.ن، ١٩٧٣م)، ص٢٢، محمد كرد علي، خطط الشام، الجزء الثالث، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٠م)، ص٥٣؛ وأيضاً: George Douin, La Premiere Querre Syrie La Conquetese La Syrie (١٨٣١- ١٨٣٢), Tome١, (Du Caire: ١٩٣١), P٩٤ ونشير هنا إلى أن عدد الجيش المصري عند دخوله مدينة دمشق كان حوالي ١٦,٠٠٠ ألفاً من الجنود النظاميين. انظر: عبد العزيز العظمة، مرآة الشام تاريخ الشام وأهلها، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢م)، ص٢٩٣.

(٨٧) كلمة عثمانية مركبة من جبه ومعناها الدرع، والذخيرة الحربية. وخانة ومعناها الدار أو المكان والمعنى العام مكان حفظ الدروع والبارود والقنابل والقذائف والأسلحة المختلفة. والمقصود هُنا الذخيرة. انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص١٧٥.

(٨٨) تقع في هضبة البعلوية تتبع ناحية قُرى مركز، ومنطقة الحفة محافظة اللاذقية، تنحدر أراضيها جنوباً نحو القش وغرباً إلى وادي محمود. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٤، ص٢٧٤.

(٨٩) قرية في حلب تتبع ناحية شران منطقة عفرين، تقع على السفح الجنوبي الشرقي لمرتفع كلسي، وتنحدر نحو الجنوب الشرقي لتنتهي في وادي نهر عفرين. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٤، ص ٥٠٢.

(٩٠) رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ق٣، ص٨٦٦.

ولما بلغ السلطانَ العثماني محمود الثاني خبرُ قدوم إبراهيم باشا، وافتتاحه المُدن الواحدة تلو الأخرى استولى عليه الغيظ والغضب ثم أصدر أمراً بتجهيز العساكر، وإرسالها الى تلك الأقاليم تحت قيادة حسين باشا(٩١) والعمل على تحصين القلاع والمعاقل لمقاومة التقدم المصري(٩٢).

وعندما مر إبراهيم باشا بدير عطية(٩٣) ترك بشير الشهابي فيها، وتابع تقدمُه. في حين كان خليل بن بشير الشهابي يخوض معركة طرابلس التي فر واليها عثمان باشا(١٨٣٠- ١٨٣٢م) إلى شواطيء نهر البارود. وحينما علم بقدوم إبراهيم باشا اتجه إلى دير مارجرجس وبرفقته خمسة وعشرين ألف مقاتل مضافاً إليها فرق الفرسان التي أسندت قيادته إلى ثمانية باشوات(٩٤). في حين أحكم إبراهيم باشا خطة القتال حيث قسم جيشه إلى فرقتين: وضع الأولى على الجناح الأيسر للعثمانيين على ضفة نهر العاصي، وجعل الفرقة الثانية على حدود البادية، ورتب مواقع المدفعية، ودار القتال بين الجانبين، انتهى بانتصار المصريين في السادس من تموز سنة ١٨٣٢م وتراجع الباشوات العثمانيون من الزرّاعة(٩٥) إلى حمص،

---

(٩١) قائد الجيش العثماني خاض عدة معارك مع المصريين في مواقع عدة لكنهُ انهزم في أغلبها وعزل من منصبه بعد حرب قُونية سنة ١٨٣٢م، وعُين مكانه محمد رشيد باشا الصدر الأعظم. انظر: أبكاريوس، المصدر السابق، ص٣٣، ٦٢.

(٩٢) المصدر نفسه، ص٣٢-٣٣.

(٩٣) ناحية في هضبة القلمون تتبع منطقة النبك محافظة ريف دمشق، تمتد أراضيها في جنوب محافظة حمص، وشمال ناحية قرى مركز النبك. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٣، ص٤١٠.

(٩٤) الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، المجلد الخامس، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧)، ص٥٨٥- ٥٨٦؛ وأيضاً: Douin, Op. Cit, P٨٣.

(٩٥) قرية في حوض العاصي الأعلى تتبع ناحية قرى مركز، ومنطقة القصير محافظة حمص تقع في أرض سهلة منبسطة فيها عدد من العيون المائية. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٣، ص٥٤٥.

ومنها إلى حماه، فوصلها في العاشر من تموز سنة١٨٣٢م، وفرض أعمال السخرة على سكانها، وبنى فيها ثكنة عسكرية؛ لتجنيد شبابها في الجيش المصري[٩٦].

وكان إبراهيم باشا يراقب تحركات الجيش العثماني المُتراجع، وعندما علم بموقف أهالي حلب تجاه حسين باشا، سار إليها فوصلها في ١٤ تموز سنة ١٨٣٢م، فخرج أعيانها وقاضيها ومفتيها للترحيب بقدومه، وإعلان الطاعة له، فدخلها دون حرب، ثم غادرها لملاحقة فلول الجيش العثماني الذي تمركز في ممر بيلان[٩٧]، ودارت معركة بين الجانبين كان النصر فيها حليف المصريين[٩٨]، ثم تابع إبراهيم باشا تقدمهُ إلى الإسكندرونة مروراً بأنطاكية، واتخذ منطقةً سهلة قبل ميرسين وعسكر فيها ثم هدأت حدة الحركة في ميدان القتال بين الجانبين، وطلب محمد علي باشا من ابنه إبراهيم باشا أن لا يتقدم باتجاه استانبول[٩٩].

أما السلطان العثماني فكان يعدُّ قوة كبيرة لتأديب محمد علي باشا، وابنه إبراهيم باشا بلغ تعدادها ستين ألف مقاتل حيث التقى الجيشان في ٢٩ رجب

---

(٩٦) أحمد الصابوني، تاريخ حماة، شرحهُ وعلق عليه قدري الكيلاني، (حماة: المطبعة الأهلية، ١٩٦٥)،ص٨٥.

(٩٧) مضيق فوق ثغر الإسكندرونة في جبال طوروس يفصل سهول سوريا الشمالية عن بلاد الأناضول، ويعدُّ مفتاح الأناضول. انظر: كتافاكو، المصدر السابق، ص٣٧.

(٩٨) كامل بن حسين محمد بن مصطفى البالي، نهر الذهب في تاريخ حلب، الجزء الأول، (حلب: المطبعة المارونية، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م)، ص٣٥٩.

(٩٩) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، صورة الوثيقة المترجمة عثمانية رقم٧، عابدين، بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. ونشير هنا إلى أن محمد علي باشا أصدر أمراً بمحاصرة مياه الإسكندرونة واللاذقية للحيلولة بينهما وبين وصول الأقوات والذخائر للجيش العثماني انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٨٧، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٧١، عابدين، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

١٢٤٨هـ/١٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م في قُونيـــة[١٠٠] كانـــت الغلبـــة للجانـــب المصري[١٠١]، فدخلها في ٣١ كانون أول سنة ١٨٣٢م ثم تقدم الجـــيش المـــصري إلى كوتاهية[١٠٢] التي انتصر فيها على الجيش العثماني في ٢ شباط ســـنة ١٨٣٣م فدخلها ثم توقف فيها بناءً على طلب والده محمد علي باشا[١٠٣].

ويستنتج من خلال هذا التقدم المصري واندفاعاته، والحروب التي خاضـــها الجيش المصري مع الجيش العثماني في دمشق وحلب وقُونية وكوتاهية أن الجـــيش المصري كان مدرباً تدريباً عسكرياً حديثاً ومسلحاً بأسلحة متطورة لذلك تفوق على الجيش العثماني الذي لم يكن قد تعافى بعد من جراء النكبة التي حلت به في الواقعة الخيرية(*) سنة ١٨٢٦م مما ترك أثراً في بنيته وبالتالي فقد توالت الهزائم المتلاحقة عليه في الحروب التي خاضها مع الجيش المصري.

الإدارة المصرية في بلاد الشام:

---

(١٠٠) ثاني ولاية من حيث المساحة والسكان تقع بين خطي عرض ٣٦ْ ٣٩ْ شمالي و٢٧ ٣٣ طول شرقي ومساحتها حـــوالي ٥٨٨٠٠٠ ومحاطة بالجبال من أكثر الجهات. انظر: شمس الدين سامي، قاموس الأعلام (تـــاريخ وجغرافيـــا) المجلـــد الخامس، (استانبول: مهران مطبعة سي، ١٣١٤هـ)، ص٣٧٨٢.

(١٠١) رستم، لبنان في عهد الأمراء، ج٣، ص٨٦٣؛ وأيضاً: Douin, Op. Cit, P٩٦.

(١٠٢) تقع على أرض مرتفعة ومائلة يمر فيها نهر ويصب في البحر الأسود، أرضها خصبة، ومساحتها ١٨٠٠٠كم^2. انظـــر: سامي، قاموس الأعلام، م٥، ص٣٩١١.

(١٠٣) عدنان جراد، الحكم المصري في سورية (١٨٣١– ١٨٤٠م) رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: الجامعة الأردنيـــة، ١٩٧٩م) ص٤١؛ وأيضاً: Douin, Op. Cit, P٩٦.

(*) تم في هذه الواقعة القضاء على جيش الانكشارية العثماني سنة ١٨٢٦م وأطلق على الجيش الجديد اسم العساكر المحمدية المنصورة وفقاً لإرادة السلطان العثماني محمود الثاني. للمزيد انظر: يلماز أوزتونا، المجلد الأول، ص٦٧٦– ٦٧٨.

بدأ المصريون مرحلة جديدة من التنظيمات الإدارية على أُسس جديدة، فقد استبدل المصريون اللفظ الإداري إيالة بمصطلح إداري جديد هو حكمدارية[١٠٤] وبموجب ذلك قسمت بلاد الشام إلى أربع مديريات هي: دمشق، حلب، طرابلس، صيدا بالإضافة إلى مديريتان في طرطوس وأضنة[١٠٥].

وقد جُعل إبراهيم باشا حاكماً عاماً على جميع إيالات بلاد الشام وضُمت إليه عكا، وسائر فلسطين حتى برية سيناء واتبعت إلى إيالة الشام[١٠٦]. ومع ازدياد مشاغل إبراهيم باشا العسكرية فقد عُين بشير الشهابي مديراً عاماً للمصالح يختم الأوراق التي يجب ختمها من الباشا إبراهيم[١٠٧]. الذي رأى أن يفصل الإدارة عن قيادة الجيش، وأن يُعين حاكماً على بلاد الشام، وعُرض هذا الأمر على بشير الشهابي لكنه اعتذر، عندئذ كتب إلى والده قائلاً: "لا يمكنني أن أقوم بإدارة البلاد لبُعد الشقة بينها وبين أضنة، ولكثرة أعمالي العسكرية"[١٠٨].

---

(١٠٤) لفظة تتألف من مفردتين هما: حكم العربية، ودار الفارسية بمعنى صاحب، ويقصد بها الحاكم. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٥٥٥.

(١٠٥) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٠. لمزيد من التوضيح حول التنظيم الإداري المصري في بلاد الشام، انظر: الملاحق، ص ٢٨١.

(١٠٦) فندي أبو فخر، بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا، مجلة دراسات تاريخية، العدد٢٣، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٦م)، ص٢٠٠- ٢٠١.

(١٠٧) Perrier Ferdinand, La Syrie Sous Le Government De Méhemet Ali Jusquen (Paris: ١٨٤٢), P٥٢

(١٠٨) محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ٢٥٦، عابدين، بتاريخ ٢٩ ربيعالأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ونشير هنا إلى أن إبراهيم باشا قام، بعد تثبيت قدميه في بلاد الشام، بفصل مُدن بيروت وصيدا وصور عن دائرة نفوذ بشير الشهابي، وعينَ من قبله مُتسلماً عليها. انظر: F.O. ٧٨, Vol. ٢٨٢, From Capmbell To Palmerston, ٣٠ May ١٨٣٦, P ٨٩.

ثم عاود الكتابة إلى والده يلحُ عليه بأن يُعين شخصية مرموقة لإدارة بـــلاد الشام ورأى أن يُكلف لهذه المهمة محمد شريف باشا(١٠٩) صهر محمد علي باشـــا؛ ليكون حاكما على جميع إيالات بر الشام وأمورها المدنية عدا جبل لبنان(١١٠)، وقـــد جعل محمد شريف باشا مقرهُ في دمشق، وربطت بلاد الـــشام بالقـــاهرة بـــصورة مركزية، ووصف محمد شـــريف باشـــا بأنـــه صـــاحب خبـــرة إداريـــة واســـعة، وناجحة(١١١). وكان ينهي الأمور إلى إبراهيم باشا وهذا بدوره كـــان يرفعهـــا إلـــى محمد علي باشا، واستمر النظام الإداري على ما هو عليه، ما عدا بعض التعديلات الطفيفة؛ فمثلاً: سُحبت إدارة عكا من صيدا، وأُتبعت لشريف باشـــا مباشـــرةً(١١٢). وكلف شريف باشا بإقامة النظام العام، وإجراء الحق والعـــدل، ومراعـــاة العـــادات والتقاليد، والإنصاف في تحصيل الأموال، وحماية أصحاب الحاجة، وغير القادرين، ورفع الأعباء عنهم، والمساواة بين أفراد المجتمع فقيـــرهم وغنـــيهم ورفـــع الأذى والضرر، ومعاقبة المنحرفين وتقويمهم(١١٣).

---

(١٠٩) كان حاكماً للصعيد في مصر العُليا ومُقرباً من محمد علي باشا امتاز طبعه بالقساوة لكنهُ يميلُ إلى الملاحظة والتأدب وعلى الرغم من أنهُ يملكْ ثروةً كبيرة إلا أنهُ كان جشعاً مولعاً بالمال. انظر: Perrier, Op. Cit, P ٥٣.

(١١٠) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٢، وثيقة عثمانية رقم ٢٢٦، عابدين، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(١١١) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، (القاهرة: د.ن، ١٩٠٨م)، ص٢٤١.

(١١٢) المصدر نفسه، ص٢٤١.

(١١٣) صحيفة الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

ووجد إلى جانب الحاكم العام المُتسلم[١١٤] الذي كانت له سلطاتٍ واسعة، ويتحكم بالإشراف الإداري الكامل على الموظفين، ويتدخل في دقائق الأمور، ويمارس سلطة القاضي، ويعاونهُ بشكل مباشر، وهو بمثابة محافظ أو حاكم للمقاطعة[١١٥].

وتشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أسماء بعض متسلمي إيالات بلاد الشام فيشار إلى متسلم طرابلس: بربر زادة مصطفى آغا[١١٦]، ومتسلم صور: حسين آغا، ومتسلم اللاذقية: مصطفى آغا، ثم محمد آغا[١١٧]، ومتسلم يافا: إبراهيم آغا[١١٨]، ومتسلم القدس: شاهين آغا[١١٩]، ومُتسلم قرى شومر: الحاج موسى

---

[١١٤] هو الشخص الذي يُسيّر أمور الولاية في حال غياب الوالي وحتى وصوله، وفي العهد المصري اطلقت على حاكم المقاطعة، والمدينة، انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق ص٦؛ سامي، قاموس تركي، ص١٢٧٧.

[١١٥] محافظ عابدين، وثيقة عثمانية رقم ٣١٠، عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. ونشير هنا إلى أن وكيل المتسلم كان يعاونه في أعماله، ويقوم مقامه في حال غيابه. انظر: أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، الجزء الأول، (بيروت: منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأمريكية،(١٩٣٠-١٩٣٤م)،ص٥٥.

[١١٦] محافظ عابدين، الأبحاث٧٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٥٠، صورة المكاتبة رقم ٢٧٤، عابدين، بتاريخ ١٩شوال ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص٢٠؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٨٤.

[١١٧] محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٧، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

[١١٨] المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٣١، صورة الوثيقة العربية رقم ٥٩، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

[١١٩] المصدر نفسه، وثيقة عثمانية رقم ٨٧، عابدين، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، محافظ الجهادية، المحفظة رقم٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ الأوامر والمكاتبات والبليوردات (الرسائل)، المجلد الأول، محفظة رقم ٢٣١، صورة تقرير عربي منقول حرفياً رقم ٣٤، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

آغا[١٢٠]، ومتسلم غزة: صالح آغا، وأغابو شناق، ومحمد سعيد آغا[١٢١]، ومتسلم قرى جباع: أحمد آغا، ومتسلم قرى شقيف أبازة: خليل آغا[١٢٢].

وقد أشرك إبراهيم باشا في أمر تعيين المتسلمين في الساحل اللبناني الأميرُ بشير الشهابي الثاني، فقام الأخير بتعيين الأمير ملحم على بيروت، والأمير بشير القاسم على صيدا، والأمير حسن الأسعد على صور[١٢٣].

وقد خصصت رواتب لهؤلاء المتسلمين من خزينة الدولة. فقد تقاضى مُتسلم حلب خمسة آلاف قرش، ومتسلم انطاكية ألفين وخمسمائة قرش، ومتسلم دمشق ثمانية آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاين قرش، ومتسلم طرابلس أربعة آلاف وخمسمائة قرش، ومتسلم حمص ألفي قرش، ومتسلم حماة ألفين وخمسمائة قرش، ومتسلم مقاطعة صافتيا ألفين وخمسمائة قرش، ومُتسلم اللاذقية ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش[١٢٤].

---

(١٢٠) محافظ الجهادية، محفظة رقم٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(١٢١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥١، عابدين، بتاريخ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ عائدة أبو عياش، متسلمية غزة تحت الحكم المصري ١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م)، ص٣١.

(١٢٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم٢، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٧، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م؛ محافظ الجهادية، محفظة رقم٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأول ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. الأوامر والمكاتبات والبليوردات (الرسائل)، المجلد الأول، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥١، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الأربعاء بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. ونشير هنا إلى أن الإدارة المصرية كانت تأخذ رغبة السكان أحياناً في تعيين بعض المتسلمين كما حصل مع متسلم يافا والقدس ومتسلمي قرى شومر وجباع وشقيق. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٧٤، محفظة رقم٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم٢، صورة الوثيقة العربية رقم١٤٧، عابدين، بتاريخ٢٤ شوال١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

(١٢٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥١، عابدين، ٣ رجب١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

(١٢٤) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٣٢، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٧، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م؛ محافظ الجهادية، محفظة رقم ٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق

وكانت الإدارة المصرية تراقب أداء هؤلاء المتسلمين، وعندما كـــان يثبـــت فساده فإنه يعزل ويعيّنُ آخرُ مكانه؛ فقد حُقِّقَ مع الشيخ مـــصطفى متـــسلم صـــفد، وعُزل من منصبه؛ لتجاوزهِ المهام التي أوكلت إليه؛ حيث كان يأخذ العوائـــد مـــن الأهالي دون ثمن(١٢٥). وعزل مُتسلم اللاذقية بشكاية أهل اللاذقيـــة منـــه، ونفـــذت الإدارة طلبهم وعُين مُتسلم آخر مكانه هو محمد آغا(١٢٦). كما أدين متسلما الناصرة ويافا بتهمة الرشوة(١٢٧).

وشكا أهالي ناحية بني عبيد(١٢٨) الظُلم الذي وقع عليهم من متسلمهم محمـــد آغا الشوربجي. كما وردت عرائض من أهالي جبل عجلون إلى الإدارة المـــصرية تتضمن الشكوى عن المُتسلم حسن آغا اليازجي وكاتبه(١٢٩).

وقدم أهالي قرايا أمير برق، وسلمة، وملبس، والشيخ يونس التابعة لمتسلمية يافا عريضة إلى الإدارة المصرية يخبرونهم فيها حالهم وتسلط عنبر العبوني متسلم

تاريخية، ص٢٨٢– ٢٨٣. للمزيد من التفصيل حول أسماء متسلمي إيالات بلاد الشام ورواتبهم خلال فترة الحكم المصري لها. انظر: الملاحق، ص ٢٨٢– ٢٨٤.

(١٢٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، عابدين، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، صحيفة الوقائع المـصرية، العـدد١، الخميس بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٥٨.

(١٢٦) Perrier, Op. Cit, P٥٦

(١٢٧) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٧، ترجمة التقرير رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ١٨محرم ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، المصدر نفسه، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ٧، صورة الوثيقة العربية رقم٨٧، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـــ/ ١٨٣٢م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٤٨٢.

(١٢٨) وهي إحدى نواح قضاء عجلون الإدارية، تقع على المنحدر الشرقي لجبال عجلون، ويحدها شمالاً اربد وغرباً جبل عجلون وشرقاً وجنوباً الأقسام الجنوبية من بني جُهمة، وكانت القرية الرئيسة فيها الحصن، ويقيم الشيخ فيها وتبع لها قرى حوفـا وصمد، وناطفة، والمزار، وهام وجحفية، والصريح، وحبكا، وإيدون. انظر: هند أبو الشعر اربد وجوارها (ناحيـة بنـي عبيد) ١٨٥٠–١٩٢٨م، (عمان: منشورات بنك الأعمال وجامعة آل البيت، ١٩٩٧م)، ص١٦٩.

(١٢٩) أيمن الشريدة، دراسات وثائقية لجبل عجلون والكورة من خلال المحفوظات الملكية المصرية ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، (عمان: جمعية عُمال المطابع التعاونية، ١٩٩٥)، ص٢٣، ٢٧.

يافا عليهم، طالبين رفع الظُلمِ عنهم[١٣٠]. وتم التحقيق مع متسلم القدس بُتهمة اغتصابه خيولاً من البدو وصدرَ الحكم عليه بإرساله إلى سجن أبي قير في القاهرة ثلاث سنوات[١٣١].

ولم تقتصر المحاسبة على المتسلمين بل امتدت إلى أصحاب المناصب الأخرى، وفرضت بحقهم عقوبات شديدة، ولم يُعف أي مسؤول من العقوبة إذا وقع في الظلم فقد أرسل رئيس كتبة مجلس شورى دمشق إلى عكا سجيناً لحصوله على الرشوة[١٣٢]. وقد أكد القنصل البريطاني لدى دمشق فارن (Farren) (١٨٣٣-١٨٣٧م) تقاريره السرية إلى حكومته جاء فيها "إن محاسبة الإدارة المصرية للمرتشين لن تتوقف حتى تسود الاستقامة والطهارة والنزاهة"[١٣٣].

ويذكر بيرييه (Perrier) "أن الحكومة المصرية منحت رواتب عالية لتمنع موظفيها من قبول الارتشاء أو الرشوة[١٣٤]. ولم يكتف المصريون بمكافحة الرشوة؛ بل سعوا لإلغاء كل عادة كانت تؤثر على الإدارة، كتقديم الهدايا للولاة، والحكام. إذ

---

(١٣٠) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، صورة الوثيقة العربية رقم ١٢٧، تقرير عسكري من قبل كاتب الجيش المصري العربي يوحنا بحري إلى الخديوي محمد علي باشا، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(١٣١) الأوامر والبليوردات (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، أمر منهُ إلى حبيب أفندي، عابدين، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

(١٣٢) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٢، وثيقة عثمانية رقم٥، صورة الوثيقة العربية رقم ١٣١، عابدين، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، المصدر نفسه، وثيقة عثمانية رقم ٦٧، بتاريخ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص٧.

(١٣٣) F.O. ٧٨, Vol. ٣١٥, From Farren To Palmerston, ٢١ August ١٨٣٧; Vol. ٣٤٢, Colonel Campbell To Palmerston, ١٤ May ١٨٣٣; Vol. ٢٨٣, From Campbell To Palmerston, ١٣ July ١٨٣٦; Edward B.B. Barker, Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey, Vol.٢, (Newyork: The Princeton University Library, ١٩٧٣), P٢٠٤.

(١٣٤) Perrier, Op. Cit, P٦٤

عدّها إبراهيم باشا نوعاً من الرشوة والتزلف، ونتج عن ذلك أن خبت نار الرشـــوة بين الضباط، والحكام إلى حد كبير ويرى كامبل (Campbell) (١٨٣٣- ١٨٣٩م) القنصل البريطاني العام لدى الإسكندرية "أن الرشوة أصبحت غير معروفة بـــسبب العقوبات الصارمة التي وضعت لها"[١٣٥].

ثم عمل المصريون على مكافحة اختلاس الأموال العامة الـــذي كـــان داء مستشريا، فحاولوا القضاء عليه بدءاً من المتسلمين، وما دونهم[١٣٦]. فقـــد اخـــتلس متسلم يافا المال العام فكشف أمره وسحبت منهُ سلطته، كما حُقق مع متـــسلم حيفـــا لاتهامه باختلاس ألفي كيس[*] من المال العام[١٣٧]. وكان الكتبة أكثر موظفي الدولة الذين أتيحت لهم ظروف الاختلاس؛ لتوليهم العمليات الخاصة بالحـــسابات الماليـــة، والتي تهيئ لهم سُبل الاختلاس بشكلٍ واسع، فكان لا بُـــد مـــن مـــراقبتهم مراقبـــةً شديدة[١٣٨].

وقد امتدت يد الإدارة المصرية إلى شيوخ المناطق والقرى، فكانت تثبـــتهم في مناصبهم وتعزلهم مراعاةً لرغبة السكان؛ فقد عُزل شيخ قرية عقربا في غوطـــة

---

(١٣٥) F.O ٧٨, Vol.٢٨٣, From Campbell To Palmerston, ١٣ July ١٨٣٦; Barker; Op. Cit, Vol.٢ PP٢٠٤- ٢٠٥.

(١٣٦) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم٢٥، ترجمة الوثيقة رقـــم٦، عابـــدين، بتـــاريخ ٧ مُحرم ١٢٥٦هـــ/ ١٨٤٠م.

(*) وحدة نقد متداولة خلال فترة الدراسة كانت تساوي ٥٠٠قرش. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخيـــة عـــن الـــشام، ص٥٠٣.

(١٣٧) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم٢٥، ترجمة الوثيقة رقم٦، عابـــدين، بتـــاريخ ٧ مُحرم ١٢٥٦هـــ/ ١٨٤٠م، المصدر نفسه، وثيقة رقم٢٥، عابدين، بتاريخ ١٢٥٣هـــ/ ١٨٣٨م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٤٨٢.

(١٣٨) F.O. ٧٨, Vol. ٣٤٢, From Campbell To Palmerston, ١٤ May ١٨٣٨.

دمشق سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م بناءً على رغبة أهل القرية في حين قدم أهالي قرية نجران من حوران سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م عريضة إلى القائمقام[١٣٩] لتثبيت شيخ القرية[١٤٠].

كما أقام المصريون مجالس شورى في المُدن، والقُرى الكبيرة، والحواضر الشامية، ومثلوا فيها أبناء الشعب بفئاته وطوائفه المختلفة حيث ضم مجلس شورى دمشق واحداً وعشرين عضواً كانوا يمثلون كل طوائفها، وكبار تجارها، وأعيانها وكان مجلس شورى بيروت اثني عشر عضواً من كبار أعيانها، وتجارها مناصفةً بين المسلمين، والمسيحيين[١٤١]. لقد كان محمد علي باشا شغوفاً دائماً بأن يقف على أمور الإدارة في بلاد الشام، حيث أمر بإرسال محاضر مجلس دمشق إليه يومياً ليكون على بينة، وكذلك مضابط جلسات مجلس حلب تباعاً[١٤٢].

ومن الملحوظ أن إبراهيم باشا كان يرغب في إشراك أبناء بلاد الشام في الحكم حتى لا يكون الحكم المصري استبدادياً ؛ لذلك توزعت المناصب الإدارية

---

(١٣٩) كلمة عربية الأصل تعني الشخص الذي ينوب مناب الوالي في حال غيابه. انظر:حسن، آغا العبد، المصدر السابق،ص٢٠

(١٤٠) محافظ عابدين، محفظة رقم ١٦٤، صورة الوثيقة العربية رقم٤٤، وثيقة رقم ٦، عابدين، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، المصدر نفسه، محفظة رقم ١٦٤، وثيقة رقم٩، صورة الوثيقة العربية رقم٤٤، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م؛ ونشير هنا إلى أن أهالي قرية جفنا تقدموا بشكوى إلى مُتسلم القدس يحيى بك ذكروا فيها أن الشيخ إسماعيل السمحون متسلط على أهالي القرية المذكورة، ويأخذ محصولاتهم الزراعية من مُدة سنين ويدعي أنه يدفع عنهم المخاطر فصدر الأمر بالتأكد من صحة ادعائهم. انظر: صحيفة الوقائع المصرية، العدد الأول، الجمعة بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ص٧.

(١٤١) محافظ عابدين، محفظة رقم٧١، وثيقة عثمانية رقم١٦، مكاتبة رقم١٨٧، عابدين، بتاريخ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م؛ محافظ بحربرا، محفظة رقم١٨، عابدين، بتاريخ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م)، ص٤.

(١٤٢) الأوامر والبليوردات، (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، أمرٌ منه إلى بوغوص بك، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

على أبناء بلاد الشام حتى يتحملوا مسؤولية الحكم؛ ذلك أنّ أهــل الــبلاد أعــرف بأمورهم من غيرهم، فسَعَوا إلى إيجاد إدارة فاعلة تخدم الجميع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هناك إجراءات قامت بها هذه الإدارة من حيث معاقبــة المــذنبين، والمخالفين، وإنزال العقوبة بهم: كالنفي، والسجن، والطرد، والإعفاء من المنــصب من أجل تطبيق العدل. وكان الهدف من ذلك إظهار الإدارة المصرية بمظهر أفضل من الحكم العثماني السابق.

موقف الإدارة المصرية من المسيحيين:

منذُ أن وطد محمد علي باشا علاقاته مع بشير الشهابي أخذ يُفكــر بكيفيــة التعامل مع سائر المسيحيين في إيالات بلاد الشام، وسبق أن أعلن محمد علي باشــا وهو يُعد لحملته على بلاد الشام لقنصل فرنسا لدى الإسكندرية ميمــو (Mimout) أن نصارى بلاد الشام سينالون من الاستقلال والسعادة ما لــم يرونــه مــن قبــل وسيقرعون أجراسهم متى شاؤوا، أكدوا لحكومتكم ولمواطنيكم سعي في تطبيق هذه الأمور[١٤٣].

وعومل المسيحيون معاملة المسلمين، فأجيز لهم ارتداء الملابس التي يلبسها المسلمون، فالمسيحيون، باستثناء الذين يقطنون لبنان، كان محظوراً علــيهم لــبس

---

[١٤٣] هلا سليمان، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣٠- ١٨٤٠م ولاية طرابلس نموذجاً، (طرابلس:المؤســسة الحديثــة للكتاب، ٢٠٠١م)، ص٢٥٨.

الحرير بالعمائم البيضاء، أو الخضراء، أو الحمراء، وانتعال الأحذيـــة مـــن هـــذه الألوان، وحرّم عليهم ركوب الخيل، والسير في الطريق إلى يمين المُسلم خصوصا في المُدن الداخلية البعيدة عن لبنان كحمص وحماة[١٤٤].

وقد ساعد التدخل المصري في بلاد الشام على خلق المناخ المُناسب لنمـــو الإرساليات التبشيرية المسيحية. وتشير إحدى الوثائق العثمانية أن الإدارة المصرية قامت برفع القيود عن المسيحيين، واليهود المقيمين في فلـــسطين، وعـــن الـــزوار الأجانب كذلك[١٤٥].

ووردت الأوامر لجميع المسلمين القاطنين بإيالة صـــيدا، وألويـــة القُـــدس الشريف، ونابلس، وجنين برفع الغفارات[*] من جميع الطرقات، والمنـــازل بوجـــه العموم حيث أن الأديرة، والكنائس الكائنة بمدينـــة القـــدس هـــي مقـــر للرهبـــان، والقسيسين، وبها يتلون الإنجيل، ويؤدون فرائض اعتقـــاداتهم، وطقوســـهم ولـــذلك صدرت الأوامر من قبل محمد علي باشا برفع جميع المرتبات التي كانت مفروضة على المعابد والأديرة لجميع طوائف النصارى الكائنة بالقُدس الشريف من إفـــرنج، وروم، وأرمن، وقبط، ورفعت العوائد المرتبة على الملة الموسوية[١٤٦].

---

(١٤٤) جراد، المرجع السابق، ص٢٠٢، إبراهيم أبو سمراء، المصريون في لبنان وسوريا، مجلة المشرق، العدد ٣٠، (بيروت: ١٩٣٢)، ص٥٠١.

(١٤٥) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٣١، مكاتبة رقم٥٦، عابدين، بتاريخ ١١ رجب ١٢٤٧هـ/١٨٣١.

(*) مفردها غفير وهم رجال الدولة من الدرك الذين يرافقون المساجين في حال نقلهم من مكان إلى آخر، والغفير: الحارس. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٧٩.

(١٤٦) الأوامر والمكاتبات والبليوردات (الرسائل)، محفظة رقم ٢٣١، المجلد الأول، مكاتبة رقم٥٦، ترجمة المكاتبة رقـــم٥٦، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس بتاريخ١١ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٩٥.

وكان محمد علي باشا يُدرك ما للمسيحيين في إيالات بلاد الشام من أهمية على الأصعدة الاجتماعية؛ فمنهم: كتّاب الدواوين، وموظفو الدوائر المالية، وذوو العلاقات الوثيقة بالدول الأوروبية وقناصلها في بلدانهم؛ فقد مُنح حنا البحري[١٤٧] لقب بك[١٤٨] فكان أول مسيحي يأخذ هذا اللقب في عهد الدولة العثمانية، إضافة إلى منح لقب البكوية إلى رجُل من آل نكد واثنين من آل عماد[١٤٩].

ويتضح مما سبق أن الإدارة المصرية كانت تهدف من وراء هذه المعاملة إلى كسب ود الدول الأوروبية إلى جانبها في وقتٍ هي بحاجة إلى هذا الود والدعم، ليكون موقفها قوياً إزاء السلطان العثماني. كما أن الإدارة المصرية كانت تريد الانفتاح على كافة فئات الشعب، وإعطاءهم قدراً من الحرية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون في ما بين هذه الفئات مسلمين ومسيحيين، كما فتحت المجال أمام الطائفة المسيحية للمشاركة في إدارة شؤون البلاد الإدارية والاجتماعية، فعينت منهم مُتسلمين وأعضاء في مجلس الشورى فضلاً عن الإشراف على الشؤون المالية.

---

(١٤٧) مسيحي حمصي الأصل سافر مع إخوته إلى مصر عندما لجأ إليها يوسف باشا كنج حيثُ كانوا من أتباعه. وقد أعجب محمد علي باشا بقدرته ومرونته فقربه إليه واعتمد عليه. انظر: Perrier, Op. Cit, P٥٤.

(١٤٨) لقب عثماني يُعني نبيل كان يُطلق على الباشوات وضباط الجيش الكبار والمبعوثين السياسيين. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٣٣١.

(١٤٩) أسدرستم، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨– ١٩٤٨م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠)، ص١١٣.

الجهاز العسكري والقضائي في بلاد الشام

أولاً- الجهاز العسكري.

كانت المؤسسة العسكرية بمثابة العمود الفقري لحكم محمد علي باشا في بلاد الشام، وإحدى أهم المؤسسات القادرة على قمع الانتفاضات والاضطرابات، وإخضاع الأهلين من جهةٍ، وعلى صد جيش السلطان العثماني ومنعهِ من القيام بأي عمل عسكري إذا حاول استعادتها بالقوة من جهة أخرى[١٥٠].

وكان تأثير هذه المؤسسة واضحا وعميقا في حماية البلاد خلال سنوات خضوعها لحكم محمد علي باشا، حتى أصبح الحكم عسكرياً بشكله ومضمونه؛ ففي كُل مدينة وضعت حاميةً عسكرية فيها لفرض الأمن، وقمع أي اضطراب أو تمرد قد يظهر، وذلك لتثبيت سلطة الحكم وفرض هيبته[١٥١].

وقد وجدت في بلاد الشام بعد التدخل المصري فيها قوات عسكرية تألفت من ١٠ الآلايات[*] مشاة، و١٢ الآي فرسان ومدفعية و ٥٠٠٠ وحدات مساعدة، و٢٠٠٠ من البدو، حيث وصل مجموعها حوالي ٥٠,٠٠٠ ألف مُقاتل تقريباً[١٥٢].

---

(١٥٠) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٠، صورة الوثيقة رقم ٢٠/٣٧٩، عابدين، بتاريخ١٧ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م.

(١٥١) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٦٢.

(*) جمع آلاي وتعني لواء وقائده أمير آلاي وهي كلمة عثمانية وتعني احتفالاً أو موكباً ثم أصبحت تطلق على وحدة عسكرية وآلاي يتكون من ٣ إلى ٦ أورط (سرايا) ويتراوح عدد آلاي ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جندي. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٤٩٥.

(١٥٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ١٩، ترجمة الوثيقة رقم ١٨١،عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. ونشير هنا إلى أن القوات المصرية كانت موزعة ما بين دمشق الشام وحمص وحماه وحلب وكليس وصحراء بقاع وعينتاب وأدنه (أضنه) ومرعش وأورفة. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩،

وقد دعت الحاجة إلى إسكان هؤلاء الجنود في بداية الحكم المصري لبلاد الشام داخل البلاد في الوكالات والخانات، وفي بيوت الأهالي مما أدى إلى التضييق على الأهالي فاضطرت الإدارة العثمانية إلى بناء ثكنات عسكرية بقصد دفع الضيق عن الأهالي، وتوفير أسباب الراحة لهم وتنظيم أمور العسكر(١٥٣).

وكان إبراهيم باشا القائد العام للجيش، ثم يأتي بعدهُ مباشرةً رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال سيف (Seve)(١٥٤) الضابط الفرنسي المشهور(١٥٥). أما قيادة الجيش العامة فكانت مكونةً من: كبار الضباط، وحكام الولايات مثل: أحمد مينكلي حاكم أدنة (أضنة)، وقائد حرس الفرسان، ومحمد شريف باشا حاكم إيالات بلاد الشام، وقائد إحدى الفرق العسكرية، وإسماعيل بك حاكم حلب، وسليم باشا قائد حرس المُشاة(١٥٦).

وكان للجهاز العسكري دور في المحافظة على الأمن، والنظام داخل إيالات بلاد الشام، وملاحقة اللصوص، وقطاع الطرق. فقد أشارت إحدى الوثائق العثمانية

وثيقة عثمانية رقم ٨٣، عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. لمزيد من التوضيح حول توزيع القوات المصرية في بلاد الشام انظر: الملاحق، ص ٢٨٧- ٢٨٩.

(١٥٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة عثمانية رقم ٦٧، عابدين، بتاريخ ٤ صفر الخير ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص٢٣.وأيضاً: F.O.٧٨, Vol. ٢٨٢, From Campbell To Palmerston, ٥ May ١٨٣٦, P٨٦.

(١٥٤) أطلق عليه اسم سليمان باشا الفرنساوي، وهو من بقايا جنود الحملة الفرنسية على مصر. اعتنق الدين الإسلامي. كان له دور في تدريب الجيش المصري على النظام الفرنسي. وهو أحد قواد الحملة المصرية على بلاد الشام. انظر: جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م)، ص٨٨.

(١٥٥) فخر أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٦٣.

(١٥٦) سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سورية، (بيروت، المطبعة العلمية، ١٩٢٩م)، ص ١٣٣.

إلى أن محمد شريف باشا وجه خطاباً إلى السرعسكر[١٥٧] باشا جاء فيه "إن عــرب السّلوط[*] يقومون بارتكاب أفعال إجرامية مثل: قطع الطريق على أبنـــاء الــسبيل، وسلب مواشيهم، واغتصاب قطعان الغنم، والمعز، فبينما كان بعض الأشخاص مــن قرية دير عطية ذاهبين إلـــى مدينـــة نـــابلس فـــي شـــهر رمـــضان مـــن ســـنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م خرج عليهم عشرة أنفار من الفرسان بين منطقة سعسع، وخان الشيخ، وسلبوا منهم ٦٤٠٠ قرشاً وبعد التحقيق معهم تبين أن هؤلاء اللصوص من عرب السلّوط[١٥٨].

كما تم القبض على عشرةِ أشخاص من ثوارِ اللاذقية وأودعوا السجن ريثما يُستردُ منهم ما نهبوه من مواشٍ في اللاذقية والسويدية. وقد أودع في ســـجن قلعـــة طرابلس ثوار عكا، وصافيتا، وطرابلس. وبلغ عددهم اثنين وثلاثين ثـــائراً وأُعـــدم هؤلاء تنفيذاً لأمر صدر من قبل محمد علي باشا نظراً لعدم وجود من يصلح مـــنهم للجهادية[١٥٩].

---

(١٥٧) لفظة تتألف من مفردتين هما: سر وهي فارسية تعني القائد وعسكر تعني الجيش، وبالتالي فهو لقب كان يعطى لقائد الجيش العثماني أو لقادة الجيوش العثمانية في الولايات العثمانية. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٧١٧.

(*) إحدى القبائل البدوية التي كانت تقوم بالإغارة على السكان في نابلس والمناطق القريبة منها، وتكررت اعتداءاتهم عليها وكان شيخهم فالح دويش. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٨، مكاتبـــة رقـــم٢٤٦، عابـــدين، بتـــاريخ ٢٥ شـــوال ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

(١٥٨) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٨، مكاتبة رقم ٢٤٦، عابدين، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(١٥٩) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٢٥٠ ترجمة الوثيقة العربية رقم ٤٠٦، عابدين، بتـــاريخ٢٨ شـــوال ١٢٥٠هــــ/ ١٨٣٤م، ص٢٠٠، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٣٩٨-٣٩٩.

وكان إبراهيم باشا قد أصدر حكماً بإعدام الأشقياء في يافا ممن عاثوا فساداً في إيالات بلاد الشام[١٦٠].

وكان لضباط الجهاز العسكري سلطة عسكرية، فقد عزلَ البكباشي[*] سليمان آغا مشايخ ثلاث حارات في يافا، ولم يُعين بدلاً منهم قائلاً: أن هؤلاء المشايخ لا حاجة لهم، ويكفي أن يمُرَ رجالي دون أن يرافقهم أحدٌ من الأهالي"[١٦١].

ورغم الميزات التي كان يتمتع بها أفراد الجهاز العسكري وضباطه، فقد أقيمت عقوبات على المخالفين العسكريين فمنهم من خفضت رتبتهُ العسكرية، ومنهم من قتل رمياً بالرصاص، ليكون عبرةً لغيره، ومنهم من حكم عليه بالحبس بالتكنة مُقيداً بالسلاسل، أو حبسه حبسَ رياضةٍ، أو بقاؤه في محله برتبته العسكرية[١٦٢].

ولا بُدَ من الإشارة إلى أن أفراد الجهاز العسكري قد خصصت لهم رواتب؛ كلٌ بحسب رتبته العسكرية، فقد تقاضى مير لواء (أمير لواء) ما قيمتهُ مائتان وخمسين كيساً في السنة، والميرالاي (عميد) مائتا كيسٍ في السنة، والقائمقام (عقيد) اثنين وسبعين كيساً في السنة، والصاغ قول أغاسي (رائد) ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً في الشهر، واليوزباشي (نقيب) خمسمائة قرشاً في الشهر، والملازم أول

---

(١٦٠) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٢، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٤٦٥، عابدين، بتاريخ٢٤ ذي القعدة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص٢٤.

(*) مكونة من بيك (نبيل) وباشي: رئيس ومعناها قائد الألف. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٠٠.

(١٦١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، ترجمة الوثيقة رقم ١١٦، تقرير عسكري، عابدين، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(١٦٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، عابدين، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٤٥٢.

ثلاثمائة وستين قرشاً في السنة، والملازم ثاني ثلاثمائة قرشاً في الـــشهر، والبـــاش جاويش (رقيب) أربعين قرشاً في الشهر، والأمباشي (عريـــف) خمـــسةً وعـــشرين قرشاً في الشهر، والجندي النفر خمسة عشر قرشاً في الشهر(١٦٣).

ومن الملحوظ أن الجهاز العسكري المصري في بلاد الشام كان قوياً، قصد من ورائه المحافظة على الأمن والنظام في كافة مناطق بلاد الـــشام منعـــاً لوقـــوع الاضطرابات والانتفاضات وإخضاع السكان من جهة، وعلى صد جيش الـــسلطان العثماني إذا ما هاجمه من جهة أخرى. ورغم الاحتياطات الأمنية من جانب الإدارة المصرية فقد انتشرت الفوضى وقامت الثورات ضد الحكم المصري في كافة أنحاء بلاد الشام، بفعل تدخلات القناصل الأوروبيين وساهمت في إنهاء الوجود المـــصري في بلاد الشام كما سنرى لاحقاً.

ثانياً- الجهاز القضائي

حاولت حكومة محمد علي باشا تنظيم القضاء على أسس حديثةٍ مُستمدة من نمط القضاء الفرنسي، فجعلت من القاهرة مرجعاً أعلى للسلطات القضائية في بـــلاد الشام، حيث كانت تُرسل الدعاوى، عند ضرورة تمييزها، إلـــى القـــاهرة؛ لإعـــادة النظر فيها والبت النهائي بأمرها، وهذا ما يُشير إلى إضفاء طابع الحكم المركـــزي

(١٦٣) محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧م) ص٣٠٠ للمزيد من التوضيح حول رواتب أفراد الجهاز العسكري المصري في بلاد الشام ذلك انظر: الملاحق، ص ٢٩٠.

على كُل مؤسسات دولة محمد علي باشا في بلاد الشام وإخضاعها لمركز الحكم في مصر[١٦٤].

ولم يُقدم إبراهيم باشا على اتخاذ أي إجراء من شأنه إلغاء القضاء الشرعي، لأنهُ يعدُ مظهراً من مظاهر الحياة الدينية لمعظم المواطنين في بلاد الشام، مراعيـاً بذلك مشاعر المسلمين خشية إثارة الرأي العام الديني ضـدهُ. وحـاول أن يجعـل الطوائف المختلفة في البلاد سواسيةً أمام القضاء المدني لا فرق بينهم، ولا تفـضيل لطائفةٍ دينية على أخرى، فألغى الفروق بين المسلمين وغيرهم من الناحية الـشكلية دون المساس بجوهر الفوارق الاجتماعية[١٦٥].

ولوضع حدٍ للرشوة والفساد في السلك القضائي، عمد إبـراهيم باشـا إلـى معاقبة المرتشين عقوباتٍ رادعةٍ، ومنح العاملين في القضاء رواتـب ثابتـة كبقيـة الموظفين، بعد أن كانت رسوم الدعاوى مصدر رزقهم، وبعـد إحـداث المحـاكم الجديدة التي كانت على نمط القضاء الفرنسي وزع الإختصاصات القـضائية بـين سلطات متعددة أهمها[١٦٦]:

١- قاضٍ في كل مدينة، وكانت مهمته؛ البت في المنازعات التي تنشأ بين الأهالي، والنظر في القضايا الجزائية وتصديق عقود البيع والشراء والهبة[١٦٧].

---

(١٦٤) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٨.

(١٦٥) رستم، الأصول العربية، ج٥، ص٤٨؛ أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٥٠.

(١٦٦) العطار، المرجع السابق، ص١٦٨؛ أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٥٠.

(١٦٧) بريجيت مارينون وتوموكي أوكاوارا، دليل سجلات المحاكم الشرعية العثمانية، (دمشق: المعهـد الفرنـسي للدراسـات العربية، ١٩٩٩م)، ص١٩.

٢- محكمة مؤلفة من قاض وعضوين؛ لتسجيل محاضر جلساتها وأحكامها سُـميت بالمحكمة العُليا؛ لأنّ مهمتها البت في القضايا الكبرى؛ كالقضايا الجنائية التـي تحتاج إلى الدقة والخبرة(١٦٨).

٣- قاض للقضاة، وكان بمثابة محكمة الاستئناف، ولهُ حق النظر فـي الـدعاوى المستأنف عليها. وكان كُلٌّ من مجلسي دمشق وعكا مخولين بالبت في القضايا المستأنفة من مجالس المدن الصغيرة. وتشير إحدى وثائق سـجلات المحكمـة الشرعية في دمشق إلى أن قاضي القضاة فيها هو محمد رفعت(١٦٩).

وقد بقيت وظيفة القاضي الشرعي على حالها خلال فترة الحكم المـصري للاستمرار في البت في القضايا المقدمة إليه الدينية، الشخصية، حيث بقي الـسُلطان العثماني صاحب الحق في تعيين قضاة الشرع الـشريف، ومـن أسـماء القـضاة الشرعيين في مدينة دمشق القاضي عبد الحميد أفندي(١٧٠).

وقد لجأ أبناء الطائفة المسيحية، واليهودية خلال فترة الحكم المصري إلـى تسجيل دعاويهم في المحاكم الشرعية فتشير إحدى الوثائق العثمانية أن المعلم لطفي ولد المدعو جرجس الذمي النصراني قد اشترى من المدعو مخائيل ولد المدعو حنا صوريا الذمي النصراني في سلام وطواعية واختيار، من غير إكراه ولا إجبار بيتاً

---

(١٦٨) أبو عز الدين، المرجع السابق، ص١٤٢؛ العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٨.

(١٦٩) سجل محكمة شرعية دمشق، ١٢٤٩- ١٢٥١هـ/ ١٨٣٣- ١٨٣٥م، رقم ٣٣٣، وثيقة عثمانية رقم ٢٦٨، (دمشق: مركز الوثائق التاريخية، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٥٧.

(١٧٠) المصدر نفسه، سجل رقم٣٣٣، وثيقة عثمانية رقم ٢٢٣، (دمشق: بتاريخ غـزة ربيـع الثـاني ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٣٤.

وقطعة أرض، على أن تنتقل إلى المُباع إليه في الحارة الجوانية في دمشق المشتملة على مساكن ومنافع"[١٧١].

وكانت مجالس المُدن تبت في قضايا الإدارة البلدية، وفي مختلف شكاوى المواطنين. وكذلك فقد كان للمُتسلم في المدينة الحق في البت في القضايا العامة، وتحويل بعض القضايا للمحاكم المختصة. كما قام صغار المأمورين، وشيوخ القرى باتخاذ الجزاء التأديبي لبعض المواطنين كضربهم بالعصي[١٧٢].

ويتضح مما سبق أن صلاحيات القضاء، أيامَ حُكم محمد علي باشا لبلاد الشام، كانت موزعةً بين جهات عدة لم تُحدد صلاحياتها بشكل واضح، وبالتالي فإنّ من الصعب على المواطن العادي معرفة الجهات المسؤولة، والمختصة لتقديم شكواهُ إليها، مما ساعد على إضاعة الكثير من الحقوق. كما حاولت الإدارة المصرية وضع حد لتجاوزات المرتشين والقضاء على سلوكهم ومنحت رواتب عالية للقضاة ليتسنى لهم تطبيق العدل حفاظاً على الصالح العام مما جعل أبناء الطائفة المسيحية واليهودية يسجلون دعاويهم لدى المحاكم الشرعية لإصدار الحكم فيها.

---

[١٧١] المصدر نفسه، سجل رقم ٣٢٩، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، ص ٢٤، ١٦٩؛ جريدة الوقائع المصرية، العدد الأول، يوم الاثنين بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

[١٧٢] فخر أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٥١.

التنظيم الاقتصادي للحكم المصري في بلاد الشام:

لم تنحصر اهتمامات حكومة محمد علي باشا في بلاد الشام بتنظيم الجهاز الإداري للدولة فحسب؛ بل شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية كالزراعة، والتجارة، وذلك لرفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة، وتقوية الاقتصاد الذي ترتكز عليه الدولة، فهو يشكل إحدى ركائز الحكم؛ وذلك ليصبح قادراً على تغطية نفقات الجيش المتزايدة، وتأمين مستلزمات، مؤسسات الدولة ونفقاتها، واحتياجات الحكم العامة[١٧٣].

وقد أدت إجراءات إبراهيم باشا في بلاد الشام: كفرض الأمن، والاستقرار وكف اعتداءات البدو عن النشاط الزراعي، وتنظيم الضرائب، وتحسين بعض أنواع المزروعات، وتقديم المساعدات المالية للفلاحين كالقروض إلى تقدم ملحوظ في الناحية الاقتصادية بشكل عام والزراعة بشكل خاص غير أن هذا التقدم ما لبث أن أخذ في التراجع بعد تطبيق محمد علي باشا لسياسته الاحتكارية[١٧٤] ودفع ضريبة الفردة[*] وتطبيقة التجنيد الإجباري[١٧٥].

---

[١٧٣] أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٧٣.

[١٧٤] استخدم مصطلح الاحتكار للدلالة على السيطرة الخالصة على عرض سلعة أو خدمة ما في سوق معلومة أو على الامتياز الخالص للشراء أو البيع في سوق معلومة. وقد تمنحه الدولة لأغراض معينة مثل مزاولة التجارة فيما وراء البحار أو إنشاء مواصلات أو توفير مياه الشرب في منطقة معينة أو توليد الكهرباء. انظر: راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م)، ص٢٨.

(*) وهي ضريبة مالية تفرض على رؤوس الرجال سواءً أكانوا مسلمين أو أهل ذمة فقراء أم أغنياء. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٢٧٥.

[١٧٥] نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٦-٥٧.

أولاً: الزراعة

بدأ محمد علي باشا حكمهُ بتطبيق تنظيماته الإدارية، والاقتصادية هادفاً من وراء ذلك إلى تنظيم الزراعة بما يُحقق، لخزينة الدولة، موارد مالية كبيرة، فعمــلَ على إعادة تنظيم إشراف الدولة على الأراضي الزراعية دون المساس بجوهر نظام الاستغلال الذي كان قائماً، حيث بقي الفلاح منتفعاً بالأرض مقابل دفع الــضرائب، وظلت الدولة هي صاحبة الحق في الرقابة على الأرض، واستمرت طبيعة العلاقــة الناظمة: كجباية الضرائب من الفلاحين على حالتها، واستمر الفلاحــون يعملــون، ويقدمون ثمرات عملهم للحكومة، ولا يحصلون إلا على النزر اليسير ممــا تنتجــهُ أيديهم، لتغطية الحد الأدنى من نفقات قوتهم اليومي، ويتحملون ضرائب تزيد عــن طاقتهم، ودخلهم الناتج عن عملهم في الأراضي الزراعية[١٧٦].

لقد عدّ محمد علي باشا نفسهُ مالكاً لبلاد الشام بحق السيف والاحتلال، حيث استمر في جباية الضرائب بعد تنظيمها من جديد، وإلغاء قسم منها في بداية حُكمه، ثم وضع حداً لابتزاز الإقطاعيين للفلاحين، وقام بإعفاء الأرض الزراعيــة البكــرة (غير المزروعة) من دفع الضرائب لمُدة ثلاث سنوات، مما أشعر الفــلاح بــبعض الاهتمام بمصالحه، فساد شعورٌ بالارتياح النسبي لكنهُ ما لبث أن تبــدد بعــد فتــرةٍ قصيرة، بسبب عدم تبــدل جــوهر العلاقــة بينــهُ وبــين أســيادِهِ مــن الحكــام

---

[١٧٦] أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية ، ص٧٣.

والموظفين[١٧٧]. كما عمل على إحياء الأراضي الزراعية الموات في البلاد، وبادر إلى تنقية المياه الجارية في النهر الصغير بين عينتاب، وحلب، وتنظيمهـا لزيـادة المساحة المزروعة على أساس نظام الري. واهتم بتجفيف المستنقعات في سـهول الإسكندرونة ودمشق بسبب قذارتها، وكونها موطناً لتصدير الأوبئـة والأمـراض للسكان، في الوقت الذي شجعَ البدو على التوطن، والاستقرار في القُرى المهجورة، لزراعة أراضيها، والاهتمام بها[١٧٨].

وقد عملت الحكومة المصرية سنة ١٨٣٥م على غرس سبع وثلاثين ألـف شجرة توت على الساحل السوري، وشجعت الفلاحين على الإكثار من تربيـة دودة القز، وغرست أشجار الصنوبر في حرش بيروت، وبادرت إلى غرس أربع عـشرة ألف غرسة من العنب في السهول القريبة من حلب[١٧٩].

ومن بوادر الاهتمام بالزراعة قام إبراهيم باشا بتأسيس المصرف الزراعي، لإقراض صغار الفلاحين، والملاكين في كُلٍ مـن: دمـشق، وحلـب، وعينتـاب.

---

(١٧٧) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، صورة المكاتبة العربية رقم ٢٤٦٠، عابدين، بتـاريخ ٢٥ شـوال ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(١٧٨) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤٨، صورة المكاتبة العربية رقم ٢٤٣، عابدين، بتاريخ ٩ ذي القعـدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٥٢. ونشير هنا إلى أنه نتيجة لانتشار الأمن فقد عُمرت القرى وتمت دعوة الأهالي إليها وحرثها وعمارتها كما هو الحال مع أراضي الميدان، شرقي حمص، وأراضي في أضنة وطرطوس، وعمّرت حوالي ثماني عشرة قرية في مقاطعتي إربد وعجلون. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٧٥، محفظة رقم٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم٤١٠، عابدين، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، نعيسة، المرجع فـي وثـائق تاريخية عن الشام، ص١٨٤.للمزيد من التوضيح حول القرى التي تم إعمارها في حلب على سبيل المثال انظر: الملاحق، ص ٢٨٥- ٢٨٦.

(١٧٩) جرجي يني، تـاريخ سـوريا، (بيـروت: المطبعـة الأدبيـة، ١٨٨١م)، ص٤٤٤، رسـتم، الأصـول العربيـة، ج٣، ص٨٠. نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٥٥٥-٥٥٦، العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٨؛ أبو فخر، سـوريا والصراعات الدولية، ص٧٨.

بالإضافة إلى استقدام الخبراء الزراعيين، للاستفادة منهم في تطعيم الأشجار، واستيراد بعض أنواع النباتات ، والأشجار، وإدخال زراعات جديدة في كافة أنحاء بلاد الشام مثل: البطاطا، وقصب السكر، والنيلة، وشجرة البُن(١٨٠).

ورغم هذه الإجراءات الداعمة لقطاع الزراعة فإنها لم تُعطِ ثمارها ليس بسبب قصر فترة الحُكم المصري فحسب؛ بل لزيادة الضرائب التي فرضت على الفلاحين، والتجنيد الإجباري، ونزع السلاح من السكان، وتسخيرهم في أعمال الدولة(١٨١).

كما أن هجرة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة ساهم في تأخر الزراعة على حساب تقدمها، فضلاً عن سلب الأملاك، والأراضي الزراعية من أيدي المنتفعين بها كل ذلك أدى إلى تأزّم المسألة الزراعية، وزادَ من بؤس الفلاحين وفقرهم. فقد تنازل أهل قرى الغوطة عنها للأفندية بسبب الديون التي أثقلت كاهلهم وخرجت من أيدي مالكيها(١٨٢). لقد كانت هذه الإجراءات تحيل القُرى المعمورة إلى

---

(١٨٠) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٧؛ أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٧٨.

(١٨١) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٦١. ونشير هنا إلى أن هذه الإجراءات أدت إلى زيادة القرى المهجورة بعد أن عُمّرت مما أدى بالفلاحين إلى تركها، حيث تحولت أراضيها إلى بور. انظر: العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٧٠.

(١٨٢) صفوح خير، غوطة دمشق، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦م)، ص٣٢٨، ونشير هنا إلى أن الإدارة المصرية طلبت من ملتزمي مقاطعة الشاغور في فلسطين إعادة الفلاحين إلى قراهم لإعمارها واعفائهم من أعمال السخرة، للقيام بأعمال الفلاحة وإصلاح الأرض انظر: محافظ عابدين، محافظ الأبحاث رقم٧٤، محفظة رقم ٢٤١، وثيقة عثمانية رقم٦٠، د.ت، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢٠٤.

قُرى مهجورة، وتضيق دائرة الأراضي الزراعية، وتُؤدي بالفلاحين إلى ترك هـذه الأراضي(١٨٣).

ويلحظ أن الزراعة قد ازدهرت في بداية الحكم المصري لبلاد الشام بفعـل الإجراءات الأمنية، وإحياء الأرض الموات، وتـشجيع عـودة الـسكان لزراعـة أرضهم، وتمت مساعدتهم بقروض لزيادة تنمية الزراعة وتقدمها. لكنها كانت غيـر فعالة بسبب كثرة الضرائب التي فرضت على الفلاحين، والتجنيد الإجباري، وقصر فترة الحكم المصري، وهجرة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة، وبالتالي تـأخرت الزراعة، وهجرت القرى العامرة، وتحولت إلى قرى مهجورة، وأصـبحت الأرض بوراً، كل هذه الأسباب دعت الفلاح إلى ترك العمل بالزراعة نهائياً.

ثانياً- التجارة

استفادت حركة التجارة المحلية، والعالمية من إجراءات حُكم محمـد علـي باشا في بلاد الشام، بسبب قيامه بتنظيم طُرق المواصلات، وحفظ أمنها، وضـرب القبائل البدوية(*) التي كانت تهدد سلامة القوافل التجارية، وكف اعتـداءات قطـاع الطرق، واللصوص عنها، ومن ثم إقامة أبراج المراقبة على هذه الطُـرق لتـأمين

---

(١٨٣) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٧٠.

(*) كان السلطان العثماني يرسل الصرة إلى أمراء البيت الحرام في موسم الحج بمكة ويطلق على حاملها: الـصرة أمينـي (أمين الصرة)، كما أرسل الصرة إلى شيوخ القبائل البدوية على طريق الحج قبل خروج قافلة الحج؛ لضمان عدم اعتدائهم عليها، وكثيراً ما كان أمين الصرة والولاة لا يوصلون صرة الأموال إلى أصحابها؛ مما دفع بعضاً من هذه القبائل إلـى مهاجمة قافلة الحج ونهبها وردم آبار المياه وتلويثها. انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص١٢٩.

سلامتها[١٨٤]. وقد أدت العناية بالزراعة إلى زيادة نشاط التجارة، وتأثرت التجارة الداخلية، والخارجية بهذه الزيادة، وأصبحت دمشق مركزاً للتجارة مع بغداد، والبصرة، وفارس، والبلاد المجاورة لها[١٨٥].

ومن جهة أخرى نشطت الصادرات الشامية إلى مصر، واشتملت على الفواكه المجففة، والتفاحيات، والأحذية، والدخان، والفحم، والحرير، والأخشاب، والصابون، والزيتون، وزيت الزيتون، والصوف، بينما استوردت بلاد الشام من مصر الكتان، والنيلة، والحناء، وجوز الهند، والأصبغة، والجُلود، والأرز، والسكر، والبلح، وتم استيراد البُن اليمني، الذي منع استيراده من بغداد، وأُرسل ألفا قنطار[١٨٦] منه إلى موانئ يافا، وبيروت، وطرابلس، واللاذقية[١٨٧].

وكان الفلاح يقوم بتسويق إنتاجه الزراعي في السوق المحلي، الذي كان يُعقد أسبوعياً، و يقامُ داخل البلدات والقرى أو خارجها، فيبيع إنتاجهُ مقايضةً، ويشتري ما يحتاج إليه من مواد غذائية من: حبوبٍ، وكساءٍ، وحاجيات أخرى،

---

(١٨٤) سكينة نعمة، أثر الفتح المصري في الاقتصاد السوري ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبد الكريم غرايبة، دمشق (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٥٥-١٩٥٦م) ص٣٧؛ أبو عز الدين، المرجع السابق، ص٣٣.

(١٨٥) نعمة، المرجع السابق، ص٣٨.

(١٨٦) وحدة قياس للوزن كانت تختلف وزنها في دمشق عنه في مصر ففي دمشق كان يعادل ٢٥٦,٥ كيلوغرام أي مائة رطل بينما في مصر تعادل ٤٤,٩٢٨ كيلوغرام. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٣١، وثيقة عثمانية رقم١١٢، عابدين، بتاريخ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص٨٣.

(١٨٧) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٤٧، وثيقة عثمانية رقم ١٧٥، عابدين، بتاريخ ٥ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م). وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارة في حلب قد ازدادت وتقدمت هي الأخرى سنة ١٨٣٦م عن السنوات السابقة؛ ففي سنة ١٨٣٠م كانت قيمة عائدات التجارة ٧٤٢٦,٠٠٠ قرشاً، ارتفعت سنة ١٨٣١م إلى ٨١٥١٠٠٠ قرشاً، ثم ازدادت سنة ١٨٣٢م حوالي ١٢٢٧٧٠٠٠ قرشاً، وسنة ١٨٣٣م ٩٢٢١٠٠٠ قرشاً، وسنة ١٨٣٦م حوالي ١٦٩٨٥٠٠٠ قرشاً. انظر: نعمة، المرجع السابق، ص٣٨.

ولذلك كانت المقايضة هي الوسيلة الرائجة التي تجري بها الصفقات التجارية، وتـم التبادل دون المرور بالقيم النقدية[١٨٨].

ونظراً لزيادة الطلب على الحرير، فقد ارتفعت أسـعارها حيـث ارتبطـت بتجار، ووسطاء، وسماسرة ومرُابين يقومون بشراء الإنتاج من الفلاح مباشرة، ثـم يقومون بتسويقه في الداخل، أو بتصديره إلى الخارج[١٨٩].

وتشير إحدى الوثـائق العثمانيـة أنـه كـان يـتم شـراء الحريـر مـن جبل لبنان، وصدر أمراً من قِبَل محمد علي باشا بشراء ١٢١ ألف أقـة[١٩٠] بمبلـغ ألفي كيس[١٩١].

وقد اتسمت التجارة الخارجية لبلاد الشام في القرن التاسع عـشر بالتنـافس مع الدول الأوروبية على إيجاد قواعـد ومحطـات تجاريـة، وعمـلاء محليـين يروجون لها منتجاتها الزراعية والصناعية؛ في بلاد الشام بغية السيطرة على أكبـر عدد من الأسواق، ولم تكن هناك دولة واحـدة تُكـرس هيمنتهـا علـى الأسـواق

---

[١٨٨] Perrier, Op. Cit, P٩٠؛ أنيس فريحة، القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال، (طرابلس: جروس بروس، ١٩٨٩)، ص٣٢-٣١.

[١٨٩] دومنيك، شوفالية، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عبدالله عاقوري، (بيـروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص٤٠٠- ٤٠١. كما يحسن التنويه إلى أن سعر أقة الحرير ارتفعت سنة ١٨٢٧م من ٨٥ قرشاً إلـى ١٢٥ قرشاً سنة ١٨٢٩م أما أسعار شرانق (غشاء واق من خيوط دقيقة تنسجه حولها بعض الحشرات كدودة القز) الحرير الطازجة ١٨ قرشاً للأقة سنة ١٨٣٩م. رياض غنام، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، (بيروت: بيسان للنـشر والتوزيـع، ٢٠٠٠م)، ص٣٤٨.

[١٩٠] جمع أوقة وهي وحدة وزن عثماني تزن ٤٠٠ درهم من دراهم استانبول وكُلْ درهم يساوي ٣,٢٠٧غم ويساوي ١,٢٨٢٨ كغم. انظر: محمود عامر، المكاييل والأوزان والنقود، (دمشق: مطبعة ابن حيان، ١٩٩٧م)، ص٦٣.

[١٩١] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤٧، صورة الوثيقة العربية رقم ١١١، تقرير رقم ٢٤٩، عابدين بتـاريخ ١٠ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٨٨، عابدين بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٥٤.

المشرقية؛ بل كانت الظروف والتطورات السياسية داخل القارة الأوروبية تقدم دولة على أخرى لفترة محدودة، ثم لا تلبث أن تتبدل الأدوار فتتراجع(١٩٢).

وقد زادت مخاطر التجارة الأوروبية على التجارة المحلية في بلاد الشام في ثلاثينات القرن التاسع عشر وكان من الممكن تعويض المضار الاقتصادية التي عادت على مصر وبلاد الشام من جراء منافسة التجارة الأوروبية، والشرقية إلى حدٍ ما من الناحية المادية، فيما لو كان التجار المصريون والتجار المسلمون في بلاد الشام قد شاركوا فيها بنصيب كبير(١٩٣).

وقد أخذت مدينة بيروت تشهد ازدهاراً نسبياً ملحوظاً، وتوسعاً عمرانياً، وظهرت المستودعات الكبيرة لخزن البضائع، وقامت إلى جانبها الأكواخ المُعدة لذلك، واستفاد قسمٌ من سكانها من هذا الازدهار فتبدلت أحوالهم المادية نحو الأفضل(١٩٤).

---

(١٩٢) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠م، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦م)،ص٤٨. ونشير هنا إلى أن حركة التجارة شملت معظم المدن في بلاد الشام، وزاد حجم تبادلها التجاري مع الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا والنمسا واليونان وتضاعفت تجارتها بمقدار عشر مرات خلال بضع سنوات. انظر: ريجنكوف وسيميليا نسكايا، إيرينا، سورية ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مذكرات رحالة، وتقارير علمية واقتصادية، ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، ترجمة يوسف عطالله، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣م)، ص٧٣.

(١٩٣) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٨.

(١٩٤) ابو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٤، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ميناء بيروت كان من أكثر الموانيء قدرةَ على إرساء السفن فيه في حين أن المُدن الساحلية الأخرى، والتي ليس لها ميزة ميناء بيروت التجاري مثل: صيدا، وطرابلس بدأت تشهد هبوطاً في عدد السفن التي ترسو في موانئها. ومع محاولة الإدارة المصرية إصلاح ميناء طرابلس، ونهوض تجارة هذا الميناء من كبوته إلا إن حبل التجارة فيه قد اضطرب بسبب الثورات التي قامت ضد الحكم المصري والتي أثرت على التجارة ككل. انظر: كتافاكو، المصدر السابق، ص٤٠، هلا سليمان، المرجع السابق، ص٢٥٦؛ وأيضاً: Khalaf, Op. Cit, P٥٠.

ولا بد من التنويه هُنا إلى خدمة البريد، ونقلهِ بين إيالات بلاد الشام ومصر خلال فترة الحكم المصري، حيث رُتب البريد من قبل الحكومة المصرية بين دمشق الشام، وحلب مرةً في الأسبوع، وبريد بين دمشق، وبيروت مرتين في الأسبوع، آخرُ جديد بين دمشق، ومصر، على أن يقوم بين الطرفين مرةً في خمسة عشر يوماً لنقل خطابات (رسائل) التجار، وغيرهم، مما أدى إلى ارتياح التجار بعد الإجراءات الجديدة لأنها أسرع من بريدهم القائم ويخدمهم بشكل أكبر(١٩٥). وقد عينت الإدارة المصرية سُعاة للبريد في كُلْ محطة من المحطات الكائنة بين منطقتي سودة واللاذقية فضلاً عن تعيين كاتب في كُل من هذه المحطات؛ لتسجيل الداخل، والخارج من البريد(١٩٦). كما عين ناظر للبوستة (البريد) في بعض المناطق، كما هو الحال في ساحل لبنان، حيثُ كان ناظر البوستة فيها هو الشيخ علي(١٩٧).

وحاولت الإدارة المصرية تطوير حركة نقل البريد بين مصر، وإيالات بلاد الشام، واستخدمت ساعاتٍ لضبط حركات البريد. وقد تم إرسال خمس ساعات فضية لهذا الغرض، حيث ضبطت فوجدت أنها غير صالحة للاستعمال بعد تجريبها، فتبين أن بعضها تقدمت ثلاث ساعات، وبعضها الآخر تأخر ثلاث، أو

---

(١٩٥) محافظ عابدين، الابحاث، رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٤٦، عابدين، بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ص٢، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٩- ٢٢٠.

(١٩٦) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، مكاتبة دون رقم، عابدين، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(١٩٧) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العربية رقم ٢٩/١٤٨، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٨.

أربع ساعات فكان لا بُدَ من إرسالها إما إلى بيروت، أو صيدا من أجل تصليحها[198].

ورغم إجراءات الأمن، فقد تعرض سُعاة البريد إلى المخاطر، والمصاعب، والمشاق، فقد غرق ساعي البريد في نهر عصفور القريب من طرابلس، بسبب فيضان النهر في موسم الشتاء، وضاع البريد الذي كان يحمله[199]. وقامت مجموعة بمهاجمة البريد قرب صيدا، وأخذوا منه البوستة والكديش[200] وقاموا بتصفيد ساعي البريد ولذلك لزم الأمر وضع غفارات في البلد، وعلى الطريق الوارد إليها[201].

ومجمل القول: إن التجارة في بلاد الشام خلال فترة الحكم المصري قد نشطت خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبخاصة تجارة حلب، ودمشق، وبيروت، مع مصر. وقد شملت صادراتها التجارية الفواكه المجففة، والفحم، والحرير، والأخشاب، والصابون، وزيت الزيتون، وفي المقابل استوردت من مصر الكتان، والنيلة، والحناء، وجوز الهند، والأصبغة والجلود وغيرها. كما ازداد حجم

---

[198] الأوامر والمكاتبات والبليوردات، المجلد الأول، وقائع المصلحة بطرف كاتبه يوحنا بحري إلى سعادة حبيب أفندي مأمور ديوان خديوي، رقم ٤٧، عابدين، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٧١.

[199] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، المحفظة رقم ٢٥٨، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٢٥، عابدين، ذو القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ص١، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٥.

[200] كانت ركوبته الكديش وهو حيوان هجين من فرس وحمار. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٢٥٣.

[201] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٨/ ٢٩، عابدين، ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ص٤، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٨.

التجارة الخارجية مع أوروبا، وخاصة بريطانيا، وفرنسا، وأوجد الأوروبيون محطات تجارية لهم في بيروت، ودمشق، وحلب، وطرابلس.

ثالثاً- الصناعة:

كانت سياسة محمد علي باشا الصناعية في بلاد الشام قد اتخذت طابعاً آخر؛ فلم تتم الاستفادة من تجربة مصر الصناعية، والعمل على بناء صناعة حديثة فيها؛ ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها: عدم استقرار الحُكم في بلاد الشام، وقيام الاضطرابات والانتفاضات المتعددة ضده، وكذلك جعل بلاد الشام مصدراً للحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة في مصر، والرغبة في بقاء أسواقها مفتوحة لاستهلاك السلع، والمنتجات المصدرة إليها من مصر بالإضافة إلى عدم وجود ميل أو رغبة لدى الحكم المصري فيها لحماية الصناعة المحلية، أو تطويرها(٢٠٢).

وتمثل ذلك بفتح أبواب بلاد الشام على مصراعيها أمام طوفان السلع الأوروبية الذي كان له دور تخريبي في إطار الصناعة المحلية، عندما عجزت الطوائف الحرفية، والصناعات اليدوية المختلفة عن منافسة السلع الأوروبية، مما أدى إلى تراجع الصناعة المحلية، وتردي الحياة المعيشية للعاملين فيها(٢٠٣).

ولم يعبأ حكم محمد علي باشا برسم سياسةٍ جمركية سليمة تؤمن الحماية للصناعات المحلية ومنتجاتها، فقد كانت هذه الطوائف الحرفية تشكل مظهراً

---

(٢٠٢) ابو فخر، سوريا والصراعات، ص٨٩.

(٢٠٣) بدر الدين السباعي، اضواء على قاموس الصناعات الشامية، (دمشق: مطبعة العلم، ١٩٧٧م)،ص١٣-١٤.

حضارياً متقدماً نسبياً؛ سواء أكان ذلك من حيث جودة منتجاتها، أم من حيث حُسن تنظيماتها بيد أن هؤلاء الحرفيين أخذوا بالتراجع والتلاشي شيئاً فشيئاً[٢٠٤].

وقد فَقدَ حوالي عشرة آلاف عامل عملهم سنة ١٨٣٣م بعد تدفق الأقمشة البريطانية على مدن بلاد الشام: كدمشق، وحلب، وبيروت، وطرابلس، مما أدى إلى إفلاس الكثير من الحرفيين، وإلى استحالة تصنيع الحرير محلياً على أثر التناقص الكبير في عدد أنوال النسيج المستخدمة حيث شاع تصديره إلى الخارج كمواد خام، ونجم عن ذلك ازدياد بؤس مزارعي أشجار التوت، ومُربي دودة القز، ثم أخذ الإفلاس يظهر شيئاً فشيئاً على مصانع حلب، ودمشق، وطرابلس، وحماة، وبيروت التي كانت تنتج المنسوجات الحريرية[٢٠٥].

وعملت الإدارة المصرية على استخراج الفحم الحجري، والحديد من جبل الدروز، وشرعت بإنشاء أفران لصهر الحديد، ومنجم للفحم، وقد أشارت إحدى الوثائق العثمانية إلى أن كمية الفحم الحجري المستخرج من جبل الشوف التابع لإيالة صيدا، والمُرسل إلى بيروت بلغ حوالي ألفين وثلاثة قناطير، وأُرسل قسمٌ منها إلى بيروت، والقسم الآخر نُقلَ إلى مصر[٢٠٦]. وبذلت الإدارة جهوداً لتحقيق

---

(٢٠٤) أبو عز الدين، المرجع السابق، ص١٤٧، أبو فخر، سوريا والصراعات، ص٨٩.

(٢٠٥) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٩.

(٢٠٦) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٨، محفظة رقم ٢٥٤، وثيقة عثمانية رقم ٢٤٢٧٤، عابدين، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م؛ المصدر نفسه، رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، صورة المرفق العربي للوثيقة رقم ١٧٩، عابدين، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٦.

مشروع تعدين الحديد، والفحم الموجود في جبل الدروز واعطت العُمال الأدوات اللازمة لإصلاح الطرق إلى جبل الدروز[٢٠٧].

وكان من البديهي أن ترتبط مسألة تطوير الصناعة باحتياطات الجيش والسوق الداخلية، والرغبة في تطوير الحياة الاقتصادية، بيد أن جهود محمد علي باشا في هذا الإطار انصبّت على قيام صناعة كبرى في مصر، وربط بلاد الشام بهذه الصناعة لكنّ ذلك لم يمنع من انهيار تجربته في مصر، لعدم ارتباطها بشكل وثيق بمتطلبات الحياة الاقتصادية، وعدم استقلالها عن هيمنة الرأسمالية الأوروبية، التي أخذت تسعى للسيطرة على ثروات العالم وأسواقه، وتُعيد صياغة العالم وفق مصالحها. وإذا كانت بلاد الشام لا تشكل سوى مورد للمال، والمواد الأولية في سياسة محمد علي باشا الصناعية، فقد كان لزاماً أن تتراجع صناعاتها الحرفية بفعل انعكاس هذه السياسة الخطرة عليها، بالإضافة إلى خضوعها للمؤثرات الأوروبية التي ساهمت في تعطيل آليات التطور الداخلي للصناعات المحلية في بلاد الشام، ومن ثم تدميرها تماما[٢٠٨].

من الملحوظ أن الصناعة في بلاد الشام كانت تهدف إلى مد الصناعة المصرية بالمواد الخام الأولية، التي وجدت بكميات كبيرة كالفحم، والحديد، وفي مقابل ذلك لتكون سوقاً لترويج الصناعة المصرية التي أصبحت بحاجة إلى أسواق

---

[٢٠٧] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٩٧، عابدين، بتاريخ ٣ ربيع الآخر، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

[٢٠٨] أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٩١.

خارجية الأمر الذي أثر سلباً على الصناعة في بلاد الشام خلال تلك الفترة، ولـــذلك لم تشهد تطوراً؛ بل اقتصرت على صناعات يدوية واستهلاكية محلية تلبي حاجــات السوق المحلي.

التنظيم المالي والضريبي:

أولت الإدارة المصرية في بلاد الشام الجانب المالي كل الاهتمام والرعاية، حيث أنشأت في مصر قلماً خاصاً بمصالح بلاد الـــشام للإشـــراف علـــى شـــؤونها المالية، وتدقيق سجلاتها[٢٠٩].

وكان لا بد من وجود رجل ذي خبرة كبيرة: على قمتها، فكُلف حنا البحري بإدارة مالية بلاد الشام، وبدأ بتنظيم الإدارة المالية، والإشراف على كل مـــا يتعلـــق بها؛ كتدقيق قرارات مجالس المشورة في المدن، وضبط أموال الخزينة فيهـــا، ثـــم أنشأ قلماً خاصاً يهتم بمصالح البلاد، ويقوم بتدقيق الأوراق، والسجلات المالية قبـــل إرسالها إلى مصر[٢١٠].

وقد قام المصريون بتطبيق ما لديهم من أنظمة مالية دقيقة في بـــلاد الـــشام كأوراق الإيصال المختومة من قبل المسؤول المـــالي، حتـــى لا يظهـــر التزويـــر والاختلاس في الإيصال المالي[٢١١]. وقد اعتمد المصريون على العنصر الـــشامي

---

[٢٠٩] المرجع نفسه، ص٩١.

[٢١٠] المرجع نفسه، ص٩١.

[٢١١] محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٦٦، عابدين، د.ت، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخيـــة عن الشام، ص٥١.

في الإدارة المالية كما قاموا بتدريب الصيارفة والمُعلمين على أداء مهامهم وخاصةً الكتبة والمُلمين بالحسابات؛ لوجود نقص في هذه الكفاءات الإدارية والمالية(٢١٢).

كما وضُع في كل مركز مدينةٍ موظف يُدعى بالمباشــر أو الــصراف(٢١٣)، ومُهمتهُ الإشراف على أموال الخزينة، وتنظيمها. وكان هذا الموظف بمثابة مــدير المالية فيها، وممن شغل هذه الوظيفة الخواجة(*) شكري، مباشــر خزينــة حلــب، والخواجا حنا مُباشر خزينة عينتاب. وعندما أصبحت حلب مديريــة رابعــة عُــينَ الخواجا جومانوس البحري شقيق حنا البحري مُديراً لماليتها(٢١٤).

ومن أجل مراقبة الأداء المالي والحفاظ عليه، فقد تم ترتيب مفتــشين فــي الإيالات، وتعيين معاونين، وكُتاب في معيتهم، وكذلك تعيين صــيارفة أخــصائيين، وإرسالهم إلى القُرى لتدريب الصيارفة، والمعلمين على أداء مهمتهم(٢١٥).

---

(٢١٢) محافظ، بحر برا، محفظــة رقــم ١٨، وثيقــة عثمانيــة رقــم٤، عابــدين، بتــاريخ جمــادى الآخــرة ١٢٥٢هــ/ ١٨٣٦م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٧٠.

(٢١٣) وهو المكلف بتنظيم حسابات الولاية المالية من خلال ضبط الإيرادات والنفقات ودفع الأموال المستحقة لخزينــة الدولــة. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٧٩.

(*) لفظ فارسي معناه ثري أو تاجر أو كبير أطلق على كبار التجار ثم أصبح يطلب كلقب من ألقاب التشريف على النصارى أو كبارهم. انظر: عبدالكريم الخطيب، المرجع السابق، ص١٦٨.

(٢١٤) محافظ عابدين، محفظة رقم٧١، مكاتبة رقم ١٨٧، عابدين، بتاريخ ١٤جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٩٢. وأيضاً: Perrier, Op. Cit, P٥٤.

(٢١٥) الأوامر والمكاتبات والبليوردات، المجلد الثاني، مكاتبةً من محمد شريف باشا إلى حسين باشا رقم ١٨٧، عابدين، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٥هــ/ ١٨٣٩م؛ محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٨، محفظة رقم ٢٥٧، عابدين، بتاريخ ١٤ جمــادى الأولــى ١٢٥٥هــ/ ١٨٣٩م؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٧٠-١٧١.

وقد تم التداول بالعملة النقدية خلال تلك الفترة، حيث وجد القرش، وأحيانا يشار اليه في الوثائق العثمانية بالغرش، ويساوي أربعين بارة(*)، وكل ٥٠٠ قرش تساوي كيس(٢١٦).

كما ضربت النقود الذهبية: الجهادي، والرباعي، والفندقلي الذهبي(**)، والمحمودي(نسبة للسلطان محمود الثاني)، والخيرية (نسبة إلى دار ضربها خيرية استنبولي)، والمضروب في مصر سُمي خيرية مصري، وكذلك عملة النقد العدلي الذهب(٢١٧).

وضربت في عهد السلطان عبد المجيد الثاني(١٢٥٥- ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩-١٨٦٠م) الليرة المجيدية، وعُملة الطُبة، وتساوي ثلاث مجيديات، والمخمسة، وتعادل خمس ذهبات مجيدية، وضُربت قطعةً تسمى ذهبة، وتساوي ١٠٠ قرش

(*) وحدة نقد عثمانية فضية كانت تزن ١/٥٢ قيراطاً وكل عشر بارات تساوي قرشاً. انظر: عامر، المرجع السابق،ص١٨٦.

(٢١٦) سجل محكمة شرعية دمشق، رقم ٣٢٩، دمشق: مديرية الوثائق التاريخية، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م ص٢٤؛ المصدر نفسه، سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٩، دمشق بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م، ص٢١، المصدر نفسه، سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم ١٨٩، دمشق بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، سجل رقم ٣٤٣، وثيقة رقم ٧١، دمشق، بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص١٢٣.

(**) قام السلطان العثماني أحمد الثالث (١١١٥- ١١٤٣هـ/ ١٧٠٣- ١٧٣٠م) بسك نوعين من النقود أو طرازين الأول الجنزرلي ثم أمر بإيقاف ضربه لأسباب غير معروفة والطراز الثاني الفندقلي تكريماً لزوجته بندقية الأصل وحرفت الكلمة من بندقلي إلى فندقلي. وفندق ربعيه تساوي ٣ قروش. انظر: عامر، المرجع السابق، ص١٧٢- ١٧٣.

(٢١٧) محافظ عابدين الأبحاث رقم ٧٩، محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية رقم ٣٠٢، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م؛ حكمات العبد الرحمن، النقود العثمانية في سورية (دراسة تاريخية اقتصادية اجتماعية سياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، اشراف محمد علي عامر، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٧)، ص٨٣-٨٤،

صاغ[218]. كما يشار إلى العملة المصرية الفضية، والى الدراهم الأسدية، والى غرش الفضة صاغ[219]، والى الفضة الصحيحة صاغ[220].

لقد كان الجهاز الإداري يُفكر بكل الطُرق الممكنة لتحصيل المال من السكان؛ تنفيذاً لرغبة محمد علي باشا نفسه الذي كان يعتبر جُهود موظفيه في جمع المال مقياساً لمدى إخلاصهم لحكمه وحاول حنا البحري كمُحبٍ مخلص لمحمد علي باشا أن يقوم بأعمال من شأنها إرضاء سيده، فتقدم بمشروعٍ لإصلاح التنظيم المالي في بلاد الشام على الشكل الآتي[221]:

١- تحديد المبالغ المطلوبة من كُل قريةٍ ومدينة ومديرية، وتسجيلها بوضوح في دفاتر مُعينة، وطبع نسخة عنها للمحاسبة لتدقيقها[222].

٢- مراقبة القرى وحمايتها من جُور التجار ومن اعتداء أصحاب القوة والنفوذ، ومن شذوذ الموظفين، واستخفافهم بالقانون[223].

٣- إعداد دفاتر خاصة تُرقم بأرقام متسلسلة، وتُمهر بخاتم ديوان الحكومة، وتوزع على الجهات المعنية لاستخدامها[224].

---

(٢١٨) المرجع نفسه، ص٨٦.

(٢١٩) كلمة عثمانية تعني صحيح. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٨٠٥.

(٢٢٠) سجل محكمة شرعية دمشق، رقم ٣٤١، وثيقة رقم ٤٩، دمشق، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، ص١٧؛ المصدر نفسه، سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم١، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م، ص١٥.

(٢٢١) أسعد الخياط، صوت من لبنان نقلها عن الانجليزية وعلق عليه مخائيل صوايا، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧م)، ص١٨.

(٢٢٢) رستم، الأصول العربية، ج٣، ص٨٣-٨٤؛ أبو فخر، سوريا والصراعات، ص٩٢ وأيضاً: Perrier, Op Cit, P٥٤.

(٢٢٣) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٥؛ أبو فخر، سوريا والصراعات، ص٩٣.

(٢٢٤) المرجع نفسه، ص٩٣.

٤- ضبط المكاييل، والموازيين، وإلغاء ما كان مختلاً منها، ومن الأوزان والمكاييل التي استخدمت خلال فترة الدراسة الرطل[٢٢٥]، والقنطار، والأذرة[٢٢٦]، والأوقة، والاواق[٢٢٧]، والشنبل الحلبي[٢٢٨]، والأردب المصري[*] الذي كان مخصصاً لكيل الحبوب ويزن ٧٣,١٢٥ كغم[٢٢٩] والغرارة[٢٣٠].

٥- جرد النقود الموجودة بحوزة الصيارفة في أوقاتٍ مفاجئة، وفحص حساباتهم وتدقيقها[٢٣١].

---

(٢٢٥) وحدة وزن كانت تعادل في دمشق ١٢ أوقية و ١/١٠٠ من القنطار فإذا كانت الأوقية تساوي ٤٠ درهماً فالرطل يساوي ٤٨٠ درهماً= ١,٥ كغم. انظر: سجل محكمة شرعية دمشق رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢١٧، (دمشق: بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٣٠، حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢٢٦) وحدة وزن عثمانية استخدمت في الأناضول بمعدل وزني قدرهُ ١/٢٤٠ من الدينار أو الدرهم وتساوي ٢٥ حبة خردل. محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٣٥، عابدين، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ عامر، المرجع السابق، ص٤٢.

(٢٢٧) جمع أوقية وهي وحدة وزن تزن ١/١٢ من الرطل، انظر: سجل محكمة شرعية دمشق رقم ٣٣٣، وثيقةرقم٢١٧، (دمشق: بتاريخ ١٨ ربيع أول، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٣٠؛ عامر، المرجع السابق، ص٦٤.

(٢٢٨) وحدة وزن تعادل أربعة وعشرين رطلاً، ويزن فيها الحنطة. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٥٠٦.

(*) لم يعرف العثمانيون الأردب قبل سيطرتهم على البلاد العربية لكنهم أخذوه عن مصر وكان مخصصاً لكيل الحبوب والتسمية مشتقة من الآرامية أردبا أو ارطبا ويزن الواحد ١٢٥ و٧٣ كغم. انظر: عامر، المرجع السابق، ص٢٨، ٥٨.

(٢٢٩) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ١٨ جُمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص١؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٩٧، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، ص٢٥.

(٢٣٠) الأوامر والمكاتبات والبليوردات، المجلد الأول، محفظة رقم ٢٣١، صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٩، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٢٣١) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٩٣.

واستمرت إدارة محمد علي باشا بناءً على تعليماتــه فــي تكثيــف سياســتها المالية، وزيادة ضرائبها، فلم تترك مرفقاً اقتصادياً إلا أحــسنت اســتخدامه لجمــع المال[٢٣٢].

وقد تم جباية العديد من الضرائب: كضريبة الإعانة التــي فرضــت علــى الرجال، وتبلغ قيمتها ما بين خمس عشرة ومائة قرش[٢٣٣]، وضــريبة الفــردة[٢٣٤] التي فرضت على الرجال ممن تتراوح أعمارهم ما بــين ١٥-٦٠ ســنة وقيمتهــا خمسمائة قرش[٢٣٥].

كما فرضت ضريبة الشونة وهي مواد تموينية تقدم عيناً للجنود، وضــريبة العشر على الغلات الزراعية بنسبة ١٠%، وضريبة الفريــضة علــى الفلاحــين، ومقدارها من ٢٠-٣٢ قرشاً، وضريبة الطواحين بنسة ٤,٥% من إنتاج الطاحونــة الواحدة[٢٣٦]. وتقاضت الدولة رسوماً جمركية على البضائع، ورسوم التسريح علــى

---

(٢٣٢) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٩٣.

(٢٣٣) المرجع نفسه، ص٦٣. وتجدر الإشارة هنا إلى أن صعوبة ظهرت في تحــصيل ضــريبة الإعانــة فــي دمــشق ســنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك بعد أن زادت الشكوى من الأهالي، وكان مجموع مــا ترتب على دمشق من ضريبة الإعانة لهذه السنة ما مقدارهُ ١٨٢,٨٧٨ قرشاً، ونقص من المبلغ الإجمالي البالغ ٦٢,٦٠٠٠ قرش، ورفع الأمر إلى محمد علي باشا للموافقة عليه. انظر:. محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظــة رقــم ٢٥٨، صورة الوثيقة العربية المترجمة رقم ٢٦٥، عابدين، بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٢٧.

(٢٣٤) كان عدد الذين دفعوا الفردة في دمشق سنة ١٨٣٤م حوالي ١٨,٥٠٠، وفي العام التالي نقص العدد إلى ١٤,٥٠٠، وفــي العام الذي يليه ١٢,٨٤٠، وبلغ مُعدل الفرد ١٠٠ قرش في دمشق، و٨٨ قرشاً في حلب، و ٨٠ قرشاً في طــرابلس ٩٠ قرشاً في بيروت. أما الأمير بشير الشهابي فقد قرر مبلغاً ثابتاً، وجبى الضريبة بمعدل ٥٠ قرشاً انظر: F.O.٧٨, Vol. ٢٦٢ From Campbell To Palmerston, ٣٠ June ١٨٣٥; Tibawi, A Modern History, P٧٢

(٢٣٥) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقــم ٢٥٨، صــورة الوثيقــة العربيــة المترجمــة رقــم ٢٦٥، عابــدين؛ د. ت، وأيضاً: F .O.٧٨, Vol. ٢٦٢, From Campbell To Palmerston, ٣٠ June ١٨٣٥

(٢٣٦) غيز، المصدر السابق،ج٢، ص١٨٤، ونشير هنا إلى أنهُ تم فرض ضرائب مختلفة على الحيوانات، والأشجار: كالزيتون، والرُمان، والعنب، والقطن، والمتاجر، والبيوت. انظــر: Perrier, Op. Cit, P٩٤; Tibawi, Amodern History, P٧٧.

البضائع المنقولة مقابل السماح بنقلها من بلد إلى آخر، ورسوم دخولية على بعض الحيوانات التي تدخل المدينة كالبقر وقدرت بـ ١٣-٢١ قرشاً إضافةً إلى الرسوم القضائية على الدعاوى العامة بنسبة تتراوح قيمتها ما بين واحد إلى خمسة بالمئة من قيمة المادة التي هي موضوع الدعوى[٢٣٧].

ولم يلتزم موظفو الحكومة ومتسلموها باستيفاء الضرائب التي كانت تُقرها الدولة؛ بل كثيراً ما كانوا يتجاوزن النسبة المحددة. فكان ابتزازهم للسكان يضاعف أيضاً من وطأة الضرائب فيودع السجن كل من يتخلف عن دفع الضرائب المطلوبة منه[٢٣٨].

ونتيجة لذلك تفاقمت الأوضاع المعيشية لدى الأهالي، وارتفعت الأسعار في طرابلس وملحقاتها إذ أصبحت أسعار الحنطة عالية وكان سعر أردب القمح الواحد المباع من المزارعين يتراوح بين ٧٠ و٩٠ قرشاً، وسعر صنف العدس الأبيض ٨٨ قرشاً، وسعر صنف العدس الأحمر ٤٥ قرشاً[٢٣٩]. كما ارتفعت أسعار

---

(٢٣٧) داوود بركات، المرجع السابق، ص١٢٤- ١٢٥. كما يحسن التنويه هنا إلى أن الإدارة المصرية قامت بجمع مال الجزية في إيالات بلاد الشام، ففي طرابلس بلغت ١٨,٣١٥ قرشاً، وفي حلب ٢٥,٥٠٠ قرشاً، وفي القدس الشريف ١٤٦,٩٧٠ قرشاً، وفي أذنة (أضنه) ١٤٥,٢٦٠ قرشاً، وفي بيسانه ١٠٩,٢٤٠ قرشاً. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم٢، عابدين، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٧٤.

(٢٣٨) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة المترجمة رقم ٣٢، عابدين، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ص٢٠؛ وأيضاً: Samir Khalaf, Persistence And Change In ١٩ The Century Lebanon, (Beirut: American University Of Beirut, ١٩٧٩), P٤٨

(٢٣٩) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ١٨ جمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٢٤.

الأراضي، والعقارات في كل مكانٍ في المدينة وفي الريف في أنحاء بلاد الشام[٢٤٠].

ومُجمل القول: إن موارد الحكومة المصرية في بلاد الشام كانت تتكون من الميري، والجزية التي تؤخذ من النصارى، ومن الضرائب المفروضة، ومن الجمارك، ورسوم الدخول، أو المكس[٢٤١]، والاحتكار، أو الاستغلال[٢٤٢].

ومن الملحوظ أن الإدارة المصرية قد اهتمت بالتنظيم المالي، وضبطه، وتدقيقه، والمحافظة عليه من أيدي العابثين والمفسدين، فعينت مفتشين لمراقبة الأداء المالي؛ لمعرفة كيف يصرف هذا المال. وقد جبيت ضرائب من أهالي بلاد الشام مما أثقل كاهلهم، وتفاقمت أوضاعهم المعيشية، وارتفعت الأسعار، وتداولوا عملة متعددة؛ كالقرش، والنقود الذهبية، الجهادي والرباعي والفندقلي والمحمودي والخيرية والمصرية، والمجيدة ،والريال أبو مدقع وغيرها.

الناحية الصحية:

قدمت الإدارة المصرية خدمات في مجال الصحة للسكان في بلاد الشام، حيث اهتمت بنظافة المُدن والقُرى، وأنشأت المستشفيات لمعالجة المرضى، والمصابين في المعارك وأنشئ مستشفى في يافا سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ومستشفى في حيفا، وفي طرابلس الشام، وفي عكا سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٥م، وتم

---

(٢٤٠) Perrier, Op. Cit, P ٨٠

(٢٤١) وهي ضريبة حددت على البضائع التجارية عند بيعها أو عند إدخالها المدن. انظر: نوفل، كشف اللثام، ص٢٠٣.

(٢٤٢) Perrier, Op. Cit, P ٩٥

تأمين حاجة هذه المستشفيات من الأطباء، والممرضين، والصيادلة، والأدوية، والورق، وزيت القنديل[٢٤٣].

ورغم الإجراءات التي قامت بها الإدارة المصرية، فقد انتشرت الأمراض في بلاد الشام: كالطاعون، والجدري، والهواء الأصفر، والبرداء، والخناق، والسل، والتيفوس، وكان بعضها على جانب كبير من الخطورة حيث قضت على العشرات من المواطنين[٢٤٤].

ومما رصدته الوثائق العثمانية انتشار مرض الزُهري بين الجنود المصريين، ووجد حوالي مائة جندي مصابين بهذا المرض، إضافةً إلى مرض الجرب الذي أصاب ثلاثمائة وعشرون جندياً[٢٤٥].

وكان مرض الطاعون من أشد الأمراض فتكاً، فقد انتقل من شمال سوريا، ثم إلى حلب، وقضى على نصف السكان في جهات حلب، ومنها انتقل إلى حمص، وحماة، ودمشق، والبقاع، ومنها إلى جبل لبنان، وساحل بيروت، ودير القمر،

---

[٢٤٣] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم ٨٩، عابدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٣ وثيقة رقم ٦٧/ ٢٣، عابدين، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م؛ المصدر نفسه رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤١، وثيقة عثمانية رقم ٦٠، عابدين، بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩٨.

[٢٤٤] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم٨٩، عابدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، المصدر نفسه، محفظة رقم٢٣١، صورة المكاتبة العربية رقم١٢٠، عابدين، بتاريخ١٩ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٠٣.

[٢٤٥] محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم ١٤٦، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ص٢. ونشير هنا إلى أن اثنين وخمسين نفراً من عساكر آلاي العاشر والثاني عشر بلواء أمير اللواء أحمد بك أصيبوا بداء الزهري وكان من غير الممكن معالجتهم؛ لذلك يجب إرسالهم على السفن إلى مستشفى أبي زعبل في القاهرة. انظر: الأوامر والمكاتبات والبليوردات، المجلد الأول، تقرير الوقائع اليومية للجيش المصري في طريقه إلى الشام من مصر، عابدين، الخميس بتاريخ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٤٠.

وبيصور، وعين دارة، وبعلشمية، والنبطية، ثم ما لبث إلى أن انتشر في أغلب قرى الجبل، وخصوصاً عرمون، وعينتاب، وبشامون، وعين عنوب، ودير قوبل، وشارون، والشويفات[٢٤٦]. وقد امتد هذا الوباء إلى حوران، وجيدور، وإربد، وعجلون، وانتقلت العدوى إلى قرى هذه المقاطعات، وإلى قرى جبل الدروز، وبين عرب اللجأة كما انتقل إلى فلسطين. وأشار متسلم عكا "أن المرض قد ظهر في ناحية بلاد حارثة من نواحي متسلمية نابلس، فقتل أكثر من خمسين نفساً لكنهُ أخذ يخفُ، ثم ظهر في مقاطعة شفا عمرو، ومقاطعات شقيف وبلاد بشارة[٢٤٧].

وقد أولى المصريون اهتماماً خاصاً لمكافحة الأمراض الوبائية، وأنشأوا المحاجر الصحية؛ للحد من انتشار هذه الأوبئة وقطع أسباب العدوى، وانتقال الأمراض، وطبقوا ذلك على الجميع[٢٤٨].

وذكر القنصل الفرنسي لدى بيروت بوريه (Bouree) (١٨٤٠- ١٨٤١م) "أن الطاعون الذي أخذت حدتهُ تتناقص في دمشق لكنهُ بدأ يجتاح القرى الواقعة بين صور، وصيدا، وفي بيروت رغم حجرها الصحي"[٢٤٩].

---

(٢٤٦) صحيفة الوقائع المصرية، العدد الأول، الأحد ١٦ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٢٤٧) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٢٥، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٢٦، ٢٤٣.

(٢٤٨) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، عابدين، بتاريخ ٣ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة رقم ٢٩/١٨، عابدين، بتاريخ ٧ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ص٣. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سكان بلاد الشام قاموا بالانعزال داخل بيوتهم وقراهم مما تسبب في تعطل الطرقات وانعدام التجارة ورافق ذلك غلاء شديد في الأسعار. انظر: أمين الجميل، الطب في البلاد من مئة سنة، مجلة المشرق، العدد٢٧، (بيروت: ١٩٣٠م)، ص٣٦٠.

(٢٤٩) Ismail, Document Commercial, ١٨٣٦- ١٨٤٤, Tome٢٢, N°١١, Fos ٤٦١, Bouree Au Thiers, (Beyrouth: Le Ler Juin ١٨٤٠), P٢٥٥.

وتطورت الحياة الطبية في جبل لبنان بعد دخوله دائرة الحكم المصري ابتداءً من سنة ١٨٣٢م، وأصبح باستطاعة بعض الأهالي إرسال أبنائهم إلى العاصمة العثمانية استانبول أو إلى مصر لدراسة العلوم الطبية، وحيازة شهادتها القانونية(٢٥٠).

ويتضح مما سبق أن الإدارة المصرية اهتمت بالناحية الصحية وبذلت جهوداً كبيرة لمكافحة الأمراض الوبائية التي انتشرت في أغلب مناطق بلاد الشام وخاصة الطاعون الذي أخذ يفتك بأعداد كبيرة من السكان ولذلك أنشئت المستشفيات الصحية والمحاجر لمنع انتشار هذا المرض وانتقاله إلى مناطق أخرى في بلاد الشام.

الحياة التعليمية:

بدأت دورة الحياة التعليمية في المدارس الأولية (الكتاتيب) لتعليم أطفال المسلمين القراءة والكتابة والقرآن الكريم ذكوراً، وإناثاً وكان ذلك في المساجد والزوايا، وقام الأئمة بمهمة التدريس وغيرها(٢٥١).

وقد سعى إبراهيم باشا إلى إجراء إصلاحات جذرية في التعليم، حيث أسّس العديد من المدارس في دمشق، أُطلق عليها اسم المدارس الجهادية لإمداد الجيش، والإدارة بالكوادر اللازمة(٢٥٢).

---

(٢٥٠) الخوري، المصدر السابق، ص٩١.

(٢٥١) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٠٨.

وفي ظل سياسة الحُكم التعليمية الجديدة شعر الأهلون بضرورة الاهتمام بالتعليم المدني، وبادروا إلى افتتاح مدارس خاصة لمنع أبنائهم الدخول في مدارس الحكومة ذات الطابع العسكري الإجباري[٢٥٣].

وقد بدأت منذ سنة ١٨٣٥م وضع خطةً خاصةً بإنشاء مدارس حكومية في المدن الرئيسة وفقاً للنظام المُتبع في مصر وانتدب الميرالاي مختار بك ناظر المحاسبة لفتح المدارس في بلاد الشام[٢٥٤].

وقد هدفت الإدارة المصرية إلى إعداد الشباب للأغراض الحربية، ولكنها وجدت في بعض الأحيان العوائق، إذ رأى فيها الأهالي السبيل لإلحاق أولادهم بالسلك العسكري، وتخوفهم من التجنيد الإجباري وحاولوا إخفاء أولادهم عن عيون الحكومة لكن ذلك لم يمنع أن تثبت تلك المدارس نجاحاً ملحوظاً[٢٥٥].

---

(٢٥٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٨٦، عابدين بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. ونشير هنا إلى أن إبراهيم باشا بعث برسالة إلى سامي بك كبير معاوني محمد علي باشا جاء فيها "سأغادر عكا قاصداً إلى دمشق الشام وفيها نحو أربعمائة تلميذ في مدرسة دمشق وسأنتقي منهم المتعلمين المناسبين لتعيينهم ضباطاً في الآلايات ثم أغادر دمشق قاصداً إلى حماة وانطاكية بالتدريج لأكون قريباً من ميدان المعركة المحتملة". انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٧٦، المحفظة رقم٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٨٦، عابدين، بتاريخ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٩٦.

(٢٥٣) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٠٨.

(٢٥٤) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٢٦٢.

(٢٥٥) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٠٨.

وأنشئت مدرسة نظامية في دمشق احتوت على ستمائة طالب مُسلم يتعلمون فيها اللغة العثمانية، وكان يُصرف لهم الزي الرسمي، ومكافأة شهرية تُقدر بـــ ١٥ قرشاً ووجبات يومية، وكان معظم الطلبة من المُدن[٢٥٦].

وقد تم إرسال الطلبة إلى مصر للالتحاق بمدارسها، حيث بلغ عـــددهم فـــي صيف سنة ١٨٣٢م ١٠٢ من الطلبة، ثم قام سامي بك بإلحاق أولاد من نفـــي مـــن بلاد الشام إلى مصر بالمدارس، وبلغ من اهتمام إبراهيم باشا بالتعليم أن أمر بتعميم القراءة، والكتابة بين أفراد جيشه، ووضع قانوناً يقضي بعدم ترقية ضباط الـــصف إلا بعد أن يُلموا بالقراءة، والكتابة، ومـــن يتـــأخر فعليـــه أن يُلـــم بـــصنعة مـــن الصناعات[٢٥٧].

وقد أدخل إلى هذه المدارس العلوم الحديثة، والحساب، والهندسة إلى جانب اللغة العثمانية، والمنطق، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة. ومن الكتب الجديدة التـــي دُرست في مدرسة المدفعية في بلاد الشام في العلوم الهندسية/ الجـــزء الأول مـــن مجموعة العلوم الرياضية الشامل لعلم الحساب، وعلم الجبر، وعلم الهندسة لمؤلفـــه الحاج حافظ إسحاق أفندي رئيسي مدرستي. أما الجزء الثاني من مجموعة العلـــوم لرياضة الشامل للمثلثات المستوية، والعمليات الهندسية، وتطبيق الجبر على الهندسة

---

[٢٥٦] المرجع نفسه، ص٢٠٨.

[٢٥٧] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٤٥/ ٢، عابدين، بتاريخ ٢٢ شـــوال ١٢٤٧هـــ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٠٢.

وعلم قطوع المخروطيات، والحساب التفاضلي، والتمامي لمؤلفه الحاج حافظ إسحاق أفندي رئيس مدرستي المهند سخانة البرية السلطانية(٢٥٨).

ورغم الدعوة المصرية إلى التعليم، والتحصيل العلمي إلا إنها لم تُقرن بالوسائل العملية الكفيلة بتنفيذها. إذ لم يرافقها إنشاء المعاهد، والمدارس الكافية وإعداد المعلمين، والمُدرسين، ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع الأمنية غير المُستقرة التي سادت بلاد الشام، وانتشار الفتن، والثورات في كثيرٍ من المناطق الشامية، مما جعل المصريين يصرفون النظر عن الاهتمام بالشؤون التربوية، والاجتماعية، والإنمائية، وجعلوا جُل اهتمامهم بالأوضاع السياسية؛ لوضع حد لانتفاضات السكان والأهالي وقمع ثوراتهم، وفتنهم(٢٥٩). وقد ازداد النشاط التبشيري الديني للإرساليات الأوروبية بين السكان خاصةً في لبنان في ظل الحكم الجديد(٢٦٠).

وقد أنشأ المبشرون العازاريون سنة ١٨٣٤م مدرسة عنيطورة في لبنان، ثم أقام القس وليم طوموسون (William Tomson) أحد المبشرين الأمريكيين مدرسة أخرى في بيروت سنة ١٨٣٥م. وقامت زوجة القس الأميركي ضودج (Dodge) بتأسيس مدرسة للبنات المسلمات من الطائفة الدرزية لتمتين الحواجز

---

(٢٥٨) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٧، وثيقة عثمانية رقم ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٨٧– ١٨٨.

(٢٥٩) أبو عز الدين، المرجع السابق، ص٣١٥

(٢٦٠) علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، (بيروت: المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م)، ص١٩٨.

التي كانوا يقيمونها بين الأهلين، وربطهم بفكر انعزالي متخلف[٢٦١] وقد أعاد الآباء العازاريون سنة ١٨٣٤م افتتاح كليتهم الخاصة بالذكور في عين طـــورة، ونقلـــت البعثة التبشيرية الأمريكية مطبعتها من مالطة إلى بيروت، كذلك قام إبـــراهيم باشـــا بتطبيق برنامج واسع للتعليم الإبتدائي للذكور على نمط النظام الذي أقرهُ محمد علي باشا في مصر[٢٦٢].

ويلحظ أن الناحية التعليمية أثناء فترة الحكم المصري كانت تتوزع ما بـــين الكتاتيب والمدارس الحكومية التي هدفت إلى إمداد الجيش المصري بكوادر متعلمة للانخراط في الجيش حيث أسست هذه المدارس في دمشق وحلب وأنطاكية ودرست العلوم؛ كالحساب والهندسة والمنطق والتاريخ والفلسفة والجبر إضـــافة إلـــى هـــذه المدارس أنشأ المبشرون مدارس دينية خاصة بهم ومن أشهرها مدرسة عنيطـــورة في لبنان وغيرها.

---

[٢٦١] جورج أنطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (بيـــروت: دار الفكر للملايين، ١٩٤٥م)، ص١٠٠.

[٢٦٢] أنطونيوس، المرجع السابق، ص١٠٠.

الفصل الثاني

الموقف البريطاني- الفرنسي منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام حتى محاولة محمد علي باشا الاستقلال سنة ١٨٣٤م.

- **موقف بريطانيا وفرنسا منذ بداية التدخل المصري.**

  ١-الموقف البريطاني

  ٢-الموقف الفرنسي

- **الموقف البريطاني والفرنسي من هزيمة جيش السلطان العثماني في معركة قونية ١٨ كانون الأول ١٨٣٢م.**

- **الموقف البريطاني والفرنسي في أعقاب معركة كوتاهية ٢ شباط ١٨٣٣م.**

- **تطور الموقف البريطاني والفرنسي من التدخل المصري في بلاد الشام بعد توقيع اتفاقية هنكيار اسكله سي.**

- **موقف بريطانيا وفرنسا من توقيع اتفاقية (هنكيار إسكله سي) بين الدولة العثمانية وروسيا في ٨ تموز ١٨٣٣م**

- **الموقف البريطاني والفرنسي من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٤م.**

  ١-الموقف البريطاني

  ٢-الموقف الفرنسي

- موقف بريطانيا وفرنسا منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام

١- الموقف البريطاني

كانت حرية المواصلات مع الهند عبر الأراضي العثمانية حجر الأساس في الأهمية التي تعلقها بريطانيا على هذه المنطقة؛ ولذا كان عليها أن توفر أكبر قدر من الأمان لهذه الطريق المارة عبر سوريا[٢٦٣].

وقد عملت بريطانيا خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر على تعزيز موقفها في مناطق أخرى من الشرق، ولا سيما في الخليج العربي، والعراق، والجزيرة العربية، واعتبر نشاطها هذا دلالةً على اهتمامها في حماية الطريق المؤدية إلى الهند[٢٦٤].

وكانت لبريطانيا مصالح اقتصادية في أراضي الدولة العثمانية وأصبحت سوقاً هامة للصادرات البريطانية وهذه المزايا سوف تفقد في حال تدخل محمد علي باشا في بلاد الشام. وتطبيقه النظام الاحتكاري على التجارة الخارجية، وبرنامجه

---

[٢٦٣] حجار، المرجع السابق، ص١٠٠. ونشير هنا إلى أن بريطانيا حاولت سنة ١٦٩٨م إقامة طريق تجاري يوصل تجارة البحر الأحمر عبر مصر إلى البحر المتوسط، لكن محاولتهم هذه باءت بالفشل بسبب رفض الدولة العثمانية السماح للبواخر التابعة لدول مسيحية بالإبحار في البحر الأحمر إلى أبعد من ميناء جدة؛ خشية نفوذهم إلى المدن المقدسة. ويبدو أن لهذا المنع دافعاً اقتصادياً؛ لأن ما كان يجبى من ضرائب في جدة يعود إلى خزينة الدولة العثمانية، في حين أن ما يجبى في الجمارك المصرية يعود إلى جيوب المماليك، وأن الاهتمام بطريق البحر الأحمر سيقضي على الطريق البري عبر العراق ثم سوريا. انظر: بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط، ترجمة: حسن السلمان، (بغداد: د.ن، ١٩٥٧م) ص٢٧.

[٢٦٤] مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢- ١٩٢٣م، ترجمة خالد الجبيلي، (دمشق: دار الأهالي للنشر،١٩٩٨م)، ص٨٩.

الخاص بالتصنيع؛ ولذلك فإن كل مـــشروعات الاســـتقلال الاقتـــصادي المـــصري ستتضارب بشكل مباشر مع المصالح البريطانية(٢٦٥).

وخلال الفترة التي بدأ بها التدخل المصري في بلاد الشام، ومع تقدم القوات المصرية فيها لم تكن بريطانيا قد أعلنت موقفها بعد؛ لانشغالها بأوضاعها الداخلية، كما حاولت، خلال تلك الفترة، الابتعاد عن دوامة مشكلات الدولة العثمانية مؤقتـــاً. ورغم ذلك فقد أوضح القنصل البريطـــاني لـــدى الإســـكندرية بـــاركر (Barker) (١٨٢٥- ١٨٣٣م) منذ بداية سنة ١٨٣٢م، "أن هذه الحملة هي بداية حرب ستحمل إبراهيم باشا إلى استانبول، وأن غرضهُ المباشر توطيد سلطته فـــي ولايتـــي عكـــا ودمشق، ومدها فيما بعد إلى حلب، وبغداد عبر كُل الولايـــات التـــي تـــتكلم اللغـــة العربية. وهي القسم العربي من الإمبراطورية العثمانية، وسيحتاج إلى ثلاث سنوات لتوطيد فتوحاته"(٢٦٦).

ورغم أن بريطانيا لم تعلن موقفها من الأزمة، فقد كانت لها مصلحة كبيـــرة في المحافظة على الإمبراطورية العثمانية، وترسيخ الأمن والسلام فيها سيساهم في زيادة قوتها، ويشكل سداً منيعاً أمام الأطماع الروسية فيها(٢٦٧).

---

(٢٦٥) نوفان بيير، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، الجزء الأول (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م)، ص١٢٩.

(٢٦٦) F.O. ٧٨, Vol. ٢١٤, From Barker To Palmerston, ٨ January ١٨٣٢ ونشير هنا إلى أن باركر كان يرى أن الجيش المصري قد بدأ فعلاً مهمة تحرير الشعوب العربية وتوحيدها في إمبراطورية عربية فالهدف من هذه الحرب إذن خلع السلطان وإعادة توحيد السلطة العثمانية تحت سلطة محمد علي باشا. انظر: حجار، المرجع السابق، ص ٥٨؛ رينيه، المرجع السابق، ص٤٦٤.

(٢٦٧) Barker, Op. Cit, Vol.٢, P ١٧٨.

ولم يتلق باركر تعليمات إيجابية من حكومته بشأن دعم مشروع محمد علي باشا التوسعي في بلاد الشام رغم معارضته له، في حين أخبر باركر محمـــد علـــي باشا أن فكرة خلع السلطان العثماني عن عرشه هي بمثابة وهم بعيد التحقق[٢٦٨].

وكانت بلاد الشام تشكل أهمية لبريطانيا؛ بوصفها طريق اتصال حيوي بين بريطانيا وممتلكاتها في الشرق؛ لذلك تريد حماية هذه المنطقة من مشاريع التوســع الروسي، وضرورة إيقاف هذا التوسع عند بحر قــزوين؛ بحيــث لا يتعــداهُ إلـــى المناطق الآسيوية الشرقية من الإمبراطورية العثمانية، فتبقى البلاد التـــي يحكمهـــا محمد علي باشا ضمن منطقة النفوذ البريطاني الخاص المحظور علـــى أي دولـــة الاقتراب منها[٢٦٩].

وكان باركر قد أعلنَ عن دهشته لانتصارات إبراهيم باشا، ورفض الذهاب لزيارة محمد علي باشا وتهنئته بسقوط عكا بيد قواته. وكان هذا التصرف الشخصي من جانبه قد أثار حفيظة وزارة الخارجية البريطانية، مما جعــل وزيــر الــشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون أن يبعث رسالة إلى باركر بتــاريخ ١٣ حزيــران

(٢٦٨) Ibide, Vol.٢, P ١٩٢

(٢٦٩) Vernon John Puryear, International Economics And Diplomacy In The Near East, Astudy Of British Commercial Policy In The Levant (١٨٣٤- ١٨٥٣), (London: ١٩٣٥), P ٢٣؛ للمزيــد مــن المعلومات حول مشاريع التوسع الروسي في المنطقة الجنوبية والوصول إلى المياه الدافئة. انظر علي حسون، العثمانيون والروس، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص٤٦- ٤٧.

سنة ١٨٣٢م، يوبخهُ فيها لاجترائه على تعجيل خطة الحكومة البريطانية نحو محمد علي باشا، والاندفاع من تلقاء نفسه في سياسة لم يُقرها رؤساؤه[٢٧٠].

وكانت السياسة البريطانية آنذاك أمام التقدم المصري في بلاد الشام غير واضحة، وأمامها سبيلان لا ثالث لهما: إما أن تدع محمد علي باشا يؤسس دولة عربية قوية، للوقوف ضد الأطماع الروسية في المنطقة، وإما الاحتفاظ بالدولة العثمانية لتظل الحاجز بينما تهدم الامبراطورية المصرية الناشئة[٢٧١].

وكان هذا التردد يساور وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون فيما إذا كان قيام دولة فتية، في مصر وبلاد الشام، أقرب لمصالح دولته من الاستبقاء على الدولة العثمانية بكاملها أم لا[٢٧٢]. وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة البريطانية لم تدرك خطورة الوضع في بلاد الشام والأناضول رغم التحذيرات المتكررة من السفير البريطاني لدى الأستانة ستراتفورد كاننج(Stratford Canning)[٢٧٣] التي

---

(٢٧٠) F.O. ٧٨, Vol. ٢١٤, From Barker To Palmerston, ١٣ June ١٨٣٢; Vol.٢١٤, From Palmerston To Barker, ٣ Octobrer ١٨٣٢.؛ هنري دودويل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد محمد عبدالخالق وعلي أحمد شكري، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة الآداب، د.ت)، ص١٢٦.

(٢٧١) F.O. ٧٨, Vol. ٢٢٦, From Palmerston To Campbell, ٧ January ١٨٣٣

(٢٧٢) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم الأول، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٦م). ص٥٩؛ يانج، المرجع السابق، ص١٤٦.

(٢٧٣) ستراتفورد كاننج (١٧٨٦– ١٨٨٠م) ديبلوماسي بريطاني مشهور بنفوذه في الشؤون العثمانية. وُلد في لندن في الرابع من تشرين الثاني سنة ١٧٨٦م، وهو الابن الرابع لستراتفورد كانينغ التاجر. عُيّنَ سنة ١٨٢٤م سفيراً لبلاده لدى استانبول، شارك في تسوية مسائل الحدود لأمريكا الشمالية في سانت بتسبيرغ، كما شارك في المفاوضات المتعلقة باليونان في مؤتمر بوروس (Poros) لتوسعة حدودها. كان له تأثير واضح في الشؤون العثمانية أثناء فترة التدخل المصري في بلاد الشام انظر: Benton, Op. Cit. Vol. ٢١, P ٢٩٩ لمزيد من التوضيح حول أسماء الدبلوماسيين البريطانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام. انظر: الملاحق، ص ٢٧٧.

أوضحت أن هُناك إمكانيةً لحدوث تحالف روسي عثماني؛ لاحتواء خطـــر التوســـع المصري[٢٧٤].

وفي بداية سنة ١٨٣٢م استنجد الـــسلطان العثمـــاني بـــالقوى الأوروبيـــة العظمى، في حـــين ســـارع القيـــصر الروســـي نيكـــولا الأول (Nichola First) (١٨٢٥- ١٨٥٥م) في عرض المساعدة، لكن قبول المساعدة من جانـــب روســـيا وحدها يُعد مخاطرة شديدة مع حاجة الدولة العثمانية لهذه المساعدة[٢٧٥].

وكان السلطان العثماني قد طلب من بالميرستون الدعم والمساندة ضد باشـــا مصر محمد علي، بعد الهزيمة التي لحقت به في بلاد الشام، لكن بالميرستون كـــان حذراً في ذلك؛ رغم تعاطفه مع آراء كانينغ، ولم يكن مستعداً للمخاطرة بذلك بسبب وجود خلاف بين فرنسا وروسيا[٢٧٦]. إضافةً إلى ذلك فإنّ كثيراً مـــن البريطـــانيين شعروا بأن الموقف العثماني كان خاسراً أمام قوات محمد علي باشا. ورغـــم هـــذه العقبات فقد كان السلطان يفضل المساعدة من جانب بريطانيا[٢٧٧].

---

(٢٧٤) محمد عبد الستار البدري، المواجهة المصرية والأوروبية في عهد محمـــد علـــي، (القـــاهرة: دار الـــشروق، ٢٠٠١م)، ص١٠٥؛ انظر: Hoskins, Op. Cit, P١٤٥ ونشير هنا إلى أن قائد الجيش العثماني حسين باشا ســـبق أن اســـتدعى الجواسيس للاستفسار عن الجيش المصري منذ خروجه من بور سعيد المصري حتى دخوله عكا، وتقدمه باتجـــاه بـــلاد الشام، ثم وصوله حلب، والإجراءات التي يجب اتخاذها في ضوء التقدم الكاسح للجيش المصري. انظر: خط همـــايون، ملف ٣٤٧، وثيقة رقم ١٩٧٣٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ١٥ أيلول ١٨٣٢م.

(٢٧٥) Marriott, The Eastern Question, An Historical Study In European Diplomacy, (Oxford: At Th Larendon Press, ١٩٤٠), P٢٣٢.

(٢٧٦) Ibide, P٢٣٣

(٢٧٧) خوري، المرجع السابق، ص٩٣- ٩٤. ونود الإشارة هنا إلى أن الدولة العثمانية قد اتخذت إجراءات لوقف تقدم القـــوات المصرية باتجاه حلب التي اعتدت على الكثير من المحلات والقرى المجاورة لها، وتم استعراض الموقف العسكري للقوات العثمانية، واستعداد قائد عسكر بلاد العرب محمد باشا ووالي حلب لوقف هذا الزحف، بيد أنها لم تستطيع ردها عن تقدمها.

وكان السلطان العثماني يدرك مآرب الدول الأوروبية، لكنه كان مضطراً لقبول مساعدتها له فأخذ يبحث عن حليف للانتصار على جيشه الرابض قريباً من الأستانة، وكان يتجه بأنظاره نحو بريطانيا وروسيا، طالما أن فرنسا كانت تنصح الطرفين باللجوء إلى الحل السلمي؛ لذا أرسل مبعوثه نامق باشا(٢٧٨) إلى بريطانيا للاتفاق معها في هذا الحلف إلا إنها رفضت تقييد نفسها بأي اتفاق خطي مع الدولة العثمانية، فعاد مبعوث السلطان العثماني بعد فشل مهمته(٢٧٩).

ومن ناحية أخرى اجتمع السلطان العثماني مع مستشاريه لبحث الوسيلة التي توقف إبراهيم باشا عن تقدمه باتجاه الأناضول، وأمر بعودة السيد نامق باشا أحد القادة العسكريين إلى العاصمة استانبول برفقة السفن الحربية، والجنود من سواحل البحر المتوسط لحمايتها، وكان لا بد من مشاركة الدول العظمى في المحافظة على الوضع القائم، ومنع قوات إبراهيم باشا من دخول العاصمة العثمانية وتهديدها(٢٨٠).

انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٥٣، وثيقة رقم ١٩٨٠، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ/١٩ كانون الثاني ١٨٣٢م.

(٢٧٨) أحد القادة العسكريين في الدولة العثمانية كانت لديه دراية واسعة في الشؤون العسكرية حصل على رتبة فريق في الجيش العثماني. وكان مسؤولاً عن التموين والمناورات العسكرية على السواحل إضافةً إلى مسؤوليته عن الدواوين في السلطنة. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٢٧٩) إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم ١، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٢٨٠) المصدر نفسه، وثيقة دون رقم، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

وسبق أن وجه الباب العالي(*) مذكرة إلى البعثات الدبلوماسية الأوروبية المعتمدة لدى استانبول، اتهم فيها محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا بالخيانة؛ لذلك أصدر أمراً بعزلهما من منصبيهما، ودعا الدول الأوروبية الصديقة إلى قطع كل العلاقات مع ولايتيهما(٢٨١).

وكانت الدول الأوروبية تأخرت في سحب قناصلها من الاسكندرية تلبية لدعوة السلطان لكن بروسيا استجابت فوراً لهذا المطلب عندما وجهت لدى استانبول مذكرة صريحة لقناصلها المعتمدين في المشرق طلبوا فيها من الرعايا البروسيين أن يبقوا مخلصين للسلطان وأن يتجنبوا كل تواطؤ وذلك لمصلحة الحكومة العثمانية فالعلاقة والصداقة والتفاهم بين بروسيا والدولة العثمانية تقضي بأن لا يشكو السلطان من تصرف الرعايا البروسيين في هذه الظروف الراهنة(٢٨٢).

وفي هذه الأثناء أرسل القيصر الروسي نيكولا الأول الجنرال مورافييف(Muravieff)(٢٨٣) مبعوثاً خاصاً إلى استانبول وكانت المهمة التي كلف بها تتلخص في دعم السلطان محمود الثاني عند الضرورة؛ لإرغام محمد علي باشا على إيقاف العمليات العسكرية ضد السلطان، والدخول معه في مفاوضات سلمية.

(*) كان يطلق عليه في البداية اسم باب الوزير "وزير قابيسي" ثم الباب الأصفي "باب أصفي" ثم باب الباشا "باشا. قابيسي" حتى تغير إلى اسم الباب العالي على عهد السلطان عبدالحميد الأول (١١٨٧- ١٢٠٣هـ/١٧٧٣- ١٧٨٩م) وهو المكان الرسمي للصدر الأعظم. انظر: نجاتي، المصدر السابق، ص١٤.

(٢٨١) إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم ١، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٢٨٢) حجار، المرجع السابق، ص٦٠.

(٢٨٣) مورافييف (١٧٧٤- ١٨٦٦م) دبلوماسي وشخصية عسكرية ساهم في الحرب الروسية والفارسية (١٨٢٦-١٨٢٨م) وفي الحرب الروسية والتركية سنتي ١٨٢٨- ١٨٢٩م. قاد في سنة ١٨٣٣م الفصيلة الروسية التي أرسلت إلى السلطان لمساعدته ضد محمد علي باشا. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ص١٣٣.

وكان هدف روسيا الحفاظ على السلطنة العثمانية بعد الهزائم التي لحقت بهـا فـي بلاد الشام(٢٨٤).

وقد أمر مورافييف بالتوجه من استانبول إلى الاسكندرية والتقى محمد علي باشا، واتفقا على وقف العمليات العسكرية مبدئياً. لكن مهمة المبعوث انحصرت في مطالبة محمد علي باشا بالانسحاب من بلاد الشام وتسليم أسطوله للسلطان وتخفيض جيشه إلى عشرين ألف مقاتل، وبعد مباحثات بين الجانبين أذعن محمد علـي باشـا لأوامر السلطان العثماني حيث أوقف القتـال كـدليل علـى حُـسن نيتـه تجـاه السلطان(٢٨٥).

وسبق أن أعلنت روسيا على لـسان سـفيرها لـدى اسـتانبول بوتنييـف (Boutenieff)(٢٨٦) أنها ستكون مضطرة إلى الاشتراك في القتال إلى جانب الدولة العثمانية إذا أصر محمد علي باشا على موقفه، وتحركه شـمالاً باتجـاه العاصـمة العثمانية استانبول(٢٨٧).

---

(٢٨٤) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٥.

(٢٨٥) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٠. وأيضاً: F.O.٧٨, Vol.٢٣١, From Barker To Palmerston, ١٧ January ١٨٣٣.

(٢٨٦) بوتنييف (١٧٨٧- ١٨٦٦م) ديبلوماسي روسي عمل بين سنة ١٨١٦- ١٨٢١م سكرتيراً في الـسفارة الروسـية لـدى استانبول. اشترك في الحرب الروسية العثمانية بين سنتي ١٨٢٨- ١٨٢٩م. في سنة ١٨٣٠م أصبح سفيراً لـبلاده لـدى استانبول. بين سنة ١٨٤٣م حتى سنة ١٨٥٦م عُين سفيراً لبلاده في روما، ثم سفيراً لبلاده لدى استانبول فيما بعد حتـى سنة ١٨٥٨م. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ص ١٣٤- ١٣٥.

(٢٨٧) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٩٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م. مـع الإشارة هنا إلى أن روسيا كانت تراقب زحف القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا نحو الأناضـول وإمكانيـة مهاجمـة استانبول واحتمالية قدوم الجيش الروسي إلى استانبول؛ لحمايتها، ووقف زحف القوات المصرية. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

وكرر محمد علي باشا على مسامع القنصل الروسي لدى الاسكندرية ادوارد لافيزون (Edward Lavison) (١٨٣٢- ١٨٣٩م) أنه لا يريد انتهاك سلطة السلطان العثماني، وذلك بعد انتصاراته الأخيرة التي فتحت الطريق أمامه إلى استانبول وأن محمد علي باشا سيعطي تعليمات جديدة لابنه إبراهيم باشا عندما يسيطر على أضنة بأن يتوقف هناك، ووعد بأن لا يسير بجيشه إلى استانبول إلا بناءً على قرار يتخذه سائر علماء المدن المقدسة في الإمبراطورية العثمانية[٢٨٨]. عند ذلك قامت الحكومة البريطانية بإرسال وفد رسمي إلى السلطان العثماني؛ للتعبير عن مساندتها له معلنة أن سفنها الحربية قد تحركت نحو البحر المتوسط، وأن هناك مزيداً من الوقت للمصالحة بين محمد علي باشا والدولة العثمانية[٢٨٩].

وبدت رغبة السلطان العثماني بالاستناد إلى دولة قوية، لرد خطر محمد علي باشا، لكنه في الوقت نفسه كان يخشى مطامع روسيا وبريطانيا في مضائق الدردنيل، والبوسفور، ورغم ذلك كله فقد كلف الباب العالي ناظر الخارجية محمد رشيد باشا بمقابلة السفير البريطاني لدى الأستانة ستراتفورد كاننج في ١١ آب سنة

---

[٢٨٨] قطاوي، رينيه، وقطاوي، جورج، محمد علي وأوروبا، ترجمة الفريد يلوز، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢م)، ص٥٣١- ٥٣٢؛ حجار، المرجع السابق، ص٦٤. ونشير هنا إلى أن الدولة العثمانية كانت قد عملت على إخلاء مضيق كولك، والمناطق القريبة منها، ومدينة قيصرية، وسيوس، وإبقاء أضنة في الخلف للمحافظة عليها وذلك لقطع خطوط إمداد القوات المصرية. انظر: إرادة داخلية، وثيقة دون رقم، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

[٢٨٩] خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة عثمانية رقم ١٩٨١٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

١٨٣٢م، وأبلغهُ رغبة الباب العالي بالمساعدة المعنوية والعسكرية ضد محمد علي باشا[٢٩٠].

وفي هذه الأثناء أصدر السلطان العثماني فرماناً نعت فيه محمد علي باشا بالعاصي، والمتمرد على السلطان، وأنه سبب الغوغاء في مصر، في الوقت الذي كلف فيه رئيس الديوان وناظر خارجيته محمد رشيد باشا أن يجتمعا مع سفيري بريطانيا وفرنسا دون علم من أحد، ومن خلال المباحثات تبين أن لكل دولة منهما مصالح خاصة لا تعلمها الأخرى، ولكنهما اتفقا معاً على إخراج السفن الروسية من المنطقة مهما كانت الأسباب[٢٩١].

وكان محمد علي باشا قد أدلى في ١٢ آب سنة ١٨٣٢م بحديث للقنصل الروسي لدى الاسكندرية لافيزون أنه سيعطي تعليمات جديدة لابنه إبراهيم باشا حالما يسيطر على أضنة بالتوقف هناك "أن السلطان قد اتهمني بالعصيان: سيسأل عن ذلك أمام المسلمين أنا لا أبغي شراً بسلالته فهي وحدها شرعية وسوف نرى إن كان في وسعه أن يحافظ على تاج لا يملكه إلى في سبيل خراب العثمانيين وسأعلن

---

(٢٩٠) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٤. ونشير هنا إلى أن السلطان العثماني بعد الخسائر التي مُني بها في بلاد الشام توجه بطلب المساعدة إلى بريطانيا وفرنسا لكن طلبه لم يسفر عن نتيجة تذكر في حين أبدت روسيا استعدادها لتقديم مساعدة للسلطان فكانت لا ترغب في سقوط الحكومة العثمانية في هذه الأثناء وحلول سلطة محمد علي باشا مكانها لكن السلطان رفض قبول المساعدة واحتفظ لنفسه بحق الاستفادة منها. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ص١٣٨.

(٢٩١) خط همايون، ملف رقم ٣٦٢، وثيقة رقم ٢٠١٠٩، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

ما أنوي عمله في سبيل سعادة الهلال ومجده ولن يسير ابني بجيشه إلى اســتانبول إلا بناء على قرار يتخذه علماء سائر المدن المقدسة في الامبراطورية"(٢٩٢).

وقد أصدر السلطان العثماني أمراً إلى القادة العسكريين بأن يقوموا بجولــة في المناطق التي يتوقع أن تنشب الحرب فيها وإقامة الاستحكامات العــسكرية، ولا سيما في مناطق سيواس وكولك وقونية، وإلى جانب ذلك قامــت الــسفن الحربيــة العثمانية بجولة على السواحل في آزمير ويسام وساقز؛ لتكون قريبة من العاصــمة العثمانية استانبول لحمايتها. وفي قونية تم حشد الجنــود ووضــعت الاســتحكامات والطرق الحربية، وتم شراء البارود والأسلحة من بريطانيا؛ لاستخدامها في الحرب القادمة(٢٩٣).

وفي ٤ تشرين الأول سنة ١٨٣٢م وصل إلى استانبول مبعوث روسي مــن قبل القيصر الروسي نيكولا الأول، واستقبل بحفاوة من قبل السلطان العثماني الــذي أبدى تقديره لمواقف الحكومة الروسية الداعمة للدولة العثمانية(٢٩٤).

وفي ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٣٢م أمر السلطانُ العثمــانيُّ مــاورو بــاني (١٨٣٢- ١٨٣٩م) سفيرَ الدولة العثمانية لدى فيينا بالتوجه إلى لندن، حاملاً معــه اقتراحات الباب العالي إلى الحكومة البريطانية بخصوص المساعدة، ومنح بريطانيا

---

(٢٩٢) حجار، المرجع السابق، ص٦٤؛ رينيه، المرجع السابق، ص٥٣١- ٥٣٢.

(٢٩٣) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٩٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٢٩٤) Ismail, Document Diplmaticques (١٨٣٦- ١٨٤٤) Tome ٢٢, N°٣٧, Varenne Au M-Mimaut, Le ٤ October ١٨٣٢

جميع الامتيازات التجارية التي تريدها مقابل وقوفها ضد محمد علي باشا، فأجابت الحكومة البريطانية بأنها لا تستطيع الرد العاجل على مقترحات الباب العالي[٢٩٥].

وفي محاولة أخرى من جانب الدولة العثمانية بعثت نامق بك مسؤول الدواوين في الدولة العثمانية إلى لندن في ١٣ كانون الأول سنة ١٨٣٢م حاملاً معه مقترحات السلطان العثماني بطلب المساعدة، فردت بريطانيا أنها لا تستطيع الاشتراك في عمل عسكري حالياً، وأنها تفضل الانتظار، ورات أن ترسل أسطولاً حربياً إلى مياه الدردنيل بقيادة الإميرال ماندفيل (Mandeville) بعد معركة قونية المرتقبة[٢٩٦].

وفي ١٩ كانون الأول سنة ١٨٣٢م ألحَ وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون على حكومته بضرورة إرسال مساعدة عسكرية بريطانية إلى الدولة العثمانية؛ لحماية المصالح البريطانية فيها، وطريق مواصلاتها إلى الهند، وحصولها على مكانة متميزة لدى السلطان العثماني[٢٩٧].

ولقد سعت بريطانيا للإبقاء على سلامة الدولة العثمانية لسببين أولهما: معرفة نوايا روسيا من تحالفها مع الدولة العثمانية، وثانيهما: المحافظة على تجارتها ومصالحها في الهند[٢٩٨].

---

[٢٩٥] البلخي، الموقف الدولي، ص٢٠٦. لمزيد من التوضيح حول أسماء الدبلوماسيين العثمانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام. انظر: الملاحق، ص٢٧٩.

[٢٩٦] إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

[٢٩٧] الغنام، المرجع السابق، ص٩١.

[٢٩٨] Tibawi, A Modern History, P٦٩

ويلحظ أن بريطانيا لم تكن متسرعة في اتخاذ موقف حيالَ التدخل المصري في بلاد الشام؛ فهي حيادية تجاه جميع الأطراف. وتريد خلال هذه الفترة التريث حتى ترى ماذا ينجلي عنهُ الموقف، ثم تتخذ المناسب لموقفها، إلا إنها وقعت في حيرةٍ من أمرها وقد سبقت الإشارة إليه. وفي المقابل كانت مصلحتها تقتضي بأن تبقى الدولة العثمانية ضعيفةً؛ ليتسنى لها المحافظة على مصالحها. فكانت سياستها غير المعلنة هي مراقبة قوة محمد علي باشا الصاعدة، وانتصاراته المتلاحقة في السودان، والحجاز، واليونان، وبلاد الشام، وما ينجم عن ذلك من تهديد لمصالحها في المنطقة، وطريق مواصلاتها إلى الهند.

ومن الممكن أن بريطانيا قد غضت الطرف عن محمد علي باشا؛ لاستدراجه إلى مصيدة بلاد الشام، خاصةً أنها تُعدُّ خطأً أحمر لبريطانيا؛ فهي تريد توريطهُ في بلاد الشام، لتأتي الفرصة المواتية للقضاء عليه، وعلى طموحاته فيها بحجة حماية الدولة العثمانية، والدفاع عنها. كما اعتذرت في الوقت ذاته عن تقديم المساعدة للدولة العثمانية؛ لأنها كانت تفضل أن تكون ضعيفةً هزيلةً لا تقوى على مواجهة الأخطار التي تعترضها.

الموقف الفرنسي:

كان القنصل الفرنسي لدى بيروت جوريل دروغمان (Jorelle Drogman)

(١٨٣٢- ١٨٣٧م) قد أبدى سروره بإعلان محمد علي باشا الحرب في سوريا، وإلغائه الرسوم التي كان يدفعها الحجاج الأوروبيون والرُهبان إلى الدولة العثمانية من قبل[٢٩٩].

كانت فرنسا تؤيد محمد علي باشا في مشروعه التوسعي في بلاد الشام منذ بداية التدخل، وقد أكد ذلك القنصل الفرنسي لدى الإسكندرية ميمو في رسالة بعث بها إلى حكومته بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٨٣٢م مفادها أن محمد علي باشا يعرف تماماً أننا مؤيدون ومناصرون له، آملين أن لا تجلب الحملة على بلاد الشام النزاع بينه وبين الباب العالي التي لم يعلن الحصار عليها بعد[٣٠٠]. وكان ميمو يتردد باستمرار على محمد علي باشا ويغالي في التودد مخفياً قصده في الاطلاع على نواياه. ولذا كان يتوقع أن تجني التجارة الفرنسية فوائد جمة من امتداد السلطة المصرية على بلاد الشام وهذا ما كان يشجع عليه علناً ففي رسالةٍ بعث بها إلى حكومته في ٢٩ أيار سنة ١٨٣٢م جاء فيها أنه ليس من صلاحيته تحديد شروط لعقد صلح يرمي إلى أمرين: تحديد حركة توسع القوة المصرية وتوحيد بلاد الشام

---

(٢٩٩) Ismail, Documents Commerciale, (١٨٣١- ١٨٣٥) Tome٢١, P٢٥٥; Tome٢٢, P١٧٧; Tome٢٣, P٢٤٥.

(٣٠٠) Ibide, Documents Diplomatiques, Tome٢٣, N° ٥, Fos٩٨- ٩٩, Le٤ Janvier ١٨٣٢, P٢٤٥; Tome٢٢, P٦٣; Douin, Op. Cit, P P١٣٨- ١٣٩.

ومصر في تنظيم سياسي منفصل فعلاً عن الامبراطورية العثمانية لكنه تـابع لهـا على غرار العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا غير أنه من الواضح الآن وما يـسهل تبيانه هو أن أي انفصام في هذا النظام أو في أي نظام آخر لن يـأتي إلا بالفوائـد على التجارة الفرنسية[٣٠١].

ورغم ذلك فقد عملت الدبلوماسية الفرنسية على احتواء الأزمة بين السلطان العثماني والوالي المصري محمد علي باشا مستغلة نفوذها التقليـدي مـع مـصر. وكانت تخشى من عواقب استيلاء محمد علي باشا على بلاد الشام، والتوغـل فـي الأناضول، وهذا سيهدد الكيان العثماني ويفتح المجال أمام التـدخل الروسـي فـي شؤون الباب العالي، غير أن تدخلها لنصرة مصر، قد يمثل تهديداً للدولة العثمانيـة، ومبعثاً للاختلال الأمني في القارة الأوروبية، وأنه في حال انتصار مصر فـسيؤدي ذلك إلى التدخل الروسي لصالح الدولة العثمانية، وهنا ستـضطر فرنـسا للتـدخل لحماية حليفتها مصر؛ مما قد يضعها في المواجهة العسكرية مع روسيا[٣٠٢].

وكان السفير الفرنسي لدى الإسكندرية ميمو قد ذكر أن محمد علـي باشـا يعرف تماماً أننا مؤيدون ومناصرون لإجراءاته العسكرية، وأنه يجد فـي شخـصنا كل ما شأنه انتصاره وتقدمه وإزدهاره، ونأمل أن لا تجلب حملتـه علـى سـوريا

---

(٣٠١) حجار، المرجع السابق، ص٦٢.

(٣٠٢) البدري، المرجع السابق، ص١٠٦.

النزاع مع الباب العالي، وأوصى سفيرنا لدى استانبول أن يبذل كل ما من شأنه أن يهدّيء من غضب الديوان في كل فرصة سانحة(٣٠٣).

وفي أثناء ذلك علم وزير الشؤون الخارجية الفرنسي الدوق دي بروجلي (Duc De Broglie) (١٨٣٣– ١٨٣٩م) أنه قد تم تقديم عرض روسي لمساعدة السلطان العثماني من قبل بوتنييف في حين قدم دي تاليران (De Talleyrand) (١٨٣٢– ١٨٣٣م) السفير الفرنسي لدى لندن خطاباً أعلن فيه أن مسألة التدخل المشترك في الشرق الأدنى ينبغي عرضها على الحكومة البريطانية، إلا أن الأخيرة رفضت من جانبها هذا الاقتراح، مما حدا بفرنسا إلى التخلي عن هذا المشروع(٣٠٤).

وكانت كل الخيارات أمام فرنسا شديدة التعقيد، إضافةً إلى أن خيار الحرب ضد روسيا لم يكن مستبعداً، لكن بقي هناك توجه واحد؛ وهو محاولة نزع فتيل الأزمة في أسرع وقت ممكن، عبر الوساطة السريعة مع الدولة العثمانية. وفي واقع الأمر فإن فرنسا لم يكن لديها مانع حقيقي من قيام مصر بضم بلاد الشام لحكمها؛ إذ إنّ العلاقة بين فرنسا ومصر وطيدة تتناسب مع الأهداف الفرنسية في البحر المتوسط. أما الوجود العثماني فهو في نهاية الأمر ضرورة تفرضها الظروف

---

(٣٠٣) Douin, Op. Cit, P١٣٦

(٣٠٤) Rodkey, Op. Cit, P٢٠

لمزيد من التوضيح حول أسماء الدبلوماسيين الفرنسيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام. انظر: الملاحق، ص٢٧٨.

الاستراتيجية الأوروبية، ومن هذا المنطلق بات على فرنسا التوفيق بين هذين الموقفين، حماية للدولة العثمانية من ناحية، ومساندة لحليفها من ناحية أخرى[٣٠٥].

وكان العامل الأساسي الذي شجع فرنسا على مساندة محمد علي باشا ما خلصت إليه من أن محمد علي باشا لم يكن هدفه وراثة الدولة العثمانية، ولكن الاحتفاظ ببلاد الشام فقط، فإذا لم يقنع الوالي المصري ببلاد الشام دون التوغل في الدولة العثمانية؛ فإن ذلك سيسمح لها بالتوسط لإنهاء الحرب، على هذا الأساس، أو على أساس منح محمد علي باشا حكماً محدوداً في بلاد الشام[٣٠٦].

وفي هذه الأثناء أشار القنصل الفرنسي لدى استانبول فارني (Varenne) (١٨٣٢-١٨٣٣م) أن محمد علي باشا لن يكتفي بحكومة في سوريا، لكن لديه رغبة تتمثل في خلع السلطان العثماني، واعتلاء العرش مكانه[٣٠٧].

وكان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي سيباستياني (Sebastiani) (١٨٣٢- ١٨٣٣م) قد بعث رسالة إلى سفير بلاده لدى الاسكندرية ميمو بتاريخ

---

(٣٠٥) البدري، المرجع السابق، ص ١٠٦-١٠٧. ونشير هنا إلى أن شائعات أطلقت في بلاد الشام لم يعرف مصدرها تتهم فرنسا بأنها قد شجعت مشروع محمد علي باشا في حملته على بلاد الشام والعمل على نجاحه سراً بأي طريقة كانت، ويقولون الشيء نفسه عن بريطانيا، وأن الباب العالي كان يشكك بذكاء محمد علي باشا وقدراته لولا وجود دعم من جهة فرنسا.
انظر: Douin, Op. Cit, PP ١٣٨- ١٣٩.

(٣٠٦) البدري، المرجع السابق، ص ١٠٧. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه كانت لدى الحكومة البريطانية أسباب جعلتها تخاف من التحالف بين فرنسا ومصر تتمثل بسيطرتها على مدخل البحر المتوسط، مما يزيد الضغط على بريطانيا ويخرجها خارج البحر المتوسط. في حين أعلن الفرنسيون أنهم قصدوا من الوحدة مع مصر تأسيس قوة بحرية جديدة في البحر المتوسط. انظر: Afaf Lutfi Al- Sayyide Marsot, Egypt, The Reign of Muhammad Ali, (Cambridege: Cambridge University Press, ١٩٨٤), P٢٤٥

(٣٠٧) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٣, Varenne Au Comte Sebastiani, Le٢٢ Septembre ١٨٣٢, P٥١.

١٣ أيلول سنة ١٨٣٢م جاء فيها "أن محمد علي باشا لا يطمع بأكثر من سوريا وقد سيطر عليها إن عليه أن يعرف كيف يتوقف في الوقــت المناســب وأن يتــصرف بنجاحه بحكمة عندئذٍ يستحق مجداً آخر"(٣٠٨).

وكتب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي سيباستياني بتاريخ ٢٣ أيلول ســنة ١٨٣٢م رسالة إلى القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية ميمو رســالة مــضمونها أن محمد علي باشا قد أصبح سيد سوريا، وأنه يجب أن يعرف كيف يوقف تقدمه فــي الوقت المناسب. وأن دخوله عاصمة الإمبراطورية العثمانية استانبول ســيكون لــه نتائج دوليه خطيرة جداً(٣٠٩).

لكن في الوقت نفسه، كانت فرنسا ترى السيطرة المصرية على بلاد الــشام تحقيقاً لأهدافها في هذه المنطقة، خاصة أنها كانت تقدم لمحمد علي باشا الخبــرات الفنية المختلفة، والدعم الدبلوماسي العالمي. وفي مذكرة، بعثت بها وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى قنصلها لدى الإسكندرية ميمو، جاء فيها: وإذا كــان محمــد علي باشا يعترف أن فرنسا قدمت له خبرات فنية وإدارية وعسكرية فإننا نفخر بأننا ساعدنا على إنشاء دولة، وإنماء قوة جديدة بالتعــاون معنــا، وســتكون الحكومــة الفرنسية مستعدة لأن تبرهن لمحمد علي باشا على صداقتها وحُسن نيتها(٣١٠).

---

(٣٠٨) حجار، المرجع السابق، ص٦٦.

(٣٠٩) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٤.

(٣١٠) أبو فخر، الحكم المصري لبلاد الشام، ص ١٣٥؛ وأيضاً: Marsot, Op. Cit, P٢٤٥

وكانت بريطانيا تختلف مع فرنسا في موقفها من محمد علي باشا؛ فالطرفان يجذبانه كل باتجاهه، وإذا ما نجحت فرنسا، وأخفقت بريطانيا في هذه اللعبة فإن الأخيرة لن ترضى بهيمنة فرنسا على بلاد الشام من خلال هيمنتها على محمد علي باشا، ولذا كان على بريطانيا أن تعمل وفق خطين متوازيين هما: سحب السلطان العثماني من تحت مظلة الروس، وسحب محمد علي باشا من تحت مظلة الفرنسيين. ولتحقيق الهدف الأول سعت بريطانيا بالتعاون مع فرنسا عدوة روسيا لإبعاد النفوذ الروسي عن السلطان العثماني، وشاطرتها في ذلك فرنسا؛ لخشيتها من أخطار التدخل الروسي، فعملت بكل قوتها الدبلوماسية لإنهاء حالة الحرب الدائرة بين السلطان، وبين محمد علي باشا، وإحلال السلم بينهما بفرض اتفاق صلح على كل منهما، دون وساطة الدول الأوروبية حتى البريطانية منها لتجنب وقوع السلطان تحت تأثير بريطانيا(٣١١).

وفي المحصلة كانت فرنسا لا ترغب في أن ترى السلطان العثماني تابعاً للروس ولا للبريطانيين، لا سيما أنها كانت، فيما مضى، صديقة السلطان العثماني، وعلى الرغم من اختلاف جوهر الموقفين؛ البريطاني والفرنسي من النزاع القائم إلا إنهما كانا على اتفاق حول إبعاد الروس عن السلطان العثماني، ووضع حد للحرب الدائرة بينهما(٣١٢).

---

(٣١١) أبو فخر، الحكم المصري لبلاد الشام، ص١٣٥.

(٣١٢) المرجع نفسه، ص ١٣٥.

وأثناء الوضع الحرج الذي كانت تمر به الدولة العثمانية، فقد طلب السلطان العثماني من السفير الفرنسي لدى استانبول دي فارني أن يكتب إلى إبراهيم باشـــا، طالباً منه وقف زحفه باتجاه العاصمة العثمانية استانبول، وأن ينتظر تسوية النـــزاع بالطرق السلمية فاستجاب فارني لدعوة السلطان، وكتب رسالة إلى إبـــراهيم باشـــا طالباً منه تنفيذ رغبة السلطان العثماني(٣١٣). ومما يُلحظ أن فرنسا، حتى تلك الفترة، كانت تسعى لاستغلال الموقف لصالحها، فهي لم تعارض الحملة المـــصرية علـــى بلاد الشام، بل كانت تؤيدها، بيد أنها لم تصرح بـــذلك علانيـــة؛ لتتجنـــب عـــداوة السلطان العثماني. فالموقف الفرنسي أثناء تلك الفترة كان دبلوماسياً ما بين الطرفين العثماني والمصري لكن السياسة الفرنسية كانت ترغب بانتصار جيش محمد علـــي باشا على جيش السلطان، لأنها كانت تنظر لبلاد الشام نظرة خاصة، وترغب فـــي زيادة امتيازاتها فيها لأنها في حالة تنافس مع بريطانيا؛ للسيطرة على هذه المنطقة.

(٣١٣) Ismail, Document Diplomatiques, (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome ٢٣, N°٥٠, Le١٢ Fevrier ١٨٣٢, PP ٣١-٣٠

الموقف البريطاني والفرنسي من هزيمة السلطان العثماني في معركة قونية في ١٨ كانون الأول ١٨٣٢م:

معركة قونية:

دخلت الأزمة مرحلة جديدة وخطيرة في نهاية كانون الأول سنة ١٨٣٢م، عندما استطاع الجيش المصري أن يلحق هزيمة بالجيش العثماني في معركة قونية(*)، ثم تقهقر الأخير بقيادة حسين باشا إلى منطقة مجاورة لقونية تاركاً خلفه ذخائر وأسلحة متنوعة، مما أدى إلى خوف السلطان العثماني من التقدم المصري باتجاه العاصمة العثمانية، الأمر الذي اضطره إلى تعيين رشيد باشا[٣١٤] قائداً للجيش العثماني[٣١٥]. وحاول رشيد باشا تجميع شتات قواته بالقرب من قونية التي حدثت فيها معركة، كانت الغلبة فيها منذ البداية للصدر الأعظم(*) رشيد باشا، لكن

(*) اختار إبراهيم باشا مكاناً قريباً من قونية، وجعل قواته تتدرب فيها لتعويدهم على الأرض، وسبق العثمانيين إلى هذا الموقع، ولم يستطع إبراهيم وضع رجاله في أرض ملائمة بسبب وجود الضباب، وحصل إرباك، وفجوة بين الفرسان، والجناح الأيسر للمشاة، وعند ذهاب الضباب تبين لإبراهيم باشا الفائدة التي يمكن أن يجنيها، وقد استفاد منها بشكلٍ مباشر من خلال هجوم قواته مما أحدث اضطراباً وتقهقراً للمشاة العثمانيين، وغنم ستين قطعة مدفعية من أصل ثمانين، وأسر فصيل فرسان وكتيبتين من المشاة. انظر: Barker, Op. Cit, Vol.٢, P١٩٠

(٣١٤) من أصل كورجي (بدوي) كان من عبيد خسرو باشا، تدرجَ في الرتب العسكرية حتى تولى القيادة العسكرية العليا، ثم تولى رئاسة الصدارة العظمى، عُرف بإقدامه وشجاعته وفطنته، شارك في معارك مع الروس والمصريين توفي في ديار بكر. انظر: سامي، قاموس الأعلام، مجلد٣، ص٢٢٨٢.

(٣١٥) Barker, Op. Cit, Vol.٢, P ١٨٩، ونشير هنا إلى أنه بعد عزل حسين باشا من قيادة الجيش العثماني عُهد إلى رؤوف باشا بقيادة الجيش العثماني لحين عودة الصدر الأعظم رشيد باشا الذي كان خارج العاصمة استانبول. انظر: Sir Henry Lytton E. Bulwer, The Life Of Henry John Temple, Viscount Palmerston, Vol. ٢, (London: Leipzig Bernhard Tauchnitz, ١٨٧١), P ١٢٤

(*) كان يطلق عليه سابقاً الوزير ثم الوزير الأول ثم أصبح يعرف بالصدر الأعظم اعتباراً من سنة ١٥٦٥ وأولهم صوقيللي محمد باشا (١٥٦٥- ١٥٧٠م) ويعد الصدر الأعظم ممثل للسلطان ورئيس حكومته فهو السيد المطاع في كل أمرٍ من أمور الدولة فبأمر منه تتم التعيينات في الجيش وفي الإدارتين المركزية والإقليمية ويقود الجيش بنفسه في ساحات القتال إذا اقتضى الحال وكان عليه أيضاً الإشراف على أمن العاصمة. للمزيد انظر: هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي

النصر انقلب إلى هزيمة بسبب هبوب رياح شديدة أدت إلى تساقط الثلـــوج بغـــزارة فضلاً عن وقوع الصدر الأعظم في الأسر؛ مما أدى إلى هزيمة الجيش العثمـــاني، وأصبحت الطريق إلى العاصمة العثمانية خالية من أية مقاومة جديدة[٣١٦].

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الجيش العثماني الذي شارك فـــي معركـــة قونية قد بلغ تعداده ثمانين ألفاً أي: ثلاثة أضعاف الجيش المـــصري، ولكـــن هـــذا التفوق العددي كانت تنقصه قوة الالتحام، وكل قسم منه يختلف عـــن الآخـــر فـــي الكفاءة، والتدريب، والنظام، والقيادة، والتنظيم العسكري أيضاً[٣١٧].

وبعد السيطرة المصرية على قونيه تابع إبراهيم باشا تقدمه نحـــو بروســـه، مما دعا السلطان العثماني إلى قبول المساعدة التي عرضت عليه من قبل المبعـــوث الروسي دي بوتنييف[٣١٨].

وكان إبراهيم باشا قد كتب رسالة إلى والده محمد علي باشا في ٢٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م عبر فيها عن نفاد صبره البالغ جاء فيها "ولذا ينبغي علينـــا أن نتابع السير حتى بروسة على الأقل وأن نحتل المدن الواقعة علـــى شـــاطيء بحـــر مرمرة وتحويلها إلى قواعد بحرية نستعملها في تموين جيوشنا وحينئذ نـــستطيع أن نطلق بسهولة الإشاعات التي قد تؤدي إلى سقوط السلطان وعلى كل حـــالٍ إن لـــم

والغرب، الجزء الأول، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧م)، ص١٥٨– ١٥٩؛ علي عامر، المرجع السابق، ص٨٢.

[٣١٦] عبد الرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانية، مجلد١، (استانبول: مطبعة سي، ١٨٩٨م)، ص٣٣٦، وأيضاً:;Barker, Op. Cit, Vol.٢, P١٨٩.

[٣١٧] زكي، المرجع السابق، ص٦٢.

[٣١٨] شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٥؛ وأيضاً: Douin. Op. Cit, P٣٦٦; Rodkey, Op. Cit, P١٨

ننجح في خلعه فسيكون في وسعنا أن نفرض صلحاً مناسباً يوافق رغباتنا ولولا أوامرك الأخيرة حيث حذرتني صراحة من التقدم لكنت الآن على أبواب استانبول وأتساءل عن سبب هذا التحذير هل هو خشية أوروبا أم امر آخر فأرجوك أن تتفضل وتوضح لي هذا الأمر قبل أن تفوتنا الفرصة المناسبة وأن تبلغني قراراتك النهائية بهذا الشأن"[٣١٩].

وفي هذه الأثناء أصدر السلطان العثماني أمراً بضرورة الاتفاق مع بريطانيا وفرنسا لتقديم المساعدة من جانبها، ومراعاة حقوق المواطنين الأجانب، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم[٣٢٠].

وكان التحرك المصري شمالاً، واحتلال قونية فرصتين مناسبتين لزيادة التدخل الروسي في دائرة النزاع القائم بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، ولا سيما أن روسيا كانت على استعداد لإرسال قواتها إلى أراضي الدولة العثمانية، وحماية السلطان العثماني، بحجة قطع الطريق على محمد علي باشا، ومنعه من إسقاط السلطان[٣٢١].

---

[٣١٩] حجار، المرجع السابق، ص٦٨.

[٣٢٠] خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م. ونشير هنا إلى أن الجنود العثمانيون قاموا بالتجوال في العاصمة العثمانية استانبول؛ للمحافظة على الأمن فيها بعد أنباء هزيمة قواتهم في قونية. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٨٣، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

[٣٢١] محمد حبيب صالح، الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٦٧- ٦٨، (دمشق: جامعة دمشق، كانون الثاني- حزيران١٩٩٩)، ص٢١٨- ٢١٩.

وكانت هزيمة جيش السلطان في قونية زاد من خطورة التـــدخل الروســـي لجانب السلطان، كما كان في الوقت نفسه بداية للتدخل الأوروبي الفعال في المسألة المصرية، فالطريق أمام إبراهيم باشا إلى الأستانة كان مفتوحاً، بما لا يزيـــد عـــن خمسين فرسخاً (عشرة آلاف ذراع)، ومستقبل الدولة العثمانية بات مـــشكوكاً فيـــه، ومما زاد من قلق الأطراف الأوروبية كان عدم إمكانية التنبـــؤ بـــالخطوة التاليـــة للجيوش المصرية؛ بحيث بات سقوط الدولة العثمانية وشيكاً، وعلى الدول الأوروبية مهمة إنقاذها؛ صيانة للتوازن، وتوزيعات القوة في النظام الأوروبي[٣٢٢].

ووصل الجنرال مورافييف إلى استانبول في مهمة خاصة من قبل القيـــصر نيكولا الأول. وكان مورافييف مكلفاً بإبلاغ السلطان العثماني أن عواقـــب مهلكـــة ستحل بإمبراطوريته من النجاح المصري في قونية، وأنه يعرض عليـــه المـــساعدة وإمداده بأسطول بحري لحماية العاصمة العثمانية، ولكن السلطان العثمـــاني بقـــي متردداً في قبول العرض الروسي[٣٢٣].

وبعدها قام بزيارة إلى القاهرة للقاء محمد علي باشا حيث حصل على تعهد من قبل الأخير بالامتناع عن أية أعمال عدائية أخرى ضد مولاه الـــسلطان. وكـــان عليه أن يخضع للسلطان خضوعه لسيده لأنه ليس للعاصي أن يفرض شروطاً على

---

(٣٢٢) البدري، المرجع السابق، ص١٠٩-١١٠.

(٣٢٣) Marriott, Op. Cit, P٢٣٣.

سيده الشرعي. وكان مورافييف يتصرف بصرامة وحزم ساداً على باشا مصر محمد علي كل سبيل إلى حوار دبلوماسي[٣٢٤].

عندها بعثت الحكومة البريطانية مذكرة إلى السلطان العثماني، ذكرت فيها أن بريطانيا تتعهد بعدم مساعدة محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية، ومشيرة في الوقت نفسه إلى الاتفاق الذي جرى مؤخراً بين روسيا والدولة العثمانية. وهددت بإلغائه ودعت إلى انسحاب السفن الحربية الروسية من البحر الأبيض، واعترضت على إنشاء محمد علي باشا أسطولاً بحرياً لأنه يشكل خطراً على الدولة العثمانية[٣٢٥].

وكان السلطان العثماني، قد بعث خليل باشا إلى القاهرة في مهمة خاصة للقاء محمد علي باشا، الذي استقبله، وتسلم منه رسالة من قبل السلطان. أخبره فيها بضرورة وقف تقدمه باتجاه العاصمة استانبول[٣٢٦].

وكان وجود السفن الروسية الراسية في خليج استانبول، ومسألة انسحابها هما حديث الساعة، ففي مقابلة أجراها أحد الصحفيين مع سفيري بريطانيا وفرنسا

---

(٣٢٤) حجار، المرجع السابق، ص٦٩، وأيضاً: Rodkey, Op. Cit, P١.

(٣٢٥) خط همايون، ملف رقم ٣٦٠، وثيقة عثمانية رقم ٢٠٠٥٧، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٣٢٦) Barker, Op. Cit, Vol.٢, PP ١٩٤-١٩٥

لدى الباب العالي اللذين أجمعا على أن انسحاب السفن الروسية من خليج استانبول أمرٌ ضروري للمحافظة على الوضع القائم هناك(٣٢٧).

كان تفوق المصريين في معركة قونية قد دفع الحكومة الفرنسية إلى أن تكتب إلى قنصلها لدى الإسكندرية ميمو، بتكليف محمد علي باشا بالمبادرة إلى طرح التسوية مع الدولة العثمانية. ففرنسا لا توافق على قيام محمد علي باشا بتغيير الوضع القائم في الدولة العثمانية(٣٢٨).

وأثناء ذلك تباحث السفيران الفرنسي والروسي في استانبول، وتوصلا إلى اتفاق يلزم محمد علي باشا بالصلح مع الدولة العثمانية، وعند رفضه يجدر بفرنسا وروسيا أن تقفا إلى جانب الدولة العثمانية، وإعادة السفن الروسية إلى البحر الأبيض(٣٢٩).

ومع النشاط الدبلوماسي الروسي، وتدخلها الصريح في الأزمة لجانب السلطان العثماني، دب القلق لدى الدول الأوروبية، حيث اتصل السفير الفرنسي لدى لندن تاليران بوزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون ليعمل على إنقاذ الإمبراطورية العثمانية، ويحول دون تدخل روسي منفرد في الأزمة. وحاولت

---

(٣٢٧) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٣٢٨) Ismail, Documents Diplomatiques, Tome ٢٣, N°٣٧, De Varenne Au Mimaut, Le٢٢ Octobre ١٨٣٢, P٦٣. ونود الإشارة هنا إلى أن فرنسا كانت ترى أن العثمانيين لن يتحركوا ويتركوا قونية بمحض إرادتهم، لكنهم كانوا على استعداد لمزاحمة المصريين ومنافستهم على مواقع عبور إلى قونية للدفاع عن أضنة وكوتاهية.
انظر: Douin, Op. Cit, P٣٦٦

(٣٢٩) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

الدبلوماسيتان الفرنسية والبريطانية اقناع السفير النمساوي لدى لندن نيومان (Newman) (١٨٣٢- ١٨٤١م) بوجهتي نظرهما، فتبنتا في ٢٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م مخطط وساطة لحل الأزمة تقوم بها الدول الأربعة (بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا)، غير أن النمسا كانت تشك بموقف فرنسا، وتتهمها بتشجيع توسع مصر، لتجعل منها قوة في البحر المتوسط، لذلك فضلت أن تدعم موقف روسيا الذي كان يقف إلى جانب الدولة العثمانية[٣٣٠].

وكانت بحوزة السفير الفرنسي لدى استانبول دي فارني أخبار عن المعسكر المصري؛ حيث كتب إلى إبراهيم باشا أنه يعرف ما يفكر فيه، وما سينوي محمد علي باشا عمله[٣٣١].

وعند ذلك بعث السفير الفرنسي لدى الأستانة دي فارني إلى دي بروجلي وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، رسالةً بتاريخ ٢٦ كانون الثاني سنة ١٨٣٣م أشار فيها إلى موضوع المقابلة التي تمت مع محمد رشيد باشا ناظر الخارجية العثماني، والتي تتعلق بالمسألة المصرية، وإحلال السلام بين السلطان العثماني وبين محمد علي باشا[٣٣٢].

---

(٣٣٠) حجار، المرجع السابق، ص٦٩. ونشير هنا إلى أن تاليران السفير الفرنسي لدى لندن ذكر في هذه الأثناء أنه يجب أن نخدم الباب العالي رغماً عنه لأن الحفاظ على هذهِ الامبراطورية من مقومات التوازن في القارة الأوروبية تبعاً لاتفاقيات مؤتمر فيينا. انظر: حجار، المرجع السابق، ص٦٩.

(٣٣١) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome ٢٣, Au Duc De Broglie, Le ٢٦ Janvier ١٨٣٣, P١٤٧

(٣٣٢) Ibide, Tome ٢٣, PP ١١٧, ١٣٠, ١٣٢; Tome٢٢, P٧٢, ٣٨٤.

ورد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي علـــى رســـالة الـــسفير الفرنسي لدى الأستانة دي فارني بتاريخ ١٠ شباط سنة ١٨٣٣م تفيد أن مراســـلات عن طريق القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو تناولت رغبة محمد علـــي باشا بأن يكون الفرنسيون حلقة الوصل الأساسية مـــع الحكومـــة العثمانيـــة لحـــل الأزمة(٣٣٣).

وفي ٢٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٣م بعث دي بروجلـــي وزيـــر الـــشؤون الخارجية الفرنسي رسالة إلى القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو جاء فيها "كنت مقتنعاً على الدوام بأنه سوف يكون من المستحيل علينا أن نحوز في استانبول النفوذ الذي نحوزه في مصر؛ لأننا لم نكن الحليف الأقوى للباب العالي ضد روسيا، ولأن ارتباطنا بمحمد علي باشا قد جعلنا مثار شبهات في استانبول، ولذا فإن علينـــا أن نبحث في استانبول عن نفوذنا الحقيقي في البحر المتوسط، وبأننا إذ ما ضـــحينا بهذه المصلحة فإنما نضحي بالمصلحة الأكثر واقعية لفرنسا"(٣٣٤).

وكان تحرك الأسطول البحري الروسي قد دفع فرنسا للضغط على محمـــد علي باشا لوقف تقدم ابنه إبراهيم باشا، لمنع تدهور الأمور، وحتى لا يعطي الروس ذريعة لاحتلال استانبول(٣٣٥).

---

(٣٣٣) Ibide, Documents Diplomatiques, Tome ٢٣, N°٥٩, Le Baron De Varenne Au Duc De Broglie, Le ١er Janvier ١٨٣٣, P١١٤

(٣٣٤) Ibide , Documents Diplomatiques, Tome٢٣, PP ١٤٨- ١٥٦; Tome ٢٣, P١١٤

(٣٣٥) Ismail, Documents Dipomatiques, Tome٢٣, P١١٤

وفي ٢٦ كانون الثاني سنة ١٨٣٣م بعث السفير البريطاني في فيينا فريدريك لامب (Frederick Lamb) (١٨٣٣- ١٨٣٩م) رسالة إلى بالميرستون ناقلاً فيها شعور مستشار النمسا مترنيخ (Metternich) (١٨١٥- ١٨٤٨م) الذي قال: إن النمسا لن تقبل بحال من الأحوال، أن ترى محمد علي باشا حاكماً في استانبول وإنها مستعدة حتى إلى الانضمام لروسيا لمنع مثل هذه الكارثة[٣٣٦].

وتطورت الأمور لدى الباب العالي؛ حيث الخوف والقلق من نوايا إبراهيم باشا، ومن محمد علي باشا إذا حصل أي تقدم من جانب إبراهيم باشا بما يناوئ السلطنة العثمانية؛ لذا فإن الباب العالي كان مُجبراً على قبول العرض والمساعدة التي تقدمها إليه روسيا[٣٣٧].

وقد ردّ إبراهيم باشا على رسالة بعث بها البارون دي فارني؛ السفير الفرنسي لدى استانبول، بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٨٣٣م وضح له فيها أنه ليس من نطاق سلطته أن يوقف سير تقدم قواته؛ كونه قائداً للجيش، ومكلفاً من قبل والده محمد علي باشا بعمليات عسكرية، فهو وحده صاحب الأمر بوقف هذه العمليات[٣٣٨].

---

(٣٣٦) F.O.٧٨, Vol.٢٢٦, From Lamb To Palmerston, ٢٦ January ١٨٣٣

(٣٣٧) Ismail, Documents Diplomatiques, (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٣, N°٧٠, Le Baron De Varenne Au Duc De Broglie, Le ٢٩ Janvier ١٨٣٣, P١٥٩

(٣٣٨) Ibide, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٣, N°٦٨, Ibrahim Pacha Au Baron De Varenne, Le ١٧ Janvier ١٨٣٣, P١٥١

ويلحظ أن بريطانيا وفرنسا كانتا تراقبان التقدم المصري باتجاه الشمال، وخاصة بعد الانتصار الذي حققه إبراهيم باشا على العثمانيين في موقعة قونية، الأمر الذي اعتبراه خطراً على السلطان العثماني، مما يعطي فرصة جديدة لزيادة التدخل الروسي في الأزمة إلى جانب السلطان، لذلك فقد احتجتا لدى السلطان بقبول المساعدة الروسية التي عُرضت عليه من جانب روسيا، وسارعتا للضغط عليه للعدول عن قبول هذه المعونة. كما تدخلت فرنسا لجانب محمد علي باشا، وطلبت منه التوقف في قونية وعدم التقدم باتجاه كوتاهية، وهددته بالوقوف إلى جانب السلطان إذا ما عاود التقدم باتجاه الشمال.

الموقف البريطاني والفرنسي في أعقاب معركة كوتاهية ٢ شباط ١٨٣٣م:

الموقف البريطاني:

لم تكن قونية المحطة الأخيرة التي توقف بها إبراهيم باشا؛ بل تابع تقدمه حتى دخول كوتاهية؛ فانتصر فيها على الجيش العثماني في ٢ شباط سنة ١٨٣٣م. وكان رأي إبراهيم باشا أن يتابع تقدمه، ويدخل العاصمة استانبول، وينهي حالة الصراع مع السلطان العثماني، لكنه توقف في كوتاهية بناء على طلب والده؛ حتى لا يثير حفيظة الدول الأوروبية ضده(٣٣٩).

---

(٣٣٩) خوري وآخرون، المرجع السابق، ص٩٧، وأيضاً: Tibawi, A modern History, P٨٢.

وكان السلطان العثماني قد سارع في هذه الأثناء إلى لقاء السفير الروسي لدى استانبول بوتنييف طالباً منه إبلاغ القيصر نيكولا الأول بضرورة إرسال الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود، وفيلق مشاة مكون من خمسة وعشرين إلى ثلاثين ألف جندي لحماية العاصمة العثمانية المهددة(٣٤٠).

وقد ثارت ثائرة روسيا؛ وأعلنت عن احتجاجها على إجراءات محمد علي باشا العسكرية، ورفضت الاعتراف لهُ بالأمر الواقع؛ وذلك لخشيتها من ضياع نفوذها المتزايد في الأستانة، وكان السبب في هذا الحرص على مصالح السُلطان مردهُ إلى خوف روسيا على مصالحها أولاً، وقبل كل شيءٍ على خضوع السلطان، ولذلك بادرت حكومته إلى سحب قنصلها لدى الإسكندرية إدوارد لافيون احتجاجاً على إجراءات محمد علي باشا رغم تأكيدِهِ لقنصلها، في مصر قبل مغادرته، على محافظته على عرش السُلطان العثماني(٣٤١).

وبتاريخ ٤ شباط سنة ١٨٣٣م بعث وزير الشؤون الخارجية البريطانية بالميرستون رسالة إلى القنصل البريطاني العام لدى الإسكندرية كامبل أشار فيها إلى أن الحكومة البريطانية تعلق أهمية على حماية أملاك الإمبراطورية العثمانية؛ لأنها تعتبر أن سلامة تلك الدولة عنصر أساسي في التوازن الدولي في أوروبا، ومن رأيها أن أي اجتزاء من الأملاك الآسيوية التابعة للسلطان العثماني، سيؤثر في

(٣٤٠) صالح، المرجع السابق، ص٢١٩.

(٣٤١) خوري، المرجع السابق، ص٩٧.

موقفه إزاء الدول المجاورة له كروسيا. وهو ما سيكون له عواقب ضارة، وخطيرة على مصالح أوروبا العامة، لذلك ترى الحكومة البريطانية العمل لتحول دون تمزيق أوصال الإمبراطورية العثمانية، وأن خير حل للمشكلة هو إعطاء سوريا لمحمد علي باشا مقابل شروط خاصة بالحربية والتجنيد، على أن يترك محمد علي باشا موارد الباب العالي كاملة غير منقوصة(٣٤٢).

طلبت الدولة العثمانية من والي مصر محمد علي باشا أن يرسل ثلث ما تم تحصيله من أموال إلى الباب العالي، والبقية يصرف لرجال الدولة والجيش والترسانة البحرية والساحلية، في إنارة المرافيء ومستلزماتها وعمارتها بالسرعة الممكنة، وحدد المبلغ بعشرين ألف ليرة ذهبية. وأن على محصل الضرائب محمد بك الإسراع بجباية هذا المبلغ من دلتا النيل المصري الأعلى والأوسط والأسفل لكل قطعة، والتي تزرع بالقمح والشعير والعدس(٣٤٣).

وفي ٨ شباط سنة ١٨٣٣م اقترح ناظر الشؤون الخارجية العثماني محمد رشيد باشا على السلطان العثماني الاستغناء عن المعونة البحرية الروسية نظراً لأن الخطر المباشر الذي يهدد العاصمة العثمانية قد اختفى الآن، والمتمثل بقوات

---

(٣٤٢) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٢؛ وأيضاً: F.O.٧٨, Vol. ٢٢٦, From Palmerston To Campbell, ٤ February ١٨٣٣;
ونشير هنا إلى أن السلطان العثماني طلب في هذه الأثناء من ناظر خارجيته محمد رشيد باشا مقابلة بوتنييف السفير الروسي لدى استانبول للتعجيل بطلب المساعدة البرية والبحرية الروسية لوقف تقدم القوات المصرية باتجاه الشمال انظر: Ismail, Documents Diplomatiques, Tome٢٣, N°٧٣, Le Baron De Varenne Au Duc De Broglie, Le ٤ Fevrier ١٨٣٣, P ١٦٧

(٣٤٣) مهمة مصر دفتري، ملف رقم ١٣، وثيقة رقم ١٠٣، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ جودت مالية، ملف رقم ١١، وثيقة رقم ٩١٠٧، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

إبراهيم باشا. لكن بوتنييف اعترض على ذلك معتبراً أن مثل هذه الخطوة قد تتخذ فقط عندما يكون السلطان مستعداً للإعلان رسمياً وخطياً بذلك الخصوص[٣٤٤]، وكان القيصر الروسي نيكولا الأول قد أسرع بإرسال الجنرال مورافيوف إلى الاسكندرية حاملاً معهُ اقتراحاً إلى محمد علي باشا نص: على تنازل السلطان عن جنوب بلاد الشام لمحمد علي باشا، غير أن الأخير رفض العرض الروسي وبدأ يستعد للإبحار مع أسطوله إلى استانبول لملاقاة ابنه إبراهيم باشا لكن مورافيوف نجح في إقناع محمد علي باشا بقبول التفاوض مع السلطان بعد أن هدده بأنه سيجد القوات الروسية في وجهه إذا فكر بالهجوم على استانبول[٣٤٥]. وفي غضون ذلك كان السلطان العثماني قد توصل إلى استنتاج مفاده أن لا شيء سوى المساعدة الروسية يمكن أن تمنع دمار امبراطوريته، طالباً إرسال أسطول بحري إلى البوسفور، إضافة إلى ثلاثة آلاف رجل كقوة بحرية لحماية العاصمة العثمانية[٣٤٦].

وكان ظهور الأسطول البحري الروسي أمام استانبول قد أقلق كلاً من بريطانيا وفرنسا فحاولتا الضغط على السلطان العثماني لسحب الأسطول الروسي، لكنه رفض ذلك، وربط ذلك بإنسحاب جيش إبراهيم باشا إلى ما وراء جبال طوروس[٣٤٧].

---

(٣٤٤) Rodkey, Op. Cit. P١٩

(٣٤٥) صالح، المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٣٤٦) Marriott, Op. Cit, P٢٣٤

(٣٤٧) خوري وآخرون، المرجع السابق، ص ٩٧؛ وأيضاً: Marrriott, Op. Cit, P٢٣٤

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد بدأت تلزم نفسها بالهدوء فإن بالميرستون أعلم مجلس العموم البريطاني أن بريطانيا لم تعترض على المساعدة التي منحتها روسيا للدولة العثمانية، ولكن على العكس من ذلك فقد كانت مسرورة من أن الدولة العثمانية كانت قادرة على الحصول على المساعدة من أي طرف كان(٣٤٨).

وكانت بريطانيا تعتبر أن السياسة الطموحة لمحمد علي باشا تشكل خطورة كبيرة، واحتجت من خلال قنصلها العام لدى الإسكندرية كامبل بأن الباشا المتمرد محمد علي على وشك سحب مطالبته بمقاطعة أضنة، والتنازل عنها(٣٤٩).

وقد اتحدت في ظل هذه الظروف، في أعقاب الوجود الروسي في البوسفور، وجهتا النظر البريطانية والفرنسية اتحاداً تاماً، ليس على ضرورة إقصاء ذلك النفوذ الذي ظهر على ضفاف البوسفور فحسب؛ بل وعلى ضرورة وقف زحف قوات إبراهيم باشا، الذي ولَّد في قلب الباب العالي ذعراً كبيراً، ومن ثم طلبتا من محمد علي باشا الانسحاب من آسيا الصغرى، وذهبتا إلى أبعد من ذلك؛ حيث هددتاهُ، في حال عدم الإذعان، بضرب الحصار على الإسكندرية. وبينما كان بالميرستون معارضاً ، كل المعارضة، في أي تغيير في مركز الباشا من حيث تبعيته الصورية للدولة العثمانية، فإن الفرنسيين كانوا على العكس ميالين لمداعبته

---

(٣٤٨) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome ٢٣, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le٢٣ Mars ١٨٣٣, P٣٢١

(٣٤٩) F.O.٧٨. Vol. ٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ١٣ April ١٨٣٣

بقضية الاعتراف به حاكماً مستقلاً يوماً ما[٣٥٠]. ومع تعاظم النفوذ الروسي في الدولة العثمانية الذي أزعج كلاً من بريطانيا وفرنسا تدخلتا لتسوية الأزمة مؤقتاً بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، وأسفر هذا التدخل عن إبرام اتفاقية كوتاهية[*] في ٨ أيار سنة ١٨٣٣م[٣٥١]. وكانت الحكومة البريطانية قد بعثت مذكرة إلى سفيرها لدى استانبول بونسنبي (Ponsonby) (١٨٣٣- ١٨٤١م) اعتذرت فيها عن تقديم المساعدة للدولة العثمانية، وتعهدت بعدم مساعدة محمد علي باشا، طالبة منه إبلاغ الدولة العثمانية بإلغاء اتفاقها مع روسيا، وسحب البوارج البحرية الروسية، ومعترضة، في الوقت نفسه، على إنشاء محمد علي باشا أسطولاً بحرياً، لخطورته على الوضع القائم[٣٥٢].

وقد طلب السلطان العثماني من ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا أن يجتمع مع سفيرا كل من بريطانيا وفرنسا لدى استانبول دون أن يعلم أحد بذلك؛ لبحث المسألة المصرية العثمانية، وموقف كل دولة منها، وقد تبين للوزير أن لكل

---

(٣٥٠) Ibide. Vol.٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ١٩ April ١٨٣٣

(*) جاء في هذه الاتفاقية ١- أن يتخلى المصريون عن إقليم الأناضول، وتنسحب جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس٢- أن تعطى لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته، ويتم تعيينه والياً على إيالات بلاد الشام الأربعة، (عكا وطرابلس وحلب ودمشق) بالإضافة إلى جزيرة كريت ٣- تعيين إبراهيم باشا والياً على أضنة.

انظر: Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome ٢٣, Au Roussin Au Broglie, Le ٥ Mai ١٨٣٣, P٣٢٣; Barker, Op. Cit, ;Vol.٢, PP ١٩٦- ١٩٧; Marriott, Op. Cit; PP٢٣٤- ٢٣٥; طقوش، المرجع السابق، ص ٣٥٩؛ البلخي، الموقف الدولي، ص٢٠٣.

(٣٥١) Marriott, Op. Cit. PP ٢٣٤-٢٣٥ ومما يحسن التنويه إليه هنا إلى أن اتفاقية كوتاهية كانت هدنة بين الجانبين لمدة سنين معدودة ستجعل الطرفين يستعدان لاستئناف القتال إذا سمحت الظروف بذلك. انظر: زكي، المرجع السابق، ص٨٤.

(٣٥٢) خط همايون، ملف رقم ٣٦٠، وثيقة رقم ٢٠٠٥٧، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

دولة منهم مصالح خاصة لا يعلمها الآخر، واتفق السفيران البريطـاني والفرنـسي على قرار إخراج السفن الروسية من المنطقة مهما كانت الأسباب والنتائج(٣٥٣).

ورغم صلح كوتاهية فقد تابعت روسيا دبلوماسيتها الضاغطة على الدولـة العثمانية؛ للحصول على مزيد من المكاسـب حيـث وصـل أورلـوف (Orloff) المبعوث الروسي من قبل القيصر نيكولا الأول في محاولة منه لإقنـاع الـسلطان العثماني بضرورة تمتين العلاقات الروسية- العثمانية، وأن روسيا هـي الـصديقة الوحيدة للدولة العثمانية من بين كل الدول الأوروبية، وأنها الوحيدة التي قدمت لهـا العون العسكري(٣٥٤).

وفي ١٩ أيار سنة ١٨٣٣م استقبل ملك بريطانيا وليم الرابـع (William Fourth) (١٨٣٠- ١٨٣٧م) السفير العثماني لدى لندن ماورو باني، وتداول معـه المسألة المصرية، وتقدم القوات المصرية نحو الأناضول، واحتمال تقدم تلك القوات إلى العاصمة استانبول، كما جرى مناقشة إمكانية المساعدة الفرنسية لمحمـد علـي باشا، وهل من الممكن المصالحة بينه وبين الدولة العثمانية(٣٥٥).

وقامت الدولة العثمانية بفرض منع التجول في العاصمة العثمانية إستانبول، وأمرت الجنود، ورجال المدفعية بالتجول داخل العاصـمة، وشـددت الإجـراءات

---

(٣٥٣) المصدر نفسه، ملف رقم ٣٦٢، وثيقة رقم ٢٠١٠٩، استانبول، ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

(٣٥٤) عبدالرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية ١٦١٧- ١٨٧٨م، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٤- ٧٦، (بيروت: دار النشر العربية، ١٩٨٤م)، ص٥٦.

(٣٥٥) خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٩ أيار ١٨٣٣م.

الأمنية للمحافظة على الأمن فيها بعد الدعايات المحرضة من قبل أشخاص يعملون لصالح محمد علي باشا، وأنه يجب أخذ الحيطة والحذر(٣٥٦).

وكان محمد علي باشا يريد الاحتفاظ بأضنة للمحافظة على قوته؛ لأن سوريا كانت عُرضة للهجوم من تلك الجهة. وصرح في إحدى المرات "أن السكان العرب مهيمنون أيضاً في تلك الناحية، وهم يمتدون حتى جبال طوروس، ويطلبون دعمي، وينشدون دائماً تلبية ندائي، كما نستفيد من أخشابها في بناء السفن"(٣٥٧).

وقد تحركت السفن الحربية البريطانية نحو البحر المتوسط بعد أن أخذت الأوامر من قبل بالميرستون، الذي أمر في الوقت نفسه، سفير بلاده لدى الإسكندرية كامبل أن يقابل محمد علي باشا، ويحذره من التقدم باتجاه الشمال، وعصيان السلطان حتى لا يعطي فرصة للجيش الروسي بدخول العاصمة استانبول؛ لأن ذلك يضر بمصالح الدول العظمى، والدولة العثمانية(٣٥٨).

وكان بالميرستون يرى أن الخلاف قد ازداد بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا من أجل السيطرة على أضنة، وأن الاتفاق لحل مشكلة أضنة سيكون له

---

(٣٥٦) المصدر نفسه، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٩ أيار١٨٣٣م.

(٣٥٧) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١-١٨٣٤, Tome ٢٣, Le Baron Roussin, Au Broglie Le ١٢ Mai ١٨٣٣, .P٣٤٣.

(٣٥٨) خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٩ أيار ١٨٣٣م.

نتائج إيجابية بعد أن وصلت الأمور بين فرنسا وبين روسيا ذروتها مما قـد يـؤدي إلى حرب في أوروبا[٣٥٩].

وقد اطلع المبعوث العثماني إلى لندن نامق باشا السلطان العثمـاني علـى محادثاته التي أجراها مؤخراً في لندن مع المسؤولين البريطانيين لإمكانيـة وقـف زحف القوات المصرية، وانسحابها من المناطق التي سيطرت عليها[٣٦٠].

الموقف الفرنسي:

كان انتصار قوات محمد علي باشا على العثمانيين في كوتاهية، ووصـول الأسطول الروسي إلى مياه العاصمة العثمانية، قد شكل تطوراً خطيـراً فـي نظـر الفرنسيين لا يمكن السكوت عنه[٣٦١]. وقد طالب محمد علي باشا في ١٦ شباط سنة ١٨٣٣م بسوريا كاملة وبالمقاطعة المشجرة من أضنة مؤكداً من جديد خـضوعه للبـاب العالي بدفع الضريبة المستحقة عليه[٣٦٢].وقد حاولت فرنسا عـن طريـق سـفيرها لـدى استانبول روسين إقناع الباب العالي بضرورة رفض المساعدة العسكرية الروسية، وهدد روسين بقطع العلاقات

---

(٣٥٩) Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P١٣٦ ومما تجدر الإشارة إليه هنا إلى أن الباب العالي قام بتثبيت محمد علي باشا في إيالة مصر وكريت، وأضاف إليه باشويات أضنة ودمشق وحلب وطرابلس والقدس. انظر: Barker, Op. Cit, Vol.٢, PP ١٩٦-١٩٧

(٣٦٠) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ ١٩ أيار ١٨٣٣م. ونشير هنا إلى أن مداولات دبلوماسية دارت بين ممثلي الباب العالي في استانبول، وسفراء الدول الأوروبية حول الموقف العسكري والسياسي الحرج للدولة العثمانية، بعد زحف القوات المصرية نحو الأناضول، وإمكانية وصولها إلى استانبول، ومحاولة التأكد من الموقف البريطاني. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م.

(٣٦١) حجار، المرجع السابق، ص٧٢.

(٣٦٢) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome ٢٣, Le ١٧ Fevrier ١٨٣٣, P١٨٧; Douin, Op. Cit, P٣٦.

الدبلوماسية مع الدولة العثمانية في حال رفضها ذلك وتعهد مقابل هذا بإقناع محمد علي باشا بالشروط التي يعرضها خليل باشا مبعوث السلطان العثماني إلى الاسكندرية[٣٦٣].

وفي ١٧ شباط سنة ١٨٣٣م وصل الأميرال الفرنسي روسين (Roussin) (١٨٣٣- ١٨٣٩م) إلى الأستانة سفيراً لبلاده فيها، وهو اليوم الذي وجه فيه السلطان العثماني مذكرة جديدة لحكومتي فرنسا وبريطانيا، يحثهما فيها على التدخل السريع لسحب إبراهيم باشا قواته من كوتاهية، لكن روسين فوجئ فور وصوله بطلب السلطان العثماني المساعدة العسكرية من الروس. فهدد بالانسحاب في حال عدم تلبية طلبه ظناً منه أن تهديده هذا سيكلل بالنجاح، وأن مسعاه لم يحل دون وصول الأسطول الروسي بعد ثلاثة أيام من قدومه، رغم أن السلطان العثماني كان قد طلب من السفير الروسي تأجيل قدوم القوات الروسية[٣٦٤].

وكان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي قد بعث إلى السفير الفرنسي لدى الأستانة روسين رسالة بتاريخ ١٩ شباط سنة ١٨٣٣م جاء فيها أن الدولة العثمانية ستمحى من الوجود إذا دخل الجيش الروسي أراضيها، وانتشر فيها بحجة رد قوات محمد علي باشا، وإذا أطلقت الحرية للأسطول الروسي أن يخوض

---

(٣٦٣) صالح، المرجع السابق، ص٢١٩.

(٣٦٤) أبو فخر، الحكم المصري في الشام، ص١٧٧.

مياه الدردنيل والبوسفور، فلن تتمكن الدول الأوروبية الأخرى أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الوضع(٣٦٥).

ثم بادرت فرنسا بممارسة الضغط على محمد علي باشا، لإرغامه، على الانسحاب من الأناضول، وقبول المفاوضات مع السلطان العثماني، وهددته باستخدام القوة في حال عدم انصياعه لهذا الأمر(٣٦٦).

وفي ١٩ شباط سنة ١٨٣٣م بعثت الحكومة الفرنسية ضابطاً فرنسياً يدعى أوليفر (Oliver) لإخبار محمد علي باشا أن فرنسا وبريطانيا عازمتان على تنفيذ قبوله شروط السلام التي تتضمن أربعة باشويات(*) في سورية بالإضافة إلى أضنة وإيالة مصر(٣٦٧).

وكان السفير الفرنسي لدى استانبول روسين عندما علم بوصول الأسطول الروسي أمر مترجمه بتحذير الباب العالي أنه في حالة عدم الطلب الفوري من الأدميرال الروسي لازاريف (Lasareff) المغادرة فإنه سيعتبر مهمته منتهية كسفير لبلاده لدى استانبول(٣٦٨).

وفي ٢٠ شباط سنة ١٨٣٣م بلغت الأزمة أوجها حين أبحر الأسطول الروسي مياه البوسفور، ورابط فيه، وتسارعت الأحداث، وحملت هذه سفير فرنسا

---

(٣٦٥) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome ٢٣, Le ١٩ Fevrier ١٨٣٣, P١٨٤

(٣٦٦) Ibide, Tome٢٣, Le١٩ Fevrier ١٨٣٣, P١٨٤

(*) تشمل أربعة باشويات في بلاد الشام هي: دمشق الشام وحلب وطرابلس وصيدا. انظر: أوزتونا، المرجع السابق، ج٢، ص ١٧.

(٣٦٧) Barker, Op. Cit, Vol.٢, P١٩٦; Rodkey, Op. Cit, P٢٣

(٣٦٨) Rodkey, Op. Cit, P٢١

لدى الأستانة روسين على القيام بمبادرة يائسة، ففاوض حالاً، الباب العالي في حلٍ يبعد الروس عن استانبول، وأن لا يعترف لمحمد علي باشا إلا بسوريا. ولم يخل هذا الاتفاق الذي عقد في ٢١ شباط سنة ١٨٣٣م من لُبس في صياغته، وخاصة بشأن ملكية ولاية أضنة، وضمن الباب العالي ولاء محمد علي باشا على أن توهب له مقابل هذا الولاء مقاطعات عكا، وطرابلس، وسوريا، والقدس، ونابلس، وعند تأكد السلطان العثماني من ولائه يتعهد بالتخلي عن أي عون أجنبي[٣٦٩].

وفي هذه الأثناء عقد روسين لقاءً مع ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا تعهد له بعودة الجيش المصري، وإبرام محمد علي باشا معاهدة سلام مع الدولة العثمانية وفق شروط تقبلها جميع الأطراف، وألزم السفير الفرنسي نفسه بضمان الاستقرار مقابل تعهد ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا بالطلب بمغادرة الأسطول الروسي من البوسفور، لكن السلطان كان غير مستعد بالاعتماد على جهود روسين لكي يبرم لأجله سلام مرضي مع تابعه المتمرد محمد علي باشا[٣٧٠].

وقد حاول محمد علي باشا إصلاح زلة ابنه إبراهيم، بإحياء مشروعه القديم وهو تجديد الإمبراطورية، وبعثها من موتها عن طريق الثورة ولم يخطر له أن

---

(٣٦٩) حجار، المرجع السابق، ص ٧٢. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة العثمانية طلبت في هذه الأثناء من محمد علي باشا عودة جيشه من المناطق التي سيطر عليها، وإبرام السلام مع السلطان، وفي حال تحقيق ذلك تتعهد الدولة بمغادرة الأسطول الروسي من البسفور. انظر: Rodkey, Op. Cit, P٢١ .

(٣٧٠) Ibide, Op. Cit, P٢١.

ينادي باستقلاله عن الدولة العثمانية؛ بل أكـد للقنـصل البريطـاني العـام لـدى الإسكندرية كامبل أن بريطانيا وفرنسا بتقديمهما المساعدة لـه إنمـا تؤيدانـه فـي ذلك[٣٧١].

وفي مذكرة بعث بها السفير الفرنسي لدى استانبول روسين إلـى القنـصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو فـي ٢٣ آذار سـنة ١٨٣٣م ذكـر فيهـا أن الإمدادات والمعونات الروسية ستصل قريباً، وسواءٌ وصلت هذه الإمـدادات أم لـم تصل فإن السلطان العثماني سيستمر بالإذعان لأوامر القيـصر الروسـي نيكـولا الأول. وفي مقابل ذلك فإن محمد علي باشا ما زال يظهر المزيـد مـن المقاومـة لأوامر وإيعازات فرنسا[٣٧٢].

وصدرت الأوامر الروسية بنقل أربعة عشر ألف رجل كانوا موجودين فـي أوديسا بناءً على أمر من قبـل الجنـرال الروسـي كيـسيليف (Kisselef) إلـى استانبول[٣٧٣].

وكان محمد علي باشا قد صرح أمام القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو أنه رجل مسالم لا يرمي إلى غرض آخر سوى تكريس بقية أيامه في سـبيل

---

(٣٧١) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٤، وأيضاً: F.O.٧٨, Vol.٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ٣١ March ١٨٣٣. ونشير هنا إلى أن الدولة العثمانية سبق أن قدمت مذكرة إلى الحكومة الروسية بتاريخ ٢٣ شباط سـنة ١٨٣٣م طلبت فيها سحب السفن الحربية الروسية رغم ترددها في ذلك، وانسحبت فعلاً هذه السفن بقيادة لازاريف حتـى ميناء سيزوبول (Sizopol) قليلاً إلى الشمال من القسطنطينية. انظر: Rodkey, Op. Cit, P٢١

(٣٧٢) Ismail Document Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٣, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le٢٣ Mars ١٨٣٣, P٢٢٤

(٣٧٣) Rodkey, Op. Cit, P٢٣

سعادة البلاد التي يحكمها، وهم (الأوروبيون) يطلبون برهاناً على صدق نيته هــذه، وهو يقدم لهم البرهان بأن يتوسل إلى أوروبا أن تحمي الدولــة العثمانيــة مــن أي اعتداء يأتي من ناحيته، وأن تحميه في الوقت نفسه مــن أي اعتــداء يــأتي مــن طرفها[٣٧٤].

وفي هذه الأثناء استقبل مبعوث السلطان العثماني خليل باشا إلى محمد علي باشا قنصلي بريطانيا وفرنسا لدى تواجده في القاهرة لبحث وسيلة لحل الأزمة ثــم قام بتبليغ ما يحملهُ من تعليمات خاصة من قبل الباب العالي إلى محمد علــي باشــا وتقضي بتنازل الباب العالي عن الإيالات السورية الأربعة دمشق الشام وطــرابلس وحلب وصيدا ومنحه جزيرة كريت محتفظاً فقط بإقليم أضنة مما جعل محمد علــي باشا ينهض من مكانه فرحاً. وكان لديه اعتقاد أن هذا التسليم علامة على أن البــاب العالي قد اعتراه الضعف وأنه لا بُد من أن يسلم بأضنة بعد قليل من الزمن[٣٧٥].

وكانت فرنسا وبريطانيا والنمسا ما فتئت تُلــح علــى محمــد علــي باشــا بضرورة التسليم والإذعان للسلطان العثماني، في حين أعلن محمد علي باشــا أنــه على أتم استعداد للعدول عن المطالبة بحكم أضنة، وأنه سيقطع على نفــسه عهــداً أمام كافة الدول العظمى بأن يبقى إلى الأبد الخادم المطيع للبــاب العــالي، وأن لا

---

(٣٧٤) F.O.٧٨, Vol. ٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ١٣ April ١٨٣٣

(٣٧٥) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٧.

يعكر مزاج مولاه بشرط أن يعلن الباب العالي أمام مندوبي الدول الأوروبية عدم المطالبة بالمناطق التي سيطر عليها من قبل محمد علي باشا[٣٧٦].

وفي ١٤ أيار سنة ١٨٣٣م بعث وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي رسالة إلى سفير بلاده لدى الأستانة روسين أشار فيها أنه بفعل تدخل فرنسا وبريطانيا وضغطهما على محمد علي باشا فقد تنازل عن أضنة لصالح السلطان العثماني[٣٧٧].

وفي هذه الأثناء اتفقت وجهتا النظر الفرنسية والبريطانية على انسحاب السفن الروسية من خليج استانبول لأن هذا الإجراء من جانب روسيا هو في مصلحتها لحسن الجوار بين الدولتين وتحسين التجارة. لكن السفير الروسي لدى باريس بوزو دي بورغو (Pozzo Di Borgo) بين في مذكرة بعث بها إلى الحكومة الفرنسية أن المعاهدات والاتفاقات بين روسيا والدولة العثمانية ستنفذ رغم معارضة فرنسا لها[٣٧٨].

---

(٣٧٦) F.O., Vol. ٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ١٧ April ١٨٣٣; Vol.٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ١٠ May ١٨٣٣; Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٠٣.

ونشير هنا إلى أن محمد علي باشا كان قد وافق على الإذعان لمطالب السلطان، والعدول عن المطالبة بحكم أضنة بسبب تدخل فرنسا وأن فرنسا وروسيا تراقبان تحركات القوات المصرية، والاستحكامات التي أقامتها، وعرضت روسيا المساعدة لتأمين المضيق الذي أقيم بين كوتاهية وسيواس والعاصمة من قبل جنود السلطان، لكن هذا العرض كان غير مرغوب فيه من جانب فرنسا. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م.

(٣٧٧) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٣, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, N°٦٠, Le ١٤ Mai ١٨٣٣, P٣٣٤.

(٣٧٨) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

وكان السفير الروسي لدى استانبول بوتنييف قد اجتمع في مكتب وزارة الدفاع العثمانية بمسؤوليين عسكريين لبحث الموافقة على كيفية عبور الأسطول الروسي إلى البوسفور، كما اجتمع معه السفير الفرنسي لدى استانبول روسين، واتفقا معاً على خروج السفن الروسية من البحر الأبيض، ووقّع السفيران على كيفية خروجها مما أغضب القيصر الروسي[٣٧٩]. وكانت المداولات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وسفراء الدول الأوروبية لدى استانبول قد بلغت أوجها بعد الوضع الحرج الذي وصلت له الدولة العثمانية، وتقهقر قواتها أمام الجيش المصري قد جعلت روسيا ترغب بالاشتراك بالحرب لجانب السلطان، لكن سفيرَيْ فرنسا وبريطانيا رفضا ذلك، وخرج السفير البريطاني محتجاً على حضور روسيا الاجتماع، كما تقرر في الاجتماع إقامة الاستحكامات في المناطق التي سيتوقع فيها الحرب كسيواس وكولك، وقامت السفن الحربية العثمانية بجولة على سواحل أزمير وسيام وساقز بأمر من السلطان العثماني وأمر السلطان أن تكون السفن قريبة من العاصمة استانبول لحمايتها[٣٨٠].

---

[٣٧٩] خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م. ونشير هنا إلى أن السفيران: الفرنسي والروسي اتفقا معاً أنه إذا لم يلتزم محمد علي باشا بالاتفاق الأخير في كوتاهية، وإذا ما قام بنقض الاتفاق الدولي حول ذلك فإن فرنسا ملزمه بإجبار محمد علي باشا على التوقيع، وعند رفضه فعلى فرنسا وروسيا الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، وإعادة السفن الروسية إلى البحر الأبيض حيث لم تعد الدولة العثمانية عندئذ بحاجة للسفن الروسية. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م.

[٣٨٠] المصدر نفسه، المسألة المصرية، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

وفي ٢٠ أيار سنة ١٨٣٣م بعث وزير الشؤون الخارجية الروسي نيسلرود (Nesselrod)

(١٨٣٢- ١٨٤١م) رسالة إلى السفير الروسي لدى استانبول بضرورة عقد تحالف دفاعي لحماية الدولة العثمانية، والساحل الجنوبي لروسيا من أي حظر خارجي[٣٨١].

وفي ٢٩ أيار سنة ١٨٣٣م أكد القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو أنه ليس من صلاحيته عقد صلح بين محمد علي باشا والسلطان العثماني، يهدف إلى تحديد حركة توسع القوة المصرية، وتوحيد بلاد الشام ومصر في دولة واحدة منفصلة عن الإمبراطورية العثمانية، وأن أي انفصال في هذا النظام أو في أي نظام آخر لن يأتي إلا بالفوائد على تجارتنا[٣٨٢].

ويمكن القول: إن معاهدة كوتاهية أوقفت القتال بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، لكنها لم تنه حالة العداء بين الجانبين، وبقى محمد علي باشا يضمر في قلبه مواصلة الزحف حتى إسقاط الدولة العثمانية نهائياً.

لقد كان صلح كوتاهية مرحلة توسع جديدة بنظر محمد علي باشا وحلفائه، ولكن بنظر بريطانيا فقد كانت مرحلة توقف مؤقت عن مواصلة تقدمه نحو استانبول، لا يليه تقدم؛ ولكن تقهقر، وعودة إلى مصر، فوجود سلطنة عثمانية

---

(٣٨١) Rodkey, Op. Cit, P٢٨

(٣٨٢) رينيه، المرجع السابق، ص ٥٠٩- ٥١٠.

مريضة على طريق الهند كانت أفضل، لمصالح بريطانيا، من قيام دولة عربية قوية تحد من مطامع بريطانيا. وهكذا فإن بقاء القديم على قدمه مهترئـــاً وضـــعيفاً كـــان أوفق لمصالح بريطانيا؛ إذ إن من شأن هذه الدولة العربية القوية بـــسط ســـيطرتها على طريق الهند فتضعف نفوذ بريطانيا وإمبراطوريتها، وفي هذا خدمـــة لفرنـــسا وسياستها في المنطقة.

موقف بريطانيا وفرنسا من توقيع اتفاقيـــة هنكيـــار إســـكله ســـي(*) (Unkiar Skelessi) بين الدولة العثمانية وروسيا في ٨ تموز سنة ١٨٣٣م:

يبدو أن السلطان العثماني لم يوافق على توقيع اتفاقية كوتاهية إلا مُكرهـــاً، وكان يسعى إلى نقضها إذا سنحت له الفرصة بذلك، وكان لا يزال ممتعـــضاً مـــن موقف بريطانيا بسبب امتناعها عن مساعدته، واعتبار فرنسا صديقةً لمحمـــد علـــي باشا. ولذلك لم يجد السلطان العثماني سوى القيصر الروسي للتحالف معـــه؛ حيـــث أثمرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع اتفاقية هنكيار إسكله سي في الثامن مـــن تموز سنة ١٨٣٣م(٣٨٣).

(*) مرفأ على البوسفور لجهة آسيا مقابل طرابيا. انظر: فريد الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠- ١٩١٠م، الجزء الأول، (بيروت: دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣م)، ص٣٥.

(٣٨٣) كامل، المصدر السابق، ص١٣٥؛ وأيضاً: Rodkey, Op. Cit, P٢٩.

ونشير هنا إلى أن هذه المعاهدة قد تضمنت الآتي: ١- أن تقوم كل دولة بمساعدة الدول الأخرى إذا ما تعرضـــت إلـــى خطر داخلي أو خارجي. ٢- التصدي للنفوذ الفرنسي في استانبول. ٣- الإبقاء على التأييد النمساوي للـــروس، وتحييـــد بريطانيا العدو الدائم لروسيا عن طريق تأكيد هدف روسيا وهو المحافظة على الإمبراطورية العثمانية. ٤- احتفاظ روسيا بحق الإنفراد بالعمل، ومقاومة أي اقتراح يقضي بالتدخل المشترك ٥- إبقاء القوات الروسية في استانبول حتى الوصـــول

في هذه الأثناء بعث وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بمذكرة احتجاج إلى السلطان العثماني على التحالف الروسي العثماني. وكان هدف بالميرستون العمل على إفشال المعاهدة الروسية العثمانية والتي اعتبرها ضد مصالح بلاده، وحاول بكل الوسائل المتاحة لديه، إلغاءها(٣٨٤).

وكان بالميرستون يخشى من الوصاية الروسية على الدولة العثمانية، مشيراً في إحدى تعليقاته إلى أن الاتفاق الثنائي بين الدولة العثمانية وروسيا، وسرية المشاورات بينهما، والمصالح المشتركة التي ستربطهما كلها أمور ستجعل من السفير الروسي لدى استانبول رئيس وزراء السلطان العثماني(٣٨٥). وقد اعتبرت بريطانيا أنَّ محمد علي باشا هو السبب الأساس في إلقاء السلطان العثماني في أحضان القيصر الروسي، وهذا ما لا تقبل به بريطانيا؛ فهي تريد المحافظة على مصالحها، وسلامة طريق الهند الذي يمر عبر سوريا، ولذلك فهي تعارض اقتراب روسيا منها، كما تحارب، في الوقت نفسه، السياسة الفرنسية إذا تعارضت مع مصالحها فيها(٣٨٦).

إلى اتفاقية سلام مع محمد علي باشا.٦- أن تقدم روسيا المساعدة للدولة العثمانية في جميع الأحوال مقابل السماح للسفن الروسية بالدخول من البحر الأبيض إلى الأسود عند الضرورة للمزيد انظر: شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٥؛ كامل المصدر السابق، ص١٣٥؛ أوزتونا، المرجع السابق، م٢، ص١٧.

وأيضاً: Charies Swallow, The Sick Man Of Europe Ottoman Empire To Turkish Republic ١٧٨٩- ١٩٢٣, (London: Ton Bridge, ١٩٧٣), P٤٠

(٣٨٤) Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P١٠٦

(٣٨٥) Charles Webster, The Foreign Policy Of Palmerston, (١٨٣٠- ١٨٤١), Vol.١ (London: ١٩٥١), P٢٨٦

(٣٨٦) العطار، المرجع السابق، ج١، ص٤١.

وقد اعتبر بالميرستون أن معاهدة هنكيار إسكلة سي ضربة موجهة إليه، لكنه لا يكره النظام القيصري؛ وإنما كان يكره مساحة روسيا الشاسعة، وقوتها الضخمة، وموقعها الجغرافي الذي يسمح لها بتهديد الدولة العثمانية وفارس والهند، وزاد في قلقه أن روسيا ستعتمد على النمسا في دعم سياستها حيال المسألة الشرقية(٣٨٧).

وقام بالميرستون بالاتصال بوزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي، وقدما احتجاجاً إلى وزير الشؤون الخارجية الروسي الكونت نسيلرود جاء فيه أن المعاهدة العثمانية الروسية غيرت في علاقات روسيا بالدولة العثمانية، فصبغتها بصبغة جديدة لا يسع بريطانيا وفرنسا إزاءَها إلا أن تضربا صفحاً عنها، وتعملا كما لو كانت هذه المعاهدة غير موجودة، إلا إن نيسلرود أجاب أن المعاهدة دفاعية محضة، وأنه لا يقصد منها إلى الدفاع عن كيان الدولة العثمانية(٣٨٨).

وقد حاولت بريطانيا وفرنسا الطلب من الدولة العثمانية إعادة النظر باتفاقية هنكيار إسكله سي المعقودة مع روسيا، والبنود المتعلقة بها، والسماح للفرقاطات الحربية الغربية بالمرور في المياه الإقليمية العثمانية(٣٨٩).

---

(٣٨٧) طربين، المرجع السابق، ص٥٥.

(٣٨٨) رستم، المرجع السابق، ق١، ص٩٥؛ وأيضاً: Tibawi, A Modern History, P٦٩

(٣٨٩) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٣, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le ٢٣ Janvier ١٨٣٤, P٤١٥

وبعد توقيع الاتفاقية بأربع سنوات لم يتغير الوضـــع الـــسياسي الأوروبـــي بشكل أساسي، لكن القوى الأوروبية بقيت متيقظة تحسباً لأي طارئ يحـــدث. فـــي حين بقي الاهتمام البريطاني منصبّاً من أجل المحافظة على طريق الهند. أما محمد علي باشا فكان منشغلاً في تثبيت سيطرته على أقاليمه الجديدة فـــي بـــلاد الـــشام، والجزيرة العربية، وتعزيز الانتصارات التي تمت لتحين الفرصة المواتية لاستئناف تقدمه إلى استانبول[٣٩٠].

ولم يكن بإمكان الروس التدخل لجانب الدولة العثمانيـــة؛ مـــا لـــم يكونـــوا مدعويين من قبل السلطان العثماني، ولن يدعوهم؛ ما لم يهاجَمْ مرةً أخرى من قبـــل محمد علي باشا. كما أن الأخير لا يستطيع إعلان الحرب والتقدم باتجاه العاصـــمة العثمانية؛ لأن بريطانيا ستمنعهُ من ذلك[٣٩١].

ويمكن القول إن اتفاقية هنكيار إسكلة سي؛ ما بين الدولة العثمانية وروسيا، والتقارب بين الدولتين كان بمثابة دق ناقوس الخطر على بريطانيا، ووجودها فـــي المنطقة على طريق مواصلاتها إلى الهند؛ ولذلك فهي لم تسمح لأية دولة؛ أوروبية كانت أو غيرها أن تشكل خطراً على مصالحها، ولن تتوانى في الدخول في حـــرب معها مهما بلغت قوتها؛ ولذلك أخذت تعمل مع فرنسا للوقوف ضد روسيا، وإبعـــاد خطرها، وقامت بالضغط، دبلوماسياً وسياسياً، على محمـــد علـــي باشـــا والتهديـــد

---

(٣٩٠) Honskins, Op. Cit, P٢٦٨ ونشير هنا إلى إن السياسة البريطانية في المشرق آنذاك كانت تتمثل بالاحتفـــاظ بحالـــة الهدوء مع الاستعداد لأي طارئ يحدث. انظر: Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P١٥٩

(٣٩١) Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P١٥٩

باستخدام القوة إذا لزم الأمر واعتباره السبب الذي جاء بالروس إلى الـــدردنيل فـــي الوقت الذي نشطت فيه دبلوماسية الدولتين لإبطال مفعول هذه الاتفاقية والتقرب من الدولة العثمانية.

تطور الموقف البريطاني والفرنسي من التدخل المصري في بلاد الشام بعد توقيع اتفاقية هنكيار إسكلة سي:

الموقف البريطاني:

إن التطورات التي حصلت ما بين الدولة العثمانية وروسيا جعلت بريطانيـــا تفكرببذل المزيد من الاستعدادات لكبح قوة محمد علي باشا، ومنعه من تهديد الدولة العثمانية مستقبلاً[٣٩٢].

وكان السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي يرى أن مهاجمـــة الـــسلطان العثماني محمد علي باشا تحول دون تطبيق أحكام معاهدة هنكيار إسكلة ســـي ذات الصفة الدفاعية. وليس فيها ما يسمح لروسيا بالتدخل إلا في حالة الاعتـــداء علـــى السلطان العثماني، فتبقى والحالة هذه منعزلة في البحر الأسود، فتعـــود لبريطانيـــا، وسفيرها المكانة الرفيعة، والكلمة المسموعة لدى البـــاب العـــالي؛ حليفـــة الدولـــة

(٣٩٢) حجار، المرجع السابق، ص ٩٩. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي كان يرى ضرورة بسط النفوذ البريطاني على سوريا والعمل على إقصاء كل نفوذ فرنسي أو روسي عن ربوعها. وكان رأيه أن إزالة النفوذ الفرنسي من الشرق لا يمكن أن تكون إلا بالقضاء على محمد علي باشا. وأن تدمير النفوذ الروسي، لدى الباب العـــالي، رهن بتعطيل أحكام معاهدة هنكيار إسكلة سي، وأن هذا التعطيل لا يمكن تحقيقه إلا بدفع السلطان العثماني لكسر شـــوكة محمد علي باشا، واحتلال سوريا بإمكانات بريطانيا المادية والعسكرية. انظر: خوري، المرجع السابق، ص ١٤٠.

العثمانية ضد محمد علي باشا[٣٩٣]. وكانت السياسة البريطانية آنذاك تسعى إلى تحقيق غايات ثلاث:

١- القضاء على النفوذ الروسي في الباب العالي.

٢- تدمير جيش السلطان العثماني في حربٍ يشنها على محمد علي باشا فيصبح تحت رحمتها بفعل ضعفهِ وهزيمته.

٣- إقصاء فرنسا عن مصر، والحدّ من نفوذها في سوريا[٣٩٤].

وقد استعان بالميرستون بسفير بلاده لدى الأستانة بونسنبي لتنفيذ هذه السياسة، فكان بالميرستون يتظاهر من خلال تصريحاته وبياناته أنهُ غير راضٍ عن نشاط هذا السفير، الذي لا تنظر إليه فرنسا وروسيا بعين الرضى، وأنه لا يتقيد بتعليمات حكومته، ويقوم بمبادرات شخصية تتنافى وسياسة بريطانيا العامة القائمة على إنهاء الأزمة، وحلها ضمن النطاق الأوروبي وعلى وجهة ترضي جميع الدول الأوروبية[٣٩٥].

ولم يكتب النجاح لمحاولات مترنيخ وبالميرستون في العمل معاً على توحيد الصف الأوروبي ضد محمد علي باشا، وهذا ما جعل بالميرستون يندم ندماً شديداً

---

[٣٩٣] F.O.٧٨, Vol. ٢٢٣, From Posnonby To Palmerston,٥ March١٨٣٤ ومما هو جدير بالذكر هنا أن السلطان العثماني أرسل مبعوثه رشيد باشا إلى لندن ليعقد مع بريطانيا معاهدة دفاعية وهجومية تلغي مفعول معاهدة هنكيار إسكلة سي، لكن رشيد باشا لم ينجح في مهمته مع بالميرستون؛ لأن الأخير رفض أن يرتبط خطياً بأية معاهدة مع الدولة العثمانية، لكنه تعهد بتنظيم الأسطول العثماني. أما الجيش البري العثماني ففضلَ إبقاءه بيد الخبراء البروسيين؛ لأن الظروف الدولية لم تكن تسمح لهُ أن يُغضب بروسيا. انظر: خوري، المرجع السابق، ص١٤١.

[٣٩٤] المرجع نفسه، ص١٤١.

[٣٩٥] المرجع نفسه ص١٤١.

لعدم مؤازرته السلطان العثماني، وأخذ المسألة المصرية مأخذ الجد. فكتب يُعبر عن ذلك بقوله لم يكن هناك ما أندم عليه منذُ أن توليت المسؤولية مثل الخطأ الفادح للحكومة البريطانية سنة ١٨٣٣م أثناء الحرب العثمانية- المصرية لكنهُ لم يكن خطئي؛ فقد حاولت بقوةٍ أن أقنع مجلس الوزراء البريطاني بإرسال قوة بحرية لمؤازرة السلطان العثماني دون جدوى، ولذلك فإننا لم نفعل شيئاً في أزمةٍ حيوية تمسُ أوروبا كلها حيث كان من الممكن أن تحقق نتائج طيبة بسهولة"[٣٩٦].

وكان توقيع اتفاقية مونشنجراتز[*] (Munchengratz) بين روسيا والنمسا في ١٨ أيلول سنة ١٨٣٣م بمثابة إعلان عن سياسة خارجية موحدة للمعسكر الشرقي تجاه الدولة العثمانية[٣٩٧].

وكان بالميرستون أكثر الساسة البريطانيين الذين وعوا خطورة اتفاقية مونشنجراتز؛ فقد عبر لقنصل بلاده لدى الاسكندرية كامبل، عن ذلك بقوله: "نحنُ ضد أية تغييرات جذرية في توزيعات القوة؛ لأن مثل هذه التغييرات إما أنها تأتي نتيجة حربٍ، أو تؤدي إلى حرب"[٣٩٨].

---

[٣٩٦] البدري، المرجع السابق، ص١٢٨.

[*] دعت هذه الاتفاقية في جوهرها إلى قيام الدولتين بالعمل معاً على ضمان مستقبل، وبقاء الأسرة العثمانية الحاكمة، وكذلك قيام الدولتين بمواجهةِ أي تهديد داخلي في الدولة العثمانية يكونُ منبعهُ والي مصر محمد علي باشا تحديداً. وهناك مادة سرية من بنود الاتفاقية نصت على العمل المُشترك إذا ما أصبح من المستحيل الإبقاء على الكيان العثماني؛ كي لا يتأثر الأمن، أو التوازن الأوروبي بأية متغيرات داخلية. انظر: صالح، المرجع السابق، ص ٢٢١؛ وأيضاً: Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P١٠٧

[٣٩٧] البدري، المرجع السابق، ص ١٣٠؛ وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P١٤٧

[٣٩٨] F.O.٧٨ Vol. ٢٢٦, From Palmerston To Campbell, ٢ October ١٨٣٣. ونشير هنا إلى أنه لم تكن لدى بالميرستون سياسة محددة لمواجهة الآثار الحقيقية لاتفاقية مونشنجراتز؛ لأن السياسة الخارجية البريطانية إنتابها حالة من الذهول المؤقت، والممزوج بعدم القدرة على اتخاذ موقف، أو سياسة محددة تجاه الوضع الراهن. انظر: البدري، المرجع السابق، ص١٣٤.

لقد سيطر الخطر الروسي على مشاعر كل من بالميرستون وسفير بلاده لدى استانبول بونسنبي حتى بدا لبالميرستون، بالفعل، الاتفاق مع محمد علي باشا، وضرورة استخدامه في صراعه ضد روسيا. فقد أشار بالميرستون في أحد خطاباته أن اتفاقية مونشنجراتز محاولة روسية ونمساوية لاقتسام الدولة العثمانية، وأن بريطانيا وفرنسا ستعارضان هذا المشروع بالتأكيد، ومضيفاً أنه بمساعدة محمد علي باشا، سيتمكن من وضع حد فاصل ضد هذا المشروع، ومؤكداً، في الوقت نفسه، إمكانيةَ العمل البحري المشترك في الدردنيل بالتعاون مع فرنسا، وأنه لن يكون من السهل التغلب على المضائق العثمانية والاستيلاء عليها إلا بوجود قوات برية بريطانية وفرنسية، ومحمد علي باشا، بالتأكيد، يمكن أن يمنحنا الكثير، وسيكون لديه الاستعداد الكافي للمشاركة معنا[٣٩٩].

وفي ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٨٣٣م بعث السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى حكومته جاء فيها: "إذا استطاع محمد علي باشا أن يدخل استانبول ويقوض حكم السلطان العثماني لبضع ساعات فسيكون من السهل عليه أن يتخذ التدابير الناجمة لإغلاق البوسفور فعلاً في وجه القوات الروسية"[٤٠٠].

---

(٣٩٩) F.O. ٧٨, Vol. ٢٢٦, From Palmerston To William Temple, October ١٨٣٣, Vol.٢٢٣, From Ponsonby To Palmerston, ٣ Novermber ١٨٣٣ وقد ناقش السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي مع المسؤولين العثمانيين حقيقة بقاء قوات محمد علي باشا في المناطق التي سيطر عليها عندما حاول إسقاط الدولة العثمانية، كما جرى تداول الموقف الفرنسي من ذلك، وشارك في هذا التداول السفير البلجيكي لدى استانبول. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٥١، وثيقة رقم ١٩٨١٦أ، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٣٤م.

(٤٠٠) حجار، المرجع السابق، ص٨٧.

لقد أقرّ بالميرستون بصراحة للسفير الروسي لدى لندن الكونت دوليفين في أواسط كانون الأول سنة ١٨٣٣م أنه لا يعترض مطلقاً على اعتلاء محمد علي باشا عرش السلطان العثماني[٤٠١].

- **الموقف الفرنسي:**

كانت فرنسا تخشى من أخطار التدخل الروسي في الدولة العثمانية، ولــذلك فقد عملت بكل قوتها الدبلوماسية على إنهاء حالة الحرب الــدائرة بــين الــسلطان العثماني ومحمد علي باشا وإحلال السلم بينهما، وفرض اتفاق بينهما دون وســاطة الدول الأوروبية، حتى البريطانية منها، لتجنب السلطان العثماني الوقوع تحت تأثير بريطانيا، ولم ترغب أن ترى السلطان العثماني تابعاً لروسيا وبريطانيا[٤٠٢].

وفي ١٥ تشرين الثاني سنة ١٨٣٣م كتب السفير الفرنــسي لــدى بيــروت هنري غيز (Henry Gays) (١٨٣٣- ١٨٣٧م) أنهُ بدأ يؤمن بالسلام في ســوريا بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، حيث عادت القوات المصرية إلى ثكناتهــا العسكرية[٤٠٣].

وبعث وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي رسالة إلــى الــسفير الفرنسي لدى استانبول روسين في ١٤ تشرين الأول سنة ١٨٣٤م جــاء فيهــا أن

---

(٤٠١) المرجع نفسه، ص ٨٧.

(٤٠٢) G.Douin, La Premiere Guerre De Syrie La Paix De Kutahia ١٨٣٣, (Le Cairo: ١٨٣٣), PP ١٠٤- ١٠٥

(٤٠٣) Ismail, Documents Diplomatiques, (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٢, N°٢٦, Fos ٢٨٤-٢٨٩, Henry Guys Au Duc De Broglie, Le ١٥ Novembre ١٨٣٣, P ٢٥٧

بونسنبي يريد أن يحافظ على السلام الداخلي للإمبراطوريـــة العثمانيـــة، وجهـــوده مستمرة نحو تحقيق هذا الهدف[٤٠٤].

وفي رسالةٍ بعث بها البارون روسين؛ السفير الفرنسي لدى اســـتانبول إلـــى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي؛ الدوق دي بروجلي بتاريخ ٢١ تشرين الثاني سنة ١٨٣٣م بين له فيها أنه اجتمع بالسلطان العثماني، ومما قالهُ السلطان لـــهُ: " اعلـــم بأنه بدلاً أن يكونوا أصدقائي الأوفياء فإن الروس ليسوا فقط أعدائي؛ بل هم أعـــداء جميع القوميين المنتمين للسلطان، ولا ينتظرون إلا اللحظة المناسبة ليسلبوا فيها كُل شيء لكن الضرورة تحتم علي أن أكون صديقهم في الوقت الراهن؛ لأنهُ فـــي كُـــل مرةٍ كُنا نحاول بها المقاومة كنا نفشل ونستسلم"[٤٠٥].

وكان السفير الفرنسي لدى استانبول روسين قـــد أخبـــر نـــاظر الخارجيـــة العثماني محمد رشيد باشا أن مصلحة الحكومة الفرنسية هي الحفـــاظ علـــى بقـــاء الحكومة العثمانية، وإزدهارها وأنّ رغبتها الشديدة تكمـــن أيـــضاً بالحفـــاظ علـــى استقلالها من أي تهديد خارجي[٤٠٦].

---

(٤٠٤) Ibide, Documents Diplomatiques, Tome٢٤,(١٨٣٤- ١٨٣٩), De Brogolie Au Roussin, Le ١٤ Octobre ١٨٣٤, P٢٧

(٤٠٥) Ibide, Tome٢٣, N°١٥٣, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le ٢١ Decembre ١٨٣٣, P ٤٠٩

(٤٠٦) Ibide ,Documents Diplomatiques, Tome٢٣, N°٩, Le ٢٠ Novembre ١٨٣٤, P٤٢

الموقف البريطاني والفرنسي من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية عن الدولة العثمانية.

الموقف البريطاني:

سبقت الإشارة إلى أن من الأسباب غير المباشرة التي دفعت محمد علي باشا إلى ضم بلاد الشام إلى حكمه، رغبته في إنشاء امبراطورية عربية واسعة الأرجاء تضم، بالإضافة إلى مصر، بلاد الشام والسودان والجزيرة العربية[٤٠٧].

ولقد صرح محمد علي باشا بحديث له سنة ١٨٢٥م مفاده أن السلطنة العثمانية تسير يوماً فيوماً إلى الردى، وأنه ليصعب عليَّ أن أفشلها مما هي فيه فلماذا لا أحاول المستحيل بوسائلي القليلة على أن أقيم على أنقاضها مملكة كبيرة، ولدي كل الوسائل التي تساعدني على الفوز. إنني أستطيع أن أفتح عكا، ودمشق، وبغداد، بكلمة واحدة مني، وبواسطة مقدرتي، وجيوشي، وابني المنصور سيتوجه في أقل من سنة ليحقق مقاصدي على ضفاف دجلة والفرات لأنها حدود ثابتة للدولة التي أريد إنشاءها، وستمكنه شجاعته العظيمة من الفوز[٤٠٨].

---

[٤٠٧] دودويل، المرجع السابق، ص١٤٠؛ وأيضاً: Hoskins. Op. Cit, P٢٦٦

[٤٠٨] أسد رستم، محمد علي والسلطان العثماني، جريدة المقتطف، مجلد٦٦، الجزء الخامس، (القاهرة:مايو١٩٢٥م)، ص٥٤٣-٥٤٤.

وكان محمد علي باشا يفكر أن يستخدم سيطرته على بلاد الشام كجسر للوصول يوماً ما هو أو ابنه إلى سدة الخلافة في استانبول[٤٠٩].

لكن تحقيق هذه الرغبة كانت تقضي بخلع السلطان العثماني وتمزيق أملاكه، أو قلب الديوان السلطاني في الأستانة رأساً على عقب وإحلال نفوذ محمد علي باشا محل نفوذ خسرو[*] باشا[٤١٠].

وكان القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل قد وصف حقيقة محمد علي باشا، بأنه تابع للسلطان العثماني من الوجهة القانونية لكنه مستقل عنه في الواقع. ومع أنه لا يفتأ يُعلن أنه تابع للسلطان وخاضع له إلا أن تأكيداته هذه أقنعتني بألاّ يعتقد عنه غير ذلك الاعتقاد[٤١١].

وكان السفير البريطاني لدى الاسكندرية كامبل قد بعث رسالة إلى سفير بلاده لدى استانبول بونسنبي بتاريخ ٢١ تموز ١٨٣٤م يخبره فيها "أن إنشاء خلافة عربية برعاية محمد علي باشا قد يكون أقوى سد يمكن إقامتهُ لصد روسيا؛ بل لعل ذلك يكون أضمن من أية مقاومة يمكن أن يبديها الباب العالي، حتى إن محمد علي

---

(٤٠٩) حجار، المرجع السابق، ص٤٥. ونشير هنا أن المفوض النمساوي من قبل مترنيخ بروكش فون أوستن (Von Prokesch Osten) ذكر أنه بعد لقائه محمد علي باشا أن الأخير لا يطمح مطلقاً في الاستيلاء على آسيا الصغرى وأنه لن يتخطى طوروس إذا ما أُعطيَّ وعد شرف بأن تضمن له فتوحاته الحالية. انظر: حجار، المرجع السابق، ص٨٦.

(*) عمل موظفاً في الديوان السلطاني، وتقلد منصب الصدارة العظمى، وترقى إلى المراتب العسكرية العليا. عُرف عنه الكرم والحلم، له تكية ومكتبة تحمل اسمه، توفي سنة ١٨٥٥م، ودفن في مقبرة أبي أيوب الأنصاري. انظر: سامي، قاموس الأعلام، م٣، ص٢٠٤٤.

(٤١٠) البلخي، الموقف الدولي، ص٢٢٧.

(٤١١) دودويل، المرجع السابق، ص١٤٤؛ وأيضاً: F.O. ٧٨, Vol. ٢٢٦, From Campbell To Palmerston, ١٦ August ١٨٣٤

باشا، فيما لو اقتضت ظروف ذلك، قد يُقدم مساعدةً عظيمة لإيران إذا افترض أنــهُ استولى على بغداد إذا ما اشتبكت الأولى في حروبٍ مع روسيا"[٤١٢].

وأمام المحاولات العثمانية الرامية إلى استعادة سوريا، واغتنــام الفرصــة المواتية لذلك تسربت أخبار بأن الباب العالي يُعد العدة للحرب على ســوريا، مــع تسليح الأسطول البحري، وهذا ما أقلق محمد علي باشا إلى درجة أنه فكر بــإعلان الاستقلال[٤١٣].

وبتاريخ ٢٤ أيلول سنة ١٨٣٤م تلقى الأميرالات البريطانيون والفرنــسيون في البحر المتوسط تعليمات من حكوماتهم تقتضي بأن يتوسطوا، إذا مــا اســتدعى الأمر الأسطولين العثماني والمصري منعاً للاشتباك بينهما[٤١٤].

وفي ٣ تشرين أول سنة ١٨٣٤م قدم محمد علي باشا مذكرة إلــى قنــصل بريطانيا العام لدى الاسكندرية كامبل جاء فيها: "أن أول غاية يرمي نائب الــسلطان إلى تحقيقها هي اقتلاع نفوذ روسيا من تركيا وأن ينظم جيشاً لا تنحصر مهمتهُ فــي حمل روسيا على احترام استقلال تركيا وحدها بل واستقلال إيران أيضاً"، أما الغاية التي كان يرمي إليها نائب السلطان من امتلاك سوريا فقد كان باعثها النية الــسابقة

---

(٤١٢) Ibide Vol.٢٢٦, From Campbell To Ponsonby, ٢١ August ١٨٣٤, ولقد سبق أن بعــث وزيــر الــشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون رسالة إلى قنصل بلاده لدى الإسكندرية كامبل بتاريخ ٢١ آذار سنة ١٨٣٤م جاء فيها: أن ظهور محمد علي باشا على المسرح السياسي في مصر قد مكنه من وضع يده على طريق السويس، بينمــا كــان وادي الفرات ما يزال تحت سيطرة السلطان العثماني، ولو أنها سيطرة اسمية. وأن بريطانيا تعمل جاهدة في عدم سيطرة محمد علي باشا على هاتين الطريقين، لما لهما من أهمية كبيرة لها. انظر: F.O.٧٨, Vol. ٢٢٦, From Palmerston To Campbell, ٢١ March ١٨٣٤؛ دودويل، المرجع السابق، ص١٥٠.

(٤١٣) حجار، المرجع السابق، ص٩٦.

(٤١٤) المرجع نفسه، ص٩٦.

ولذلك كان يعدُ نفسه بعد معركة قونية أن يحدث انقلاباً في نظام الحكم في الأستانة بحيث يتمكن بمساعدة فرنسا وبريطانيا من التعجيل بإحباط مآرب روسيا ثم استطرد في مذكرته بأن الباشا (محمد علي) سوف يكون لديه قريبــاً جيــشاً قويــاً تعــداده ١٥٠٠٠٠ كامل العدد وعلى قدم الاستعداد للتعاون مع بريطانيا في المهمة المجيــدة مهمة تخليص الدول العثمانية من النير الروسي ثم انتهى الباشا بتوجيه خطابه إلــى ما عَرفه عن البريطانيين من شيم العدالة وحب الإنصاف إذ كان يصح لهُ في الوقت نفسه أن ينادي باستقلال مصر وهو ما عول على فعله فيما لــو اســتمرت عــداوة الباب العالي له[٤١٥].

وكان القناصل البريطانيين في الشرق وعلى رأسهم كامبل ميالين في ذلــك الوقت على تلك الاقتراحات التي قدمها محمد علي باشــا ولــذلك تجنــب الــسفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى كامبل جاء فيهــا: "إذا كانــت روســيا مدفوعة بعوامل الأثرة والأنانية فالمرجو أن تكون قوة محمد علي باشا في الجهــة التي تقضي مصلحته باستخدامها فيها أي أن يطرد من آسيا ومن كافــة الأراضــي العثمانية تلك الدولة التي إذا سمح لها بغرس جذورها لتمكنت قبــل مــرور وقــت طويل من شل مجهودات شعبه المصري والعربي الجديد[٤١٦].

---

(٤١٥) F.O.٧٨, Vol. ٢٤٦, Pogoch Pik To Campbell, ٣ September ١٨٣٤, وأيضاً: دودويل، المرجــع الــسابق، ص١٤٥.

(٤١٦) F.O.٧٨. Vol. ٢٥٧, Ponsomby From Campbell,١٨٣٦

وجاء رد الفعل البريطاني على لسان وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون الذي اعتبرَ أن مشروع محمد علي باشا الاستقلالي لا مُبرر لهُ بل هو عدواني. وطلب من قنصل بلاده لدى الإسكندرية كامبل في ٢٦ تشرين الأول سنة ١٨٣٤م أن ينبه الباشا محمد علي بوضوح بأن عليه أن يتخلى عن مشروعه الاستقلالي الذي لن تسمح الدول الأوروبية بتحقيقه مطلقاً وإذا أصر على محاولته فسيعرض مصيرهُ السياسي للخطر[٤١٧].

وقد كُلف القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل من قبل بالميرستون أن يُبلغ محمد علي باشا أسفهُ ودهشتهُ لتلك الاقتراحات التي تتعارض مع مصالح الحكومة البريطانية، وتعهداتها بالمحافظة على الوضع القائم في الدولة العثمانية، فمحمد علي باشا، في الواقع، يرغب في أن تقرهُ بريطانيا العظمى على اعتدائه على السلطان العثماني، أو أن توافق على محاولته التخلص من ولائه لجلالته، والمناداة بنفسه حاكماً مُستقلاً على البلاد التي يديرها الآن باسم مولاهُ السلطان العثماني، فكيف لنا أن نسمح بحدوث مثل هذه الفتنة، وهذا الاعتداء المُباشر على حقوق ملك متوج تربطهُ محالفةٍ بمليكنا[٤١٨].

---

(٤١٧) حجار، المرجع السابق، ص٩٦-٩٧.

(٤١٨) دودويل، المرجع السابق، ص١٤٨؛ وأيضاً: F.O.٧٨, Vol. ٢٤٤, From Palmerston To Campbell, ٢٦ October ١٨٣٤

الموقف الفرنسي:

كانت فرنسا تؤيد فكرة محمد علي باشا الاستقلالية عـــن الدولـــة العثمانيـــة وتقوي من عزيمته الاستقلالية لتحقيق الغاية التي كان يعمل لها؛ وهي إنشاء خلافة عربية تضم المناطق التي سيطر عليها، إضافة إلى مصر[٤١٩].

وفي ٢٢ أيلول سنة ١٨٣٤م أشار السفير الفرنسي لدى استانبول دي فارني في رسالة بعث بها إلى السفير الفرنسي في لنـــدن سيباســـتياني (Sebastiani) أن محمد علي باشا لن يكتفي بحكومة في بلاد الشام، ولكن لديه مشاريع يريد عملهـــا، وهو ليس عدواً للسلالة العثمانية لكنه أراد أن يخلع السلطان العثماني الذي هو نكبة المسلمين ومن الممكن أن يحكم الإمبراطورية العثمانية وأن يعتلي العرش واحداً من أبنائه[٤٢٠].

ومن الملاحظ أن محمد علي باشا كانت لديه رغبة بالاستقلال عن الدولـــة العثمانية ليكوّن مملكة مستقلة، مستغلاً الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية. لكن محاولته هذه قد باءت بالفشل بفضل ردة فعل الدول الأوروبية، وفـــي مقـــدمتها بريطانيا التي كانت ترى أن مثل هذا المشروع يشكل خطراً على مصالح بريطانيـــا

---

(٤١٩) Ibide Vol. ٢٣٧, From Campbell To Polnin, ٢١ August ١٨٣٣ ونشير هنا إلى أن كامبل ذكر فـــي إحـــدى تصريحاته أن ما بدا من ناحية الباب العالي أخيراً من التهديدات تجاه محمد علي باشا سوف يقوي عزيمة الأخير ورغبته في الحصول على الاستقلال وتحقيق الغاية التي لا شك في أنه يعمل لها ألا وهي إنشاء خلافة عربية وهو شديد الحنين إلى نيل السلطة والمجد طبعاً ويختلف عن بقية المسلمين بأنه مدفوع برغبة شديدة في تخليد اسمه في صـــفحات التـــاريخ ولا مناص من الاعتراف بأن النجاح كان على الدوام حليفه. انظر: دودويل، المرجع السابق، ص١٤٤.

(٤٢٠) Ismail, Documents Diplomatiques, (١٨٣١- ١٨٣٤), Tome٢٣, Le Baron Varenne Au Comte Sebastiani, N°٢٨, Le ٢٢ Septembre ١٨٣٢, P٥١

في الشرق، وطريق مواصلاتها إلى الهند. فالمحافظة على هــذا الطريــق يــشكل ركيزة أساسية من ركائز السياسة البريطانية في المنطقــة، إضــافة إلــى ذلــك أن بريطانيا كانت لا ترغب أن ترى في هذه المنطقة دولة قوية تــشكل خطــراً علــى مصالحها. ولذلك خشي محمد علي باشا من الإقدام على تنفيذ رغبته الاستقلالية عن الدولة العثمانية؛ لأنه سيصطدم مع بريطانيا بالدرجة الأولــى. كمــا أن الظــروف الدولية المحيطة به كانت لا تسمح بذلك فضلاً عن تأجيج مشاعر المسلمين ضــدهُ، وهم الذين لا يزالون حتى تلك الفترة ينظرون إلى السلطان العثماني نظــرة دينيــة وأنه خليفة للمسلمين ورمزٌ لوجودهم.

الفصــــــل الثالــــــث

تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون

الإدارة المصرية في بلاد الشام

*- القنصليات البريطانية والفرنسية في بلاد الشام

- القنصليات البريطانية.
- القنصليات الفرنسية.
- التنظيم الهيكلي للقنصليات.

*- تدخّل القناصل في شؤون الإدارة المصرية

- إساءة نظام الحماية.
- القنصليات البريطانية والفرنسية ملجأً للهاربين من التجنيد الإجباري
- تحريض القنصليات البريطانية- الفرنسية في الثورة على الحكم المصري في بلاد الشام.

*- موقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل البريطانيين والفرنسيين

- تذمر القناصل وشكايتهم من تصرفات الإدارة المصرية.
- المتسلمين وتدخلات القناصل.
- موقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل.

القنصليات البريطانية:

نعم الأجانب أثناء فترة الحكم المصري بالحرية الدينية وحرية التعامل الاقتصادي. لكن القناصل طالبوا الإدارة المصرية بامتلاك الأراضي، لكن طلبهم رفض مما دعى بوغوص (Boghos) ناظر الخارجية المصرية إلى أن يكتب رسمياً إلى قناصل بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا ليبلغوا دولهم بأنه ليس لهم الحق في امتلاك الأراضي الإسلامية. كما حرم على الأوروبي امتلاك العقارات غير المنقولة[٤٢١].

وقد سعت الإدارة المصرية في بلاد الشام إلى اتخاذ مواقف إيجابية من الأجانب؛ رغبةً منها في كسب ودها إلى جانبها، وكان الهدف من وراء ذلك إظهار الحكم المصري بمظهر المتسامح مع الأقليات غير الإسلامية تجنباً للاصطدام مع دولها، وضمان عدم تدخلها في الأزمة، وكسب موقفها إلى جانبها[٤٢٢]. وقد أنشئت في بلاد الشام عدداً من القنصليات البريطانية ومن أهمها:

---

[٤٢١] F.O.٧٨. Vol.٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ١٨ April ١٨٣٥, P٩٠; Vol ٣١٥. From Boghos To Consuls Generals, ١٩ Mai ١٨٣٧. ونشير هنا إلى أنه عندما منعت اللحوم عن الرعايا البريطانيين في صفد كتبت الإدارة المصرية إلى متسلمها بضرورة حماية الرعايا البريطانيين، ومساواتهم مع السكان المحليين بالمأكولات ولوازم المعيشة. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، صورة الترجمة العربية للوثيقة العثمانية رقم ١٣٠، عابدين، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

[٤٢٢] لطيفة، سالم، المرجع السابق، ص٢٦٥-٢٦٦.

١. قنصلية دمشق:

بعد أن أصبحت دمشق خاضعة للحكم المصري سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، سمح للقنصل البريطاني فارن (Farren) (١٨٣٣- ١٨٣٧م) بدخولها في ٢١ رمضان سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م في موكب مع مستخدميه، وهو ممتطٍ جواده وبصحبته الخيالة في احتفال كبير واستقبل استقبالاً عسكرياً بعد أن مكث أربع سنوات في بيروت[٤٢٣].

وقد خرج كل مَنْ في دمشق ليشهدوا مجيء القنصل البريطاني العام فارن الذي كانوا يحسبون أنه سيقتل عندما يبلغ باب المدينة، وكان الموكب كبيراً ضم الانكشارية في الطليعة بلباسهم الباذخ من الحرير والموشح بالذهب يمتطون جياداً عربية أصيلة، والترجمان الثاني، وكان القنصل في بزته الفخمة على صهوة أجمل جوادٍ عربي يتبعه سائر حاشيته وحراسه[٤٢٤]، وتولى إدارة القنصلية بعد فارن القنصل تورم (Thorm) (١٨٣٧- ١٨٤١م) [٤٢٥].

وكان إنشاء هذه القنصلية في دمشق يهدف إلى تشجيع التجارة البريطانية فيها، بعد أن وصلت التجارة السورية آنذاك إلى حالة من التردي بسبب الصراعات

---

(٤٢٣) الخياط، المرجع السابق، ص٤٦؛ تيسير الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتمايعة في لواء دمشق من ١٢٥٥- ١٢٨٢هـ/ ١٨٤٠- ١٨٦٤م، (مؤتة: منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٥م)، ص٣٠. ونشير هنا إلى أن أحد سكان دمشق شاهد القنصل البريطاني فارن راكباً على حصان قوي حسن المنظر مرتدياً قبعة على رأسه مرصعة بالألماس وتعلوها ريشة حمراء وبيضاء وكان في مقدمة مستقبليه إبراهيم باشا وبرفقته عُمر بك أمير اللواء انظر رستم، المحفوظات الملكية، ج٢، ص٣٥٩؛ مذكرات تاريخية، المصدر السابق، ص٦٨؛ وأيضاً: Tibawi, A Modern History, P٨٥

(٤٢٤) الخياط، المرجع السابق، ص٤٦؛ الزواهرة، المرجع السابق، ص٣٠.

(٤٢٥) رينيه، المرجع السابق، ص٩٠.

الدائمة بين الباشوات المحليين وبين مختلف الفئات، مما أفقدها أهميتها التجارية. وعلق القنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل: أن تعيين فارن بمثابة خطأ معللاً أن التجارة السورية كانت ميتة بالقياس إلى التجارة الفرنسية. وكذا هو الحال لبريطانيا فإنه لا يعتقد أن تعيين قنصل عام لدى دمشق من شأنه بعث هذه التجارة[٤٢٦].

وبعد ذلك تتابع وصول قناصل الدول الأجنبية الأخرى إلى دمشق بعدما مُنعوا من دخولها سابقاً[٤٢٧].

٢. القنصلية البريطانية في بيروت:

أنشئت هذه القنصلية سنة ١٨٣٠م، وكان أول قنصل بريطاني تم تعينه فيها مور (Moor) (١٨٣٠- ١٨٣٦م)[٤٢٨].

٣. القنصلية البريطانية في القدس:

تأسست قنصلية بريطانية في القدس سنة ١٨٣٩م. وكان يونغ (Young) (١٨٣٩- ١٨٤٥م) أول قنصل بريطاني فيها حيث قام هذا القنصل برعاية المصالح البريطانية والأمريكية واليهودية والقبطية والحبشية وأشرف على أول

---

(٤٢٦) Barker, Op. Cit, Vol.٢, PP١٠٧- ١٠٨

(٤٢٧) قساطلي، المصدر السابق، ص ١٨٩؛ وأيضاً: Ismail, Documents Commercial (١٨٢١-١٨٣٥), Tome ٢١, Nombré ٤٣٢, Le ٢٠ Janvier ١٨٣٣.

(٤٢٨) Tibawi, A Modern History, P ٨٥

اسقيفية بريطانية في القدس[٤٢٩]. وتقاضى يونغ مرتب ٣٠٠ جنيه وسمح له بالانخراط في أعمال تجارية وأن ينقل إلى بالميرستون معلومات مفيدة حول التجارة وطلب منه جعل القدس مكان الإقامة الرئيسة له في فلسطين وأن يعمل على تنمية مشاعر ودية تجاه بريطانيا العظمى بين السكان الأصليين وبذل مساعيه لترويج السلع البريطانية وتوسع العلاقات التجارية بين البلدين[٤٣٠]. بالإضافة إلى ذلك فإن بريطانيا كانت تهدف من وراء فتح هذه القنصلية إلى منح الحماية البريطانية لجميع اليهود الذين يرفض قناصل دولهم الاعتراف بهم لإظهار عطفها الخاص على اليهود خدمة لهم وتلبية لرغبة الحركة الصهيونية ويظهر ذلك واضحاً من خلال الرسالة التي بعث بها بالميرستون إلى سفير بلاده لدى الأستانة بونسنبي بتاريخ ١١أيلول سنة١٨٤٠م جاء فيها: "أصبح يوجد هناك من بين اليهود المشتتين عبر أوروبا فكرة قوية تفيد أن الوقت قد حان لعودتهم إلى فلسطين ومن المعروف أن يهود أوروبا يملكون ثروات ضخمة وأن أي بلد قد يختاروا الاستقرار فيه سيحصل على منفعة كبيرة من الثروات التي يجلبونها إليه وسواء قبل محمد علي باشا هذا

---

(٤٢٩) Barker, Op. Cit, Vol.٢, P ١٧١; Albert M. Amson, The British Consulate In Jerusalem In Relation To The Jews Of Palestine (١٨٣٨-١٩١٤) Part ١, (London: Edward Goldston Ltd, ١٩٣٩), Pp١٠, ١٥, ٢٠. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بالميرستون سبق أن بعث رسالة إلى سفير بلاده لدى استانبول بونسنبي بتاريخ ١١ تشرين الثاني سنة ١٨٣٧م حثه فيها على تعيين قنصل مقيم في القدس الأمر الذي جعله أن يطلب من كامبل الحصول على موافقة محمد علي باشا كون القدس ضمن أراضي السيطرة المصرية لكن الوالي اشترط موافقته بموافقة السلطان العثماني هذا من جهة ومن جهة أخرى لم ينجح بونسنبي في الحصول على الفرمان المطلوب لتعيين قنصل مقيم في القدس حتى سنة ١٨٣٨م. انظر: A.L. Tibawi, British Interests In Palestine ١٨٠٠- ١٩٠١, (Oxford: Oxford University Press, ١٩٦١), p٣١

(٤٣٠) Tibawi, The British Interests, p٣٢

العرض كون فلسطين تقع تحت سيطرته أو رفضه فسيكون ذو أهمية كبيرة للسلطان أن يشجع اليهود للعودة إلى فلسطين والاستقرار فيها بسبب الثروة التي قد يجلبونها معهم ومن الممكن أن تزيد وتستثمر بما يعود بالفائدة على الدولة العثمانية[٤٣١].

وكان القنصل البريطاني العام لدى الإسكندرية كامبل قد أوفد الخواجة موزيه (Mousser) للقيام بأعمال القنصلية البريطانية في صفد[٤٣٢]، وفي يافا كان للبريطانيين قنصلية ترعى شؤون جاليتهم فيها[٤٣٣]. كما كان لهم في حلب أيضاً قنصلية تقوم بالغرض نفسه برئاسة القنصل باركر[٤٣٤]، وفي اللاذقية كان القنصل البريطاني فيها هو الخواجة إلياس موس فسيحة سنة ١٨٣٩م[٤٣٥].

- **القنصليات الفرنسية:**

أنشئت في بلاد الشام عدداً من القنصليات الفرنسية قبل الحكم المصري وبقيت هذه القنصليات ناشطة خلال فترة الحكم المصري لتتولى شؤون جاليتهم فيها

---

(٤٣١) F.O.٧٨, Vol. ٣٩٠, From Palmerston To Ponsonby, ١١ August ١٨٤٠. ونشير هنا إلى أنه مع إصرار المبشرين البريطانيين واهتمامهم في تحويل اليهود إلى مذهبهم المسيحي فقد تم توسيع القنصلية البريطانية في القدس. حيث رحبوا بوصول يونغ إلى القدس وتحدث معهم حول القنصلية ورأوا أن الاهتمام المتزايد في هذه المناطق والاستثمار الكبير لرأس المال البريطاني واحتشاد المسافرين إلى القدس هو مصلحة بريطانية. للمزيد انظر: Tibawi, A Modern History, P٨٥, British Interest, P٣٣

(٤٣٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٥، وثيقة عثمانية رقم ٦٩، عابدين، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة. ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

(٤٣٣) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٧، صورة الوثيقة العربية رقم ٧١، ، بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ص٢٠.

(٤٣٤) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة رقم ١٩٧، عابدين، بتاريخ ١٣ شعبان، ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

(٤٣٥) Ismail Documents Commercial (١٨٣٦-١٨٤٤) Tome ٢٢, N°٥, Fos ٤٤٥-٤٤٧, M. Boureé Au. Thiers, Beyrouth, Le ١٦ Mars ١٨٤٠.

من أهمها: قنصلية بيروت، التي أنشئت سنة ١٦٦٣م وشغل منصب القنصل فيها جوريل دروغمان (Jorelle Drogman) [٤٣٦] (١٨٣٢-١٨٣٧)وهنري غيز[٤٣٧] (١٨٣٧-١٨٤٠م) والكسندر ديفال (Alexandre Deval)(١٨٣٨)[٤٣٨] ودي مولوزية (Des Meloizer)(١٨٤٠- ١٨٤١م)[٤٣٩].

ومن القنصليات الفرنسية الأخرى قنصلية حلب[٤٤٠] وقنصلية اللاذقية[٤٤١]. وكذلك قنصلية طرابلس وقنصلية صيدا[٤٤٢].

ويلحظ أن القناصل الأجانب كانوا ممنوعين من دخول مدينة دمشق قبيل الحكم المصري لبلاد الشام ولكن بعد السيطرة المصرية سمح للأوروبيين بفتح قنصليات لهم فيها وخاصة البريطانيين والفرنسيين كان الهدف منها خدمة مصالح مواطنيهم التجارية، وسرعان ما أصبح لهؤلاء القناصل نفوذ قوي في المناطق التي وجُدوا فيها وبدأ تدخلهم في شؤون الإدارة المصرية واضحاً كما سنبين ذلك لاحقاً.

---

(٤٣٦) Ismail, Documents Diplomatiques, (١٨٣١-١٨٣٤)Tome٢٣, P٢٤٥; Documents Commercial, Tome ٢٢, N° ١٤٩, Du ٢٤ Juillet ١٨٣٧, P١١٧.

(٤٣٧) Ibide, Documents Diplomatiques,Tome٢٣, Le ٢٩ Juiller ١٨٣٤ P٣٣٤; Documents Diplomatiques, Tome٢٤, PP٢٩١- ٢٩٢; Documents Commercial, Tome٢٢, N°١٧٥, Du٢٨ Juin ١٨٣٧, P١٦٣

(٤٣٨) Ibide, Documents Commercial, Tome ٢٤, Beyrouth, Le٢ Aout ١٨٣٨, P٢٢٢.

(٤٣٩) Ibide, Documents Diplomatiques, Tome ٢٥, Beyrouth, Le٧ Juiller ١٨٤١, P٢٦٦.

(٤٤٠) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٠، محفظة رقم ٢٥٦، مكاتبة نمره ٢٨٢، عابدين، بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م. ونشير هنا إلى أن إنشاء هذه القنصلية كان سنة ١٥٦٠. انظر: ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الثاني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م)، ص ٥٨٥.

(٤٤١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٥/٢٤٣، عابدين، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

(٤٤٢) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٥٨٩. وتجدر الإشارة إليه هنا أن إنشاء قنصلية طرابلس كان سنة ١٦١٢م وقنصلية صيدا سنة ١٦١٦م. انظر. الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٥٨٩.

التنظيم الهيكلي للقنصليات:

كانت القنصليات عبارة عن بيوت دمشقية أجرت لهؤلاء القناصل فرفعوا أعلام بلادهم عليها ووضعوا على أبوابها إشارات للدلالة عليها فعلى سبيل المثال استأجر القنصل البريطاني في دمشق فارن قصر القباقيبي في الصالحية من قبل أخت عبد الرزاق قباقيبي لمدة سنة دون إذن أخيها وتم قبض الأجرة لسنة على أن يقوم بإخلائه بعد ذلك[٤٤٣].

- **القنصل:**

كان القنصل البريطاني على رأس الجالية البريطانية، وممثلها في كل مظهر من مظاهر حياتها، وهو حاميها والمدافع عنها، والقاضي في خصومات أفرادها، بموجب الامتيازات، وقوانين بريطانيا، والعرف. هذا فضلاً عن ضمانة احترام الحقوق التي نالها البريطانيون في الاتفاقات مع الدولة العثمانية، ومسؤوليته في حفظ النظام بين رجاله، والفصل في الخصومات بينهم. كما طُلب منه الاحتفاظ بالسجلات والأوراق الخاصة بأي رجل بريطاني يموت في حدود قنصليته والتأكد من أن ثروته قد عادت فعلاً إلى ورثته الحقيقيين، إضافة إلى كونه ممثلاً لشركة

---

[٤٤٣] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٨، محفظة رقم ٢٥٤، وثيقة عثمانية، رقم ٢٣/٣٠٠، عابدين بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

الليفانت (Levant)[*] وقضاتها، ومراقبة جميع أمورها. وبشكل عام كان القناصل البريطانيون يمثلون حكوماتهم ومصالحها التجارية[٤٤٤].

وكان يتم تعيين القناصل ووكلائهم في ولايات الدولة العثمانية عن طريق سفارات دولهم في الأستانة؛ حيث كانت تكتب هذه السفارات رسمياً إلى نظارت الخارجية العثمانية ترجمة قصيرة عن حياة القنصل، والأعمال التي قام بها. تم ترفع إلى نظارة الخارجية طلب السفارة إلى الباب العالي، مقترحة الموافقة على تعيين القنصل، ويوافق الصدر الأعظم على اقتراح نظارة الخارجية، وتصدر بعد ذلك إرادة السلطان العثماني بالموافقة على تعيين ذلك القنصل ومنحه الامتيازات التي كانت تمنح لغيره من القناصل[٤٤٥].

أما القنصل الفرنسي فكان مسؤولاً عن الأمن والنظام داخل إقامته، إضافة إلى كونه قاضياً لتجار وطنه في محل إقامته، وباستطاعته الفصل في القضايا المدنية التي لا تتجاوز قيمتها الـ ٣٠٠٠ ليرة، وفي حالة سلوك غير واضح من بعض التجار يحجزهم في بيوتهم ويفرض عليهم غرامات[٤٤٦].

(*) شركة بريطانية أنشئت في ١١ أيلول سنة ١٥٨١م للتجارة مع سكان الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وأنتخب رئيساً لها أوزبورن (Auzporn) وسمح للشركة باحتكار التجارة البريطانية مع الممتلكات العثمانية للمزيد انظر: الصباغ، ج١، ص١٧٨.

(٤٤٤) المرجع نفسه، ج٢، ص٦٠٩- ٦١٠.

(٤٤٥) عوض، المرجع السابق، ص٣٢٤- ٣٢٥.

(٤٤٦) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٠١. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعيين هؤلاء القناصل كان يتم عن طريق سفارات دولهم لدى الأستانة حيث ترفع أسماء من يقع عليه الاختيار إلى نظارة الخارجية العثمانية للموافقة ثم يليه موافقة الصدر الأعظم وتصدر بعد ذلك إرادة السلطان العثماني بالموافقة ليصار إلى تعيينه قنصلاً. للمزيد انظر: نوفل نعمة الله نوفل، الدستور العثماني، مجلد١، (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م)، ص ٥٢٨، عوض، المرجع السابق، ص ٣٢٤- ٣٢٥.

وقد كانت تجتمع لدى القنصل بـشكل عـام شخـصية الإداري الحـازم، والسياسي الماهر، والتاجر الخبير، وكان يختار معظمهم في فرنسا مثلاً مـن أُسـر ذات خبرة تجارية ومعرفة بعادات البلاد وتقاليدهم أكثر من غيرهم[٤٤٧].

وكان القنصل يعادل في منصبه مرتبة وزير في وطنه، ولـم يمـنح هـذا المنصب إلا لأصحاب الكفاءة، حيث كانت قنصليته بمثابة حكومة مصغرة أنيط بهـا تأمين مصالح بريطانيا من دمشق إلى بغداد، ومن نابلس إلى حلـب. وكـان عليـه تأمين تجارة بريطانيا عبر الصحراء، وتأمين المسافرين البريطانيين، والمبعـوثين، والمبشرين المقيمين فيها، وتأمين المدارس التابعة لهم، وحماية رعاياه، كمـا كـان عليه إقامة علاقات جيدة مع بدو الصحراء والدروز فـي حـوران[*] واللجـاة[**] وغيرها، ناهيك عن مراقبته والي دمشق العثماني، خاصة أن دمشق فيها مقر قيـادة الجيش، وعناصر السلطة الحاكمة[٤٤٨].

---

(٤٤٧) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٠٥- ٦٠٦.

(*) كلمة آرامية الأصل مشتقة من حور أو حوريم، وتعني بلد الكهوف حيث اشتهرت بالكهوف والمغاور والأبنية الباطنيـة والصخور البازلتية السوداء هي السمة المميزة لمبانيها وأرضها، ومن هنا سموها البلد الأسود. وحوران كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى عديدة، ومزارع وحراج، وما زالت منازل للعرب. انظر: صادق يلـي، حـوران ورحلة إلى بلد الكهوف، مجلة العربي، العدد ٣٠٦، (مايو: ١٩٨٤م)، ص١٠٢.

(**) اسم للحرة السوداء التي بأرض صرخد من نواحي الشام فيها قرى ومزارع وعمارة واسعة، يشملها هذا الاسم وهي منطقة بركانية وعرة شديدة التعقيد. انظر: الحموي، المصدر السابق، ج٣، ص٣٠٠.

(٤٤٨) نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٣٥٢- ٣٥٣.

وكان القناصل يتقاضون رواتب ترتفع بارتفاع الأسعار، ويتحملون مصاريفهم الذاتية. كما كانوا يمنحون رسوماً قنصلية بنسبة ٢% من ثمن بضائع شركاتهم الوطنية عند مرورها بالمدن المقيمين بها، أو التابعة لمهام قنصلياتهم[٤٤٩].

وقد بقي القناصل الأوروبيون ومن بينهم القناصل البريطانيون، يعيشون حياتهم الخاصة مع أسرهم في أماكن محددة من المدينة. ولم يستطيعوا إنشاء أية علاقات، أو المشاركة في الحياة الاجتماعية إلا في حالات نادرة كانت تفرضها عليهم طبيعة عملهم هنالك، منها أنهم كانوا يعملون جواسيس لبلدانهم[٤٥٠].

وكان القنصل البريطاني لدى دمشق فارن قد أقام في حي اليهود بالقرب من بيت هارون هراري اليهودي؛ الذي يقع بالقرب من زقاق القميم والقميلة، ويصف هذا البيت بأنه عبارة عن بيت دمشقي به فسحة سماوية مزروعة بأشجار الياسمين وعرائش الكرمة وأشجار الليمون والبرتقال، وشكلت هذه الأشجار مظلة وارفة الظلال للساحة. كما سكن وكيل قنصل فرنسا ثم قنصلها فيما بعد في حي النصارى[٤٥١].

---

(٤٤٩) المرجع نفسه، ج٢، ص٣٥٤. ولا بد هنا من الإشارة إلى أنه تم إعفاء جميع أشياء القناصل ووكلائهم، الذين لا يتعاطون التجارة، من رسوم الجمارك، وإعفاء جزء من أشياء القناصل ووكلائهم الذين يتعاطون التجارة بقيمة خمسة وعشرين ألف قرش سنوياً، وعشرين ألف قرش للقناصل، وخمسة عشر ألف قرش بالنسبة لوكلاء القناصل. ومنح القنصل البريطاني العام لدى الاسكندرية باركر علاوة بلغت ٦٥٠ جنيه استرليني، وتقاضى القنصل الفرنسي لدى بيروت هنري غيز راتباً مقداره ٣٠٠٠ فرنك سنوياً. انظر: Ismail, Documents Commerciall (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome ٢٢, Nombre ١٩٧, Fos ٣٣٤, Henry Guys Au Comte Mole, Beyrouth, Le ٢٣ Fevrier ١٨٣٨, PP ١٠٣, ٢٠٨; Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٠;

(٤٥٠) مجهول، مذكرات تاريخية، ص٦٩.

(٤٥١) رستم، الأصول العربية، ج٥، ص٥، نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٣٥٥.

ويمكن القول: إن مهمة القناصل كانت منصبة بالدرجة الأولى حتى نهاية القرن الثامن عشر على الجانب التجاري. ثم تغيرت مهمتهم خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر حيث أخذوا يسعون إلى تبرير مواقفهم من خلال النشاط السياسي، باذلين وسعهم للتدخل في شؤون المنطقة على أمل تحسين مصالح حكوماتهم، وفي بعض الأحيان، لتحقيق أطماع شخصية ومآرب ذاتية[٤٥٢].

ووجد إلى جانب القنصل نائبه الذي كان ينوب عنه أثناء غيابه. ومنع الدستور العثماني من تعيين أحد من الأهالي وكيل قنصل، أو مأمور قنصل لدولة أجنبية، ولا أحد من وكلاء القناصل ومأمورياتهم يمكنه من ممارسة مأموريته، دون أن يحصل على موافقة الدولة العثمانية في مأموريته بواسطة سفارة الدولة الأجنبية الكائنة في دار السعادة[٤٥٣].

أما الخازن فكان مسؤولاً عن جمع الضرائب، ويصرف المال بموافقة السفير أو القنصل للإنفاق على الغرامات والبلص(*) والهدايا والرشوات وبقية المصروفات ذات الطابع العام. كما يقوم بدفع أجور خدم القنصلية، إضافة إلى حصوله من التجار على تقرير دوري عن البضائع التي يجب أن تبعث إلى بريطانيا أو تأتي منها. وكان التقرير يبعث دورياً إلى وطنه لتدقيقه[٤٥٤].

---

(٤٥٢) ياب، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٤٥٣) نوفل، الدستور العثماني، مجلد١، ص٥٢٨؛ الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٢٥.

(*) ضريبة مالية اعتباطية تم فرضها على الرعايا أو على التجار المحليين والأجانب دون وجه حق أو أساس شرعي أو قانوني. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٨٧.

(٤٥٤) Wood, A History Of The Levant Company, (London: ١٩٣٥) PP ٢٢١-٢٢٢

ومن الكادر الوظيفي للقنصلية التراجمة(**) الذين كانوا بمثابة وسطاء بين الجاليات الأوروبية والسكان المحليين وكان لكل قنصل ترجمانان أو ثلاثة تراجمة، كان يتقاضى الترجمان ٣٠٠جنيه سنوياً، وتميزوا بارتداء الملابس الأنيقة، والأحذية الصفراء في القدمين، وقلبق(٤٥٥) الفراء على الرأس(٤٥٦).

وكان يعمل مع القنصل البريطاني لدى دمشق نعمة الحضيرية، وهو أول ترجمان للأجانب في دمشق، وكان من أصحاب الوجاهة والذكاء والغنى بين المسيحيين(٤٥٧).

وقد عمل عدد من الانكشارية كقواصة(***) لدى القناصل وكان وكيل القنصل البريطاني لدى اللاذقية لا يكفيه قواص واحد؛ لذلك طلب من رئيس رجال الجهادية الميرميران (أمير الأمراء) سليمان الفرنساوي أن يسمح له باستخدام قواصان في معيته، لكنه رفض طلبه؛ وذلك لأن قناصل الدول الأوروبية الأخرى

(**) نص الدستور العثماني من خلال نظام الإدارة الخارجية على أن للقنصليات الحق في استخدام أربعة تراجمة؛ إذا كانت القنصلية في مقر الإيالة، وفي استخدام ثلاثة تراجمة إذا كانت القنصلية عامة. ويتم تعيين التراجمة عندما تقوم القنصلية بالكتابة إلى سفارتها لدى الاستانة مُطالِبةً بتعيين ترجمانٍ من الأهالي. انظر: نوفل، الدستور العثماني، ج١، ص٥٢٧.

(٤٥٥) وهو من ملابس الرأس الطويلة السوداء اللون المصنوعة من جلد الجدي الصغير. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٤٥٦) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٢٠- ٦٢١.

(٤٥٧) قساطلي، المصدر السابق، ص٨٩.

(***) القواصة مفردها قواص أو قواس وهو الشخص الذي يخدم القناصل الأجانب وسواهم؛ كالولاة خدمة خاصة لذاته، كما يرافقه أينما ذهب ويكون متقلداً سيفه، ويستخدمه في مهامه الخاصة. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص١٣٣. وتجدر الإشارة إليه هنا أن الدستور العثماني نص على تعيين أربعة قواصة في القنصليات التي في مقرها الإيالة، وثلاثة قواصة في القنصليات العامة. انظر: نوفل، المصدر السابق، ج١، ص٥٢٧.

كانوا يطمحون في مشاركة قنصل بريطانيا في التسهيلات الممنوحة لـــه فـــي هـــذا الخصوص[٤٥٨].

وكان يتم اختيار هؤلاء القواصة عن طريق القناصل حيث يختـــارون مـــن يتصف بالأمانة والصيانة والهيئة اللطيفة، حيث إن مهمة عمل القواص هي حراسة القنصل وأسرته. وإذا ما اضطر القنصل إلى أن يسير في شوارع دمشق لسبب ما، إما راكباً أو ماشياً، كان القواص يتقلد سيفه ويسير أمامه، وإذا ما ركـــب القنـــصل العربة كان يجلس القواص أمامه في العربة مرتدياً زياً خاصاً بـــه. وبلـــغ راتبـــه ثلاثمائة قرش سنوياً. ومن أسماء القواصة عمر آغا بن حسين معدنلي ثم حسين بن محمد الأدرميني[٤٥٩].

ووجد إلى جانب هؤلاء الموظفين رجل دين؛ للإشراف على الأمور الدينية، وتنظيم العبادات في كل إسكلة[٤٦٠] يقيم فيها القنصل وكان يتقاضى راتباً سنوياً بلـــغ ٢٠٠ جنيه استرليني[٤٦١].

---

(٤٥٨) محافظ، عابدين، الأبحاث رقم ٧٨، المحفظة رقم ٢٥٤، ترجمة الوثيقـــة العربيـــة رقـــم ٢٤/٢٨٦، عابـــدين، بتـــاريخ ١٢٥٢هـــ/١٨٣٦م.

(٤٥٩) رستم، الأصول العربية، ج٣-٤، ص٢٤٧، وأيضاً: Isabel, Burton, The Inner Life Of Syria Palestine And The Holy Londres, (London: ١٨٨٤), P٢٤

(٤٦٠) كلمة عثمانية تعني مكان شحن البضائع ويقيم فيها الأجانب سواء أكانت موانئ على الساحل أم مدناً في الـــداخل وكانـــت محطاً لتجارتهم ونشاطهم وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان اختيار الأوروبيين للموانئ والمدن التي سيقيمونها، ويعملون فيها تخضع لعوامل معينة؛ فهناك العامل التجاري الذي يستدعي أن يكون الميناء المختار صالحاً لشحن البضائع وتفريغها، وقريباً من المدن الداخلية أو المراكز الذي تزوده بالبضائع، وسهل الاتصال معها عبر مواصلات ممهدة وآمنة، ومحمية من قطاع الطرق، إضافة إلى المناخ الصحي الملائم لهم والمساعد على البقاء والعمل، وكل ما يلزم من مـــوارد ضرورية لحياتهم المعيشية. انظر. الصباغ، ج١، ص٢٣٤، ٢٣٦.

(٤٦١) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ٦٣٣; وأيضاً: Wood, Op.Cit, P٢٢٨

وكذلك وجد مراسل خاص للقنصل كـان يـسير أمامـه فـي المناسـبات والاحتفالات حاملاً عصا نقشت بالفضة[٤٦٢].

وضمت القنصلية طبيباً للإشراف على صحة أفراد الجالية، ومعالجتهم مـن الأمراض والأوبئة التي يصابون بها. ووجد كذلك الخدم، وطبـاخ، ومـساعد لـه لترتيب المائدة. وكان الهدف من الخدم المحافظة على نظام التـرف، والاحتفـالات التي كان القناصل حريـصين علـى إظهارهـا فخمـة أمـام العثمـانيين لينـالوا تقديرهم[٤٦٣].

وكان يتم محاكمة أفراد الجالية في محاكم خاصـة بهـم بحـضور قـاضٍ بريطاني، ولا يسمح لهذا القاضي باتخاذ قرار إلا إذا حضر السفير من أجل حمايـة التجارة البريطانية، فلا يجوز أن يسجنوا أو تتعرض بيوتهم للبيع أو للطـرد، ويـتم محاكمتهم في المحكمة، ويلتقون هناك بالسفير الذي يقوم بدوره بالإجابة عنهم[٤٦٤].

وكان للقنصليات بريد تجاري يحمل رسائل التجار ومراسلاتهم بين المناطق التي يقيمون فيها تجارتهم ومقر قنصلياتهم؛ لسير حركة التجارة، وخدمة لمصالحهم التجارية فيها. فقد أشار القنصل البريطاني لدى دمشق فارن في حـديث لـه مـع حكمدار الشام محمد شريف باشا أن إنشاء بريد من قبـل الإدارة المـصرية بـين دمشق وبيروت يضر بالبريد البريطاني في هاتين المدينتين مما جعل محمد شـريف

(٤٦٢) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٣٧.

(٤٦٣) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٣٧.

(٤٦٤) Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P٢٥

باشا يبعث رسالة إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٣ ذي الحجة سنة١٢٥٦هـــ/١٨٤٠م يخبره فيها بما حصل بينه وبين القنصل البريطاني في دمشق، ورغبته الملحة فـــي إنشاء بريد بين دمشق وبيروت، وأنه ينتظر منه الأمر لاتخاذ القرار بذلك(٤٦٥).

وسبق أن تمت الإشارة إلى أن الإدارة المصرية قد نظمت شؤون البريد بين بلاد الشام والقاهرة، وحددوا نقاطه، والحيوانات اللازمة لنقله، والعناصر التي تقـــوم بذلك، وأقاموا أبراجاً للمراقبة في الموانئ، وبعض المواقع. كما خصـــصوا قـــوات لحماية طرق البريد، والمحافظة عليها من أي اعتداء(٤٦٦).

تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام

- **إساءة نظام الحماية:**

كان افتقار السكان إلى ظهير ونصير في بلاد الشام قد حملهم على الـــسعي الحثيث وراء نيل الحمايات الأوروبية، و الاحتماءِ في ظل أحد القناصل(٤٦٧).

وكان أصحاب الحمايات المحليون يتمتعون بالحماية الأوروبية، واســـتطاع هؤلاء، بطريقةٍ أو بأخرى، الحصول على جواز سفرٍ أوروبي، مما وفر لهم التمتـــع بالعديد من الميزات مثل الإعفاء الضريبي، والتجنيد الإلزامي، والرسوم الجمركيـــة

---

(٤٦٥) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ٢٩/١١، عابدين، من محرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٦هـــ/ ١٨٤٠م. ونشير هنا إلى أن محمد شريف باشا سبق أن طلب إرسال بريده مع بريد الدولة المصرية الـــذاهب من حلب إلى دمشق فبيروت ثم إلى الاسكندرية، في حين أن البريطانيين يرسلون بريدهم من دمشق إلى بيروت بالأجرة وبأموال البريطانيين. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة رقم ٢٩/١١، عابـــدين، بتـــاريخ ٢٣ ذي الحجـــة ١٢٥٥هـــ/ ١٨٣٩م.

(٤٦٦) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٦٠.

(٤٦٧) غيز، المصدر السابق، ج١، ص١٠٢.

المخفضة. وبتمثيلهم في البعثات الدبلوماسية أمام السُلطات العثمانية، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين، هذا فضلاً عما يتمتعون به من مزايا يتفوقون فيها على الأجانب مثل اللغة، والصلات المحلية، والخبرة فإنهم غالباً ما أصابوا نجاحاً كبيراً في التجارة والمال(٤٦٨).

وقد اعتاد القناصل على فرض حمايتهم على الأهالي ممن يطلبها. فقد رفع القنصل البريطاني لدى بيروت مور إلى محافظ المدينة قائمة بأسماء بعض الأشخاص الذين يرغبون في الدخول تحت الحماية البريطانية، وضمت هذه القائمة مسيحيين ومُسلمين(٤٦٩).

وقد مُنع القناصل وموظفو القنصلية من بسط حمايتهم على دكاكين الرعايا العثمانيين، أو أصحابها بأية وسيلةٍ كانت، كما أن اشتغال الأهالي والذين هم تحت الحماية في القنصليات الأجنبية لا يعني منحهم امتيازاً عن غيرهم؛ لأن الحماية هي شخصيةٌ محضة، ومحصورة في خدمتهم فقط(٤٧٠).

---

(٤٦٨) ليندا، المرجع السابق، ص١٠٥. ومما يحسن التنويه إليه هنا إلى أن الدولة العثمانية كانت قد سمحت للقناصل في دمشق بتوفير الحماية للرجال الذين كانوا يعملون لديهم فكان لكل قنصل الحق في توفير الحماية من ثمانية أشخاص إلى عشرة أشخاص وهؤلاء الأشخاص يحصلون على البراءات من الدولة العثمانية عن طريق القناصل. انظر: نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٣٥٧; رستم، الأصول العربية، ج٣، ص١٠١.

(٤٦٩) عوض، المرجع السابق، ص٣٢٦.

(٤٧٠) نوفل، الدستور العثماني، م١، ص٥٢٩؛ عوض، المرجع السابق، ص٣٢٦.

وتنتهي حماية الأشخاص عند انفصالهم من الخدمة، أو وفاتهم، ولا تلحق في مدة حياتهم بأقاربهم، ولا تنتقل إلى أبنائهم من بعدهم. ولا يعفى هؤلاء من الخدمة العسكرية بالذات، أو بدفع بدل عنها(٤٧١).

وقد اتسع نطاق الحمايات واستفادَ من وراء ذلك القناصل ووكلاؤهم، كما استغل أصحاب الحمايات الظروف، وفتحوا الخمارات، وقدموا المشروبات المسكرة للقوات المصرية في بلاد الشام، مخالفين تعليمات الجيش المصري، لدرجة جعلت القنصل البريطاني في دمشق فارن يشكو منها، مبيناً أن الذين يديرونها يونانيون أصحاب حماية بريطانية، ويجب أن تُقام في الطرق البعيدة لتكون راحةً للمسافرين والأوروبيين(٤٧٢).

وقد طلبت الإدارة المصرية من المتسلمين في إيالات بلاد الشام ضرورة تحصيل رسوم الالتزام على سائر الخمور والمسكرات لأن الإفرنج(٤٧٣) لا يدفعون الرسوم الأميرية المستحقة على الخمارات(٤٧٤).

---

(٤٧١) نوفل، الدستور العثماني، م١، ص٥٢٨.

(٤٧٢) F.O. ٧٨, Vol. ٢٦٢, From Farren To Chapeaud, ٢ February ١٨٣٥. ويحسن الإشارة هنا إلى أن الإدارة المصرية في بلاد الشام طلبت من المتسلمين ضرورة تبليغ القناصل إقفال هذه الخمارات التي فتحها رعاياهم بعد إمهالهم ثماني ساعات، لكن ذلك لم يتحقق رغم كتابة القناصل البريطانيين في بلاد لشام لرعاياهم فيها بالعمل على وقف بيع الخمور، والالتزام بالرسوم المقررة بسبب أن الدائرة القنصلية كانت شريكة في هذا العمل. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ٤١، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، المصدر نفسه، مكاتبة رقم ٢٠٩، عابدين، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

(٤٧٣) هم من رعايا الدول الأوروبية الذين يعدون من أهل الحرب وليسوا من أهل الذمة، أو الذين اتبعوهم على ديانتهم، خاصة الكاثوليك. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص١١٣.

(٤٧٤) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٦، مكاتبة رقم ٢٠٩، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

فقد كان القناصل ومترجميهم والذين في حمايتهم يأتون بمشروبات مثل العرق والعنب والخمر والزبيب من بلاد أخرى ويدّعون أنها خاصة بأنفسهم، والحقيقة أن المشروبات التي يأتون بها ليست خاصة بذاتهم؛ بل إنهم يوردونها للبيع[٤٧٥].

وتجاوز القناصل إساءة نظام الحماية وبيعت الوظائف القنصلية وفقاً لأهميتها. ومن الطريف أن من كان يحصل على وظيفة مُترجم لم يكن يعرف إلا اللغة العربية حتى ولو لم يتقنها[٤٧٦].

وقد حاول أصحاب الزوارق البحرية ما بين يافا واللاذقية الحصول على باسبورتات (جوازات سفر) على أنهم حمايات تابعين لدول أجنبية تهرباً من استخدامهم في مهمات النقل البحري المصري وترميم عكا لأن المسافة التي يقومون بالعمل خلالها طويلة وشاقة[٤٧٧].

وكانت هذه الحمايات تشكل مصدراً لإيرادات كبيرة للقناصل، ونظراً لأهمية الدخول في الحماية فقد أكد أحد التجار البريطانيين في دمشق أنه يفضل أن يدفع بإرادته ألف جنيه استرليني من أجل أن يكون نائب قنصل، وأن لا يحصل

---

(٤٧٥) المصدر نفسه، محفظة رقم٧٠، مكاتبة رقم٢٠٩، عابدين، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٨.

(٤٧٦) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٦، وثيقة عثمانية رقم ٤١، عابدين، ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م. ونشير هنا إلى أن فتح باب الحمايات، كان لمن يدفع أكثر. مما نتج عنه عجز في الإدارة المصرية عن ممارسة حقوقها سواءً في الإدارة أو الاقتصاد أو القضاء وما تركتهُ هذه الأوضاع من انعكاسات سيئة على المجتمع المحلي. انظر: لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٧.

(٤٧٧) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية رقم ١٣، عابدين، بتاريخ ٥ جُمادى الأولى١٢٤٩هـ/١٨٣٢م.

على راتب ليسهل كل صفقاته التجارية(٤٧٨). وقـد اعتـاد القناصـل أن يـصدروا شهادات بأن البضائع الموجودة في الجمارك العثمانية تابعـةً لهـم، ومُعفـاة مـن الرسوم، ولا يمكن تفتيشها. مع أن السكان كانوا يعرفون جميعاً بأن القناصـل إنمـا يتسترون على بضائع تابعةً لبعض التجار الوطنيين(٤٧٩).

وكان القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل، بعث تقريراً إلـى وزيـر الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بتاريخ ٢٢ تشرين الثـاني سـنة ١٨٣٥م ذكر فيه أن معظم التراجمة الملتحقين بالقنصليات هم من أغنياء التجار لـيس فـي استطاعة أحدهم أن يؤدي للقنصل وظيفة الترجمة؛ لأنهم لا يعرفون لُغةً أخرى غير اللغة العربية. وأن معظم التراجمة في القنصليات، وهم من سـكان شـرقي البحـر المتوسط ليس لهم سوى حظٌ بسيط من التعليم، فضلاً عن أنهـم يـستقبلون بـنفس مظاهر الإكرام كما يُستقبل التراجمة الفرنسيين. لكن التراجمة الأوروبيـين كـانوا متقفين يعملون في وظائفهم باسم مليك بلادهم، وهم مُرشحون، مع مرور الـزمن، للترقية في السلك القنصلي"(٤٨٠).

---

(٤٧٨) John Bowring, Report Commercial Statistics Of Syria, (Newyork: Arnopress, ١٩٧٣) P١٠٠

(٤٧٩) F.O.٧٨, Vol. ٢٤٤, From Campbell To Palmerston, ١٩ June ١٨٣٤; Vol.٢٦٣ From Farren To Thompson, ٢٤ June ١٨٣٥, P٣٠.

(٤٨٠) F.O.٧٨, Vol. ٢٤٤, From Campbell To Palmerston, ٢٢ November ١٨٣٥. Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, ٢٢ September ١٨٣٧.

وقد أساء القناصل استعمال الامتيازات التي أعطيت لهم. منها أن القنصل البريطاني لدى بيروت مور كان يحمي شحنة من القمح، تبين فيما بعد أنها ليست له، وأن أحد اليونانيين قد أرسلها إلى آخر[٤٨١].

وقد أجريت التحقيقات من قبل الإدارة المصرية بشأن شرعية الحماية، وكيفية التوصل إليها. وصدر قرار بأن يكون في خدمة وكلاء القناصل بالموانئ ستة أشخاص مُترجم وقواص وطباخ وخادمان وسائس، وللقناصل المقيمين في حلب مُترجمان وقواصان وثلاثة أو خمسة من الخدم. وإن أولاد العاملين ليس لهم حق التمتع بالحماية، وغير مُصرح لهم بشمول غيرهم فيها[٤٨٢].

ونص الدستور العثماني في إحدى مواده على وجوب رفع الحصانة عن مرتكبي المخالفات من أصحاب الحمايات وضرورة تسليم من ارتكب منهم جنحة أو جناية من طرف المأمورين الأجانب إلى الحكومة[٤٨٣].

وزاد القناصل في عدد من يوفرون لهم الحماية، واستخدام الامتياز الممنوح لهم استخداماً سيئاً للتهرب من دفع الضرائب للسلطات المصرية، وامتنعوا عن المثول أمام محاكمها. وبلغ عدد الحمايات لكل قنصل ما بين الخمسة عشر إلى

---

(٤٨١) Ibide, Vol. ٣٢٥, From Campbell To Ponsonby, ١٩ June ١٨٣٧ ونشير هنا إلى أن القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل كان مضطراً للإشارة إلى ولع بعض القناصل في انتهاز كافة الأمور التي تحتمل أن تغضب الحكومة البريطانية على نائب السلطان محمد علي باشا، كما أنهم كانوا يتحادثون من آن إلى آخر عن امتيازات لم يكن لها وجود في يوم من الأيام. انظر: F.O. ٧٨, Vol. ٢٨٤, From Campbell To Ponsonby, ٣ December ١٨٣٦

(٤٨٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية، رقم ٥٩، عابدين، بتاريخ ٤ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، المصدر نفسه؛ محفظة رقم ٢٦٧، وثيقة عثمانية رقم ٦٥، عابدين، بتاريخ ٢٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م.

(٤٨٣) نوفل، الدستور العثماني، م١، ص٥٢٩.

الخمسين. شخصاً مما أضر بمصالح الدولة المصرية التي اضطرت إلى تحديد عدد الحمايات لكل قنصل، وقد تمادى القناصل كثيراً فـــي نظـــام الحمايـــة (الامتيـــاز) الممنوحة لهم، وقاموا بإعطائها، بدورهم لبعض الحرفيين؛ كمُعلمي البناء والنجـــارة والفواخرية (صانعي الفخار) كما وفروا هذه الحماية لعناصر البريد الذين يحملـــون بريدهم؛ كي لا يعترض طريقهم أحد[٤٨٤].

وكان أذى أصحاب الحماية قد تحول إلى الأهالي؛ فرفعت الشكاوي لتصف تلك الأفعال غير اللائقة التي يرتكبها قواصو القنصل البريطاني في دمشق، إذ أدخل في حمايته المشتهرين بالتمرد والشغب، وإن أكثر الأهالي شقاوة في دمـــشق الـــشام هم سكان أحياء الميدان، والعقيبة، والصالحية، وإن أغلب المستخدمين عند القنـــصل منهم[٤٨٥].

وتشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أن القنصل البريطاني في دمشق فارن قد خالف نظام الحماية؛ وذلك عندما أقدم على استخدام أنـــاس أصـــحاء أقويـــاء فـــي العسكرية والبريد[٤٨٦].

---

(٤٨٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢١٨، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

(٤٨٥) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٦٩، عابدين، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٤٨٦) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٢٥، وثيقة رقم ١٦٧/ ٢٥، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموعة من الأشخاص من أصحاب حمايات القناصل قاموا بالاعتداء على إحدى القرى في الغوطة، (قريـــة بيت السحم) وأخذوا منهم مبلغ ٧٥٠ قرشاً من محصلها وضربوا أهلها. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٢٥، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

وتمادى أصحاب الحماية في إباحة المحظورات لأنفسهم دون أن تمتد إليهم يد الإدارة المصرية. فحدث أن أقدم احد ذوي الحماية البريطانية على السرقة ولما قُبض عليه تدخلت القنصلية لدى السلطات المصرية، وتم الإفراج عنه. وفي الوقت نفسه أشار القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل في رسالةٍ بعثها بتاريخ ١٣ تشرين أول سنة ١٨٣٧م إلى حكومته أن التجار البريطانيين أنفسهم أصبحوا يجدون صعوبة في تحصيل ديونهم من التجار المسيحيين من أصحاب الحماية، ومثلما يدفع هؤلاء للقناصل لحمايتهم فإنهم يُكررون الشيء نفسه ليكون الحكم في صالحهم، وترتب على ذلك أن أصبح القناصل يتعاطون الرشوة، ووقفوا إلى جانب الراشين؛ مما أدى إلى استياء الإدارة المصرية في بلاد الشام من هذه الأفعال[٤٨٧].

وتجاوز القناصل الفرنسيون مهامهم القنصلية، وتدخلوا في شؤون الإدارة المصرية، وأساءوا نظام الحماية. وبلغ من نفوذ هؤلاء القناصل أن أصبحت لهم إقطاعات. وكانوا وكلاء لبعض قرى الجنود السباهية (الفرسان) المقيمين خارج البلاد التابعة للحكومة المصرية[٤٨٨].

وكان القنصل الفرنسي في اللاذقية لوسين جفروا قد التزم من محفوظ سلطان ملتزم مقاطعة المزيرعة في آذار سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م ثمانية قرى مدة تسعة سنين عن كل سنة مائتا قرش وعن كل قرية ألف قرش وأنه صرف من ماله

---

(٤٨٧) F.O.٧٨, Vol. ٣٢١, From Campbell To Palmerston, ١٣ Octobar ١٨٣٧.

(٤٨٨) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٧، محفظة رقم ٢٥٣، ترجمة الوثيقة العثمانية، رقم ٢٠١، عابدين، بتاريخ من مُحرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

حوالي ثلاثة آلاف ومائة قرشٍ نتيجة بناء ستة بيوت في قريـــة المـــشيرفة التابعـــة للمقاطعة المذكورة وثمن أخشاب لبناء بيوت في قرية مرديدو بمبلغ ألفين وخمسمائة قرش كما أكرم أقارب الملتزم ما قيمتهُ ستمائة قرش(٤٨٩).

وكانت تحت حماية القنصل الفرنسي لدى طرابلس الشام بودفيل (Bodvel) مجموعة من الأشخاص معفيون من دفع الجزية(*) والإعانة، ولدى وكيل القنـــصل الفرنسي لدى اللاذقية مجموعة أشخاص من أصحاب الحمايات(٤٩٠).

وقدم وكيل القنصل الفرنسي لـــدى بيـــروت جوريـــل (Jorelle) (١٨٣٢–١٨٣٧م)، إلى الإدارة المصرية في بلاد الشام التماساً طلـــب فيـــه حفـــظ الأديـــرة الموجودة بنواحي القُدس الشريف والناصرة والكرمل، وصيانتها الكامنة تحت حماية الفرنسيين(٤٩١).

---

(٤٨٩) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٩، محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية رقـم ٢٥/١٦٩، عابـدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(*) ضريبة الرأس التي يدفعها أهل الذمة مقابل بقائهم على دينهم، وتجب على الرجال الأحرار العقـلاء الأصـحاء، ذوي المقدرة المالية وأُعفي منها الرهبان، وذوو العاهات. انظر: عبدالكريم الخطيب، المرجع السابق، ص١٢٣.

(٤٩٠) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٠، محفظة رقـم ٢٥٦، وثيقـة عثمانيـة رقـم ٣٤٣، عابـدين، بتـاريخ ١٦ شـعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، ص٢.

(٤٩١) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٣١، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الأحد بتاريخ ٧ رجـب ١٢٤٧هـــ/ ١٨٣١م. ونشير هنا إلى أن بعض أغنياء التجار المحليين أخذ يبحث عن وظائف متواضعة وتطوعية؛ كوظيفة الترجمان في القنصلية الفرنسية، أو المستخدم في مؤسسة تجارية فرنسية بغية التمتع بحق الحماية. وكانت هذه الإجراءات تـشكل، أيضاً، لتجار فرنسيين مقيمين في البلاد، فرصة لإنشاء جمعيات مربحة، وبحلول سنة ١٨٤٠م في ظل تطـور التجـارة وازدياد النشاط الأوروبي، وحالة الإرتياب الداخلية، تكاثرت طلبات الحماية مما آثار قلق كل من الـسلطات الفرنـسية والحكومة العثمانية. انظر: دومنيك، المرجع السابق، ص٣٧٣– ٣٧٤.

- **القنصليات البريطانية والفرنسية ملجأ للهاربين من التجنيد الإجباري:**

كانت القنصليات البريطانية والفرنسية في بلاد الشام ملجـــأً للهـــاربين مـــن التجنيد الإجباري(*)، خاصة أهالي بيروت الذين لم يكادوا يسمعوا كلمة الخدمـــة، أو قضاء مصلحة، حتى يسارعوا في اللجوء إلى قنصل من القناصـــل المقيمـــين فـــي بيروت، طالبين منهم الحماية، لإعفاءهم من التجنيد الإجباري(٤٩٢).

وقد طلب إبراهيم باشا من الإدارة المصرية الوقـــوف بحـــزم ضـــد هـــذه المعضلة، وأصدر أوامره بأن من يهرب من الخدمة يلقَ العقاب، ويضرب خمسمائة عصا(٤٩٣).

وقد بدأ تطبيق التجنيد الإجباري سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م لتكـــوين جـــيش للحيلولة دون عصيان المناطق المسيطرة عليها وجمع السلطة كلهـــا بيـــد الدولـــة المصرية وتجريدها من كل قوة عسكرية(٤٩٤).

ومع إقدام الإدارة المصرية على تجنيد بعض المسيحيين في بـــلاد الـــشام تذمر القناصل من هذا الإجراء، مما دعى القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل أن يبعث على الفور رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية البريطـــاني بالميرســـتون،

(*) كان يؤخذ التجنيد عن طريق حفر تُرعه (حفرة) وينزل اليها من الجبال ثلاثة عشرة أو خمسة عشر ألف شخص للعمـــل في الحفرة المزعومة، حتى إذا نزلوا جميعاً طوقوا بالجنود، وأخذ منهم من يصلح للجُندية. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٥٧، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العربية رقم ٣١٦، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٤٩٢) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٣٢١، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى، ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٤٩٣) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

(٤٩٤) ضو، تاريخ الموارنة، ج٥، ص٦٠٣.

بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٥م طلب فيها إعادة المسيحيين إلى منازلهم، ومعاقبة من أقدم على تجنيدهم[٤٩٥].

ولكي يتهرب بعض السكان من هذا النظام كانوا يدخلون تحت الحماية الأجنبية، وخاصةً في بيروت، وأصبح المتمتعون بهذه الحماية يحملون العصا، وإذا تعرض لهم أحدٌ يقول: أنا تابع للحكومة الفلانية[٤٩٦].

وعندما أصدرت الإدارة المصرية سنة ١٨٣٣م الأمر بدعوة ألف رجل للالتحاق بالجيش فر بعضهم إلى دور القنصليات؛ ليحتموا بحرمها، وجيء بآبائهم لجلدهم بالقُرب من النوافذ على أمل إخراج الفارين من مخابئهم. وأخيراً كُلف مشايخ أقسام المدينة بذكر عدد الرجال الذين يستطيعون جلبهم للالتحاق بالجيش[٤٩٧].

وأقدمت الإدارة المصرية على محاصرة القنصليات ووضعَ الحرس عليها؛ لمنع التجاء الأهالي إليها، وانتشرت القوات المصرية في الشوارع والحدائق، ودخلوا بعض الكنائس لاعتقادهم بوجود المتخفين فيها، والفارين من الخدمة الإجبارية وقبضوا على كل من صادفوه دون تمييز بين جنسياتهم، رغم أن

---

(٤٩٥) F.O ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٢ January ١٨٣٥ ونشير هنا إلى أن جهود القناصل قد تواصلت بشكل مكثف وخاصة البريطانيين؛ للوقوف أمام أية إجراءات من قبل الإدارة المصرية لتجنيد المسيحيين، ومنهم القنصل فارن ووري (Werry) ومور(Moor) لمنع الإقدام على أية خطوة تجاه ذلك، لكنهم لا يستطيعون رفع أعباء الأعمال، والخدمات العامة عن الحرفيين منهم. انظر: F.O. Vol. ٢٨٩, ١٠ July ١٨٣٦; Vol. ٣١٥, Form Farren To Plamerston, ١٩ October ١٨٣٧

(٤٩٦) محافظ الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٥١٩، عابدين، بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م.

(٤٩٧) F.O.٧٨, Vol. ٢٨٢, From Campbell To Ponsonby, ١٨ February ١٨٣٦

التعليمات تقضي إبعاد الأجانب أو المتزيين بملابسهم من قائمة المطلوبين، وأخذ الجميع للمعتقلات ومن بينهم قواصو القناصل فُضرب البعض وجُرح آخرون، لكن تم الإفراجُ عنهم فيما بعد ونال المخطئون جزاءهم(٤٩٨).

وفي سنة ١٨٣٥م تكررت هذه الإجراءات وأشباهها، الامر الذي اضطر الإدارة المصرية إلى إلقاء القبض على الذكور اللائقين للخدمة العسكرية، وفي حلب أغلقت المساجد والدكاكين وتأثرت حركة التجارة حتى تعذر الحصول على الخبز واللحم، وغيرهما من المواد الغذائية مدة يومين كاملين، كما أخذ كثيرٌ من الناس يفرون إلى القرى الواقعة في سفح جبال طوروس، بينما لجأ آخرون إلى لبس زي النساء(٤٩٩).

وقد فتحت القنصليات الأوروبية أبوابها؛ للمعاكسة مما اضطر أربعةً من عناصر القوات المصرية للدخول إلى القنصلية البريطانية في حلب؛ لمطاردة أحد الهاربين من التجنيد الإجباري. كما أن اليهود كانوا يُلبسون المسلمين زيهم حتى لا يُلقى القبض على المطلوبين للتجنيد(٥٠٠).

وكانت الإدارة المصرية قد أصدرت أمراً إلى الجنود المصريين بإلقاء القبض على كل من وجدوه من الشبان والشيوخ لكي ينتخب منهم الأنفار المستجدة المطلوبة المقدار، ووضع أمام باب كل قنصلية حارس كيلا يلجأ إليها أحد، وانتشر

---

(٤٩٨) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م.

(٤٩٩) F.O.٧٨, Vol. ٣١٨, From Campbell To Ponsonby, ٨ December ١٨٣٧.

(٥٠٠) F.O.٧٨,. Vol. ٣٢١, From Werry To Campbell, ٢٩ November ١٨٣٧

الجنود في شوارع مدينة بيروت وحدائقها وكرومها، وقبضوا على كل من وجـدوه دون تمييز بين الترك والرعايا الأجانب، وبين الشاب والشيخ، وساقوهم إلى المعتقل وأوسعوهم ضرباً(٥٠١).

وفي ٩ أيار سنة ١٨٣٥م علم بالميرستون بأن المسيحيين قد جنـدوا فـي العسكرية فبعث رسالة من فوره إلى قنصل بلاده لدى الإسكندرية كامبل جاء فيهـا: إن لأوروبا الحق في أن ترجو إعفاء المسيحيين التابعين للباب العالي مـن التجنيـد وهم ممن يسكنون الولايات التي عهد بها السلطان في الوقت الحاضر إلـى حكـم محمد علي باشا وقد ظن الأخير أنه يستطيع أن يُرهق السُكان المسلمين الذين عُهـد إليه بالمحافظة على مصالحهم والسهر علـى رخـائهم ويُسرهم عـن طريـق التجنيد(٥٠٢).

ويلحظ أن القنـصليات البريطانيـة والفرنـسية كانـت وكـراً للدسـائس والمؤامرات التي حيكت ضد الإدارة المصرية؛ لبيان عجزها، وعدم قـدرتها علـى إدارة شؤون البلاد في حكم بلاد الشام. كما كانت ملجأً للجواسيس والهـاربين مـن التجنيد الإجباري، الأمر الذي أدى إلى اسـتياء الإدارة المـصرية. ولـذلك كـان القناصل يتمتعون بحق إجراء التحقيق، وإصدار الأحكام مما جعل منهم أشـباه دول

(٥٠١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة رقم ٢/٥١٩، عابدين، بتاريخ من محرم إلى ذي الحجـة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م.

(٥٠٢) F.O.٧٨, Vol. ٢٨١, From Palmerston To Campbell , ٩ May ١٨٣٦

داخل هذه الدولة. حيث دأب هؤلاء القناصل على التدخل في كل صغيرة وكبيرة من أمور الإيالة مما سبب إحراجاً للإدارة المصرية ككل.

- تحريض القنصليات البريطانية والفرنسية في الثورة على الحكم المصري:

لعبَ القناصل دوراً خطيراً منذُ بداية الحكم المصري لبلاد الشام في التعاون مع أعدائه فسلكوا طريق المؤامرات، وكانوا عوناً للدسائس العثمانية المُحركة للثورات التي استنفذت الكثير من الطاقات المصرية. واستمر النشاط المُعادي للإدارة المصرية، فعملوا على ترويج الإشاعات ضدها ففي رسالة بعث بها إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا سنة ١٨٣٤م، فحواها أن وكلاء القناصل يعملون على إذاعة أنباء تسيء إلى الإدارة المصرية طالباً العمل على وضع حدٍ لهذه التجاوزات[٥٠٣].

وبدأت بريطانيا بتحريك بذور الشقاق لدى السكان في بلاد الشام على الحكم المصري وبعثت وود (Wood) الذي كان يعمل مترجماً في سفارتها لدى استانبول إلى بيروت سنة ١٨٣٥م. ليلقي بذور الشقاق في قلوب السكان، ويوغر صدورهم على الحكومة المصرية، وجعل مركزه كسروان. وكان هدفهُ بالدرجة

---

[٥٠٣] محافظ عابدين، محفظة رقم ٦٦، وثيقة عثمانية، رقم ١٠٠، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. ونشير هنا إلى أن وكلاء القناصل المقيمين في صيدا وبيروت كانوا يذيعون إشاعات مختلفة وأخباراً خارجة عن اختصاصهم؛ بدعوى أنهم رعايا الإفرنج ويخوضون في أحاديث ليست من اختصاصهم حتى إن وكيل القنصل الفرنسي المقيم بصيدا كتب إلى قنصل أمريكا المقيم في بيروت يخبره بأن آلاي الثامن المشاة الذي نقل قبلاً من صيدا إلى يافا أبيد عن آخره، فلا بد من اتخاذ إجراءات لمنع هؤلاء من التعرض لأحاديث خارجة عن اختصاصهم فيما بعد. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٠٠، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م.

الأولى إبعاد بشير الشهابي عن محمد علي باشا، لا سيما أن وقوف الـشهابي إلـى جانب محمد علي باشا سنة ١٨٣٢م هو الذي سهلَ إخضاع بلاد الـشام للـسيطرة المصرية، وتلقى بشير الشهابي مقترحات وود بتردد لكنه أظهر اسـتعداداً للتعـاون مع البريطانيين شرط أن يمدوهُ بالمعونة الكافية فوعده وود بذلك. واستمرت إقامـة وود في لبنان سنة قضاها في تشجيع الدروز على بشير وحليفـه إبـراهيم باشـا، إضافةً إلى محاولته العسيرة أبعاد الموارنة عن فرنسا. وكان لهذه الـسياسة التـي اتبعها وود أثرٌ كبير في تشجيع الدروز على مقاومة الحكم المصري وإثارة القلاقـل ضدهُ ومن ثم الثورة عليه سنة ١٨٣٧م[٥٠٤].

- الثورة على الحكم المصري:

تبدلت سياسة إبراهيم باشا تجاه السكان في بلاد الشام، فبعـد أن أظهـرت السنوات الأولى من الحكم المصري لبلاد الشام ميلاً للتخفيف عن الأهـالي الـذين كانوا يعانون من وطأة الضرائب، ووقوع الظلم عليهم، أخذ بفـرض مزيـد مـن الضرائب على السكان فضلاً عن إخضاعهم للتجنيد الإجبـاري، ونـزع الـسلاح، وأعمال السخرة، والاحتكار[٥٠٥].

---

[٥٠٤] Kamal, S. Salibi, The Modern History Of Lebanon, (Newyork: Caravan Books, ١٩٦٥), PP٣٣-٣٤

[٥٠٥] ضو، تاريخ الموارنة، ج٥، ص٦٠٢. ونود أن نشير هنا إلى أن المصريين طبقوا التجنيد الإجباري على أبناء بلاد الشام؛ لحاجتهم للجنود في جبهات القتال، مما ترتب عليه زيادة الصرف الحربي، الأمر الذي دفع المصريين إلى رفع الضرائب وإحداث ضرائب جديدة لسد العجز، وما رافق ذلك من قسوة في تحصيلهم. انظر: نعيسة، المرجع في وثـائق تاريخيـة، ص٦١.

وقد نجحت سعاية البريطانيين، وأخذت نيران الثورة تشتعل سنة ١٨٣٤م. ولم يكونوا يخفون أيديهم في تحريكها، وهم يعقدون الفتنة في أطراف بلاد الشام، وعملوا جهاراً على أن يقطعوا المواصلات بين مصر وبلاد الشام بواسطة أسطولهم في البحر المتوسط، ونشط السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي في إثارة السكان في بلاد الشام ضد الحكم المصري(٥٠٦).

وكان الأمير بشير الشهابي قد جمع زُعماء الدروز، وأطلعهم على أمر إبراهيم باشا بتجنيد الشبان من ابن خمس عشرة سنة إلى خمس وعشرين، محاولاً جلبهم إلى حظيرة الطاعة لكنهم أَبو، فتوسط الأمرُ مع إبراهيم باشا، فلم ينجح في مسعاه، مما اضطر الأمير بشير الشهابي لجمع ألف ومائتي شابٍ من الدروز تم إرسالهم إلى عكا فانتظموا في الجيش المصري، وأرسل بعضهم إلى المدارس الحربية في مصر(٥٠٧).

ولقد تحددت المعارضة الشعبية ضد الإدارة المصرية في صافيتا وعكار، في الوقت الذي جدد فيه إبراهيم باشا مطالبته بشير الشهابي أن يجند شباناً من الدروز للانضمام في سلك العسكرية(٥٠٨).

أما في المناطق التي رفضت قوانين التجنيد(*) فقد شكل إبراهيم باشا الدوريات العسكرية التي أمرها بمفاجأة المصلين في المساجد والكنائس؛ لإلقاء

---

(٥٠٦) حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٨٣م)، ص٢٧٧.

(٥٠٧) عيسى اسكندر المعلوف، دروز حوران وحرب إبراهيم باشا، جريدة المقتطف، المجلد٦٧، (القاهرة: ١٩٢٥م)، ص٤٩٨.

(٥٠٨) المعلوف، المرجع السابق، ص٤٩٨.

القبض على الشباب، وسوقهم للخدمة العسكرية. مما أدى إلى ضجر أهل بلاد الشام من الإدارة المصرية لأن وطأتها ثقيلة عليهم وتسببت في نشوب الثورات في أنحاء بلاد الشام، وكان العثمانيون يشجعون الثوار ويقدمون لهم الدعم المادي والعسكري(٥٠٩).

وكان السبب الذي دفع الإدارة المصرية في التشدد في أمر التجنيد في بلاد الشام أن الدولة العثمانية كانت تحشد جنودها على مقربة من حدود سوريا الشمالية بحجة مقاتلة الثوار الأكراد، فاستعدوا لأي طارئ. ولذلك بادر محمد علي باشا إلى تقوية جيشه في سوريا، وإصدار أمر التجنيد فيها(٥١٠). وقد أمر المجلس المخصوص الذي شكل في دمشق في ١٥ حزيران سنة ١٨٣٣م بتجنيد أربعة أفواج من شباب دمشق وضواحيها، وطلبَ إلى أمين المستودعات أن يعد اللباس والسلاح اللازمين لهم(٥١١).

(*) كان إبراهيم باشا قد بعث رسالة إلى محمد علي باشا سنة ١٨٣٥م مفادها أن صعوبات جمة تعترض مسألة التجنيد الإجباري فإذا حددت المدة العسكرية بخمس عشرة سنة كان ذلك عزاءً كبيراً للجنود ولأهليهم وأقربائهم على حدٍ سواء، فلا يصعب عليهم حينئذ أن ينخرطوا في سلك الجندية. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٦، عابدين، بتاريخ ٧ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٥٠٩) علي يوسف البلخي، ثورات حوران ضد الحكم المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م)، ص٧٤، ونشير هنا إلى أن الإدارة المصرية لقيت صعوبة في عملية تجنيد الشبان مما جعلها تلجأ إلى إلقاء القبض على من تريد تجنيده بالقوة. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٥١٠) أسدرستم، من تاريخ الثورة الدرزية، جريدة المشرق، العدد ٣٥، (بيروت: ١٩٣٧م)، ص٣٧٨.

(٥١١) محافظ عابدين، الأبحاث، رقم ٥٧، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣١٦، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

وساهمت الضرائب هي الأخرى في زيادة النقمة على الحكم المصري في بلاد الشام لدرجة أن تذمر القناصل الأجانب من كثرتها(٥١٢).

وكان محمد علي باشا قد بعث رسالة إلى محمد شريف باشا أشار فيها إلى تذمر القنصل الروسي الكولونيل دوهامل (Dohamil) لدى الاسكندرية من كثرة الضرائب في بر الشام، وارتفاع الأسعار فيها، ويسأل هو عن صحة أن الضريبة على الدجاجة الواحدة أربعون بارة(٥١٣).

كل هذا لم يقنع الإدارة المصرية؛ بل قامت بجمع السلاح من مدينة دمشق، حيث جُمعت ثلاثة آلاف وثلاثمائة بندقية(٥١٤) وجُمع من قُرى حلب وبيلان ما مجموعُهُ أربعة آلاف وخمسائة بندقية ومن كليس حوالي ٢١٦٨ بندقية ومن أنطاكيا حوالي ١٨٥١ بندقية(٥١٥).

وتم جمع عدد من الأسلحة من أهالي عينتاب في ثمانية أيام وتم إرسالها إلى حلب، على دواب تحت حراسة خمسين جندياً نظامياً مع ضباطهم، وعشرة فرسان من كليس إلى حلب وشملت هذه الأسلحة البنادق والمسدسات والسكاكين والسيوف والخناجر، وبلغ مجموع ما تم جمعه أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعون قطعة

---

(٥١٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٣٥٨، وثيقة عثمانية رقم ٢١٢، عابدين، بتاريخ ١٤ ربيع الأول١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٥١٣) رستم، المحفوظات الملكية، ج٣، ص١٣٣.

(٥١٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٤٩، عابدين، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. المصدر نفسه، وثيقة عثمانية رقم ١٩/ ٦٩، عابدين، بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٥١٥) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٢/١٢، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٤٩، تلخيص الوثيقة العثمانية رقم ٣٢٠، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

سلاح. وقام أحمد بك معه ثلاثمائة جندي وثلاثمائة فارس من فرسان العــرب فــي الجيش المصري، بالهجوم على ثوار اللاذقية لجمع الأسلحة معــه، وأخــذ شــبان للتجنيد[٥١٦].

وامتدت الثورة التي قامت ضد الحكم المصري في بلاد الشام إلــى الــسهل الحوراني[*] بقيادة الشيخ محمود الرفاعي، الذي أجرى اتصالاتٍ مــع ثــوار جبــل عجلون، وجبل حوران، وبدو المعجل، من أجل تشكيل قوةٍ كبيرة لقتال المــصريين، والتحرر من حكمهم الفردي المطلق، كان من أشهر معاركها: الحــراك وبُــصرى الحرير وحرب الأبراج والكرك[٥١٧].

وتم إحراق قُرى كثيرة في حوران، ووادي التيم، وكان الثوار يأوون إليها، ومن أهم المواقع التي جرت في وادي التيم موقعة وادي لكــة، وموقعــة شــعبة، وموقعة قلعة جندل، وموقعة عين الصفصاف. ولمحاصرة الثوار والتضييق علــيهم أصدر محمد علي باشا أمراً بإنشاء قلاعٍ في جوار آبار المياه الموجودة في جهــات

---

(٥١٦) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٢٥٦، عابدين، بتاريخ ٤ شعبان، ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم ٨٢، عابدين، بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(*) كان مركز ثورة حوران في جبل يُدعى لجا جبل دروز حوران وكان فيه زهاء سبعة أو ثمانية آلاف رجل بــين دروز ولاجئين من سوريا. وقد واجهت الجيش المصري عراقيل كثيرة وذلك تبعاً لطبيعة المنطقة الوعرة، وصخورها البركانية السوداء، فضلاً عن هوات ومنفرجات تؤلف خنادق وسراديب يضيعُ فيها الغريب. ولم يحسب الجــيش المــصري لهــذه العراقيل والطبيعة حساباً إلا بعد تكبده خسائر فادحة وانهزامه مراراً. وفي إحدى المواقع قتل أحد الباشاوات واللواء محمد باشا، وجُرِحَ منقلي باشا وصُرع إميرالان وكثير مــن الــضباط. انظــر: Ismail, Documents Diplomatiques, (١٨٣٤- ١٨٣٩), Tome٢٤, Le ٢ Aout ١٨٣٣; Tibawi, A Modern History ;P٧٨; Khalaf, Op. Cit, P٦٠؛ كتافاكو، المصدر السابق، ص٥٨- ٢٩؛ المعلوف، المرجع السابق، ص ٤٩٩؛ خليل المقداد، حوران عبر التاريخ، (دمشق: دار حوران للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م)، ص١٦٦.

(٥١٧) البلخي، ثورات حوران، ص ٧٤؛ وأيضاً: Perrier, Op.Cit P٣٦٢, Tibawi, A Modern History, P٧٣

شقرة وكريم، الواقعة بين مسيحية وقصطل بجوار اللجان. وفي جهات جباب وتُبنه وقيراطة وشقرة وقرية أزرع وبُصرى حرير ونجران لإخماد ثورة الحورانيين(٥١٨).

وقام أهل جبل عامل بالثورة على الحكم المصري، حيثُ تحالفوا لأول مرةٍ في تاريخهم مع العثمانيين، واستمرت ثورتهم ضد الشهابيين وحلفائهم المصريين ثلاث سنوات (١٨٣٦- ١٨٣٩م) كانوا خلالها يهاجمون مراكز الحكومة، ويطردون عمالها. ولم يتمكن الأمير مجيد الشهابي من إخماد هذه الثورة؛ حيث أخذ يُنكل بأهالي الثوار وأقربائهم مما اضطرَ عدداً من وجهاء الجبل وزعمائه إلى التدخل لوضع حدٍ لتلك الثورة(٥١٩).

وقامت ثورة عجلون تباعاً لثورة حوران بقيادة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرشيد، الذي قادَ جموع فلاحي عجلون ضد قوات إبراهيم باشا فيها. وكانت ثورة عجلون قد أجبرت محمد شريف باشا حكمدار الشام على تجريد حملةٍ بقيادتهِ لإخمادها، لكنه فشل في مهمته. وعاود الكره في تجريد قوة كبيرة لقتال الثوار، والقضاء على الثورة، في حين استمرت دعوة الدولة العثمانية في تحريض أهالي بلاد الشام على متابعة الثورة ضد الحكم المصري(٥٢٠).

---

(٥١٨) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٧، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٧/٢١٠، عابدين، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م؛ المعلوف، المرجع السابق، ص ٥٠٣.

(٥١٩) إبراهيم بيضون، صفحات من تاريخ جبل لبنان، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩م)، ص٧٣.

(٥٢٠) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، صورة المكاتبة العربية ١٦٩/ ٢٩، عابدين، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م. ولقد صدرت إرادة من قبل محمد علي باشا بتاريخ غرة رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٦م أن يقوم علي آغا

وامتدت الثورة إلى فلسطين؛ حيث اتفقت أسرة طوقان، وأُسرة الجزار من جبال نابلس، مع أُسرة أبي غوش بين القدس ويافا على مقاومة ذلك[٥٢١].

ومع فرض الإدارة المصرية التجنيد على الشبان في نابلس اندلعت الثورة في مايو سنة ١٨٣٤م، ففي منطقة السلط رفض أهلها الخروج لأوامر الحكومة، وبقي المطلوبون في قراهم. وفي وادي ساحور أطلق الأهالي الرصاص، وزحفوا على نابلس واقتحموها، ولكن قوبلوا بالشدة، وهرب زعيمهم، وقبض على أقاربه وأبنائه، وقيدوا بالسلاسل. وفي تقرير متسلم نابلس أوضح فيه: "أنه كلما ظهر مشاغب وضع في الحديد"[٥٢٢].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثورات التي قامت ضد الحكم المصري في بلاد الشام قد هدأت لبعض الوقت، لكنها تجددت خلال السنوات الأخيرة للحكم المصري في بلاد الشام وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الخامس.

ونخلص إلى القول: إن هذه القنصليات ساعدت على إثارة الفتنة، وإشعال نار الثورة ضد الحكم المصري، ونجحت في ذلك إلى أبعد الحدود، متفقة في ذلك مع رغبة الدولة العثمانية من أجل شل حركة الإدارة المصرية؛ لعدم قدرتها على وضع حد لهذه القلاقل والفتن، التي أثرت سلباً على الإدارة ككل، وعلى الحكم

أحمد يوزباشيته الآي مُشاة الغارديا بالسفر إلى عجلون لتأديب الثوار، الذين شقوا عصا الطاعة في تلك الجهات وقام المذكور بالسفر إلى عجلون، وهاجم الثوار، وجمع الأسلحة من قرية كفرنجة والجهات المجاورة لها. انظر: الشريدة، المرجع السابق، ص٦٧.

[٥٢١] بركات، مرجع سابق، ص١٢٧.

[٥٢٢] محافظ عابدين، محفظة رقم٦٦، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ٩ محرم ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٩٧.

المصري بشكل عام؛ مما ساهم في إنهاء الحكم المصري على بلاد الشام، وسيطرة الدولة العثمانية عليه من جديد.

موقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل البريطانيين والفرنسيين:

- تذمر القناصل وشكايتهم من تصرفات الإدارة:

كان محمد علي باشا قد أصدر أمراً إلى متسلميه في إيالات بلاد الشام بحسن معاملة القناصل الأجانب ووكلائهم، وعدم إبداء أية مخالفة تسيء إلى هذه المعاملة. كما تضمن الأمر دعوة إلى وجوب تسهيل كافة أعمال نائب القنصل البريطاني لدى طرابلس، والتحذير بعدم المساس بالامتيازات العائدة بموجب المعاهدات القائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية[٥٢٣].

وقد وضع قناصل الدول المقيمون في بيروت تقريراً بتاريخ ٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م إلى الإدارة المصرية، يشكون فيه إهانة جنود مصريين من آلاي الثامن القناصل بمشهد من ضباطهم، وقبضهم على القواصين الذين

---

(٥٢٣) الأوامر والمكاتبات والبليوردات (الرسائل)، المجلد الأول، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الاثنين بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. ونشير هنا إلى أن الإدارة المصرية في بلاد الشام أصدرت توصية إلى متسلم يافا بحسن معاملة الأجانب البريطانيين والرحالة، أثناء ذهابهم عن طريق يافا إلى القدس، وعودتهم منها، وأعطيت الأوامر بأن لا يعترض سبيلهم أحد، ويعاونوا، وتقضى حاجاتهم، وتقدم لهم الرعاية والإكرام. انظر: لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٥.

شاهدوهم في الشوارع أمام أبواب القنصليات الأوروبية، وأخذهم للتجنيد بالقوة، وشتمهم(٥٢٤).

وقد أبلغ وكيل القنصل الفرنسي لدى اللاذقية القنصل الفرنسي العام لدى الاسكندرية دي ليزيز (Des Lesseps) من اعتداء بعض الجنود المصريين على حديقته، وقامت الإدارة المصرية بالتحقيق في الأمر لمعرفة الفاعلين والتحقق من صحة ادعاء وكيل القنصل(٥٢٥).

ولما قام مُتسلم بيروت بتجنيد تابعٍ مستخدم في المحجر الصحي قُبضَ عليه في السوق، وإدارة المحجر الصحي في يد القناصل، أعلنوا سخطهم على هذا العمل، ولم يكن محمد شريف باشا يرتاح لهذه السلطات التي شلت إدارته، وبادلهُ القناصل الشعور ذاته(٥٢٦).

وقد أرسل إبراهيم باشا رسالةً إلى القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز بخصوص معاملة الفرنسيين كالبريطانيين في رسوم الجمارك، وجاءت هذه الرسائل

---

(٥٢٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥/٥١٩، عابدين، بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٥٢٥) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٥/٢٤٣، عابدين، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

(٥٢٦) F.O.٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٥ September ١٨٣٥ وتجدر الإشارة هنا إلى أن الإدارة المصرية قامت بمعاقبة أحد الجنود حيث اعتدى على فرنسي، وإنزال العقوبة اللازمة به؛ ليكون عبرة لغيره. انظر: الأوامر والبليوردات الصادرة من ولي النعم، المجلد الأول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

بعد سلسلة من الإزعاجات والمضايقات التي حصلت بين الإدارة المصرية في بلاد الشام والقناصل البريطانيين[٥٢٧].

وفي أوضح إشارة من جانب القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيــز أن الفرنسيين في بيروت رفضوا دفع الرسوم المستحقة على البضائع المصدرة إلــيهم سواءً أكانت مصاريف حراسة أم مصاريف خدمة، وهذا شكل عبئاً على مــصاريف الإدارة المصرية حيث إن مصاريف البضائع والمسافرين والمــصاريف العرضــية لدوائر الإدارة المصرية توفر حوالي ستين ألف قرش[٥٢٨].

وكان محمد شريف باشا قد سافر إلى بيروت لإنهــاء المــسائل المُعلقــة، والمتعلقة بالحقوق، والرسوم التي تطالب بها القنصلية الفرنسية في بيروت، ومعاملة الفرنسيين كالبريطانيين في رسوم الجمارك[٥٢٩].

وأشار وكيل القنصل الروسي لدى بيروت في أحد تقاريره المؤرخة في ذي الحجة سنة١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م إلى الإساءة التي لقيها كل من يــدخل تحــت إمــرة

---

(٥٢٧) Ismail, Documents Commercial, (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome٢٢, N°١٣٥ Fos٦٣-٦٤, Henry Guys Au Thiers, Beyrouth, Le ١١ Juin ١٨٣٦, P٤٦, Tome٢٢, N°١٥٧, Fos ١٥٩- ١٦١, Henry Guys Au Comte Mole, Beyrouth, Le٣١ Decembre ١٨٣٦ , P١٠٠

(٥٢٨) Ismail, Tome٢٢, N°.٧٥, Fos. ٥٠-٥٢ Henry Guys Au Mimaut, Beyrouth, Le ٣ Mai ١٨٣٦, P٢٩; Tome٢٢, N°١, Fos ١٧٣, Henry Guys Au Comte Molé, Beyrouth, Le Février ١٨٣٧, P١٠٦. ونشير هنا إلى أن من الشكاوى التي أشار إليها القنصل الفرنسي في بيروت بورية (Boureé) أن الإدارة المصرية في بيــروت تستوفي رسوم جمارك على البضائع في الوقت الذي كانوا قد استلموا عليها رسوماً في معاملات أخرى مطالباً بإلغاء هذا المطلب. انظر: Ismail, Documents Commercial. (١٨٣٩- ١٨٤٢) Tome٢٥, N°.٦٨, Fos. ٤٦٠, Bouree Au Thiers, Beyrouth, Le ٢٠ Mai ١٨٤٠, P٢٥٤; F.O.٧٨, Vol. ٢٦٣, From Farren To Thompson, ٢٤ June ١٨٣٥

(٥٢٩) Ismail, Documents Commercial, (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome٢٢, N١٧٢. Fos٢٣٩- ٢٤٠, Henry Guys Au Comte Mole, (Beyrouth: Le Juin ١٨٣٧), P١٣٩.

القناصل فقد تم الاعتداء على قواص القنصل البريطاني وجُرح في أكتافه ورأسه بضربات السيف وضرب بريطانيان آخران بالعصا والسيف[٥٣٠].

وذكر القنصل الفرنسي لدى بيروت هنري غيز أن حاكم الشام محمد شريف باشا قد أجبرهُ على إثبات أن شحنة القمح والشعير التي استوردها من الخارج له، وأنه دفع ضريبة عليها بعد أن أعفاهُ إبراهيم باشا من هذا الإجراء[٥٣١].

ووردت شكاية من قبل ترجمان القنصل الفرنسي العام لدى الاسكندرية زوفقورا (Zoufougora) حيث إن شقيقه المقيم في اللاذقية وهو وكيل التجار الأوروبيين الموجودين في حلب يملك جمالاً، اشتراها لنقل الأمتعة إلى حلب. وأن حاكم طرابلس يتعرض لجماله، وأيد ذلك كتاب ورد من قنصل فرنسا لدى حلب جاء فيه "أن وكيله في اللاذقية الخواجة ردنطورا (Rodantoura) التاجر يملك جمالاً وبغالاً ويلتمس اعطاءه تصريح بعدم التعرض لجماله وبغاله، وأن التوجيهات الصادرة من قبل سليمان باشا رئيس رجال الجهادية أن يُعامل الجمال التابعة لوكلاء القناصل مُعاملة الجمال التابعة للسكان الأصليين[٥٣٢].

وبناءً على تلك التصرفات من جانب القناصل ووكلائهم، بدأت العلاقة تسوء بين الإدارة المصرية والقناصل، ومن ذلك أنه لما نشبَ نزاعٌ بين مُتسلم

---

[٥٣٠] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢/٥١٩، عابدين، بتاريخ من محرم إلى ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

[٥٣١] Ismail, Documents Diplomatiques, (١٨٣٤- ١٨٣٩), Tome٢٤, N°١٠٨, Fos ٢٧١-٢٧٢, Henry Guys Au Duc De Broglie,(Beyrouth: Le ٢٥ Septembre ١٨٣٥), P٣٩١

[٥٣٢] محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٠، محفظة رقم ٢٥٦، مكاتبة رقم ٢٨٢، عابدين، بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

بيروت حسنين أفندي وقناصل الدول الأوروبية في تلك المدينة، رفعوا الأمـر إلـى إبراهيم باشا، وأجريت التحقيقات بشأن ذلك ثم صدرت تعليمـات للمتـسلم بـأن لا ينازع القناصل(٥٣٣).

المتسلمين وتدخلات القناصل:

صدرت الأوامر من قبل محمد علي باشا بالتشديد بـشأن حـسن معاملـة القناصل. فعندما عين وري (Werry) القنصل البريطـاني لـدى حلـب أعطيـت التعليمات للمتسلمين أن يحموه ويصونوه، ويعاملونه معاملة الأصـدقاء فـي كـل أموره(٥٣٤).

وقد حاول إبراهيم باشا، قدر إمكانه، عدم الإساءة للقناصل الأوروبيين فـي دمشق؛ استرضاء منه لدولهم، وكانت أوامره متواصـلة إلـى متـسلمية ورؤسـاء عساكره بعدم الإهمال والتقصير في مصالح القنصليات الأوروبية وأغراضـها مـع حسن المعاملة للإفرنج وكل الرعايا(٥٣٥).

وكان القناصل يبثون إشاعات تُسيء إلى سمعة الإدارة المصرية. فقد أشار القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل أنه بينما كان يجوب أنحاء سـوريا سـنة ١٨٣٦م التقى بالترجمان الثاني بالسفارة البريطانية لدى استانبول سـابقاً ريتـشارد

---

(٥٣٣) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٣٧، عابدين، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٥٣٤) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٤.

(٥٣٥) نعيسة المرجع السابق، ج٢، ص٣٥٣.

وود؛ صهر القنصل البريطاني في بيروت مور، وقص عليه حكايـــةً عـــن فظـــائع إبراهيم باشا في قمع ثورة كانت قد نشبت حديثاً، وإحراقه ما لا يقل عـــن ثلاثـــين قرية لم يبق لها أثر، فسأله كامبل عن أسماء تلك القُرى، فأُرتج الأمر علـــى مـــور، ولم يحر جواباً، فهل رأى القنصل هذه القرى المحروقة؟ وأصاب كامبـــل عنـــدما طلب إلى القنصل مور أن يثبت صحة الرواية، ومع أن مور لم يستطع التثبت منها فإن صهرهُ وود أبلغها إلى السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي باعتبارها حقيقةً لا ريب فيها[٥٣٦].

وكان سامي بك كبير معاوني محمد علي باشا قد طلب عرض مسألة تدخل القناصل المقيمين في مواني‌ء بلاد الشام على محمد علي باشا وتدخلهم في شـــؤون البلاد العامة ومنعهم البنائين والحجارين وسائر أهل الصناعات في الاشـــتغال فـــي أشغال الحكومة بحجة شمول حمايتهم له[٥٣٧].

لقد رفضَ القنصل فارن على الدوام أن يقدم للسلطة لائحة بأسماء محميـــة مما أدى إلى استياء الإدارة المصرية التي أنكر عليها حق معرفـــة الرعايـــا الـــذين ترفع عنهم سلطتها ويعطون جنسية أخرى[٥٣٨].

---

(٥٣٦) F.O. ٧٨, Vol.٢٨٣, From Moor To Ponsonby, ١٣ July ١٨٣٦ ومما يجدر بنا التنبيه إليه هنا إلـــى أن أحـــد القناصل الأوروبيين كان قد قدم عريضة مزورة بأسماء مصطنعة ضد ولاة الإدارة المصرية دافع فيها عـــن مـــساوئ لا سبيل للدفاع عنها. انظر: F.O.٧٨, Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, ٥ October ١٨٣٧

(٥٣٧) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢١٨، عابدين، بتاريخ ٧ جمادى الأول ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

(٥٣٨) حجار، المرجع السابق، ص١٢٠.

وكان القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل قد بعث برسالة إلى بالميرستون في ٩ تشرين الأول سنة ١٨٣٧م، ذكر فيها أن القناصل باعوا الأغنياء منصب نائب قنصل، ومعتمدين تجاريين. كما باعوا الحماية القنصلية، ورأى القنصل في هذا التصرف مهانة لكل أوروبي، ومن يحمل لقب قنصل؛ بل تجاوز القناصل هذا الحد فتحالفوا تحت قيادة القنصل البريطاني فارن ليهاجموا باستمرار وانتظام الحقوق الشرعية للحكومة المصرية على رعاياها الخاصين[٥٣٩].

وقد تذمر حاكم الشام محمد شريف باشا من القنصل البريطاني لدى دمشق فارن، وأرسل إلى كبير معاوني محمد علي باشا سامي بك يُبين له أن الأوضاع السائدة تؤدي إلى انحلال نظام الحكومة المصرية في بلاد الشام، واشتداد المنازعات وتدهور العلاقات بين الطرفين، وحاول محمد علي باشا إصلاح ذات البين بين الطرفين فوصلت منه تعليمات إلى محمد شريف باشا لمراعاة الامتيازات الممنوحة للأجانب[٥٤٠]. وكان القنصل الفرنسي لدى بيروت غيز لا يتورع عن رفض استقبال متسلم بيروت حسنين أفندي الذي حضر إلى القنصلية الفرنسية للتباحث معهُ بشأن خلاف حيث أحاله إلى ترجمانه لينهي له معاملةً جمركية[٥٤١].

---

(٥٣٩) حجار، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٥٤٠) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٢/١٣٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. وأيضاً: F.O. ٧٨, Vol. ٣١٥, From Farren To Palmerston, Nomber٤, ١٧ January ١٨٣٧

(٥٤١) Ismail, Document Diplomatiques (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome٢٢, N°١٣٢, Fos ٤٥- ٤٧, Henry Guys Au M. Thiers, Beyrouth, Le ١٦ Mai ١٨٣٦,P. ٢٧ ونشير هنا إلى أن شخصاً من سكان قرية رمية التابعة لمتسلمية طرابلس تشاجر مع أحد الأشخاص فقتل أحدهما الآخر، ولجأ القاتل إلى القنصلية الفرنسية لدى طرابلس يطلب حمايته، ولمّا حاولت الإدارة المصرية إلقاء القبض عليه رد القنصل الفرنسي بأن الشخص المطلوب لم يرتكب جريمة القتل، وليس

ورداً على هذه الشكاوى من جانب المتسلمين، ومسؤولي الإدارة المصرية من تصرفات القناصل، وتدخلاتهم في شؤون الإدارة، فقد بعث القنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل رسالة إلى بالميرستون بتاريخ ١٩/٧/ سنة ١٨٣٧م، أثبت فيها شكاوى السلطة المصرية ضد تصرفات القناصل غير القانونية، وخصوصاً البريطانيين غير أنه لا يستطيع إثبات نص هذه الشكاوى(٥٤٢).

وقد أشاد القنصل البريطاني لدى دمشق فارن برحابة صدر الحكومة المصرية في بلاد الشام، التي تحملت هذه التصرفات، والانتهاكات الصريحة للقانون من جانب القناصل، علماً بأن السلطات المصرية كانت تخشى أن تضع نفسها في مأزق، وأنها لا تستطيع أن تنتهك حُرمة بيوت القناصل الذين يهددون هذه السلطات بتدخل حكوماتهم دون أن ينالهم أي عقاب(٥٤٣).

ولذلك كان لا بد من حتمية التصرف تجاههم. كل هذا في الوقت الذي مضى فيه القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل يدسُ لمحمد شريف باشا الدسائس لدى محمد علي باشا، فكان يعلن استياءه من تصرفاته تجاه القناصل في

بمقدور القنصلية أن ترده عنها، وأنه لو قتل عمداً، وحمل السلاح لما تم تسليمهُ إلى السلطات المصرية. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٣، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٠١، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

(٥٤٢) حجار، المرجع السابق، ص١١٩.

(٥٤٣) حجار، المرجع السابق، ص ١٢٠.

بيروت، ويوعز لهم بتقديم شكواهم، كل على حد، لإبراهيم باشا الذي يشكو، هو الآخر، من تصرفاتهم[٥٤٤].

ونظراً لكثرة التجاوزات من جانب القناصل، فقد عَزل كامبل القنصل البريطاني العام لدى الإسكندرية فارن قنصل دولته لدى دمشق ونقل إلى بريطانيا، ولقي هذا الأمر استحساناً من قبل حكمدار الشام محمد شريف باشا الذي أكد على احترام جناب القنصل المُتقدم الذكر أكثر من ذي قبل طبقاً لأوامر محمد علي باشا وأن يبذل جهداً لئلا يقع منه أدنى تقصير في تقديم الاحترام اللائق بجناب القنصل فارن، وفقاً للأمر العالي[٥٤٥].

بينما نقل باركر القنصل البريطاني لدى الإسكندرية إلى حلب ثم إلى السويداء. كما عزل بورييه القنصل الفرنسي في بيروت لزيادة تدخله في شؤون الإدارة المصرية وشكاية أهل الإدارة منه[٥٤٦].

ويستخلص من خلال شكايات الإدارة المصرية أن هؤلاء القناصل قد تصرفوا بدافع العداء تجاه السلطة المصرية، وخولوا لأنفسهم سلطة تنفيذ مطالب

---

(٥٤٤) F.O. ٧٨, Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, N°٤٢, ١٩ July ١٨٣٧, ويحسن التنويه هنا إلى أن القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية ميمو كان على علاقة وثيقة بمحمد علي باشا. وكانت الحكومة الفرنسية قد بلغت سفيرها لدى الإسكندرية أن يعرض وساطته بين محمد علي باشا والدولة العثمانية لمصلحة الفريقين، وأن الفرنسيين على استعداد لضمان مركز محمد علي باشا طوال حياته مقابل تخفيض جيشه وأسطوله بمقدار النصف وهذا يجعل الباب العالي يقوم بخطوة مماثلة، وتحذو حذو الباشا. انظر: F.O.٧٨, Vol. ٢٨٤, From Campbell To Palmerston, ٣٠ October ١٨٣٦.

(٥٤٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٣٢١، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

(٥٤٦) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٩٧/٢٥، عابدين، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٤١; Perrier, Op. Cit. P٣٨٤

كثيرة غير عادلة بالقوة، خاصةً ما يتعلق منها ببعض الرعايا من مسيحيين ويهــود، وكثيراً ما مارسوا التهريب بحمايتهم لتجارة غير شرعية، وبيعهم الــسلاح للثــوار بينما كانت الحكومة المصرية تجردهم منه. وفي الواقع أرادوا أن يتصرفوا في بلاد الشام على قدم المساواة مع إبراهيم باشا، رافضين أن ينزعوا قبعاتهم في حــضرته تأكيداً لاستقلالهم(٥٤٧).

وكان أكثر الأمور التي أدت إلى تذمر الحكومة تدخل القناصــل، ومــنعهم العمال من العمل في الخدمات العامة منهم؛ فعند طلــبهم يبينــون أنهــم يتمتعــون بالحماية الأجنبية، وبالتالي ليسوا مكلفين. وطبق المنع حتى على الدواب؛ لدرجة أنه طلب التحقيق في تحديد ملكية الجمال(٥٤٨).

- موقف الإدارة المصرية

كان إبراهيم باشا يبعث تقاريراً إلى محمد علي باشــا حــول ســوء الإدارة المصرية؛ لكنهُ لم يُزعج محمد علي باشا بقدر ما أزعجته التقارير الــواردة إليــه، والتي مفادها أن بعض قناصل الدول الأوروبية متعاطفون مع المتذمرين الــسوريين ضد الضرائب والتجنيد، لذلك فإن إبراهيم باشا كانت تصل له الأوامر ليفعــل مــا باستطاعته لإرضاء القناصل(٥٤٩).

---

(٥٤٧) حجار، المرجع السابق، ص١١٩.

(٥٤٨) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٧.

(٥٤٩) Tibawi, A Modern History P٨١.

وكان إبراهيم باشا يبعث أوامره إلى متسلميه، ورؤساء عساكره بالتواصي والتشدد في عدم الإهمال والاستهتار في مصالح أغراض الأوروبيين، وقضاء حوائجهم(٥٥٠).

وقد مضت عيون الإدارة المصرية ترقبهم، وتحد من تصرفاتهم، وحدث أن حجزت أحد الرعايا البريطانيين في صور، بأمر من محمد شريف باشا، ورفضت توجهه إلى بيروت، وعلى الرغم من تدخل القنصل ووكيله، إلا أن حاكم الشام محمد شريف باشا أصرّ على موقفه، وكاد هذا الأمر يُثيرُ مشكلة كبيرة بين الجهات المعنية، خاصة وقد تبعه توقيف بريطاني آخر(٥٥١).

وقد اتخذ إبراهيم باشا مؤقتاً بالغ العنف تجاه القناصل الأجانب في بلاد الشام، وخاصة قناصل بيروت وحلب ودمشق، وأيده في ذلك القنصل الروسي في بيروت؛ حيث تبنى آراء إبراهيم باشا بأن القناصل يعرقلون سير شؤون الإدارة المصرية ويتمادون في تجاوز حقوقهم كما يفعلون في سوريا فبلقب ترجمان أو قواص أو خازن أو خادم، استطاعوا أن يخرجوا أكثر من نصف سكان المدينة عن طاعة السلطة المحلية، واتخذت التدابير للحد من هذه التجاوزات المستنكرة، لكنها

---

(٥٥٠) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٥٥١) F.O. ٧٨, Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, No.٤٢, ١٩ July ١٨٣٧.

ونشير هنا إلى أن القنصل الفرنسي لدى بيروت غيز ذكر أن الإجراءات التي يقوم بها القناصلة العاملون لدى الإسكندرية إجراءات مجحفة وظالمة لحقوقنا دون اعتبار سوريا دولة مختلفة عن مصر. انظر:

Ismail, Documents Commercial (١٨٣٦- ١٨٤٤) Tome٢٢, N° ١٦٧, Fos ٢٠٨- ٢٠٩, Henry Guys Au Comte Molé (Beyrouth, Le ١٨ Avril ١٨٣٧), P١١٨.

لن تنقطع تماماً إلا إذا عينت الحكومات الأوروبية قناصل يتقاضون رواتب معينة[٥٥٢].

وكان إبراهيم باشا يصرح قائلاً: "بأن القناصل مصدر عذاب لي، إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي، وليس السلطان العثماني والباب العالي بشيء إذا ما قورنا بحضرة القناصل، إننا مع السلطان العثماني والباب العالي نستطيع أن نتدارك الأمور، وأن نلزم جانب الحذر أما القناصل فلا أستطيع عمل أي شيء حيالهم، إنهم كارثة على البلاد"[٥٥٣].

ورغم هذا التدخل السافر من جانب القناصل الأوروبيين فإن إبراهيم باشا لم يكن يريد استعداء الدول الأوروبية عليه، خاصة أنه بحاجة ماسة لظروف مواتية دولية؛ لحسم الموقف مع الدولة العثمانية لصالحه وتحقيق طموحاته في عزلها عن مساندة الدول الأوروبية. فالعواطف لا تحدد طبيعة العلاقات الدولية؛ بل مصالحها الدائمة فكثيراً تضررت مصالح بعض الدول الأوروبية بوجود قوات إبراهيم باشا في بلاد الشام وامتدادها إلى الأناضول، وتهديدها للسلطة العثمانية في استانبول. وأن ذلك سيؤدي إلى إقامة دولة عربية مصرية فتية قد تؤثر بدورها على مصالح الدول الأوروبية ومطامحها في الممتلكات العثمانية، ولذا تدخل القناصل في شؤون

---

[٥٥٢] حجار، المرجع السابق، ص١١٧-١١٨.

[٥٥٣] مسعود ظاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي (١٨٤٠-١٩٩٠م)، (بيروت: دار الادب،١٩٩١م) ص٢٠.

الإدارة المصرية لتقويض الحكم المصري، مما اضطر إبراهيم باشا إلى مراقبتهم[٥٥٤].

لقد كان هؤلاء القناصل دولة داخل دولة يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة، مما أدى إلى متاعب كثيرة للإدارة المصرية. ولذلك كانت العلاقة بين القناصل ومسؤولي الإدارة المصرية في بلاد الشام يشوبها الشك والريبة، وعدم الثقة بين الجانبين، وخاصةً من جانب القناصل. لكن الإدارة المصرية اتبعت أسلوب اللين والتسامح؛ لأنها كانت ترغب في وقوف دول هؤلاء القناصل إلى جانبها في صراعها مع الدولة العثمانية.

---

[٥٥٤] نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢ ص٣٥٣- ٣٥٤.

الفصل الرابع

الموقف البريطاني- الفرنسي من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام

- التجارة البريطانية في بلاد الشام.
- رغبة البريطانيين في إنشاء سفن في نهر الفرات خدمة لمصالحهم التجارية.
- التجارة الفرنسية في بلاد الشام.
- سياسة محمد علي باشا التجارية في بلاد الشام القائمة على الاحتكار
- موقف بريطانيا من احتكار محمد علي باشا التجارة في بلاد الشام.
- اتفاقية يلطي ليمان بين الدولة العثمانية وبريطانيا سنة ١٨٣٨م.
- موقف فرنسا من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام.

التجارة البريطا نية في بلاد الشام:

نتيجة لما حصل عليه الفرنسيين من امتيازات تجارية سنة ١٥٣٥م استطاعت بريطانيا نتيجة للمفاوضات التي حصلت بينها وبين الدولة العثمانية، والمراسلات بين السلطان مراد الثالث (٩٥٣- ١٠٠٥هـ/ ١٥٤٦- ١٥٩٥م) وملكة بريطانيا اليزابيث الأولى (Elizabeth First) (١٥٣٣- ١٦٠٣) ما بين ١٥٧٧ و ١٥٨٠ أن تحصل على امتيازات صيغت على شكل اتفاقية سنة ١٥٨٠ حيث تكونت من اثنين وعشرين بنداً، جاء في إحداها: "يسمح للتجار البريطانيين بالقدوم إلى الإمبراطورية العثمانية مع بضائعهم عن طريق البر أو البحر وتحت حماية علمهم الخاص والبيع والشراء من ممتلكات الدولة العثمانية دون عائق، كما يسمح لهم بالعيش في ظل القوانين التابعة لدولتهم. وأعقب ذلك إنشاء شركة الشرق البريطانية "The English Levant Company" في ١١ سبتمبر سنة ١٥٨١م؛ لتبدأ التجارة الإنجليزية مع الإمبراطورية العثمانية وبقيت هذه الشركة تشرف على التجارة البريطانية وفق قواعد ثابتة وفي ظل امتيازات معينة ليصبح معظم المستشارين والدبلوماسيين البريطانيين في الممالك العثمانية مستخدمين في الشركة إلى أن حلها البرلمان البريطاني في حزيران سنة ١٨٢٥م[٥٥٥].

---

(٥٥٥) محمد رجائي ريان، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية ١٥٣٥ و ١٩٢٠م، مجلة دراسات تاريخية، السنة الثامنة، العددان ٢٥- ٢٦، (دمشق: جامعة دمشق،١٩٨٧م)، ص٤٠.لمزيد من الاطلاع على نص هذه الاتفاقية انظر: Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P٢٥

وبدأت التجارة البريطانية مع بلاد الشام تزداد منذ منتصف القرن الـسابع عشر لكنها كانت أقل مقارنة مع التجارة الفرنسية التي كانت أكثر فاعليـة ونـشاطاً وتأثيراً، ومقامة على قاعدة صلبة ولكن بريطانيا استطاعت في بداية القرن التاسـع عشر من عقد اتفاقيات تجارية مع الدولة العثمانية، ففي سنة ١٨١٨م عقدت اتفاقيـة بريطانية عثمانية للتجارة استكملت بفرمان صدر سنة ١٨٢٠م حددت الرسوم علـى المستوردات البريطانية إلى إيالات الدولة العثمانية بـ٣%[٥٥٦].

إنّ الموقع الجغرافي لبلاد الشام جعلها مركزاً تجارياً منذ القدم إذ كانت أداة اتصال بين الشرق والغرب؛ فمنتجات آسيا تصل عن طريق القوافل إلى مدن بـلاد الشام وموانئها، ومنها تنقل إلى دول أوروبا، لذا تأصلت روح التجارة بين أهل بلاد الشام بجميع طبقاتهم، وعليه فقد امتهنت التجارة، وصـحبت بالمهـارة والنـشاط، وأصبحت سمة مميزة لهذا المجتمع[٥٥٧].

وكانت حركة التجارة البرية في سوريا بطيئة وتمر عبر الجبـال والأنهـار والأودية الموحلة والكثبان الرملية ومتوقفة بصورة رئيسية على حالة الأمـن التـي توفرها الإدارة المصرية ولم تعد قوافل حلب وبغداد ومكة التجارية تتعرض لغارات

---

[٥٥٦] ريـان، المرجـع الـسابق، ص٤٢؛ Paul Cernovodeanu, England's Trade Policy The Levant And Her Exchange Of Goods With The Romanian Countries Under The Latter Stuarts (١٦٦٠- ١٧١٤), (Bucharest: ١٩٧٢) P٢٤

[٥٥٧] لطيفة سالم، المرجع السابق، ص١٨٠.

قبائل البدو. وفي السنة الثانية للحكم المصري بدأ التجار بنقل الـذهب مـن حلـب والقدس إلى بيروت دون حراسة(٥٥٨).

وشهدت موانئ بلاد الشام نشاطاً تجارياً ملحوظاً في ثلاثينات القرن التاسـع عشر نتيجة الحكم المصري لها والمناخ التجاري الذي وفره هذا الحكم. ففـي سـنة ١٨٣١م وصل أول مركب بريطاني إلى دمشق، ثم ارتفع عدد المراكب التي قدمت إلى ساحل بلاد الشام سنة ١٨٣٣م بحمولة ألفين وتسعمائة وأربعين وسبعين طنـاً. وكانت حمولتها مؤلفة من تسعة آلاف وأربعمائة وثلاثين سلعة مصنعة ببريطانيـا و ألف وخمسمائة وثلاث وخمسين قطعة خشب برازيلي وما قيمته ٨٧,٥٠٠ ليرة من القُطن. ووصلت هذه السلعة إلى أسواق دمشق وحلب واعتبر ميناء بيـروت أكثـر موانئ بلاد الشام نشاطاً أما الاسكندرون فكان ميناءاً طبيعياً لمدينة حلب(٥٥٩).

وفي سنة ١٨٣٣م أنشئت شركة تجارية من مجموعة من التجار البريطانيين حيث افتتح فارن القنصل البريطاني لدى دمشق بيتاً تجارياً في دمشق. وإلى جانـب هذا البيت كان هناك فرع ثانوي لبيت لندن الإغريقي والذي كان هدفهُ شراء الـسلع للتجار البريطانيين من السكان الأصليين بعمولة. وفي مقابل ذلك كان هناك بيتـان آخران في لندن يشتريان السلع بعمولة بناءً على أمر من الـسكان الأصـليين، وأن

---

(٥٥٨) رستم، الأصول العربية، ج١، ص٣٥٣.

(٥٥٩) Bowring, Op. Cit, P١٣٥

نصف الواردات من بريطانيا من هذه البيوت كانت لحـــساب الـــسكان الأصـــليين والنصف الآخر من الواردات هنا يأتي إلى البيوت البريطانية الثلاثة[٥٦٠].

وقد سمح إبراهيم باشا للتجار الأجانب المقيمين في صيدا وعكـــا وبيـــروت وطرابلس بإرسال معتمدين لهم إلى دمشق[٥٦١].

وكانت سوريا تعتبر فتحاً جديداً للتجارة البريطانية وتم استيراد بضائع بقيمة سبعة ملايين وخمسمائة ألف قرش سنة ١٨٣٢م في حين تراجع اســتهلاك الفتيــل (Twist) بنسبة ٤% تقريباً[٥٦٢].

وقد اتسمت التجارة الخارجية في القـــرن التاســـع عـــشر بتنـــافس الـــدول الأوروبية على إيجاد قواعد، ومحطات تجارية، وعملاء محليـــين، يروجـــون لهـــا منتجاتها الزراعية والصناعية، بغية السيطرة على أكبر عدد من الأسواق. ولم تكن هناك دولة واحدة تكرس هيمنتها داخل القارة الأوروبية تقدم دولة على أخرى لفترة محدودة ثم لا تلبث أن تتبدل الأدوار فتتراجع[٥٦٣].

---

(٥٦٠) Bowring, Op. Cit, P٨٨

(٥٦١) كرد علي، المرجع السابق، ج٤، ص٢٤٨. ونشير هنا إلى أن بريطانيا هي البلاد الوحيدة التي لم يزد إجمالي صادراتها من بيروت عن ٢١٨,٣٠٠قرشاً سنة ١٨٣٦م مقابل ٣٢٢٤,٨٠٠ قرشاً لإجمالي الواردات، واضطرت كل سنة إلى سحب كميات طائلة من القروش الإسبانية، والريالات المتداولة في بلاد الشام؛ لتغطية رصيد صادراتها. انظر: شوفالييه، المرجع السابق، ص٣٤٨.

(٥٦٢) Bowring, Op. Cit, P٨٨ ونشير هنا إلى أنه بالرغم من أن التجارة البريطانية مع دمشق كانت كبيرة لكن لا يوجد في داخلها أية مؤسسة تجارية بريطانية، حيث كان يتم إجراء المعاملات التجارية لحساب البريطانيين من قبل بيوت فرنسية أو إيطالية أو من أهل البلد. انظر: Bowring, Op. Cit, P٩٢

(٥٦٣) كوثراني، المرجع السابق، ص٨٢.

وقد أخذت التجارة البريطانية مع بلاد الشام بالنمو وإن كان ذلك بشكل بطيء. ففي سنة ١٨٣٦م بلغت قيمة واردات طرابلس واللاذقية واسكندرونة وطرطوس التي كانت تخدم حلب وشمالي سوريا ما قيمته ثلاثة آلاف وخمسمائة واثنا عشر جنيه للواردات و أربعة عشر ألفاً للصادرات ونصيب الفرنسيين ومائة وستة وثلاثون ألف للواردات ومائة وستة وخمسون ألف للصادرات(٥٦٤).

وكانت بريطانيا تعمل جاهدة لإغراق الأسواق الشامية بمنتجاتها التي لاقت رواجاً؛ لما هو معروف عنها من دقة وإتقان وخاصة الصناعية منها، فكانت توردها بأقل الأسعار حتى تمتص التنافس، وتزيد من البضائع المصدرة لبلاد الشام(٥٦٥).

وقد تفوقت التجارة البريطانية على سائر الدول الأخرى (فرنسا وإيطاليا وألمانيا) بين سنتي ١٨٣٦و ١٨٣٧م، وبلغت قيمة عائداتها التجارية ١٦٠٦٤٢٥ قرشاً وقسم من هذه البضاعة خاصة بحلب والقسم الآخر كان يرسل إلى أورفة والموصل وبغداد(٥٦٦).

وكان الميزان التجاري رابحاً؛ لأن قيمة الصادرات أكثر من قيمة الواردات، حيث كانت بلاد الشام تستورد التنباك والسجاد واللؤلؤ من إيران،

---

(٥٦٤) F.O.٧٨, Vol. ٢٨٣, Aleppo, ١٨ September ١٨٣٦

(٥٦٥) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص١٨٧.

(٥٦٦) نعمة، المرجع السابق، ص٣٨. ونشير هنا إلى أن جزءاً كبيراً من الصادرات البريطانية كانت ترسل إلى مرسيليا وليغرن، هي لحساب مستوردي السلع البريطانية، وخلال السنتين الماضيتين تم استيراد بضاعة بحوالي عشرين مليون قرش لكل سنة. انظر: Bowring, Op. Cit, P٩٠

وتصدر إليها الجوخ والألبسة الأوروبية والألبسة الحريرية الدمشقية والحلبية. لكن التجارة الشامية تعطلت بسبب وباء سنة ١٨٣١م وطاعون سنة ١٨٣٧م[٥٦٧].

وكانت الصادرات البريطانية إلى سوريا الملابس القطنية وأصبحت تنافس الصناعات المحلية وبحلول سنة ١٨٣٩م كان البريطانيين قد صدّروا الكثير من السلع إلى حلب عن طريق فرنسا. وأصبح القطن البريطاني يُستبدل بقماش حريري في بلاد الشام سنة ١٨٤٠م ونتج عن ذلك أن المنسوجات السورية أنتجت حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في السنة بـ ٤,٠٠٠ منوال خام، وكان التجار البريطانيون بوجه الخصوص هم الذين يصدرون النقود والمعادن الثمينة[٥٦٨].

وقد أخذ الأوروبيون يُحسنون صناعة الحرير في بلادهم؛ مما مكنهم من نسج الأجواخ والأقمشة الحريرية حيث أخذوا يصدرونها إلى حلب والبلاد الشامية الأخرى[٥٦٩].

وقد ساعدت عوامل عدة على ازدهار التجارة البريطانية مع بلاد الشام هي:

١- التشجيع الذي كفلتهُ القوانين الأخيرة الصادرة في بريطانيا لصادرات الغلال في بلاد الشام والذي ساعد على إثراء أهالي البلاد وزاد من قدرتهم على شراء البضائع الأجنبية[٥٧٠].

---

(٥٦٧) F.O.٧٨, Vol.٢٨٣, Aleppo, ١٨ September ١٨٣٥؛ كرد علي، المرجع السابق، ج٣، ص ٥٨.

(٥٦٨) شوفالييه، المرجع السابق، ص٣٤٧. انظر: Marsot, Op. Cit, P٢٣٣

(٥٦٩) شوقي شعث، حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني، الحوليات الأثرية العربية السورية (ندوة دولية حلب وطريق الحرير، المجلد٢٣، دمشق: مديرية الآثار العامة، ١٩٩٩م، ص١٧٣.

(٥٧٠) Tibawi, A Modern History, P٨٣

٢- التنافس بين تجار المشرق في لندن الذين يعملون بالتجارة السورية والذي مكنهم من بيع السلع البريطانية في سوريا بأسعار متدنية تقترب من أسعارها في بريطانيا[٥٧١].

٣- أن توطيد الأمن شجع التجار الأجانب والمبشرين والحجاج والمسافرين للمجيء إلى بلاد الشام بأعداد هائلة، وخاصة دمشق والقدس.

٤- العبور الجزئي للبضائع البريطانية المتجهة إلى فارس عن طريق سوريا[٥٧٢].

٥- تناقص واردات المصنوعات القطنية السويسرية ويُعزى إلى تحسين ورخص أسعار مصنوعات مانشستر (Manchister) [٥٧٣] من ناحية والسلع الفاخرة الأخرى التي تقدمها غلاسكو (Glasco) [٥٧٤] من ناحية أخرى والتي تفوقت على المصنوعات السويسرية بدرجة كبيرة[٥٧٥].

---

(٥٧١) Ibide, p٨٤

(٥٧٢) Ibide, P٨٥- ٨٦

(٥٧٣) إحدى المدن البريطانية تقع على ساحل الأطلسي بين سالم وغلو سيستر وهي مركز تجاري للحيوانات الحية والمزارع فيها مصانع للمنسوجات والأحذية والآلات الكهربائية. انظر: Gruyter, Op. Cit, P٢٧٩

(٥٧٤) تقع على نهر كلايد وهي الميناء الاسكتلندي الرئيسي وهي مشهورة بصناعة السفن الضخمة والكيماويات والسجاد والنسيج والتوباكو والماكنات والمعدات الإلكترونية وغيرها. انظر: Gruyter, Op. Cit, P٢٧٩.

(٥٧٥) Tibawi, Amodern History, P٨٦

ويمكن أن نضيف إلى ذلك حقيقة تم إدراكها منذ سنة ١٨٣٤م؛ وهي أن بريطانيا حلت محل فرنسا كمستورد رئيسي للسلع التي أنتجتها المستعمرات[٥٧٦].

وكان للبريطانيين مصالح تجارية نافعة في الدولة العثمانية. وكان سر انتشار هذه المتاجر خلو الدولة العثمانية من المصانع، أو معاهد الإنتاج. فكانت لبريطانيا احتكارات قوية وتجارة نافعة لا يكاد ينافسها فيها أحد، فلما أنشأ محمد علي باشا في بلاده المصانع والمعامل استغنى بذلك عن الوارد البريطاني[٥٧٧].

وكثفت بريطانيا جهودها في عهد الإدارة المصرية لزيادة حجم التجارة الخارجية، وبعد أن كان النشاط التجاري للأجانب مقصوراً على الموانيء سمح بامتداده إلى الداخل، وفتحت دمشق المعاملات التجارية للجميع، وأصبحت التجارة فيها مباشرة بينها وبين أوروبا بدلاً من طريق أزمير والأستانة. ويقول كامبل القنصل البريطاني لدى الاسكندرية أنه حرم على القناصل الذين مارسوا العمل التجاري لسنين طويلة من هذه الامتيازات التي كانوا يزاولونها رسمياً من قبل الدولة العثمانية، وأصبحوا يمقتون الحكومة المصرية[٥٧٨].

---

(٥٧٦) Ibide, P٨٦ ونشير هنا إلى أن بريطانيا استوردت من حلب مثلاً خيوط قطنية والكسر ودودة القرمن، النيلة، الصوف، البلوط وصدرت بريطانيا المنسوجات والقطن المغزول وبلغت قيمة القطن البريطاني المصدر إلى سوريا ابتداءً من سنة ١٨٣٣م ما قيمته ٦,٢٧٤,٧٠٠ فرنكاً. انظر: نعمة، المرجع السابق، ص٤٢.

(٥٧٧) مؤنس، المرجع السابق، ص١٥٦.

(٥٧٨) F.O.٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ١٨ April ١٨٣٥.

وكان فارن قد عدد المراكز التجارية البريطانية الجديدة التي انــشئت فــي دمشق وحلب وبعد مُدة سيفتح مركز تجاري في بغداد على أمل أن يتــسع نفوذهــا التجاري فيشمل البلدان المجاورة الأخرى(٥٧٩).

وقد لاحظ التحول الملموس والمفيد الذي طرأ على تجارة بلاده مــع بــلاد الشام. وكانت شهادته هذه رداً مناسباً على نقد زميله باركر القنصل البريطاني العام لدى الاسكندرية، الذي اعتبر أن إنشاء قنصلية في دمشق هفوة. ويعزي ذلك أنه قبل تعيينه لم يصل أي مركب، أو أية بضاعة إلى مرفأ بيروت من بريطانيــا مباشــرة، ولم يكن في سوريا كلها أي مركز تجاري بريطاني. وكانت مــوارد بــلاد الــشام وإمكانياتها ومنتجاتها مجهولة في بريطانيا ومنذ تعينه تصل مباشــرة مــن الــوطن مراكب بريطانية حمولة كل منها من ١٢٠- ١٥٠ طناً حاملة منتجات بريطانية من بريطانيا أو مستعمراتها إلى بلاد الشام(٥٨٠).

وفي ٢٩ أيار سنة ١٨٣٤م أرسل فارن تقريراً مطولاً إلى وزارة الخارجية البريطانية عن حالة التجارة البريطانية في بلاد الشام والسياسة التــي يجــب علــى بريطانيا أن تنتهجها في هذه المنطقة واعتبر أن محمد علي باشا يجب أن ينظر لــه من منظارين متكاملين: الأول تجاري والآخر سياسي؛ فهو يرى أن محمد علي باشا يشكل خطراً على الامبراطورية العثمانية التي أنقذها التدخل الروسي من الــدمار،

---

(٥٧٩) حجار، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٥٨٠) المرجع نفسه، ص٩٢.

لكنه يهدد في الوقت نفسه مصالح بريطانيا الحيوية في هذه المنطقة. في حين أن التجارة البريطانية لا تتمتع في أي مكان بمثل ما تتمتع به من امتيازات في الامبراطورية العثمانية، فمساعدة محمد علي باشا في صراعه ضد السلطان العثماني من شأنه أن يجلب الدمار للتجارة البريطانية ذلك أن السياسة البريطانية كانت تميل إلى الحد منها، بقدر ما تسمح بذلك القوانين وهي تسعى إلى منافستها وشلها في مصر[٥٨١].

ونظراً لأهمية التجارة مع ميناء بيروت[*] فقد زادت عدد السفن التي ترسو في مرفأ بيروت من خمسة عشر سفينة سنة ١٨٢٤م إلى عشرين سفينة في سنة ١٨٣٠م، وإلى ثمانية وعشرين سفينة سنة ١٨٣٣م، وإلى مائة وخمسين سفينة سنة ١٨٤٠م. وكانت هذه الزيادة تعني زيادة في حركة التجارة ونشاطها. في حين شكل التصدير إلى الميناء هو الآخر زيادة بشكل تصاعدي حتى وصل سنة ١٨٣٣م إلى ٥,٨٦٨,١٩٠ فرنكاً ووصل إلى قمته العليا وسجل ١٥,٣٦٩,٤٨٩ فرنكاً نهاية الحكم المصري لبلاد الشام[٥٨٢].

---

(٥٨١) حجار، المرجع السابق، ص٩٢.

(*) تحولت بيروت سنة ١٨٣٥م إلى مدينة تجارية مزدهرة وتضاعفت تجارتها المباشرة مع بريطانيا في السنوات الخمس الأخيرة من الحكم المصري لبلاد الشام حتى فاقت واردات المنتوجات البريطانية من بلاد الشام والموانيء الفرنسية والإيطالية. انظر: أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٤.

(٥٨٢) Khalaf, Op. Cit, P٥٠

وكانت حلب ودمشق المركزين الأكبرين للتجارة في سوريا، أما بيروت واللاذقية والاسكندرونة فهما الموانيء الأكثر شيوعاً لرسو السفن الأوروبية(٥٨٣).

ويلاحظ أن ثلاثينات القرن التاسع عشر قد شهدت نشاطاً تجارياً بريطانياً مع بلاد الشام، وخاصة دمشق وحلب وبيروت حيث أقيمت العديد من المخازن التجارية لتلبية الاحتياجات البريطانية، وساهمت الإجراءات الأمنية ما بين هذه المناطق إلى زيادة حركة التجارة التي كانت بطيئة من قبل. ومن جهة أخرى لقيت البضائع البريطانية المصدرة إلى بلاد الشام استحساناً من قبل السكان، لرخصها وجودتها مما زاد في الإقبال عليها. وتحولت مدينة بيروت إلى مدينة تجارية مزدهرة، وزاد عدد السفن البريطانية الراسية في مينائها وتضاعفت تجارتها مع بريطانيا في سنوات الحكم المصري الأخيرة لبلاد الشام، حتى فاقت المنتوجات البريطانية مثيلاتها الفرنسية والإيطالية.

- رغبة البريطانيين في إنشاء سفن في نهر الفرات خدمة لمصالحهم التجارية:

كان السير شيزني (Cheseney) (٥٨٤) منذ سنة ١٨٣٠م يقوم بجولة قرب الحدود السورية إلى الشمال الشرقي من مدينة حلب حيث انطلق إلى نهر الفرات

(٥٨٣) Perrier, Op. Cit, P٨٥ ومما تجدر إشارته هنا إلى أن تجارة بريطانيا كانت متقدمة في بيروت ويرجع ذلك إلى موافقة أقمشتها القطنية لأذواق سكان سوريا ورخصها. انظر: نعمة، المرجع السابق، ص ٤١.

(٥٨٤) فرنسيس شيزني (١٧٨٩- ١٨٧٢م) ضابط بريطاني قام سنة ١٨٢٩م برحلة إلى الدولة العثمانية ومصر وسوريا، قاد في سنة ١٨٣٩م رحلة بحرية لدراسة ظروف الملاحة في الفرات. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ص٢٨٢

في رحلة حافلة بالمغامرات انتهت به إلى البصرة في نهاية شهر آب من السنة نفسها[٥٨٥].

وفي أثناء عودة شيزني توقف في دمشق وتداول مع القنصل البريطاني فيها فارن حول أهمية طريق الفرات، وأبلغه فارن أنه وضع، من قبل، خططاً طموحة نحو إرسال البريد الهندي من الخليج العربي عبر الفرات، ومن هناك يرسل في ساحل البحر المتوسط إلى أوروبا. وحث شيزني على متابعة جهوده بفاعلية؛ لاكتشاف الخط الأكثر ملائمة من البحر المتوسط عبر سوريا إلى الفرات[٥٨٦].

وبعد هذه الرحلة عاد شيزني إلى بريطانيا مع نهاية سنة ١٨٣٢م، وباشر بكتابة تقرير إلى الحكومة البريطانية، حبذ فيه طريق الفرات؛ لأنه أسرع من الطريق عبر مصر بستة أيام أو سبعة، وأن كلفة تنفيذه أقل، وأنه صالح للاستخدام طوال السنة وأكثر راحة، كما أن إمكانياته التجارية أكبر. وقد اقتنع وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بهذا المشروع، وتكونت لجنة لبحث الموضوع في مجلس البرلمان[٥٨٧]. وتشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أن محمد شريف باشا حاكم الشام قد أرسل أحد معاونيه سامي بك إلى القنصل البريطاني لدى دمشق فارن

---

(٥٨٥) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة عبدالعظيم رمضان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م)، ص ٤٣.

(٥٨٦) Hoskins, Op. Cit, P١٥٠.

(٥٨٧) مارلو، المرجع السابق، ص٤٣، وأيضاً: Hoskins, Op. Cit, P١٥٤ ونشير هنا إلى أن الحكومة البريطانية قامت بتعيين اليوت (Elliott) لمساعدة هنري أورمسباي (Henry Ormsby) قبل وصول شيزني إلى الساحل السوري وقد مسحا خرائطياً مرافيء الساحل السوري ودرسا في إبريل/ نيسان ١٨٣١م وانطلقا من بغداد لمزيد من المسح للمجرى الأسفل للفرات. انظر: Hoskins, Op. Cit, P١٥١.

لإبلاغه بوصول باخرة بريطانية إلى ميناء السويدية التي تحمل الآلات اللازمة للطريق المزمع إنشاؤه بين الهند وأوروبا بواسطة نهر الفرات. وإذا وصلت الباخرة المذكورة سيتم الإخبار بوصولها، ولا يسمح بإنزال حمولتها دون أخذ الإذن من الإدارة المصرية(٥٨٨).

وكان بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول قد بعث رسالة إلى السلطان العثماني طلب فيها تحقيق رغبة الحكومة البريطانية بتسيير مركبين صغيريين في نهر الفرات بهدف تسهيل التجارة البريطانية وتطلب موافقة السلطان على ذلك(٥٨٩).

وقد أصبح الاهتمام البريطاني في إنشاء طريق مختصرةٍ إلى الهند ضرورياً، وقد قرر البرلمان البريطاني في شهر آب ١٨٣٤م صرف حوالي ٢٠,٠٠٠ فرنكاً لتمويل مصروفات اكتشاف نهر الفرات؛ وذلك لموقعه الاستراتيجي، وطريقه الحيوية(٥٩٠).

وقامت بعثه بريطانية من ليفربول (Liverpol)(٥٩١) متجهة نحو مالطة(*) فقبرص فخليج إنطاكية على الساحل الشامي في الرابع من شباط سنة ١٨٣٥م ووصلت إلى ميناء السويدية في الثالث من نيسان سنة ١٨٣٥م. وفي هذه الأثناء

---

(٥٨٨) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية ٥١٨/٢٠،عابدين بتاريخ ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٥٨٩) Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P١٠٩

(٥٩٠) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية ٥١٨/٢٠،عابدين بتاريخ ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٥٩١) تقع شمال غربي بريطانيا على نهر مرسيليا وتعتبر إحدى أعظم الموانيء البريطانية وتعتمد بشكل أساسي على الصادرات الصناعية. انظر: Walter De Gruyter, The International Geographic Encyclopedia And Atlas, (Columbia: Columbia University Press, ١٩٧٩), P٤٢٤

(*) جزيرة في البحر المتوسط بين صقلية وليبية، مركزها استراتيجي عاصمتها لافاليتا، اختارها الأمير بشير الشهابي لتكون منفى له. انظر: نوفل، كشف اللثام، ص٣٣٣.

اتصل فارن بالحكمدار محمد شريف باشا راجياً تسهيل عملية البعثة. لكـــن محمـــد علي باشا بعث أمراً إلى محمد شريف باشا بالتريث إلى حين موافقة الباب العـــالي على ذلك ثم طلب من بوغوص ناظر الخارجية المصري أن يزوده بخريطة لنهـــر الفرات[٥٩٢].

وقد رفض إبراهيم باشا تقديم المساعدة للبريطانيين. ثم أصدر متسلم حلـــب عبدالله آغا أمراً طلب فيه من الأهالي عدم تقديم أية مساعدة للبريطـــانيين، وهـــدد المخالفين بمصادرة أموالهم وأملاكهم. ورفض متسلم أنطاكية خلـــف آغـــا مـــرور الدواب التي تحمل أمتعة البريطانيين، وأجبـــرت علـــى العـــودة، ومُنِـــعَ الـــضباط البريطانيون من العبور وحجزت اللوازم الخاصة بهم[٥٩٣].

وبعث محمد علي باشا رسالة إلى إبراهيم باشا في ١١ نيسان سنة ١٨٣٤م جاء فيها: أن الظروف السياسية تضطره الآن إلى تغيير موقفه من بعثـــة الفـــرات، ولذلك لا بُد من السماح للمراكب البريطانية بتفريغ حمولتها إلى البر. ولكن إبراهيم باشا كان يرى أن يتبع سياسة التأجيل فاضطر شيزني أن يهدد برفع شـــكواه إلـــى الحكومة البريطانية؛ نظراً لما يحلق به من خـــسارة إذا طـــال بقـــاؤه فـــي مينـــاء السويدية، مما دعى إبراهيم باشا إلى كتابة رسالة مرة أخرى إلى والده في الـــسابع من أيار سنة ١٨٣٤م جاء فيها: "لنفرض أننا اتفقنا مع الدولـــة العثمانيـــة، ومنعنـــا

---

[٥٩٢] محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٢٣، عابدين بتاريخ ١١ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م.
[٥٩٣] محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٦٥، وثيقة عثمانية رقم١٢، عابدين، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

البريطانيين من تنفيذ طلبهم، فماذا يكون حالنا إذا أعلنوا الحرب علينا، واحتلوا جزيرة كريت وقطعوا تجارتنا في البحر المتوسط. وإذا كان غرضهم من إنشاء قلعة على الفرات، وهو تمهيد السبيل للاستيلاء على بغداد، فكيف يمكننا أن نردهم عن بغداد إذا زحفوا عليها بثمانين ألفاً من الهنود. وأما إذا كان الغرض من إنشاء هذه القلعة على الفرات هو المحافظة على سلامة الملاحة في نهر الفرات فلماذا لا نقدم لهم المساعدة، ونتعهد بتأمين مواصلاتهم"(٥٩٤).

وكان إبراهيم باشا قد وصل إلى بيروت برفقة قاسم آغا مهندس عكا لمشاهدة أماكن الكورنتينا (المحاجر الصحية) التي أقيمت للقضاء على الطاعون وفي أثناء عودته أخبر بأن سفناً محملة جميع الآلات اللازمة للباخرة وسفينة القرصان وسفينة التجارة الكبيرة التي سينشئها البريطانيين في نهر الفرات قد أبحرت من بيروت إلى ميناء السويدية(٥٩٥).

وكانت خطة البعثة البريطانية تقوم على تشييد أجزاء سفينتين بخاريتين في بريطانيا، وإرسالها بحراً إلى سلوقية(*) (Selucia) في شمال سوريا، ثم نقلها بطريق البحر من هناك إلى أعلى موقع يمكن بها الملاحة فيه على الفرات، وتم

---

(٥٩٤) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذو الحجة١٢٥٠هـ/١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٥٩٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م.

(*) تقع على مصب نهر العاصي. انظر عبدالله الحلو، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م) ص٢٤١.

تركيبهما للإبحار إلى البصرة. وفي هذه الأثناء تسلم السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي فرماناً من السلطان العثماني بالسماح لسفينتين بخاريتين بالملاحة في الفرات بالتناوب، واستمرار هذه الملاحة طالما لا يترتب عليها أية متاعب[٥٩٦].

وكان كامبل السفير البريطاني العام لدى الاسكندرية قد تلقى رسالة من محمد علي باشا بالتعاون، وتقديم المساعدة للبعثة البريطانية. وبعد لقاءات بين كامبل ومحمد علي باشا تمكن كامبل من إقناع الأخير بالسماح للبعثة البريطانية بنقل أمتعتها إلى وادي الفرات، وتقديم المساعدة لها وإجلاء الموظفين المصريين عن بيره جك حتى لا تصل الأمتعة إلى هذين المكانين؛ لأنها في حوزة الحكومة المصرية[٥٩٧]. عندها بعث محمد علي باشا رسالة إلى إبراهيم باشا لإخبار البريطانيين بالموافقة على إنشاء قلعة على نهر الفرات، وأن الإدارة المصرية ستقوم بحراستها[٥٩٨]. ثم سارع إبراهيم باشا إلى بعث رسالة إلى محمد علي باشا

---

(٥٩٦) F.O.٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٢٩ June ١٨٣٥; محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، نمرة المكاتبة رقم ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ٧٨، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ١٢٥١هـ/١٨٣٥م؛ المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٥٩٧) F.O.٧٨, Vol.٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٢٩ June ١٨٣٥ ونشير هنا إلى أن بريطانيا بذلت جهوداً مضنية من جانبها للحصول على فرمان سلطاني في شهر آذار من سنة ١٨٣٥م نص على احترام الملاحة في الفرات. انظر: F.O.٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, Nomber١٢, ٢٢ April ١٨٣٥, P١١١; Vol.٢٥٧, From Werry To Campbell, ٢ June ١٨٣٥

(٥٩٨) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. F.O.٧٨, Vol.٢٥٧, From Palmerston To Campbell, ١٥ April ١٨٣٥, P٥.

سنة ١٨٣٤م ذكر فيها أن سفناً بريطانية تحمل الآلات اللازمة للباخرة، وأن سفينة تجارية بريطانية قد أبحرت من بيروت إلى ميناء السويدية[٥٩٩].

وقد سُمح للبعثة البريطانية برئاسة شيزني بالمرور، ومعهُ الآلات اللازمة التي أحضرها معه إلى نهر الفرات. بالإضافة إلى الجمال والبغال لحمل هذه الآلات. ورغم هذه الموافقة فقد بعث محمد شريف باشا حاكم الشام إلى سامي بك كبير معاوني محمد علي باشا رسالة سنة ١٨٣٤م جاء فيها: أن فارن القنصل البريطاني لدى دمشق أخبره أنه ستصل إلى ميناء السويدية باخرة تحمل الآلات اللازمة للطريق الموصل بين الهند وأوروبا المزمع إنشاؤه بواسطة نهر الفرات وإذا وصلت الباخرة المذكورة وأخبرت بوصولها فلن يسمح بإنزالها إلى البر ويجب عرض الأمر على محمد علي باشا لإجراء اللازم[٦٠٠].

وفي مقابل ذلك بعث شيزني رسالة إلى الإدارة المصرية طالباً فيها ترميم الطريق بين ميناء السويدية وأنطاكيا حيث صدرت إرادة من قبل محمد علي باشا بالموافقة على ذلك، واستخدم المهندس الفرنسي جرمان (Jerman) في ترميم

---

(٥٩٩) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٦٠٠) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية، رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، ص٢٠، وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢١٦. ونشير هنا إلى أن بوغوص ناظر الخارجية المصري قد تسلم نسخة من الفرمان الصادر من قبل السلطان العثماني بالموافقة على تسيير مركبين إلى نهر الفرات. انظر: F.O.٧٨, Vol.٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ١٨ April ١٨٨٥.

الطريق بين أنطاكية وجسر الحديد. وتم تقديم الثيـران اللازمـة لجـر العربيـات والحراس؛ ليتولوا حراسة البعثة إلى حدود حلب(٦٠١).

ورغم قبول الإدارة المصرية بتسهيل المهمة فقـد بعـث رئـيس البعثـة البريطانية شيزبي برسالة سنة ١٨٣٥م يشكو فيها من المعاملة التي يلاقيها رجالـه، ويقول: "إن رجاله لما وصلوا إلى جهات عينتاب لشراء الأخشاب الكبيـرة، وكـل الأشياء اللازمة لمصلحة البعثة، قام متسلم عينتاب عارف آغا وحكام تلك الجهـات بدلاً من تقديم المساعدة. بالطلب منهم إبراز تصريح لشراء الأشياء اللازمة لتسهيل المهمة التي أرسلوا من أجلها"(٦٠٢).

وفي سنة ١٨٣٥م سيطر محمد علي باشا على جهة الدير قـرب الفـرات. وكان يرمي من وراء ذلك إلى مراقبة بعثة شيزني مراقبة فعلية. وكانت حجته مـن هذه السيطرة أن القبائل المتنقلة في تلك الجهات تقوم بالإغارة على الأراضي التابعة لسيطرته(٦٠٣).

وقد وجهت بريطانيا تحذيراً إلى محمد علي باشا؛ بأن لا يحاول الاقتـراب من إيالة بغداد، ومهما كانت نيات محمد علي باشا فإن مدينتي بغداد والبصرة فـي نظر البريطانيين لهما أهمية خاصة. ولهذا بادر بالميرستون إلى بعث رسـالة إلـى

---

(٦٠١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقـم ٢٥١، وثيقـة عثمانيـة رقـم ١/٨٧، عابـدين، بتـاريخ ٢٥ ربيـع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

(٦٠٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥١، مكاتبة رقم ٢٠٦، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيـع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٦٠٣) F.O.٧٨, Vol. ٢٥٨, From Campbell To Palmerston, ٢١ December ١٨٣٥.

كامبل بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٨٣٧م أشار فيها إلى أن لمصالحها مساساً مباشراً بحياتها، وتعدُّ هيبة السلطان العثماني في بغداد أو العبث بها يشكل خطراً على مصالحها في المنطقة، معرّضاً في رسالته أن أية حركة عسكرية موجهة إلى بغداد لا يسع بريطانيا أمامها الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء تنفيذ مثل هذه المآرب(٦٠٤).

ولم تسترح بريطانيا للوجود المصري، وجاهدت لإقصائه، والوقوف في وجهه، ولا سيما حينما تحكم في مفتاح الطرق التجارية، سواءً في طريق الفرات والخليج العربي، أو البحر الأحمر، وأصبح باستطاعته تهديد طريقها إلى الهند. ولذلك بعث القنصل البريطاني لدى حلب وري (Werry) رسالة بتاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٨٣٦م إلى كامبل القنصل البريطاني لدى الاسكندرية بين له فيها أن إبراهيم باشا يفكر في إنشاء ثلاثين مركباً على بحيرة أنطاكية لينزلها نهر الفرات لغزو بغداد(٦٠٥).

بعدها بعث كامبل رسالة إلى بالميرستون بتاريخ ١ تشرين أول سنة ١٨٣٨م شارحاً فيها خطورة الموقف، ومؤكداً أن محمد علي باشا يسعى؛ لبناء إمبراطورية تشمل مصر والنوبة وسنار ودارفور وكردفان في إفريقيا وشبه

---

(٦٠٤) Ibide Vol. ٢٥٧, From Palmerston To Campbell, ٢٣- ٢٥ December ١٨٣٧

(٦٠٥) F.O.٧٨, ٧٨, Vol. ٢٨٤, From Werry To Campbell, ٢ December ١٨٣٦

الجزيرة العربية، واليمن، والخليج، والفرات، وسوريا؛ بل يفكر بالخلافــة، وإعــادة مجد الإسلام[٦٠٦].

ومما يُلحظ أن بريطانيا قد بذلت جهداً كبيراً، وسعت في محــاولاتٍ كثيــرةٍ لإقناع السلطان العثماني بضرورة إنشاء مراكب لها في نهر الفرات؛ لحمايتــه مــن مطامع محمد علي باشا. فوصول محمد علي باشا إلى سوريا قد يدفع به إلى احتلال بغداد، وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا، ويشكل خطراً على مصالحها فــي المنطقــة، وطريق مواصلاتها إلى الهند.

- التجارة الفرنسية:

تعود الامتيازات التجارية التي حصل عليها الفرنسيون إلــى ســنة ١٥٣٥م حيث صيغت في ستة عشر بنداً نصت في جملتها على أنه يجوز لرعايا الطــرفين المتعاقدين أو تابعيهم السفر بحراً بمراكب مسلحة، أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغــور والمــدن أو غيرهــا بقصد الاتجار حسب رغبتهم بكامل الحرية بدون أدنى تعدٍ عليهم أو على متــاجرهم ويجوز لرعايا الطرفين وتابعيهم البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع مــع دفــع الفوائد والضرائب المقيدة قديماً وقد بقيت هذه المعاهدة حجر الزاوية فــي سياســة فرنسا الاقتصادية نحو الدولة العثمانية[٦٠٧].

---

(٦٠٦) Ibide. ٧٨, Vol. ٣٤٣, From Campbell To Palmerston, ١ October ١٨٣٨

(٦٠٧) ريان، المرجع السابق، ص٣٥- ٣٦.

كان التدخل المصري في بلاد الشام قد سبب بعض الاضطراب في العلاقات الرسمية بين القناصل الأجانب في بلاد الشام. ولكن الامتيازات التي كانت ممنوحة للتجار الفرنسيين من قبل بقيت محفوظة ومضمونة لهم، حيث توصل القناصل الفرنسيون إلى استمرارية هذه الامتيازات بروح معتدلة وبإجراءات حكيمة للحصول على رضا الحكومة المصرية(٦٠٨).

وخلال سنة ١٨٣٣م كانت هناك ثمانية رحلات تجارية اثنتان لحركة الملاحة البحرية، وستة لحركة التجارة البرية؛ حيث تشكلت في بيروت مؤسسات تجارية فرنسية مشابه للمؤسسات التجارية الفرنسية لدى الاسكندرية. وكان من الممكن أن يوقف حركة التجارة البحرية للعرب، والتي سيتركونها مقابل الفوائد والامتيازات المقدمة لهم في فرنسا حيث يجدون في هذه المؤسسات التجارية إمكانية اختيار البضائع، والقيام بالعمليات التجارية كلما سنحت الفرصة لهم(٦٠٩).

---

(٦٠٨) Ismail, Documents Commercial (١٨٣١- ١٨٣٤) Tome٢٢, N°٤٨, Fos ٢٠٦- ٢٠٧, Le Comte Molé Au Henry Guys, Paris, Le Mai ١٨٣٣, ونشير هنا إلى أن التجارة الفرنسية مع الدولة العثمانية أخذت تفقد وزنها وخاصة في بلاد الشام بعد دخول بريطانيا كمنافس لفرنسا في هذه التجارة. انظر. Ismail, Documents Commercial (١٨٣١- ١٨٣٤) Tom٢١, N°١٥, Fos ١٥١- ١٥٤, M.Jorelle, Beyrouth, Le ١٥ Mai ١٨٣٢, P٢٦٢

(٦٠٩) Ibide, Documents Commercial (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome ٢٢, N° ٤٥, Fos٢٩- ٣٥, Henry Guys Au Duc De Broglie, Beyrouth, Le٢٠ Mars ١٨٣٤, P٣٠٢ وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارة الفرنسية قد تراجعت في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر مما أدى إلى انخفاض المنافسة على الشحنات المتجهة إلى حلب ودمشق ومصر في فترة ندرت فيها الواردات من فارس. انظر: شوفالييه، المرجع السابق، ص٤٠٢.

وكانت التجارة الفرنسية قد تضررت بسبب المنافسة البريطانية والمرسيلية(*) والتي قدرت قيمتها ١٥٠٠٠,٠٠ فرنك تقريباً لبيروت تحت حماية تجارتهم لكنها لم تكن تحت السلطة الفرنسية، وكان أكثر المفاوضين المرسيليين للتجارة بشكل عام هم من اليهود والعرب[٦١٠].

ومع ازدياد حركة التجارة الداخلية والخارجية إبان الحكم المصري لبلاد الشام ازدادت أهمية بيروت مثلاً كمدينة مفتوحة على التأثيرات الأوروبية المختلفة من ثقافية ودينية واقتصادية باعتبارها مدينة ساحلية تشكل منفذاً لبلاد الشام الجنوبية على البحر المتوسط ليربطها بالعالم الخارجي، فتزايد عدد التجار الأجانب فيها، وأخذت السفن التجارية الأوروبية الكبرى المحملة بمختلف السلع تتجه إلى مينائها الذي أخذ ينمو بسرعة[٦١١].

(*) تقع على شاطئ البحر المتوسط إلى الجنوب من تركيا وهي عاصمة لمقاطعة أسيل فيها خط لسكة الحديد وميناء بحري تصدر القطن والكرمة والمنتجات الزراعية. انظر Gruyter, Op. Cit, P٤٧٢

(٦١٠) Ismail, Documents Commercial (١٨٣١- ١٨٣٥), Tome ٢١, N° ١٠٠, Fos٢٢٨- ٢٣٣, M. Henry Guys Au Duc De Broglie, Beyrouth, Le٢٠ Juiller ١٨٣٥, P٣٨٣. ويحسن التنويه هنا إلى أن رسوم الصادرات والواردات الفرنسية كانت بنسبة ٥% بحسب اتفاق سنة ١٥٣٥م. وفي سنة ١٦٧٣م و ١٧٤٠م خفضت إلى ٣% وفي سنة ١٨٣٨م رفعت رسوم الصادرات إلى ١٢% مع إعفائها من كل الرسوم الداخلية. انظر: محمد عبدالباري، الامتيازات الأجنبية، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٤م) ص٣٠.

(٦١١) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٤.

وكان التجار الفرنسيين قد استمروا في السيطرة على صيدا وموانئها، حتى أنهم منعوا تجار الدول الاوروبية غير الفرنسيين من الإقامة في المدينة خشية منافستهم[٦١٢].

وقد أخذت مدينة بيروت تشهد ازدهاراً نسبياً ملحوظاً، وتوسعاً عمرانياً، ووجدت فيها المستودعات الكبيرة لخزن البضائع، ووجد إلى جانبها الأكواخ المعدة لإيواء القادمين إليها لأغراض تجارية؛ حيث ازدهرت الحياة الاقتصادية فيها، واستفاد قسم من سكانها من الواقع الجديد، والذي أخذ يتطور شيئاً فشيئاً، فتبدلت أحوالهم المادية نحو الأفضل[٦١٣].

وبدءا ميناءي صيدا وطرابلس يشهدان هبوطاً في عدد السفن التي ترسو في موانئها، ومع محاولة الإدارة المصرية إصلاح ميناء طرابلس، ونهوض تجارة هذا الميناء من كبوته إلا أن حبل التجارة فيه قد اضطرب بسبب الثورات التي قامت ضد الحكم المصري، والتي أثرت على التجارة ككل[٦١٤].

وإذا كان ميناء بيروت أكثر الموانئ قدرة على إرساء السفن التجارية منه وبشكل كبير فإن المدن الساحلية الأخرى والتي ليس لها ميزة ميناء بيروت

---

[٦١٢] حسين سلمان سليمان، الحماية العثمانية للتجار الفرنسيين في بلاد الشام، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد٦١، تشرين الثاني، ١٩٨٣م، ص٣٦.

[٦١٣] أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٤.

[٦١٤] هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٢٩٥، وأيضاً: Khalaf, Op. Cit, P٥٠

التجاري، مثل: صيدا وطرابلس بدأت تشهد هبوطاً في عدد السفن التي ترسو في موانئها(٦١٥).

وقد أشار القنصل الفرنسي في بيروت غيز أن التجارة الفرنسية كانت ما تزال قادرة على الوقوف قوية من الناحية الاقتصادية رغم المنافسة البريطانية والمرسيلية، علماً بأن الواردات من مارسيليا إلى فرنسا سنة ١٨٢٥م بلغت ما قيمته ٥,٩٠٧,٨٧٣ فرنك، أما الصادرات إلى الخارج فكانت ٣,٩٩٥,٦٤٥ فرنك، وسنة ١٨٢٦م بلغت قيمة الواردات إلى فرنسا ٢,٨١٢,٣٤٠ فرنك، والصادرات ٢,٠٠٠,٥٦٥ فرنك، وسنة ١٨٢٧م كانت قيمة الواردات ٥,٠٦٨,١٦٢ فرنك، والصادرات ٣,٣٢١,٢١٥ فرنك، وسنة ١٨٣٣م بلغت قيمة الواردات ٥,٨٦٨,١٩٠ فرنك، والصادرات ١١,١٨٥,٥٢٤ فرنك(٦١٦).

وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية التي تبادلت أوسع أعمالها التجارية مع بلاد الشام، وانحصرت صادراتها إليها في خمسة أصناف هي الأجواخ والأصباغ والنيلة والسكر وقهوة الأنتيل والأواني المنزلية والحديد الصلب، وصفائح من الرصاص، وبعض أنواع من الصابون، في حين كانت فرنسا تستورد من بلاد

---

(٦١٥) كتافاكو، المصدر السابق، ص٤٩؛ وأيضاً: Khalaf, Op. Cit, P٥٠. ونشير هنا إلى أن الإدارة المصرية حاولت إصلاح ميناء طرابلس للنهوض بتجارة هذا الميناء من كبوته. إلا أن حبل التجارة فيه قد اضطرب بسبب الثورات التي قامت ضد الحكم المصري والتي أثرت على التجارة ككل. انظر: هلا سليمان، المرجع السابق، ص٢٥٩؛ وأيضاً: Khalaf, Op. Cit, P٥٠

(٦١٦) Ismail, Document Commercial (١٨٣٤- ١٨٤١), Tome٢٢, Henry Guys Au Comte De Rigny, Beyrouth, Le١١ Fevier ١٨٣٣, P٣٠٣

الشام القطن الخام والمغزول وجوز العفص والنحاس والصوف والزعفران والسمسم والصودا والكتان وغيرها[٦١٧].

ومجمل القول أن التجارة الفرنسية لم تقوى على منافسة التجارة البريطانية والمرسيلية، ولم تعد قادرة من الناحية الاقتصادية رغم صادراتها المستمرة إلى بلاد الشام التي اشتملت على الأجواخ والأصباغ والنيلة والسكر والأواني المنزلية، والحديد الصلب.

سياسة محمد علي باشا التجارية في بلاد الشام القائمة على الاحتكار:

أراد محمد علي باشا أن يطبق سياسته الاحتكارية المتبعة في مصر على بلاد الشام؛ وذلك بأن تقوم الدولة بشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده وتتولى تصريفها بالثمن الذي تراه مناسباً لها[٦١٨].

وصدر أمر من قبل محمد علي باشا بشراء خمسين ألف أوقة حرير اللازمة لمصلحة الحرير بمصر، لكن عدم توفر النقود للكمية المراد شراؤها سيصرف النظر عن ذلك، كما أن موسم الحرير قد حل، وتجار أوروبا وضعوا أيديهم على شرائه بواسطة عملائهم، ونظراً لذلك فإن الإدارة المصرية لا تستطيع

---

(٦١٧) Ibide, Documents Commercial (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome ٢٢, Fos ٢٠٦- ٢٠٧, N°٤٨, Le Comte Mole Au M. Henry Guys, Paris, Le ١ Mai ١٨٣٧, P١١٧; Perrier, Op. Cit, P٩٢.

(٦١٨) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٥٧.

إجبار الفلاحين على عدم البيع للتجار إذا تأخر ورود المال علماً أن سعر الرطل الواحد في هذه السنة ١٨٠- ١٨٥ غرشاً (قرشاً)[٦١٩].

وتم تطبيق هذا النظام الاحتكاري في بلاد الشام بعد سنة ١٨٣٢م، وفرض محمد علي باشا ضرائب جمركية ثقيلة على التجارة الأجنبية، وخرق بذلك نصوص اتفاقيات الامتيازات[*] التي تحمي هذه التجارة. وكان هذا مخالفاً لسياسة بريطانيا الاستعمارية في تطبيق التجارة الحرة، التي التزم بها صانعو القرار البريطاني طوال القرن التاسع عشر، وقد اقتضى نمو الصناعة البريطانية ربط السياسة البريطانية، بهذا النمو واستلزم ذلك فتح البلدان النامية للتجارة الخارجية البريطانية وبالتالي كسر نظام الاحتكارات في هذه البلدان بقوة السلاح[٦٢٠].

وتدخلت الإدارة المصرية في المعاملات التجارية، حيث قللت من ضغط الأهالي على التجار الأجانب، وذلك بإطالتها الفترة الزمنية التي يحل فيها استحقاق البيع النهائي[٦٢١].

---

(٦١٩) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٤٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاحتكار الذي طبق كان يحول دون تزاحم التجار والسماسرة على المشتري (الدولة) فتحرم الملاك والفلاح من الحصول على ثمن عالٍ لمحصولاته وتثبيط عزائم المنتجين وتحرم السماسرة من الانتفاع برسوم السمسرة عما يشترون. انظر: نعمة، المرجع السابق، ص٤٨.

(*) صدر الأمر السلطاني سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، إلى والي حلب علي باشا بمعاملة التجار الأجانب معاملة خاصة حيث يخضعون لحماية الدولة العثمانية ما مضمونه أن التجار الأجانب من دول أوروبا والعجم والهند المرخص لهم مزاولة التجارة الدولية في أراضي المملكة العلية العثمانية، والذين يحملون براءات شريفة منحت لهم بموجب البروتوكول المعقود فيما بين المملكة العلية العثمانية ودولهم، والقاضي بحمايتهم وصيانة أموالهم. انظر: الأوامر السلطانية لولاية حلب صادر عن محمود الثاني، سجل رقم ٤٥، مرسوم سلطاني رقم ٣٧٨، استانبول، آواخر شعبان ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م.

(٦٢٠) خوري، المرجع السابق، ص٩٥.

(٦٢١) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص١٨٢. ونشير هنا إلى أن محمد علي باشا جنى من احتكار النيلة في سنة ١٨٣٧م وحدها ما قيمته ٦٥٣٨ كيساً أي ما يعادل ٣٢,٩٦٠ جنيهاً، وذلك بسبب شدة الحاجة إليها في صبغ ملابس الفقراء والفلاحين، مما

وقد وضع محمد علي باشا نصب عينيه احتكار الحرير، ومحصول القطن، وجرت محاولات لاحتكار الصوف رغم النتائج العكسية المترتبة على ذلك[٦٢٢].

إن مجمل التدابير التي اتخذتها الإدارة المصرية، وخاصة بالنسبة للتجار الأجانب كانت تهدف من ورائها إلى تخليص التجار الوطنيين من سيطرة التجار الأوروبيين الذين كانت لهم أيضاً صفة المرابين، والذين كانوا يسلفون الفلاح في هذه المناطق على محصوله ثم يشترونه منه بالأسعار التي توافقهم[٦٢٣].

وكان محمد شريف باشا قد بعث رسالة سنة ١٨٣٦م إلى سامي بك أحد معاوني محمد علي باشا، تفيد أن مجلس الشورى في بيروت قد قرر، في إحدى جلساته، إنذار روسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا بوجوب التنبيه على رعاياهم أن يمتنعوا عن تصدير بضائع غيرهم من التجار الأوروبيين والمحليين التي قد يحاولون التهرب من دفع الرسوم الجمركية بتصدير بضاعتهم باسم تجار الدول الأربع ويجب عرض هذا القرار على محمد علي باشا وأن يوعز إلى قناصل الدول

جعل مقدار المستهلك منهما عظيماً بلغ في العام الواحد حوالي ٨٦ ألف أقة. انظر: أحمد محمد الدماصي، الاقتصادر المصري في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، (١٨٠٠- ١٨٤٠م) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م)، ص٢٥٢.

(٦٢٢) F.O.٧٨, Vol. ٢٨٣, Aleppo, ١٨ September ١٨٣٥; Ismail, Document Commercial (١٨٣٤- ١٨٤١), N°٧٨, Fos ١٥٦-١٥٩, Tome ٢٢, Henry Guys Au Comte De Rigny, Beyrouth, Le ١٣ Janvier ١٨٣٥. P٣٥٦; F.O.٧٨, Vol٢٥٨, From Campbell To Palmerston, ٥ October ١٨٣٥, P٣ ونشير هنا إلى أنه نتيجةً لهذا الاحتكار ارتفعت أسعار الحرير؛ فبعد أن كان سعر رطل الحرير سنة ١٨٢٩م ١٢٥ قرشاً ارتفعت سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م إلى ١٨٥ قرشاً للرطل الواحد. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٤٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٦٢٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٢٥٧.

المختصة الموجودين لدى الاسكندرية بالكتابة إلى قناصل بيروت بالمعنى نفسه[٦٢٤].

ولم يشمل الاحتكار الحرير بل ضم القطن والقمح، وأصبح القطن يورد إلى خزينة الدولة سنوياً وجرت محاولات لاحتكار الصوف، وحظر على التجار الأجانب شراء صوف الأغنام، وكذلك احتكار القلو الذي يدخل في صناعة الصابون، ودخل قشر العنب تحت الاحتكار، ومنع تصديره، وجرت محاولة بشأن احتكار البيتومين "الاسفلت" ولكنها باءت بالفشل[٦٢٥].

موقف بريطانيا من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام:

وتولت بريطانيا مهمة ضرب سياسة الاحتكار عندما تيقنت أن محمد علي باشا يقدم على تلك الإجراءات من أجل الوقوف أمام مصالحها؛ سواءً بتوحيد ممتلكاته سياسياً، أو اقتصادياً، ولذلك بذلت بريطانيا جهوداً مكثفة لكسر سياسته. فكان الضغط من كامبل القنصل البريطاني العام لدى الاسكندرية على محمد علي باشا بشأن وقف احتكار الحرير وجعل تداوله حراً في المناطق التابعة لسيطرته[٦٢٦].

---

[٦٢٤] محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة رقم ١٥٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص١٤٣.

[٦٢٥] لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ١٧٧- ١٧٨.

[٦٢٦] F.O.٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ١٨ April, ١٨٣٥ ونشير هنا إلى أن الباب العالي أعلن سنة ١٨٢٦م حظر تصدير الحرير؛ بحجة أن المصانع العثمانية بحاجة إلى المواد الخام، مما يدل على أن الحكومة العثمانية كانت تخطط لاحتكار هذه الثروة، لكن هذا الإعلان سقط بمجرد السيطرة المصرية على بلاد الشام. انظر: سيميليا نسكايا، المرجع السابق، ص٤١.

وقد أدى الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا إلى كساد التجارة الأوروبية بفضل الضرائب الجمركية العالية التي فرضت على تجارة الـوارد حتـى يحمـي الصناعة المحلية[٦٢٧].

وأخذ التجار الأوروبيين يمارسون ضغوطاً على الإدارة المصرية مدعومين من قبل قناصل بلدانهم حيث عمد القنصل البريطاني لدى بيـروت مـور (Moor) إلى تصدير القطن عنوة. مما إضطر الإدارة المصرية لكي لا تفسد علاقاتها بالدول الأجنبية إلى إفساح مجالات التصدير متيحة بـذلك للـسفن التجاريـة الأوروبيـة إمكانيات النقل البحري من مرافئ طرابلس واللاذقية وبيروت وإليها[٦٢٨].

ومع اتباع محمد علي باشا لنظام الاحتكار قررت الدولة العثمانية أن تتبـع سياسة أكثر حزماً، وتشدداً تجاه هذا الوالي الذي احتكر محصولات مـصر، ولـم يمكن أحداً من المزارعين أو الأهالي أو التجار ببيع شيء منها؛ بل يبيعهُ ويـصرفه بمعرفة وكلائه، وديوان تجارته، ومن هنا تحركت الدولة العثمانية لعقـد معاهـدات تجارية مع الدول الأوربية[*] لتحرير التجارة العثمانية في مختلف إيالاتها من قيـود الاحتكار، قاصدةً باشا مصر محمد علي ومستهدفةً احتكاراته[٦٢٩].

---

(٦٢٧) نعمة، المرجع السابق، ص٤١.

(٦٢٨) هلا سليمان، المرجع السابق،ص٢٥٧.

(*) استمرت المفاوضات الجارية بين بريطانيا والدولة العثمانية حول التجارة، واحتكار محمد علي باشا لها حتى تمخض عنها اتفاقية بلطي ليمان سنة ١٨٣٨م. للمزيد من المعلومات حول هذه الاتفاقية، انظر: ص١٨١.

(٦٢٩) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ١٢٠، ١٨٣٤م بطغراء السلطان محمود خان، المصدر نفسه، الأبحاث رقم ١٢٠، ترجمة الفرمان رقم ٣٧، صادر في أوائل شهر رمضان المبارك ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م بطغراء السلطان محمود خان. ونشير هنا إلى أن الدولة العثمانية كانت قد حظرت تصدير الحرير سنة ١٨٢٦م بحجة أن المصانع العثمانية بحاجةٍ إلى المواد الخام،

وكانت السياسة التي اتبعها محمد علي باشا في نظـــام الاحتكـــار ضـــربة للامتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب، وخاصة العاملين منهم فـــي التجـــارة، حيث أعلن التجار البريطانيون احتجاجاتهم، ورفعوا شكواهم إلى قناصلهم في حلب لنقلها إلى كامبل مبينين في شكواهم أن مشتري صوف الأغنام، وحرير بيروت التي أُجريَ الحظر عليها منعوا من أن تمد أيديهم إليها. وأن اتجاه الحكومة المصرية هو احتكار جميع منتجات البلاد ما لم يقدم على منعها بتدخلات رسمية وأن الاحتكـــار، حتى ولو لمادة واحدة، فإنه يشكل ظلماً وأذى للتجارة، ويلحق بها ضـــرراً كبيـــراً. ونحن (القناصل) لنا الحق في شكوانا من هذا النظام الضار[٦٣٠].

ومن جهة أخرى وجه القنصل البريطاني لدى بيروت (Moor) نداءَه إلـــى حكومته بسرعة التحرك، مصوراً لها خطورة الموقف، ويجب أن تلاحـــظ حكومـــة جلالة الملك أن هذه هي المرة الثالثة التي يحاول فيها باشا مصر انتهـــاز الفـــرص، وهو الآن لا ينوي احتكار الحرير فقط؛ بل أعطى لنفسه حق التدخل فـــي الـــشؤون التجارية للرعايا البريطانيين، الذين تحميهم الامتيازات الممنوحة من الباب العـــالي لبريطانيا العظمى[٦٣١].

لكن الدولة تراجعت عن هذا الإجراء مع بداية التدخل المصري لبلاد الشام. وبعد سنة من بداية التدخل المـــصري أدرك محمد علي أهمية الدخل الذي فقده بسبب تساهله مع سكان جبل لبنان، بعد أن قدم لهم خدمات كبيرة، ففكر بإعادة احتكار الحرير. انظر: سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص٣٥٩.

(٦٣٠) F.O.٧٨, Vol. ٢٨٣, Aleppo, ١٨ September ١٨٣٥ ونشير هنا إلى أن السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي كان قد قدم تقريراً إلى الباب العالي بما يعانيه التجار البريطانيين في بيروت من اعتـــراض مـــوظفي الإدارة المـــصرية لتسلمهم الحرير ونقله إلى السفن ومن وضع تجارة الحرير في يد واحدة. انظر رستم، المحفوظات الملكية، ج٢، ص٩٠.

(٦٣١) F.O٧٨, Vol. ٢٥٨, From Campbell To Palmerston, ٥ October, ١٨٣٥

ونجحت الدبلوماسية البريطانية بإصدار فرمان سلطاني في تشرين الثـاني سنة ١٨٣٥م بإلغاء الاحتكار في بلاد الشام بناء على التقرير الذي قدمـه الـسفير مبيناً فيه العوائق أمام التجارة البريطانية. كما أن جمـرك بيـروت منـع التجـار البريطانيين من شحن الحرير إلى أوروبا وهذا يخالف ما حصل عليه البريطـانيين من امتيازات، وكرر نفس التقرير مطالباً بإصدار فرمان سـلطاني يلغـي الرسـوم المستحدثة التي فرضت على التجار البريطانيين، وأصدر السلطان أمراً إلى محمـد علي باشا بعدم مداخلته في المعاملات التجارية التي يقوم بها رعايا بريطانيـا فـي جميع الإيالات المفوضة لمحمد علي باشا[٦٣٢].

واستطاع بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول الحصول علـى فرمـان من السلطان العثماني في ٢٤ كانون الأول من سـنة ١٨٣٥م يـأمر فيـه الباشـا المصري محمد علي بترك الحرية الكاملة للبريطانيين بالاتجار بالحرير في سوريا. وفي ١٣ كانون الثاني سنة ١٨٣٦م حملت بارجة بريطانية نص الفرمان إلى كامبل فأسرع هذا من الاسكندرية إلى القاهرة حاملاً الفرمان إلى محمد علـي باشـا[٦٣٣]. وتسلم الأخير الفرمان في أواسط شهر جمادى الأولى سـنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م الذي أُبلغ فيه أن احتكار الحرير مناف لأصول المعاهدات المعقودة بينه وبين الدول

---

(٦٣٢) محافظ عابدين، وثيقة عثمانية رقم ٢٦، عابدين بتاريخ ١ رمضان ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، وأيضاً:
F.O.٧٨, Vol. ٢٨٣, From Ponsonby To Farrenes, ١٨٣٥

(٦٣٣) حجار، المرجع السابق، ص١٠٣.

الأوروبية ويجب منعه نظراً لروابط السلم والمعافاة بين الدولة العثمانيــة والــدول الأوروبية[٦٣٤].

وفي ١٠ ايار سنة ١٨٣٦م أعلن القنصل الروسي لدى الاسكندرية دوهامل (Duhamel) أن الفرمان الجديد المتعلق بحرية تصدير الحرير يؤيد اتجاه الــسياسة البريطانية الجديدة تجاه محمد علي باشا، لكنه لا يعتقد أن الحكومة البريطانية تريــد تطبق بنود هذا الفرمان في مصر نفسها، مع أنه يعــدل كثيــراً مــن بنــي مــصر الاقتصادية ذلك أن هذا الفرمان كان موجهاً إلى وضع سوريا المحلي[٦٣٥].

وأدركت السياسة البريطانية الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسات محمد علي باشا بتطويق وإفشال أهدافها الاقتصادية والسياسية في بلاد الشام لهذا نلحــظ أنــه بالرغم من كافة محاولات محمد علي باشا للتقرب من بريطانيــا، والــسماح لهــا بإرسال أول قنصل بريطاني إلى دمشق سنة ١٨٣٣م، إلا أن الأخير رفع تقريــراً إلى حكومته بتاريخ ٢٩ آيار سنة ١٨٣٤م حول الأوضاع في ســوريا، والــسياسة المطلوبة من بريطانيا العظمى جاء فيها: "أن باشا مصر قد برهن بأن السياسة التي تحكــم نظرته التجارية توجهها أهدافاً طموحة، وشديدة التعقيد وإذا كان من الصحيح القول بأنه لم يخرق حقوقنا الراهنة، فإنه قد حددها بطريقة دقيقة جداً لم تعرفها هذه البلاد من قبل لــذا فــإن نظامــه التجــاري إذا وضــع موضــع التنفيــذ فإنــه ســوف يوجــه

---

(٦٣٤) محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ترجمة الفرمان، رقم٣٣، عابدين، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٢هـــ/ ١٨٣٦م.

(٦٣٥) Ismail, Document Commercial, (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome ٢٢, Henry Guys Au M. Thiers, N°١٢٦, Beyrouth, Le ٢٨ Mars١٨٣٦, P١٧

ضربة جدية لتجارتنا دون أن يخرق الاتفاقات أننا نجد في محمد علي باشا اقتصادياً يقوم نظامه التجاري على مبادئ مقيدة وغير ليبرالية لهذا فإن صادراتنا، ومنتوجاتنا المصنعة تجد فيه منافساً قوياً"(٦٣٦).

وقد كثفت بريطانيا جهودها لتطبيق الفرمان وكانت تعلم مدى عناد محمد علي باشا، ولذلك كتب سفيرها لدى الأستانة بونسنبي يقول: "لقد وضع هذا الفرمان الباشا في مأزق حرج لم يقم بتنفيذه، وأصبح السلطان العثماني عاجزاً عن فرضه عليه فيجب على حكومة صاحب الجلالة أن تجبر هذا التأثر على الخضوع لينتقم للشرف البريطاني"(٦٣٧).

وكان تحديد الرسوم الجمركية للبضائع الواردة والصادرة، ضمن نطاق ممتلكات محمد علي باشا والدولة العثمانية تخضع للتثمين بالسعر المتداول في السوق، وتحددت الرسوم عليها بنسبة ٣% كما أعطى التسهيل للتجار بإمكانية الدفع من البضائع نفسها بمعدل القيمة دون تحصيل الرسوم عليها(٦٣٨).

وكانت مصلحة بريطانيا أولاً وأخيراً هي التي أملت عليها مواقفها الاقتصادية المختلفة من انتهاج سياسة التجاريين، أو الاحتكار، أو الحرية

---

(٦٣٦) حسن الضيقة، دولة محمد علي والغرب، (المغرب: الدار البيضاء، ٢٠٠٢م)، ص١٩٦- ١٩٧.

(٦٣٧) لطيفة، سالم، المرجع السابق، ص ١٨٠.

(٦٣٨) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية رقم ٢٢، عابدين، بتاريخ ذوي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م. ونشير هنا إلى أنه تم إلغاء جمارك حماة وحمص ودمشق ونابلس والخليل وابقيت جمارك الموانئ وحلب. وكانت تستوفي منها الرسوم للبضائع الواردة من اللاذقية والاسكندرية وبغداد والأناضول والتي لا تحمل تذاكر تخليص جمركي. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية رقم٢٢، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

الاقتصادية، أيهما أنفع؟ فبريطانيا يهمها أن تبقى مصر متخلفة، لكي لا تنافسها في ميادين الصناعة وأسواقها هي أو أية دولة أخرى[٦٣٩].

لقد كان احتكار محمد علي باشا لتجارة الحرير قد أثر على التجارة الأوروبية ككل، والتجارة البريطانية بشكل خاص، مما جعلها تتحرك بسرعة لكسر حالة الاحتكار وبيان خطورة ذلك على تجارتها، واستطاعت الحصول على فرمان سلطاني لكسر الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية البريطانية، والتي توجت بمعاهدة يلطي ليمان سنة ١٨٣٨م.

اتفاقية يلطي ليمان بين الدولة العثمانية وبريطانيا سنة ١٨٣٨م:

بدأت المفاوضات التي قام بها وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بواسطة سفير بلاده لدى استانبول بونسنبي لمراجعة قواعد التجارة البريطانية داخل الامبراطورية العثمانية وأثمرت من عقد اتفاقية يلطي ليمان سنة ١٨٣٨م[٦٤٠].

---

(٦٣٩) الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص٣٦٥- ٣٦٦. ويحسن التنويه هنا إلى أن القنصل البريطاني لدى دمشق فارن آثار أن التجار الوطنيين يستوردون منتجاتنا الصناعية ومنتجات مستعمراتنا مباشرة من بريطانيا وتبعاً لذلك ازدادت الرسوم الجمركية هذا العام حوالي ٤٠٠ كيس. انظر: F.O.٧٨, Vol.٣١٥, From Farrens To Palmerston, ١٦ March ١٨٣٧

(٦٤٠) الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص٣٤٨؛ العظمة، المرجع السابق، ص٢٩٨. ونص البند الأول من الاتفاقية على أن جميع الحقوق والامتيازات، والاعفاءات التي أعطيت للتجار البريطانيين، والسفن البريطانية في الامتيازات والمعاهدات السابقة تؤكد؛ الأن وتستمر إلى الأبد، وتضمنت بنود المعاهدة أيضاً حرية الرعايا البريطانيين ومن في خدمتهم في شراء أي نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد الباب العالي بإلغاء الترخيصات التي يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع، ونقلها من مكان إلى آخر، وتحديد الرسوم على الاستيراد بمقدار ٥%، والتصدير بمقدار ١٢% من قيمة البضاعة. كما أباحت هذه الاتفاقية للبريطانيين حرية التجارة في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية. انظر: F.O.٧٨, Vol. ٣٤٢, From Ponsonby To Campbell, ٢٠ May ١٨٣٨؛ ريان، المرجع السابق، ص٤٢، أوغلي، المرجع السابق، ج١، ص٦٨٩- ٦٩٠، الدماصي، المرجع السابق، ج١ ص٣٦٥.

واتخذت الدولة العثمانية من عقد الاتفاقية سلاحاً خطيراً ضد محمــد علــي باشا إذ أنه يجعل من مصر وسوريا وطرابلس الشام وسائر الإيالات مجــرد تابعــة للامبراطورية العثمانية، حيث جاءت لصالح بريطانيا بالدرجة الأولى كمــا جــاءت لصالح فرنسا والنمسا، وهدفت إلى تخفيف العقبات الناجمة عن نظام اقتصادي قــائم على المركزية والامتياز[٦٤١].

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تخفيض التعرفــة الجمركيــة علــى البــضائع وتسهيل تغلغل بريطانيا التجاري وكانت باكورة هذه الاتفاقية رفع جميع الاحتكارات التجارية والسماح للتجار البريطانيين لشراء البضائع مــن أي بقعــة كانــت مــن الامبراطورية العثمانية وما لبثت أن انضمت إليها دول أوروبية أخرى[٦٤٢].

وكان هدف البريطانيين من هذه المعاهدة فتح الأسواق في بــلاد الــسلطنة العثمانية أمام تجارتهم ومن ثم تحطيم علاقات الإنتاج التي أسسها إبراهيم باشا فــي بلاد الشام إذ نجم عنها انخفاض عدد أنوال الحرير بــين عــامي ١٨١٢- ١٨٤١م على مئتين نول بينما كان عددها ألفين، وتعطلت الأيدي العاملة[٦٤٣].

وذهبت هذه الاتفاقية إلى حد التعهد بإزالــة جميــع الاحتكــارات والقيــود التجارية في الامبراطورية العثمانية ككل. حيث أصيبا عصفوران بحجــرٍ واحــد،

---

(٦٤١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٣٤٨.

(٦٤٢) ليندا، المرجع السابق، ص٨١، وأيضاً: Bullard, Op. Cit, P٣٦.

(٦٤٣) البلخي، الموقف الدولي، ص٨٢.

فموارد محمد علي باشا وقدرته على مقاومة السلطان العثماني تناقصت إلـــى حـــد كبير، كما أزيلت العقبة الرئيسية في وجه التجارة البريطانية في الشرق الأدنى(٦٤٤).

وقد ألغت هذه الاتفاقية كل الاحتكارات، وكل الرسوم الجمركية الداخلية في الامبراطورية العثمانية، وأحلت محلها عوائد جمركية بنسبة ٩% على الــصادرات و٢% على الواردات، وكشفت هذه الاتفاقية عن فكرة سياسية معادية لمحمد علـــي باشا، وتميزت بنفوذ خارجي جعل العثمانيين يــسعون إلـــى كــسب تأييـــد الـــدول الأوروبية، وزيادة غضبها على الأخير. في حين بـــين الــسفير البريطـــاني لـــدى استانبول بونسنبي أن إلغاء الاحتكار التجاري في الدولة العثمانية ســيترتب عليـــه تقويض الدعائم المالية لمحمد علي باشا ونضوب أهم منهل لموارده؛ لأنـــه اعتمـــد على أسس نظام الاحتكار في بلاده، وأصبح هو المشتري الوحيد والبـــائع الوحيـــد وكان يصدر دون سواه جميع السلع إلى أوروبا(٦٤٥).

إن هذه المعاهدة التفضيلية قد ضمنت الحماية للصناعات الأجنبية، حيث أن بعض الدول الأوروبية كبريطانيا مثلاً قد كسبت الحــصول علـــى ثلاثـــة ســـنتات لضرائب الجمرك، أما البضاعة التي كانت تأتي حتى للسلطان العثماني يؤخذ عليها ١٠ سنتات، وفي أفضل حالات الخصم ٧ سنتات(٦٤٦).

---

(٦٤٤) F.O.٧٨, Vol. ٢٥٨, From Palmerston To Campbell, ٢ November ١٨٣٥

(٦٤٥) Hurewitz, Vol.١, Op. Cit, P١١٠; Marriott, Op. Cit, PP ٢٣٧- ٢٣٨؛ العظمة، المرجع السابق، ص ٢٩٨؛ رينيه، المرجع السابق، ص١٢٧.

(٦٤٦) Khalaf, Op. Cit, P٥٧٦ وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المعاهدة قد مهدت إلى تحويل الامبراطورية العثمانية إلـــى مُصدّر إلى الدول الأوروبية تزودها بالمواد الأولية، وألغت احتكار الخزينة العثمانية لتجارة مختلف أنواع المواد الأوليـــة

ولم يكن لدى محمد علي باشا القدرة على منافسة التجارة البريطانية وحالة الأمن التي كانت تحظى بها هذه التجارة وطرقها؛ بسبب الدعم الذي كانت تتلقاه من قبل الحكومة المصرية، ونمت صناعة المنسوجات بسرعة كبيرة، وتمت السيطرة على الأسواق الخارجية من جانب بريطانيا(٦٤٧).

فبالإضافة إلى ما ترتب على الاتفاقية من مكاسب تجارية هائلة؛ فقد تضاعفت الواردات البريطانية لميناء استانبول وحده خلال أقل من عقدين قادمين عشرة أضعاف، مما كانت عليه قبلها إشارة واضحة للروس؛ بأنه ليس من حقهم، وبالتالي لن يكون في إمكانهم الاستمرار في الهيمنة على الدولة العثمانية، والتمتع بامتيازات لا يتمتع بها الآخرون(٦٤٨). ونتائج هذه الاتفاقية ليست اقتصادية تجارية فحسب؛ بل ربما أن مضامينها السياسية أبعد أثراً، وأشد خطورة من ذلك، فهي خطوة إيجابية من قبل بريطانيا لإضعاف محمد علي باشا تمهيداً لضربه وتحديداً صريحاً لموقفها النهائي من الأزمة المصرية العثمانية(٦٤٩).

ومع اقتراب موعد تاريخ إنفاذ المعاهدة البريطانية- العثمانية في ١٣ آذار سنة ١٨٣٩م بدأ محمد علي باشا موافقاً على ضرورة تنفيذ شروطها، رغبة منه في

مقابل رفع بعض الرسوم الجمركية، وأتاحت للتجار البريطانيين بصورة خاصة إمكانية شراء المواد الأولية بأثمان منخفضة من المنتجين مباشرة، أو بواسطة وكلائهم بدون تدخل الخزينة العثمانية. انظر: هلا سليمان، المرجع السابق، ص٣٤٩.

(٦٤٧) Marsot, Op. Cit, P٥٧ ونشير هنا إلى أن محمد علي باشا كان قد رفض المعاهدة التجارية بين بريطانيا والدولة العثمانية، وأنه لا يعترف بها ولا يجيزها في ولايته، مما جعل بريطانيا تنتهز الفرصة إلى الاستيلاء على عدن سنة ١٨٣٩م. انظر: العظمة، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(٦٤٨) الغنام، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٦٤٩) المرجع نفسه، ص١٠٨.

كسب تأييد الأوروبيين له أثناء صراعه الدائر مع السلطان العثماني. وفي ٢٤ آذار سنة ١٨٣٩م صرح محمد علي باشا للقنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل أنه سينفذ المعاهدة بين بريطانيا العظمى والباب العالي بإخلاص وأمانة، حالما يتلقاها من الباب العالي مع الفرمان السلطاني اللازم، وَوَضَعَ شرطاً واحداً هو أن لا يقدم التجار الأجانب دفعات مقدماً للزرع لشراء المحصول قبل حصاده؛ بل بوسعهم أن يشترونه بمجرد أن يحصده من الأرض، وأن يكون للزراع مطلق الحرية في إحضار محاصيلهم إلى السوق وتصريفها كيفما ولمن شاؤوا[٦٥٠].

ولم يصل الفرمان إلى مصر بسبب الحروب التي قامت بين جيش السلطان العثماني والجيش المصري في معركة نصيبين سنة ١٨٣٩م والتي أسفرت عن هزيمة جيش السلطان مما أخر تنفيذ شروط المعاهدة على أن محمد علي باشا احترم معاهدة الامتيازات الأجنبية أثناء الصراع لكنه صرح أنه لا يمكنه تنفيذ المعاهدة الجديدة بين بريطانيا والدولة العثمانية قبل تسوية خلافاته مع الباب العالي بشكل نهائي وقدم تنازلات للتجار الأجانب وسمح لهم بالتعامل مباشرة مع الفلاحين لكنه احتفظ لنفسه حق تحديد سعر المحصول والاحتفاظ بحق شراء المحصول بالسعر الذي حدده إن لم يشتريه أحد غيره[٦٥١].وقد حاول محمد علي باشا جاهداً تشجيع الصداقة مع بريطانيا، وقطع وعوداً على نفسه بتقديم كل مساعدة يستطيعها

---

[٦٥٠] الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص٣٤٩؛ كلوت بك، المرجع السابق، ج٢، ص٥٠٣.

[٦٥١] المرجع نفسه، ج٢، ص٥٠٣.

للتجارة البريطانية والمحافظة عليها. وأنه يحسن على بريطانيا أن تعتمد عليه لا أن تحاربه[٦٥٢].

في حين أن بريطانيا كانت ترى في إصلاحات محمد علي باشا في مصر إرهاقاً وتضيعاً لمصالح الشعب المصري، كما كانت تخشى من تطور مشروعاته الصناعية الحديثة ومنافستها للصادرات البريطانية إلى مصر وسائر أملاك محمد علي باشا[٦٥٣].

ويمكن القول أن بريطانيا كانت تهدف من وراء عقد هذه الاتفاقية إلى تضييق الخناق على محمد علي باشا كما تسعى في الوقت نفسه إلى مزيد من الامتيازات لتجارتها داخل أراضي الدولة العثمانية بعد لجوء محمد علي باشا مؤخراً إلى سياسته الاحتكارية التي أثرت على التجارة البريطانية. وساهمت هذه الاتفاقية في البدء لمرحلة جديدة من العلاقات العثمانية البريطانية.

موقف فرنسا من احتكار محمد علي باشا للتجارة:

كان النظام الاحتكاري الذي طبقهُ محمد علي باشا في بلاد الشام قد لقيّ اهتماماً كبيراً من جانب فرنسا فهو من ناحية يتفق ونظام التقييد والحماية الذي تنتهجه فرنسا آنئذٍ، ثم يعود عليها بالنفع للعلاقات الخاصة بين البلدين، وما يترتب

---

(٦٥٢) Marsot, Op. Cit, P٢٣٧

(٦٥٣) Ibide, P٢٣٧

عليها من تبادل تجاري وفني. وهو من ناحية ثانية يحقق القوة المادية للباشا، ويكفل له تجهيز جيش قوي يقف حائلاً دون توغل الأطماع البريطانية في مصر[٦٥٤].

وكان محمد علي باشا يهدف من وراء نظام الاحتكار إلى إيجاد بنية ونظام جديد يستطيع من خلاله تعقب وملاحقة النشاطات الأوروبية التجارية لضمان أن أوروبا قد تتعامل مع أقاليمه من خلال ليس فقط كحاكم ولكن أيضاً كتجاري شخصي ووسيط وسمسار رئيسي بين الأسواق الأوروبية والمزارع القروي[٦٥٥].

وقد سايرت فرنسا نظام الباشا الاحتكاري، وحرصت على تعميق الصلة به عندما كانت مصلحتها تقتضي ذلك. فصدرت إليه الورق والرصاص والبضائع الحديدية والنبيذ والمشروبات المسكرة والقرمز[٦٥٦] والتوابل والطرابيش، وقضبان الحديد وغيرها. واستوردت منه القطن وسن الفيل والبخور والصمغ والأصداف والسنامكي[*] والتمر الهندي والجلود والأرز والأخشاب[٦٥٧].

---

(٦٥٤) الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص٣٦٨؛ شكري، المرجع السابق، ص٥٠٦.

(٦٥٥) Bullard, Op. Cit, P٣٦.

(٦٥٦) صبغ لونه أحمر قان يقال أنه عصير نوع من الديدان الصخرية ويقال لون قرمزي. انظر: إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص٧٣٠.

(*) نبات من جنس كاسيا من الفصيلة القرنية وهو أعشاب أو شجيرات أو أشجار واسعة الانتشار في المناطق الدافئة تستعمل الأوراق الجافة للسنامكي الاسكندراني والسنامكي الهندي في الطب. انظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص١٠١٨.

(٦٥٧) شكري، المرجع السابق، ص٥٠٦. ونشير هنا إلى ان محمد علي باشا كلف بوغوص (Boghos) ناظر الخارجية بالكتابة إلى التاجر الفرنسي الخواجة باستري (Pastre) لإرسال عينة من الآلات الحربية التي اخترعت حديثاً في فرنسا. انظر: محافظ عابدين، الجهادية، محفظة رقم ١٧، ملف رقم ٥، أمر من محمد علي باشا إلى بوغوص، عابدين، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

وأياً كان الأمر فقد حرصت كل من فرنسا ومحمد علي باشا على التقارب من بعضهما البعض لارتباط مصالحهما وأهدافهما في كثير من الميادين وليقفا معاً في مواجهة بريطانيا عدوتهما اللدود على أن تقارب النظامين قد تم وفقاً لمصلحة وظروف كليهما. وبعد فترةٍ من فقدان الثقة بينهما أخذت فرنسا تشك في قدرة محمد علي باشا على مواجهة ما يعترضه من صعوبات ولا تتوخى منه الكفاءة لإقامة حكومة موطدة الأركان في مصر ولا تتوقع استمراره في الحكم طويلاً[٦٥٨].

ويلاحظ أن فرنسا كانت تحرص على زيادة تبادلاتها التجارية مع محمد علي باشا لأن مصالحها وأهدافها كانت متفقة إلى أبعد الحدود مع مصالحه لذلك سايرت مشروعه الاحتكاري وحرصت على تعميق الصلة به نكاية ببريطانيا التي تتنافس معها للسيطرة على هذه المنطقة.

---

[٦٥٨] الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص ٣٧٠- ٣٧١.

الفصل الخامس

تطور الموقف البريطاني- الفرنسي منذ

إعلان محمد علي باشا رغبته في الاستقلال سنة ١٨٣٧م حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٨٤١م.

❖ موقف بريطانيا وفرنسا من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية سنة ١٨٣٧- ١٨٣٩م.

- الموقف البريطاني.
- الموقف الفرنسي.

❖ موقف بريطانيا وفرنسا من هزيمة جيش السلطان العثماني في أعقاب معركة نصيبين سنة ١٨٣٩م.

- معركة نصيبين.
- الموقف البريطاني.
- الموقف الفرنسي.

❖ دور بريطانيا في عقد معاهدة لندن سنة ١٨٤٠م.

❖ تجدد الثورات ضد الحكم المصري في بلاد الشام.

❖ الموقف البريطاني والفرنسي بعد التوقيع على معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٨٤١م.

- موقف بريطانيا وفرنسا من فكرة محمـــد علـــي باشـــا الاســـتقلالية ١٨٣٧-١٨٣٩م.

- الموقف البريطاني:

بدأ الرأي العام البريطاني يشحن حكومته ضد روسيا، وشرعت الـــصحافة البريطانية تحذر من روسيا، وسياستها تجاه الدولة العثمانية، والمضائق العثمانيـــة، التي اعتبرتها العديد من الصحف البريطانية المفتاح الحقيقي لأوروبا[٦٥٩].

وتمشياً مع هذه التعبئة المعنوية في دعم الدولة العثمانية أرسل بالميرســـتون بعثة بريطانية برئاسة دايفيد أوركهاردت (David Urquahrt) لدراسة أفضل سبل التعاون بين الدولة العثمانية وبريطانيا، واستمالة القوى العثمانية المؤيدة لروسيا إلى جانب بريطانيا[٦٦٠].

وفي هذه الأثناء اعترف القنصل البريطاني في دمشق تـــورم (Thorm) أن حكومة بلاده حزمت أمرها على إعادة محمد علي باشا إلى تبعيـــة البـــاب العـــالي المطلقة، وذلك عن طريق إرغامه على تقليص جيشه وأسطوله، وانتزاع سوريا منه إذا لزم الأمر[٦٦١].

وكان بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول قد دعا الباب العـــالي إلـــى تأييد سياسة بريطانيا التي تعمل على إضعاف مصر واستنزافها، حتى يصل محمـــد

---

(٦٥٩) البدري، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٦٦٠) David Urquhart, The Spirit Of The East, Vol.١ (London: ١٨٣٨), P١٧٢

(٦٦١) رينيه، المرجع السابق، ص٩٠- ٩١.

علي باشا إلى قناعة نهائية، بأنه لا يستطيع الاستسلام لروسيا بأمان وثقة، وأن لا يأمل خيراً وفائدة من النفوذ الفرنسي[٦٦٢].

وفي ١٠ تشرين الأول سنة ١٨٣٦م أرسل الباب العالي مذكرة سرية إلى السفير العثماني لدى لندن، مفادها أن بريطانيا هي القوة الوحيدة التي تستطيع مواجهة محمد علي باشا بمنطلق القوة والحزم[٦٦٣].

وفي ١٩ حزيران سنة ١٨٣٧م اقترح مترنيخ على بالميرستون أن تتفق الدول الأربع (بريطانيا وروسياوالنمسا وفرنسا) على أفضل التدابير كي تحول دون إعلان محمد علي باشا مشروعه الاستقلالي عن الدولة العثمانية[٦٦٤].

وقد أعرب السلطان العثماني عن غضبه من جرأة محمد علي باشا الاستقلالية، ويأمل في عدم نجاح مبعوثيه بترو أفندي، وواصف أفندي في مفاوضاتهما الجارية معه في مصر[٦٦٥].

واستطاع بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول أن يكسب ثقة السلطان محمود الثاني، ويحد تدريجياً من تأثير بوتنييف السفير الروسي عليه لكنه لم يستطع

---

(٦٦٢) حجار، المرجع السابق، ص١٠٦.

(٦٦٣) المرجع نفسه، ص١٠٦.

(٦٦٤) حجار، المرجع السابق، ص١٣٣. ونشير هنا إلى أنه سبقت الإشارة إلى رغبة محمد علي باشا الاستقلالية في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٦٦٥) Ismail, Document Diplomatiques, (١٨٣٤- ١٨٣٩), Tome ٢٤, N°٥, Le Mars ١٨٣٧, P١٣٥

أن يمنع كراهية السلطان الشديدة لمحمد علي باشا، ورغبته الملحة في الانتقام منه، واعتقاده الراسخ أنه يستطيع توظيف علاقته مع بريطانيا لخدمة هذا الهدف[٦٦٦].

وقد أدرك بالميرستون أن أي حرب أخرى بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا ستسفر عن هزيمة عثمانية، وسيرجع بذلك سيناريو الحرب المصرية العثمانية مرة أخرى، لكن هذه المرة، يمكن أن يتدهور الوضع في النظام الأوروبي باستيلاء روسيا على جزء من الدولة العثمانية، بينما تحتل مصر الجزء الآخر، أو أن تكون هذه الحرب بداية لحرب واسعة النطاق بين روسيا والدول الأوروبية الغربية، ولذلك ركز بالميرستون جهده لمنع الدولة العثمانية من الدخول في أي حرب ضد مصر. وفي مقابل ذلك بعث بالميرستون رسالة إلى بونسنبي سفير بلاده لدى استانبول، أكد له فيها أنه في حال اندلاع حرب مصرية عثمانية فإن الحكومة البريطانية لن يكون أمامها خيارات، وستضطر للتحرك لجانب الدولة العثمانية[٦٦٧].

وكانت لدى بالميرستون فكرة مفادها أنه لو أعيدت الحدود المصرية العثمانية إلى سابق عهدها وإعادة سوريا للدولة العثمانية، فإن المسألة المصرية ستحسم نهائياً، وستكون سوريا بمثابة منطقة عازلة بين السلطان العثماني ومصر، وذلك ما سيضمن السلام في المنطقة. وفي مقابل ذلك بعث كامبل القنصل البريطاني لدى الاسكندرية رسالة إلى بالميرستون في ٢١ كانون أول سنة ١٨٣٧م

---

(٦٦٦) البدري، المرجع السابق، ص١٤٠.

(٦٦٧) المرجع نفسه، ص١٤١.

جاء فيها: "إنه لا يسعه في هذه الأثناء إلا إشعار محمد علي باشا بالأمان على نفسه ضد أي اعتداء من جانب السلطان العثماني، وإذا ما اضطر إلى تخفيض جيشه وأسطوله إلى حد معين، وتخلى عن التجنيد الإجباري في المناطق التابعة لحكمه، فإن هذا الإجراء من جانبه سيكون له الأثر الحسن في حل الأزمة في كافة أنحاء البلاد"(٦٦٨).

وكانت الاعتبارات السياسية لها خطورة مزعجة على بريطانيا؛ ذلك لأن نشوب الحرب بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا نذير بظهور الروس من جديد على المسرح السياسي، وتعزيز نفوذهم في الأستانة، طبقاً لنصوص معاهدة هنكيار اسكله سي، ولم يكن أمام بريطانيا إلا أحد أمرين: إما السكوت، على أن يكون لروسيا التفوق في مضيقي البوسفور والدردنيل، وإما أن تلجأ إلى السلاح لتهدم ذلك التفوق، وتقضي عليه(٦٦٩).

ومع نهاية سنة ١٨٣٧م اضطر كامبل أن يبين في رسالة بعث بها إلى بالميرستون أن الدول العظمى لن تسمح لمحمد علي باشا بالاحتفاظ بقواته التي لن تكون لها نتيجة سوى وقوعه في إشكال مع السلطان العثماني، وبعدها فإنه يتعذر نشر السلام في ربوع الشرق(٦٧٠).

---

(٦٦٨) F.O.٧٨, Vol. ٣٢١, From Campbell To Palmerston, ٢١ December ١٨٣٧;

(٦٦٩) Ibide, Vol. ٣٥١, From Campbell To Palmerston, ١٢ December ١٨٣٧ وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم التطرق إلى هذه المعاهدة وبنودها في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

(٦٧٠) F.O.٧٨, Vol. ٣٥١, From Campbell To Palmerston ١٢ December, ١٨٣٧.

وطلب بالميرستون من كامبل أن يلفت نظر الباشا محمد علي إلى العواقب الوخيمة التي ستحدث إذا ما عاود الاعتداء على أي قطر من الأقطار التابعة للسلطان العثماني، وعليك تبليغ الباشا أن تطبيقه نظام التجنيد الإجباري في المناطق المسيطر عليها، إضافة إلى تأهباته العسكرية، وحشده الإجباري للجنود في سوريا، كل ذلك كفيل بإثارة الريب من جانب الباب العالي تجاهه[٦٧١].

وقد بدأت روسيا تسعى لتفتيت المعسكر الغربي بمحاولة إبعاد فرنسا عن بريطانيا، ولم يحاول نسلروود وزير الشؤون الخارجية الروسي إخفاء أهدافه هذه، فخلال زيارته التي قام بها إلى النمسا في ٣ حزيران سنة ١٨٣٨م أكد للسفير البريطاني لدى فيينا فريدريك لامب (Fredreck Lamb) (١٨٣٣-١٨٣٩م) ضرورة فتح قنوات الحوار بين روسيا وبريطانيا، مشيراً إلى إمكانية تحسن العلاقات تلقائياً بين الدولتين إذا ما تحدث بالميرستون أكثر من روسيا وأقل مع فرنسا[٦٧٢].

وفي ظل هذه الظروف أراد محمد علي باشا استغلال حالة الخلاف بين المعسكريين، وتدهور العلاقة الروسية والفرنسية، عساه يحقق حلمه بالاستقلال عن الدولة العثمانية، في الوقت الذي تباينت فيه المواقف البريطانية والفرنسية إزاء كل هذه الخلافات فقد حاولت فرنسا حماية محمد علي باشا من أي هجوم عثماني

---

(٦٧١) F.O.٧٨, Vol. ٣٤٢, From Palmerston To Campbell, ٦ February ١٨٣٨

(٦٧٢) Ibide, Vol.٢٨٦, From Lamb To Palmerston, ٣ July ١٨٣٨

محتمل، ودعم موقفه السياسي في الدولة العثمانية فاتخذت بريطانيا موقفاً معارضاً له(٦٧٣).

وحذر بالميرستون محمد علي باشا من خلال قنصل بلاده لدى الاسكندرية كامبل من مهاجمة الأراضي العثمانية وطلب منه تفسيراً لاستعداداته الحربية الشاملة(٦٧٤).

وكان محمد علي باشا قد جمع أعوانه والمقربين إليه في شباط سنة ١٨٣٨م، وطرح عليهم فكرة إعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية، غير أن ناظر الخارجية المصري بوغوص يوسف باشا عارض هذه الفكرة، مؤكداً أن أية محاولة لإعلان الاستقلال سينظر إليها من قبل القوى الأوروبية على أنها إضعاف للدولة العثمانية، مما سيكون له نتائج قد لا تُحمد عقباها(٦٧٥).

وفي ٢٥ أيار سنة ١٨٣٨م جمع محمد علي باشا القنصلين البريطاني والفرنسي لدى الاسكندرية وأبلغهما عزمه إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية، موضحاً لهما أنه يرغب في أن يجعل الحكم في مصر وراثياً لعائلته من بعده(٦٧٦).

---

(٦٧٣) البدري، المرجع السابق، ص١٤٣. ونشير هنا إلى أن بونسنبي قد حث السلطان العثماني على رفض مطالب محمد علي باشا الاستقلالية، وطلب السلطان من محمد علي باشا الانسحاب من سوريا، والعودة إلى حدود إيالة عكا. انظر: الرافعي، المرجع السابق، ص ٢٧٠؛ البدري، المرجع السابق، ص١٤٣– ١٤٤.

(٦٧٤) Hoskins, Op. Cit, P٢٧٢. ونشير هنا إلى أن السلطان العثماني قد طلب في هذه الأثناء مساعدة بروسيا في إعادة تنظيم جيشه، وعُهد إلى الضابط الشاب هيلموت فون مولتك (Helmuth Von Moltke) للقيام بهذه المُهمة. انظر: Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٢٢.

(٦٧٥) البدري، المرجع السابق، ص١٤٤؛ حجار، المرجع السابق، ص١٣٥ وأيضاً: Masort, Op. Cit, P٢٣٧.

(٦٧٦) البدري، المرجع السابق، ص١٤٤.

وآثار محمد علي باشا في إعلانه هذا قلقاً لدى الأوروبيين، وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه محمد علي باشا قراره بالاستقلال أعلم القنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل بالميرستون بالأمر في حين أرجأ القنصل الروسي لدى الاسكندرية دي ميدم (De Medem) (١٨٣٢- ١٨٣٩م) والمصاب بوعكة صحية وضع تقريره في ٣٠ أيار سنة ١٨٣٨م، وضمنه تفاصيل تصريح محمد علي باشا الشفوي[٦٧٧].

وقد رفضت كل الدول الأوروبية على اختلاف توجهاتها نية استقلال مصر وخروجها عن الحظيرة العثمانية واتفقت جميعاً على خطورة هذه الخطوة على الأمن الأوروبي حتى فرنسا أدركت محاذير هذه الخطوة وما قد تأتي به من آثار سلبية فحذرت محمد علي باشا من الإقدام على هذه الخطوة[٦٧٨].

وقابل قناصل كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا محمد علي باشا، وأعلنوا له رفض بلادهم لهذه الخطوة، ثم تبعه القنصل الروسي دي ميدم، ثم القنصل النمساوي ونقل كوشيليه (Cochelez) (١٨٣٩- ١٨٤١م) القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية لمحمد علي باشا تحذيراً فرنسياً حاد اللهجة إذا قرر إعلان

---

(٦٧٧) Ismail, Document Dipomatiques (١٨٣٤- ١٨٣٨), Tome ٢٤, N°٦٨, Le Baron Roussin Au Comte Mole, Le٣١, Mai ١٨٣٨, P١٤٨; حجار، المرجع السابق،ص١٣٦- ١٣٧.

(٦٧٨) البدري، المرجع السابق، ص١٤٥.

استقلاله فإنه سيقترف بذلك خطأً عظيماً، وأن فرنسا وبريطانيا لن تترددا في استخدام الوسائل المناسبة لمنعه من الإقدام على مثل هذا الأمر[٦٧٩].

وقد طمأنت بريطانيا الدولة العثمانية أن رأيها مطابق لرأي فرنسا وروسيا والنمسا حول نية محمد علي باشا الاستقلال عن الدولة العثمانية ولا يمكن السماح باتخاذ مثل هذه الخطوة[٦٨٠].

وفي ٨ حزيران سنة ١٨٣٨م بعث بالميرستون رسالة إلى القنصل الفرنسي لدى لندن جرانفيل (Granville) أشار له فيها "ان مجلس الوزراء البريطاني قد قرر المضي قدماً بعدم جعل محمد علي باشا يعلن نفسه مستقلاً ليفصل مصر وسوريا عن الامبراطورية العثمانية وفي مثل هذا الإجراء من جانب محمد علي باشا سيجعل الروس يتدخلون لجانب السلطان العثماني ويحتلون الأستانة، وجزر الدردنيل، ولن يتخلوا عنها أبداً[٦٨١].

وقد وردت رسالة إلى جرانفيل القنصل الفرنسي لدى لندن من قبل بالميرستون بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٨٣٨م مفادها أنه يجب عليه أن يعرض موضوع استقلال محمد علي باشا، من جانب واحد، على مجلس الوزراء البريطاني، وأن رأيه الشخصي العمل على مساندة السلطان بكل ما أوتي من قوة وعزم مع فرنسا إذا كانت جادةً في العمل معنا، وبدونها قد ينهار السلطان العثماني.

---

(٦٧٩) البدري، المرجع السابق، ص١٤٦– ١٤٧.

(٦٨٠) Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٦.

(٦٨١) F.O.٧٨, Vol.٣٨٦, From Palmerston To Granville, ٨ June ١٨٣٨; Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٤

وفي محاولة من جانب كامبل قدم في ٢٥ حزيران سنة ١٨٣٨م رجاءً إلى محمد علي باشا باتخاذ قرار حكيم، ويتراجع عن فكرته الاستقلالية التي أقدم عليها[٦٨٢].

وكانت فرنسا قد أيدت التوجه البريطاني التي قد ينتج عنه نشوب حرب بين محمد علي باشا وبين السلطان العثماني، فتتدخل روسيا، وقد يتطور الأمر إلى صراعٍ بين كلٍ من بريطانيا وفرنسا من جهة، وروسيا من جهة أخرى[٦٨٣].

وأمام الضغوطات البريطانية والفرنسية أقدم محمد علي باشا في أواخر حزيران سنة ١٨٣٨م إلى إرجاء إعلان الاستقلال، دون أن يتخلى عنه، وأنه له الحق الشرعي في توطيد اعتقاده، وإن لم يعلن استقلاله في هذا العالم فسيعلنه في الآخرة[٦٨٤].

وفي مطلع آب سنة ١٨٣٨م أصدر بالميرستون أوامره لقيادة البحرية البريطانية للقيام بمناورات بحرية بريطانية وعثمانية، حيث أدت هذه المناورات المشتركة بين أسطوليهما إلى ردة فعل من جانب روسيا، حيث أمرت أسطولها في البحر الأسود بمغادة سيباستوبول (Sebastopol)، والتحرك باتجاه شواطيء الدولة العثمانية. أما فرنسا فبقيت على الحياد حتى لا تورط نفسها تجاه محمد علي باشا وتلا تلك المناورة تعاون بريطاني عثماني في ميدان التدريب التقني، وأرسل

---

(٦٨٢) Ibide, Vol.٣٨٦, From Palmerston To Granville, ٥ June ١٨٣٨; Vol. ٣٢٩, From Campbell To Ponsonby, ٢٥ June ١٨٣٨.

(٦٨٣) .Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٧

(٦٨٤) حجار، المرجع السابق، ص١٣٨.

الأميرال البحري ستوبفورد الكابتن ووكر(Wueker)[٦٨٥] إلـى اسـتانبول ليكـون ضابط اتصال[٦٨٦].

وفي ١٥ كانون الأول سنة ١٨٣٨م عينت القيادة البحرية البريطانية ثلاثـة ضباط لمساعدة ووكر، هم: ليغارو (Legarou)، وماسيك (Mask) برتبـة مقـدم، وثالث برتبة ملازم يـدعى فـوت(Vote)؛ كمـدربين فـي المدرسـة الحربيـة العثمانية[٦٨٧].

وكان السلطان العثماني في هذه الأثناء عاقداً العزم بما تبقى مـن حياتـه على هزيمة تابعه محمد علي باشا، وحشد جيشه على الحـدود الـسورية تمهيـداً لخوض حرب مع محمد علي باشا، بإشراف بريطانيا، وبمساعدة ضمنية من حلفائها الأوروبيين، ولذلك أرسل ناظر خارجيته محمد رشيد باشا إلى لندن في أوائل كانون الثاني سنة ١٨٣٩م لتوقيع اتفاق تحالفي مع بريطانيا[٦٨٨].

وبحلول سنة ١٨٣٩م كانت القوات المصرية قد أخضعت عملياً كل الجزيرة العربية، والشاطيء الشرقي للبحر الأحمر لسيطرتها، وكـذلك المراكـز التجاريـة

---

(٦٨٥) ووكر (١٨١٢ – ١٨٧٦) أميرال بريطاني خدم في الأسطول العثماني سنة ١٨٣٨م، لكنه ترك الخدمة في الأسطول، وعاد إلى بريطانيا سنة ١٨٥٤م. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ١٧٦.

(٦٨٦) حجار، المرجع السابق، ص١١٠.

(٦٨٧) المرجع نفسه، ص١١٠– ١١١.

(٦٨٨) Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٥٥

المهمة فيها كمكة المكرمة، وجدة. ونظراً لوجود القوات المصرية بالقرب من عدن فقد أثر في قرار السلطات البريطانية بالاستيلاء عليها[٦٨٩].

وقد أُنذر محمد علي باشا من قبل السلطان بالعمل علـــى تفكيــك أســطوله وتقليص جيشه كونه يشكل تهديداً مستمراً لسيادته، الأمر الذي لا يمكن التساهل فيه من جانبه لكن محمد علي باشا رفض القيام بذلك معلناً أنـــه لـــن يـــدفع الـــضريبة المستحقة عليه بعد الآن للدولة العثمانية[٦٩٠].

- الموقف الفرنسي:

كان التحول الذي حدث في السياسة البريطانية والعثمانية تجاه محمد علـــي باشا قد اشترك فيه السفير الفرنسي لدى استانبول روسين ففي تقريـــر بعـــث إلـــى حكومته بتاريخ ١٠ أيار سنة ١٨٣٦م جاء فيه أن هذا التحول الـــسياسي سيوضـــع موضع التنفيذ عاجلاً أم آجلاً. ومن جهته كان محمد علي باشا يتابع هذا التحول عن كثب، وشكا منه أمـــام دي ليزيبـــز(Des Lesseps) (١٨٣٦-١٨٣٩ م) القنـــصل الفرنسي لدى الاسكندرية مما أدى إلى تقرب محمد علي باشا من روسيا[٦٩١].

---

(٦٨٩) Hoskins, Op. Cit, P٢٦٩

(٦٩٠) Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٥

(٦٩١) حجار، المرجع السابق، ص١٠٥. وتجدر الإشارة هنا إلى أن روسيا كان من الممكن أن تجبر السلطان العثماني علـــى رمي نفسه بين ذراعي فرنسا وبريطانيا إن حاولت التقرب من محمد علي باشا حيث إن هاتين الدولتين مستعدتان لإنقاذه؛ لكن روسيا كانت تفضل التمسك بموقفها الحالي ودعم السلطان. Ismail, Document Diplomatiques, Tome ٢٤, Le Mars ١٨٣٦, P٧٨.

وفي ١٨ أيار سنة ١٨٣٦م بعثت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى روسين سفيرها لدى استانبول أكدت له فيها أن أوروبا كلها تريد المحافظة على الوضع القائم في الشرق[٦٩٢].

وقد أدرك محمد علي باشا حقيقة هذا التغير في السياسة الفرنسية، ورد على ذلك بإعادة النظر في تحالفه مع فرنسا، وسعى إلى التقرب من روسيا ليتمكن من خرق الجبهة الفرنسية التي كانت تعمل على عرقلة إجراء أي تفاوض، أو إتفاق مباشر مع الباب العالي، مع علمه أن الدبلوماسية الروسية كانت تحرص حرص فرنسا وبريطانيا على أن لا يقوم مثل هذا الاتفاق الثنائي، وحتى النمسا التي كانت تحارب مشروع محمد علي باشا الاستقلالي تحالفت هي الأخرى مع باقي الدول الأوروبية ضد إرادة محمد علي باشا الاستقلالية[٦٩٣].

وكان السفير الفرنسي لدى الاسكندرية دي ليزيز قد تحدث مع المبعوث العثماني ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا إلى محمد علي باشا لدى استقباله له أنه ينبغي على الباب العالي تغيير خطته العدوانية تجاه محمد علي باشا، ويجب حل الأزمة بالطرق السلمية. وكان الباب العالي يتظاهر بتنفيذ رغبة فرنسا دون كشف نوايا الباب العالي التي تخفي أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الدولة العثمانية لحل الأزمة[٦٩٤].

---

(٦٩٢) Ismail, Document Diplomatiques (١٨٣٤- ١٨٣٩), Tome ٢٣, Le Roussin, Du ١٨ May١٨٣٦

(٦٩٣) حجار، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٦٩٤) F.O.٧٨, Vol. ٢٨٤, ٢٠ December ١٨٣٦

وكان سفير فرنسا لدى استانبول روسين قد نصح حكومته بضرورة الطلب من محمد علي باشا بنزع الأسلحة حالاً من المناطق المتاخمة للجيشين؛ العثماني والمصري، كما يجب إرسال مفتشين للتأكد من ذلك من قبل فرنسا وبريطانيا(٦٩٥).

وسبق أن أبلغ محمد علي باشا قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الاسكندرية بضرورة استقلاله عن الدولة العثمانية، فاقتنع كوشيليه القنصل الفرنسي الجديد لدى الاسكندرية بصحة آرائه(٦٩٦).

وبعث محمد علي باشا رسالة إلى الحكومة الفرنسية عن طريق قنصلها العام لدى الاسكندرية دي ليزيبز في ٢ أيار سنة ١٨٣٨م أشار له فيها أنه أرجأ إعلان استقلاله بفضل نفوذ ناظر خارجيته بوغوص لئلا يفسده مجرى الأحداث على أمل أن تدعم فرنسا وبريطانيا تطلعاته مذكراً أن حكومة لندن تبدو راضية عن هذا الإعلان؛ لكي تضمن لنفسها الطريق المباشر إلى الهند عبر السويس والبحر الأحمر، ثم قال متسائلاً: "أليس من الأفضل ربط محمد علي باشا بأوروبا عن طريق رعاية استقلاله"(٦٩٧).

لكن كوشيليه في لقاء تال مع محمد علي باشا ألمح له أن فرنسا قد تتدخل بحرياً لمنع هذه الخطوة. وكان هذا الموقف مستغرباً من جانب فرنسا خاصة وأن

---

(٦٩٥) Ismail, Documents Diplomatiques, (١٨٣٠- ١٨٣٩), Tome٢٤, Du ٥ Octobre ١٨٣٦, P١١٣

(٦٩٦) حجار، المرجع السابق، ص١٣٥ وأيضاً: Hoskins, Op. Cit, PP ٢٧٦- ٢٧٧.

(٦٩٧) Ismail, Documents Commercial (١٨٣٠- ١٨٤٤), Tome٢٢, Le Mehemet Ali Pacha, Du ٢ April ١٨٣٨, P١٦٣؛ حجار، المرجع السابق، ص ١٣٦.

محمد علي باشا كان ينظر لها على أنها حليفته التقليدية، وسندهُ داخل النظام الأوروبي(٦٩٨).

وبدأت فرنسا تفكر بإرسال مدرعة للاشتراك مع الأسطول البريطاني في مظاهرة بحرية مشتركة في مواجهة الاسكندرية، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الإجراء بعد أن حذرت محمد علي باشا من التطلع شطر الخليج العربي؛ حيث كانت البواخر المصرية راسية هناك(٦٩٩).

وفي ٦ حزيران سنة ١٨٣٨م أرسل الكونت موليه (Comte Molé) (١٨٣٧- ١٨٣٨م) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي تعليماته الصريحة إلى كوشيليه لإبلاغها الوالي محمد علي باشا فوراً، ويؤكد له أن الوسائل التي قد تتخذها حكومتا باريس ولندن ستكون أكثر فاعلية من التدابير التي قد تتوفر له لتحقيق مراميه الطموحة وأن هذه التدابير ستحمله على الندم على سلوكه ولن يجد فيها سوى الخطروالتخريب(٧٠٠).

وفي ٢٦ آب سنة ١٨٣٨م أشار كوشيليه أن محمد علي باشا لن يكتفي حالياً بالمطالبة بحق الوراثة لأسرته ولكن إذا لجأت الدولة العثمانية إلى القوة لحل القضية فهو عندئذ لن يكتفي بحق الوراثة؛ لأسرته؛ بل سيطالب بالاستقلال(٧٠١).

---

(٦٩٨) البدري، المرجع السابق، ص١٠٢.

(٦٩٩) حجار، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٧٠٠) حجار، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٧٠١) المرجع نفسه، ص١٣٩.

وها هنا كانت فرنسا ما تزال منهمكة في محاولة حمل محمد علي باشا على الكف عن الأعمال العدائية ضد الدولة العثمانية، مقابل إتفاقه مع السلطان العثماني لضمان بقاء سلالته في حكم مصر مستقبلاً لكن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من جانب بالميرستون، ما لم يوافق محمد علي باشا على التنازل عن الجزء الأكبر من بلاد الشام[٧٠٢].

وفي ١٢ نيسان سنة ١٨٣٩م وجه كوشيليه نداءً من أجل حل المسألة المصرية العثمانية، مناقضاً بذلك سياسة بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول، التي كانت تَعتبرْ أن مصالحة السلطان العثماني ومحمد علي باشا ضربة موجعة للمصالح البريطانية، مؤكداً أن هذا الصراع المستمر بين السلطان ومحمد علي باشا يستنفد موارد البلاد كافة ويقضي على التجارة فيها، وسينتهي هذا الوضع القائم بين الجانبين إلى معركة، الأمر الذي سيترتب عليه الضعف والدمار للفريقين كليهما، وإذا ما جرت مصالحة بين الجانبين سينعكس إيجاباً عليهما. وقد حان الوقت لإنقاذ مصر من الدمار والحيلولة دون تقلُّبها في أحضان دولة أجنبية، تجعل منها أفضل جميع مستعمراتها وأغناها[٧٠٣].

---

(٧٠٢) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣٦- ١٨٣٩), Tome ٢٤, N°٥٨٠, Le ١٥ Janver ١٨٣٩; F.O.٧٨, Vol.٣٨٠, From Palmerston To Pouvel, ٢٨ February ١٨٣٩ ونشير هنا إلى أن القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية كوشيليه دافع عن حق أسرة الوالي محمد علي في الوراثة، وحث حكومته على إنقاذ مستقبل مصر، الذي رآها تنهك قواها في الإعداد للحرب ودعا حكومته لكسب جانبها خشية أن تنتزع بريطانيا منها هذه البلاد. انظر: Ismail, Documents Diplomatiques, Tome٢٤, N°٥٨٠, Le Granvell ١٨٣٩; P١٠٨

(٧٠٣) Ibide, Document Diplomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١) Tome ٢٥, N°٤٧, Le Baron Roussin Au Marechal Soult, Le ٧ Juiller ١٨٣٩, P٣٠٣

ويلاحظ أن محمد علي باشا فشل للمرة الثانية في محاولته الاستقلالية عــن الدولة العثمانية وسيفشل إذا ما حاول ذلك مستقبلاً؛ لأن الــدول الأوروبيــة وفــي مقدمتها بريطانيا، وحتى فرنسا لا تسمح بمثل هذه المغامرة من جانب محمد علــي باشا، وهو ما سيؤثر على مصالحها مع الدولة العثمانية وسيهدد الوضع القائم داخل السلطنة العثمانية، وهذا ما لا ترغب الدول الأوروبية بتحقيقه؛ بل تريد الإبقاء على الوضع الراهن.

كما أن محمد علي باشا كان يطمح في مساعدة فرنسا لمشروعه الاستقلالي، وتحقيق حلمه، لكنه جوبه بمعارضتها، وهو مما جعله يتراجع عــن هــذه الفكــرة؛ لتبقى مجرد أحلام في ذاكرته، وآمالاً يذكرها ما بقي حياً.

***- موقف بريطانيا وفرنسا من هزيمة جيش السلطان العثماني في أعقاب معركة نصيبين(*) في ٢٤ حزيران سنة ١٨٣٩م.**

- معركة نصيبين:

كان السلطان العثماني محمود الثاني قد اطمأن إلى مواقف الدول الأوروبية حياله، وقوي أملهُ في حمايته ومساعدتها له فيما لو دارت عليه الــدوائر، واســتقر رأيه على إشعال نار الحرب الذي كان يُعد عدتها منذ زمن طويل. ولعــب الــسفير الروسي لدى استانبول بوتنييف الدور الأكبر في تحريض السلطان العثمــاني علــى

(*) سهل فسيح الرحاب بين براجيك وعين تاب. يقع إلى الجنوب الغربي من بيره جك انظر: ابكاريوس، المصدر الــسابق، ص١١٧، وايضاً: الخريطة التي تمثل المواقع التي سيطر عليها المصريون في بلاد الشام والأناضول، ص ٢٩٢.

إعلان الحرب على أمل أن تدور دائرتها على العثمانيين؛ فيلجأوا إلى طلب العون والمساعدة العسكرية من روسيا[٧٠٤].

وقد فشلت جهود الدول الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا) في إبقاء الوضع على ما هو عليه بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، بعد أن كان السلطان يعد العُدة من أجل إعلان الحرب على محمد علي باشا وطرده من ولايته واستعادة بلاد الشام منه[٧٠٥]. وفي ٢١ نيسان سنة ١٨٣٩م أتم الجيش العثماني استعداداته الحربية بقيادة حافظ باشا الذي عبر نهر الفرات بالقرب من قرية بير (Bir)، لكن محمد علي باشا كان متأثراً باحتجاجات قناصل الدول الأوروبية ضد الحرب، وحذراً من السماح لإبراهيم باشا بقبول التحدي العثماني له، ومحاولة طردهم[٧٠٦].

وكان السلطان العثماني قد بدأ استعداده الفعلي لشن هجومه المنتظر على الجيش المصري، بمجرد أن أيقن أن كل مؤشرات التأييد الأوروبي في صالحه، واستقر رأيه على إيفاد محمد رشيد باشا ناظر الخارجية، وأحد أعوانه المقربين

---

(٧٠٤) F.O.٧٨, Vol. ٣٥٤, From Ponsonby To Palmerston, ٢٧ January ١٨٣٩. ونشير هنا إلى أن السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي علم أن السلطان محمود الثاني قد عزم على الحرب في الربيع وصرح القبطان حافظ باشا أن الأسطول العثماني بإمكانه سحق الأسطول المصري ومُلحاً في الوقت نفسه، على السلطان ليعطي أمراً بالهجوم على الجيش المصري. انظر: F.O.٧٨, Vol. ٣٥٤, From Ponsonboy To Palmerston, ١٤ February ١٨٣٩; Vol.٣٥٥, From Ponsonby To Palmerston, ٧ Mars ١٨٣٩; Vol. ٣٥٥, From Ponsonby To Palmerston, ١٩ Mars ١٨٣٩.

(٧٠٥) البدري، المرجع السابق، ص١٥٦.

(٧٠٦) Rodkey, Op. Cit, P٨٣

إليه، في جولة لحشد المساندة الأوروبية لمشروعه الهجومي وشملت بريطانيا وفرنسا والنمسا(٧٠٧).

ويبدو أن السلطان العثماني كان مكرهاً على عقد اتفاقية كوتاهية في ٥أيار سنة ١٨٣٣م تحت ضغط الأحداث العسكرية والسياسية آنذاك، وهو عازم في هذه الفترة على استئناف القتال في ظروف أفضل لاستعادة نفوذه في بلاد الشام ومصر(٧٠٨).

وقد أخذت الكراهية للحكم المصري تتجلى عند أغلب سكان بلاد الشام، وكانت دمشق، وطرابلس الشام، وحلب، ونابلس، وفلسطين بأسرها تنتظر بفارغ الصبر، أول خبر عن هجوم جيش السلطان، على قوات إبراهيم باشا في المعركة المرتقبة(٧٠٩).

وفي هذه الأثناء قام طلعت باشا مبعوث السلطان العثماني بزيارة إلى فرنسا، وتم استقباله من قبل المسؤولين الفرنسيين، وتم التباحث بين الجانبين حول المسألة المصرية، وضرورة حلها بالطرق السلمية بين الأطراف المتنازعة(٧١٠).

وكان المبعوث العثماني من قبل السلطان إلى لندن قد اقترح على الحكومة البريطانية إبرام معاهدة دفاع مشترك إلا أن بالميرستون أدرك الأهداف الخفية

(٧٠٧) البدري، المرجع السابق، ص١٥٩؛

(٧٠٨) طقوش، المرجع السابق، ص ٣٦١.

(٧٠٩) بازيلي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٧١٠) إرادة خارجية، جودت خارجية، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم ٥٢٢، استانبول، بتاريخ ٢٣محرم ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

وراء مطلب السلطان العثماني، وبالتالي رفض ربط بلاده باتفاقية قد توحي للسلطان على أنه ضوء أخضر للشروع في حرب مع مصر غير أن معــضلة بالميرســتون كانت تقتضي بأن عدم التوقيع على مثل هذه الاتفاقية قد يفهم منه تخلــي بريطانيــا عن السلطان وهي رسالة خاطئة قد تجعل الدولة العثمانية ترمي نفسها مرة أخــرى في أحضان روسيا، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعمل على إبطــال اتفاقيــة هنكيار اسكله سي وبالتالي أثر بالميرستون اتباع موقف وسط؛ هو الموافقــة علــى قيام الأسطولين البريطاني والعثماني بإجراء مناورات مشتركة في البحر المتوســط دون الخوض في اتفاقية دفاع مشترك في هذه الفترة[٧١١].

وقد أتم السلطان العثماني استعداداته العسكرية. وكان تعداد جيشه قرابة ٧٠ ألف جندي، وبحوزته ٣٠٠ قطعة مدفعية، وتم نشر الجيش في الأقاليم الجنوبية مثل ديار بكر وملاطيا؛ استعداداً لعبور الفرات، والاشتباك مع الجيش المصري، عنــدما تصدر الأوامر إليه[٧١٢].

وكانت التحركات العثمانية غير خافية على عين محمد علي باشا، مــدركاً مــا كان ينويه السلطان تجاهه، ولذلك أصدر أمراً إلى ابنه إبراهيم باشا؛ بأخذ الحيطــة والحذر لحماية بلاد الشام، دون المجازفة باتخاذ أي خطــوة مــن شــأنها إشــعال

---

(٧١١) البدري، المرجع السابق،ص١٥٩.

(٧١٢) Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٥

الحرب، وتهديد الدولة العثمانية مرة أخرى؛ كما حدث سنة ١٨٣٣م، ولــذلك آثــر محمد علي باشا في هذه المرحلة عدم الاشتباك مع الجيش العثماني[٧١٣].

وقد أمر إبراهيم باشا جنوده بعدم الاقتراب من الحدود مسافة تزيــد عــن خمس ساعات وعدم إثارة الجنود العثمانيين أو إطلاق النار عليهم[٧١٤].

وكانت الخطوة التالية من جانب محمد علي باشــا جمــع قناصــل الــدول الأوروبية لدى الاسكندرية، وإبلاغهم بالتحركات العثمانية والنية العدوانية للــسلطان في الوقت الذي اتخذ فيه السلطان العثماني قراره الحاسم بالحرب، وأمر حافظ باشا قائد الجيش العثماني بعبور الفرات لملاقاة الجيش المصري وهزيمته[٧١٥].

وفي ١٦ أيار سنة ١٨٣٩م تعهد محمد علي باشا في رسالة بعث بها إلــى القناصل العامون لدى الاسكندرية لإبلاغها إلى حكوماتهم أنه في حالــة انــسحاب قوات السلطان، والتي عبرت للتو الفرات إلى الطرف الآخر من النهر فإنه قد يأمر قواته بتنفيذ حركة تقهقرية، وقد يستدعي ابنه إبراهيم باشا إلى دمشق[٧١٦].

---

(٧١٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٧ربيع الأول ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

(٧١٤) Marsot, Op. Cit, P٢٤٠ ونــشير هنــا إلــى أن المارشــال ســولت (Marchal Soult) قــد خلــف موليــه (Molé) كوزير للشؤون الخارجية الفرنسي حيث كلف من قبل حكومته بالعمل على الاتفاق مع بريطانيا حول الإجــراء التي سيتم اتباعه لحل الأزمة العثمانية المصرية. انظر: Rodkey, Op. Cit, P٨٢

(٧١٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٧، عابدين، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(٧١٦) Rodkey, Op. Cit, P٨٣

وحاول الباب العالي بذل جهودٍ كبيرة؛ لحمل بريطانيا على التدخل عسكرياً إلى جانبه، ولكن السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي كان يتهرب من كل ارتباط، ومفضلاً التمهل إلى أن ينجلي الأمر في الميدان[٧١٧].

وبعث السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى بالميرستون بتاريخ ٢٠ نيسان سنة ١٨٣٩م بين فيها أن السلطان العثماني قد اتخذ قراره بالحرب، وسيسعى إلى محاربة واليه المتمرد، ويفضل الموت أو الولاء لروسيا على أن لا يمنعهُ شيء عن تحقيق هذا الهدف، أما كبار رجال دولته فهم مجمعون على رأيهم أنه في حالة الهزيمة فإنهم واثقون من نجدة روسيا لهم[٧١٨].

وفي هذه الأثناء اقترحت فرنسا عقد مؤتمر أوروبي في فيينا تشترك فيه بروسيا، محاولة في ذلك جذب برلين إلى جانبها، وتجميد التحالف البريطاني الروسي الذي كثيراً ما شد عزم الباب العالي على الهجوم[٧١٩].

وفي غضون ذلك كان الباب العالي يواصل، بنشاط، تجهيزاته للحرب، وأجاب المسؤولون العثمانيون على الاستفسارات التي قدمها ممثلو الدول الأوروبية لدى استانبول مؤكدين لهم أن قوات السلطان العثماني لن تهاجم القوات المصرية،

---

(٧١٧) خوري، المرجع السابق، ص١٥١.

(٧١٨) F.O.٧٨, Vol.٣٥٦, From Ponsonby To Palmerston, ٢٠ May ١٨٣٩

(٧١٩) حجار، المرجع السابق، ص١٤٤.

لكن النشاطات العسكرية العثمانية حول استانبول وفي مناطق أخرى من الامبراطورية العثمانية، كانت تقول غير ذلك[٧٢٠].

وكان السلطان العثماني قد طلب في ظل هذه الظروف من محمد علي باشا تخفيض قواته العسكرية إلى عدد ينسجم مع وضعه كتابعاً للسلطان، وفضلاً عن ذلك أرسل أوامره إلى قواته في آسيا الصغرى للتقدم إلى الأمام، وبالتالي أظهر تصميمه على متابعة تهديداته، وتحضيراته الحربية[٧٢١].

وقد أعلن محمد علي باشا أن ابنه إبراهيم باشا سينسحب إلى مواقعه بمجرد عودة الجيش العثماني إلى ما وراء الفرات بعد تقديم ضمانات من جانب الدول الأوروبية العظمى، بعدم مهاجمة القوات العثمانية قواته، سيسحب بعض جنوده من سوريا نهائياً في حال تلبية رغبته بأن يكون الحكم وراثياً في أسرته [٧٢٢].

وقامت الدولة العثمانية ببث دعاية ضد محمد علي باشا، واصفة إياه بالكذب والتضليل لتحقيق أغراضه وطموحاته، ومبينة أن جميع الدول الأوروبية ومن بينها فرنسا ستقف ضده وأنه يتظاهر بخضوعه للسلطان، وطلب العفو منه للإيقاع بينه وبين الدول الأوروبية، ويجب أخذ الحيطة والحذر منه، وعدم تصديقه. ومن جانب آخر قام والي بغداد رضا بك بتقديم تقرير عن الأوضاع في الفرات الأعلى مبيناً

---

(٧٢٠) Rodkey, Op. Cit, P٨٢

(٧٢١) Ibide, P٨٣

(٧٢٢) F.O.٧٨, Vol. ٣٨٣, From Campbell To Palmerston, ٧ May ١٨٣٩.

في تقريره أن فرقة من الجيش المصري قوامها خمسمائة جندي وعدداً من الضباط قد جاوزوا نهر الفرات باتجاه حلب(٧٢٣).

حاول قائد الجيش العثماني حافظ باشا مناورة الجيش المصري والاشـــتباك معه، لكنه اضطر إلى نقل قواته إلى نصيبين بعد إغلاق إبـــراهيم باشـــا الممـــرات الاستراتيجية التي تربط ما بين بلاد الشام والأناضول(٧٢٤).

وبعثت فرنسا برسالة إلى السلطان العثماني بتاريخ ١٦ تموز ســـنة ١٨٣٩م طلبت فيها تجنب الأعمال العدوانية معلنة له فيها بوجوب انسحاب حافظ باشا إلـــى ما وراء الفرات، وإذا لم يستجب لطلبها يعتبر هو المعتدي. وطلبت في الوقت نفسه من محمد علي باشا سحب قواته إلى الأماكن التي كان متمركزاً فيها(٧٢٥).

وفي ٢٤ حزيران سنة ١٨٣٩م وقعت معركة نـــصيبين، وهـــاجم الجـــيش العثماني القوات المصرية لكن الجبهة العثمانية انهارت، وانهزم الجيش العثمـــاني، وقدرت خسارته قرابة الخمسة آلاف ما بين قتيل وجريح، إضافة إلى خمسة عـــشر ألف أسير(٧٢٦).

---

(٧٢٣) إرادة ممتازة، ملف دون رقم، وثيقة رقم١، استانبول، بتاريخ ١٢٥٥هـــ ١٨٣٩م؛ المصدر نفـــسه، تـــصنيف المـــسألة المصرية، ملف رقم١، وثيقة رقم٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٥٥هـــ/١٨٣٩م.

(٧٢٤) البدري، المرجع السابق، ص١٦٠- ١٦١، وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.٢., P٢٣٧

(٧٢٥) F.O.٧٨, Vol. ٣٥٦, From Ponsonby To Palmerston, ١٦ June ١٨٣٩

(٧٢٦) Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٧; Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٥٧ ونشير هنا إلى أن كلاً من بريطانيا وفرنسا توقعت هزيمة جيش السلطان العثماني وكانوا يخشون قدوم الأسطول الروسي مباشرة إلى اســـتانبول، وحـــاولوا إقنـــاع السلطان بعدم دخول الحرب والتوصل إلى اتفاق مع محمد علي باشا لكن دون فائدة. انظر: Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٦

وتوفيَّ السلطان محمود الثاني قبل سماع خبر الهزيمة التي لحقت بجيشه، وتولى عرش السلطنة ابنه عبدالمجيد الثاني (١٢٥٥- ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩- ١٨٦٠م) وهو دون السابع عشرة، وتحت وصاية خسرو باشا[٧٢٧].

وقد فتحت هذه المعركة الطريق أمام إبراهيم باشا للسير نحو الأستانة، وانهار الدفاع العثماني انهياراً تاماً، وتابع سيره في آسيا الصغرى باتجاه البوسفور، لكن رسالة وصلت إليه من والده لوقف تقدمه عن المتابعة، فوقف في مرعش، وأعلن أنه لن يتجاوز جبال طوروس[٧٢٨].

- **الموقف البريطاني:**

كانت هزيمة الجيش العثماني أمام القوات المصرية فرصة مناسبة للتدخل البريطاني؛ حيث تعزز الاعتقاد لدى بالميرستون أن الخطر على المصالح البريطانية ليس مصدره إلا القوة المصرية، فواصل اتصالاته بالحكومة الفرنسية، لكنه في الوقت نفسه أمعن في ازدواجيته، فأرسل إلى الأميرال ستوبفورد قائد الأسطول البريطاني شرقي البحر المتوسط تعليمات سرية يأمره فيها صراحة أن لا يحرك ساكناً إلا إذا وصله خبر دخول الأسطول الروسي إلى البوسفور، ونزول

---

(٧٢٧) طقوش، المرجع السابق، ص٣٦٣؛ الرافعي، المرجع السابق، ص٣١٥؛ وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٦.

(٧٢٨) البدري، المرجع السابق، ص١٦٥، أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص١٧٠؛ وأيضاً : Ismail, Document Diplomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome٢٥, N°٢٤, Le Marcheal Soult Au Baron Roussin, Paris, Le١٧ Juin ١٨٣٩, P٢٥٢;

الجيش الروسي في الأستانة وأن لا يهـتم بـالروس إلا بعـد تـصفية الأسـطول المصري، وشل حركة إبراهيم باشا[(٧٢٩)].

وأدركت الدول الأوروبية بعد انتصارات إبراهيم باشا الخاطفـة ووصـوله إلى قلب الأناضول، حقيقة الخطر على العرش العثماني فحاولت بريطانيا وفرنـسا العمل على إصلاح الأمر بين السلطان ومحمد علي باشـا، أمـا روسـيا والنمـسا وبروسيا فكانت تخشى تطور الموقف وانتشار حركات العصيان والثورات، وتـرى في حركة محمد علي باشا خروجاً علـى الـشرعية، وانتـصاراً لـسياسة فرنـسا ومصالحها في الشرق[(٧٣٠)].

وقد لخص بالميرستون موقف بلاده عقب معركـة نـصيبين فـي إحـدى خطاباته لسفير بلاده لدى فيينا لامب بتاريخ ٣٠ حزيـران سـنة ١٨٣٩م تـضمن صورة واضحة لما يفكر فيه فيما يتعلق بالتسوية بين الدولة العثمانية ومحمد علـي باشا مضيفاً أن القوى الكبرى لها الحق في التدخل في هذه المسائل بـين الـسلطان ومحمد علي باشا لأن المنافسة القائمة بينهما من شأنها خلق مخاطر كبيرة وفوريـة لمصالح القوى الأوروبية والسلام العام في أوروبا وأن الحفاظ على الامبراطوريـة العثمانية يعد الهدف الأساسي للقوى الأوروبية في هذه المرحلة وهو مـا لا يمكـن تحقيقه إلا بوضع حد لفرص التصادم بين السلطان ومحمد علي باشا ولكـن طالمـا

---

(٧٢٩) Ibide, Documents Diplomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome٢٥, N°٤١, Le Baron Roussin Au Marechal Soult, Le٣٠ Juin ١٨٣٩, P٢٨٢.

(٧٣٠) Bullard, Op. Cit, P٣٥

استمر محمد علي باشا في احتلال بلاد الشام فإن فرص الصدام ستستمر ولكن بشرط أن يوافق محمد علي باشا على منح سوريا للسلطان العثماني إلا إذا منحت بعض الميزات لأسرته في مصر منها الحكم الوراثي [٧٣١].

وبينما كان السكان يتبادلون الأحاديث بانتصار إبراهيم باشا ووفاة السلطان محمود الثاني إذا بالأسطول المصري يظهر فجأة في مياه الاسكندرية ليعلن قائده أحمد مشير انضمام أسطوله إلى محمد علي باشا، وضم هذا الأسطول عدداً من مراكب النقل الشراعية وشاهد محمد علي باشا الأسطول العثماني يدخل ميناء الاسكندرية[٧٣٢].

وفي هذه الأثناء عقد اجتماع بين مستشار الخارجية العثمانية، ورئيس قسم السفارات نوري أفندي ومسؤولين عثمانيين لمناقشة الإنذار السلطاني بانسحاب محمد علي باشا من بلاد الشام إضافة إلى بحث الإنذار الموجه إليه من الدول الأوروبية، وتم بحث أمر احتمال شن حرب عليه، وحضر الاجتماع أحد قادة

(٧٣١) F.O.٧٨, Vol.٣٥٧, From Palmerston To Lord Privy Seal, ٣٠ June ١٨٣٩؛ إرادة داخلية، ملف رقم ١، استانبول بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(٧٣٢) F.O.٧٨, Vol. ٣٥٦, From Ponsonby To Palmerston, ٨ July ١٨٣٩; Vol. ٣٧٤, From Campbell To Palmerston, ١١ July ١٨٣٩; Vol. ٣٧٥, From Campbell To Ponsonby, ١٧ July ١٨٣٩. ونشير هنا إلى أنه مع تسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا أصبحت له الكلمة العليا، وأن يفعل ما يشاء، ولم يخامر السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي أي شك في أن قلاع الدردنيل لن تصمد لمقاومة الأسطولين بالهمة المطلوبة، وأن الأمر سيؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة في العاصمة العثمانية، يكون لأصدقاء محمد علي باشا الرأي الأعلى في كيفية إدارتها. انظر: F.O.٧٨, Vol.٣٧٤, From Ponsonby To Palmerston, ٨ July ١٨٣٩; Vol. ٣٧٤, From Campbell To Palmerston, ١١ July ١٨٣٩;

الجيش الهمايوني(*) المشير عزت باشا، إضافة إلى كاتب البـاب العـالي عـاكف أفندي(٧٣٣).

وفي اليوم الثاني لوصول أحمد مـشير قائـد الأسـطول العثمـاني إلـى الاسكندرية أرسل خسرو باشا مندوباً خاصاً إلى محمد علي باشـا يحمـل خطابـاً رسمياً بارتقاء السلطان عبدالمجيد الثاني عرش السلطنة. وكانـت لهجـة الخطـاب ودية، وفيه صفح من قبل السلطان الجديد عن سلوك الباشا محمد علي باشـا نحـو أبيه الراحل السلطان محمود الثاني، وواعداً بأن يغدق عليه النعم، وأن يوليه ملـك مصر وملحقاتها؛ على أن يكون ذلك ميراثاً بين افـراد أسـرته، ومناشـداً الباشـا بالمساعدة على ترقية الامبراطورية العثمانية، وزيادة رخائها ويُسرها(٧٣٤).

وكان رد الحكومة البريطانية على أمر تسليم الأسطول العثماني إلى محمـد علي باشا قد جاء على لسان بالميرستون الذي طلب من الأخير أن يرد الأسـطول العثماني إلى السلطان العثماني(٧٣٥).

وفي ٢٨ تموز سنة ١٨٣٩م، اجتمع سفراء كـل مـن بريطانيـا وفرنـسا والنمسا وروسيا وبروسيا لدى استانبول، ووجهوا مذكرة موقعة منهم إلى الـسلطان

(*) فارسية الأصل تعني: مبارك، مقدس، حسن الخط. انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص٨.

(٧٣٣) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٢، استانبول، بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١١ تموز ١٨٣٩م، المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٣، استانبول، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/١٢ تموز ١٨٣٩م.

(٧٣٤) F.O.٧٨, Vol. ٣٧٤, From Campbell To Palmerston, ١١ July ١٨٣٩

(٧٣٥) F.O.٧٨,. Vol.٣٧٤, From Campbell To Palmerston, ١١ July ١٨٣٩

العثماني طلبوا منه بموجبها أن لا يقر شيئاً في أمر المسألة المصرية إلا بـــاطّلاعهم عليه. وقبل السلطان والباب العالي مذكرة سفراء الدول الأوروبية[٧٣٦].

وتطور الموقف البريطاني بعـــد مـــذكرة تمـــوز ســـنة ١٨٣٩م، وعمـــل بالميرستون على توسيع هوة الشقاق بين محمد علي باشا وفرنسا، وطالب الحكومـــة الفرنسية بضرورة القيام بعمل مشترك بريطاني وفرنسي، وحصار أسطول محمـــد علي باشا في الشواطيء المصرية، واستخدام القوة ضده لإرغامـــه علـــى إعـــادة الأسطول العثماني إلى السلطان[٧٣٧].

وأصدر بالميرستون توجيهاته إلى قائد الأسطول البريطـــاني فـــي البحـــر المتوسط ستوبفورد للعمل على مناوشة البحرية المصرية؛ للتـــأثير علـــى خطـــوط الاتصالات البحرية بين القيادة والجيش المصري في بلاد الشام دون الـــدخول فـــي حرب[٧٣٨].

وكان السفير العثماني لدى فيينا رأفت بك قد عقد اجتماعـــاً مـــع مستـــشار النمسا مترنيخ، وجرى فيه مناقشة انسحاب القوات المصرية من المناطق المسيطرة عليها، وقضية إعادة الأسطول المصري، وحل الأزمة سلمياً[٧٣٩].

---

(٧٣٦) Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P١١٣

(٧٣٧) البدري، المرجع السابق، ص١٧٨.

(٧٣٨) المرجع نفسه، ص١٧٩.

(٧٣٩) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٦، استانبول، بتاريخ ١ جمادى الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٢ آب١٨٣٩م.

وكانت رغبة بريطانيا وروسيا في التقارب حول القضية المشرقية، وبعثت روسيا مبعوثها الخاص برينيور (Brinnur) إلى لندن في ١٦ آب سنة ١٨٣٩م لتعزيز هذا التقارب. وهذا ما أقلق الحكومة الفرنسية والنمساوية، ولذلك اضطرت فرنسا إلى تغيير سفيرها لدى لندن دوبوركيني (De Bourqueney)، وحل مكانه سيباستياني الذي التقى بالميرستون حيث أوضح له أن الحكومة البريطانية مصرة على استخدام وسائل الضغط والقوة ضد محمد علي باشا[٧٤٠].

وفي ١٧ أيلول سنة ١٨٣٩م رد بالميرستون على السفير الفرنسي لدى لندن سيباستياني أن روسيا قد تخلت تلقائياً عن تفردها بحماية استانبول الأمر الذي يُعدُّ مفتاحاً للقضية العثمانية برمتها[٧٤١].

وتدهورت العلاقة بين بالميرستون ووزير الشؤون الخارجية الفرنسي سول (Saul)

(١٨٣٩-١٨٤٠م) ، وبعث بالميرستون رسالة إلى سفير بلاده لدى باريس موضحاً له الموقف البريطاني، وشارحاً أبعاده على الجبهة العثمانية المصرية[٧٤٢].

كما وجه بالميرستون رسالة إلى سول أثناء مفاوضاته مع المبعوث الروسي برينيور حثه فيها على الدخول في العمل الجماعي الأوروبي المتوقع إقامته.

---

[٧٤٠] حجار، المرجع السابق، ص١٧٣- ١٧٤.

[٧٤١] المرجع نفسه، ص١٧٥. ونشير هنا إلى أن القيصر الروسي نيكولا الأول قدم مقترحات لبالميرستون من خلال مبعوثه برينيور؛ بضرورة إغلاق المضائق أمام كل السفن الحربية، وتقييد محمد علي باشا في الحكم الوراثي لمصر وأن روسيا تسير يداً بيد مع بريطانيا لحل نهائي للمسألة في الشرق الأدنى. انظر: Marriott, Op. Cit, P٢٣٩

[٧٤٢] البدري، المرجع السابق، ص١٨٣.

وتزامن هذا مع الرسالة التي بعث بها إلى سفارة بلاده لدى باريس في ٢٤ أيلول سنة ١٨٣٩م موضحاً له فيها أن اتجاه مجلس الوزراء البريطاني هو الموافقة على العمل المشترك مع القوى الثلاث (روسيا والنمسا وبروسيا) سواء انضمت فرنسا أم أبت[٧٤٣]. ومن جهة أخرى تشاور بالميرستون مع نظرائه الأوروبيين حول مستقبل التحالف، وسبل تدخله لتسوية المسألة المصرية، فأوضح لمستشار النمسا مترنيخ أن بريطانيا لن تقبل قيام روسيا باستخدام أساطيلها الحربية في الدولة العثمانية دون موافقة بريطانيا، ونقل مترنيخ بدوره هذا الأمر إلى برينيور الذي كان في زيارة للنمسا، وأبدى المبعوث الروسي استعداداً لقبول بلاده المتساوي لأساطيل الدول الثلاث في المضائق العثمانية[٧٤٤].

وفي ضوء هذا التقدم المحرز على الصعيد الروسي والنمساوي قرر بالميرستون أن الوقت قد حان لبناء التحالف الأوروبي ضد مصر رسمياً، وبالتالي فيما يجب إعطاؤه لمحمد علي باشا حيث أبدى سفيرا بريطانيا والنمسا لدى استانبول ضرورة إرجاع بلاد الشام للدولة العثمانية وعارضهم في هذا الرأي سفيرا فرنسا وروسيا، وطلبا أن يمنح محمد علي باشا مصر مع إيالات بلاد الشام الأربع (دمشق وحلب وطرابلس وصيدا) وانحاز سفير بروسيا كونيغسمارك إلى الرأي

(٧٤٣) المرجع نفسه، ص١٨٦- ١٨٧.

(٧٤٤) Webster, Op. Cit, P٦٥٨

الأول، وفي هذه الأثناء اقترح مترنيخ مستشار النمسا عقد مؤتمر دولي في فيينا أو لندن؛ لإتمام المحادثات حول المسألة المصرية(٧٤٥).

وفي هذه الأثناء تم دعوة سفراء دول كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا والمجر إلى مائدة طعام؛ حيث ألقى ممثل السلطان العثماني كلمة شكر فيها الدول التي ستقوم بمساعدته، وأن السلطان على ثقة أن جميع الدول ستلتزم بهذه المساعدة دون التدخل في شؤون الدولة الداخلية، وسيبذل قصارى جهده لراحة المواطنين، وتحسين معيشتهم، والنظر في أمورهم، وأنه قد يتجاوز عن أخطاء محمد علي باشا ويسامحه؛ شريطة أن يقدم فروض الطاعة للسلطان العثماني(٧٤٦).

وبتاريخ ٢٩ أيلول سنة ١٨٣٩م جرت محادثات بين بريطانيا وفرنسا حول المسألة المصرية واشتركت روسيا فيها. وكان رأي بريطانيا القضاء على محمد علي باشا أما فرنسا فكانت ترى بقاء محمد علي باشا في حكم مصر تحت وصاية الدولة العثمانية، وجرى تبليغ الدولة العثمانية بفحوى المباحثات(٧٤٧).

---

(٧٤٥) البلخي، الموقف الدولي، ص٢١٠.

(٧٤٦) إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٢، وثيقة رقم٣١، استانبول، بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م. ونشير هنا إلى أنه في هذه الأثناء اجتمع السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي مع المسؤولين العثمانيين، لبحث علاقة الدولة العثمانية مع بريطانيا، وموقف الأخيرة من والي مصر محمد علي باشا لمنع تكرار ما حدث مستقبلاً. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٨، استانبول، بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ٢٥ آب ١٨٣٩م.

(٧٤٧) إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم١، وثيقة رقم١، استانبول، بتاريخ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشاورات كانت قد حدثت بين السفير العثماني في فيينا رأفت بك مع وزير الشؤون الخارجية النمساوي أوتونفالي حول الانسحاب المصري من المناطق المسيطر عليها من قبل المصريين، وتكررت هذه المشاورات والمحادثات بشكل دوري. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم١٣، استانبول، بتاريخ ٤ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٣ أيلول ١٨٣٩م، المصدر نفسه، وثيقة رقم١٥، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٤ أيلول ١٨٣٩م.

وفي ١٩ تشرين الأول سنة ١٨٣٩م عقد اجتماع في لندن بين مستشار السفارة الروسية ومبعوث الخارجية الروسية مع بالميرستون وتم بحث الموقف الحقيقي للحكومة المصرية والأماكن التي سيطرت عليها مؤخراً(٧٤٨).

وفي ٣١ تشرين الأول سنة ١٨٣٩م تبادل سفراء الدول الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا) مع مسؤولين عثمانيين الحديث حول وضع نهاية للمسألة المصرية، وضرورة عقد مؤتمر خاص بهذه المسألة لدراسة الإجراءات والتنبيهات الواجب اتخاذها حيال هذه المسألة، وان وجود القوات المصرية في المناطق المسيطر عليها قد تجاوزت كل الأسباب لبقاءها في الإيالات العثمانية، ويجب أن يكون هناك قرار رسمي، أو توجيه إنذار رسمي للقوات المصرية بالانسحاب منها(٧٤٩).

وكان سفراء الدولة العثمانية لدى عواصم الدول الأوروبية قد عقدوا مشاورات دبلوماسية مع حكومات بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا لبحث الجهود الحقيقية لحل المسألة المصرية، وعلى ضرورة تبادل الآراء، وتوجيه إنذار لمحمد علي باشا بسحب قواته من المناطق المسيطر عليها(٧٥٠).

---

(٧٤٨) إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم٢٠، استانبول، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٥٥هـ/١٩ تشرين أول ١٨٣٩م. ويحسن التنويه هنا إلى أنه من أجل تعزيز الاجتماع التي عقد في لندن مؤخراً اجتمع سفراء كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا لدى استانبول وخرجوا بمجموعة اقتراحات حول المسألة المصرية وكيفية التعامل معها. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم١، ملف رقم٢١، استانبول، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٧تشرين الأول ١٨٣٩م.

(٧٤٩) المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٢٢، استانبول، بتاريخ٢٤ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٣١ تشرين الأول ١٨٣٩م.

(٧٥٠) إراده ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٣٠، استانبول، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين الثاني١٨٣٩م.

وكان بالميرستون قد أقال الكولونيل كامبل من منصبه كقنصل بريطاني عام لبلاده لدى الاسكندرية بسبب صداقته لمحمد علي باشا، وعين مكانه الكولونيل جورج لويد هودجيز (G. Lioyd Hodges) (١٨٣٩- ١٨٤١م) الذي كان أكثر تعاطفاً مع القضية العثمانية[٧٥١].

وحتى ذلك الوقت كان محمد علي باشا قد شعر بالثقة لعدم القيام بعمل عسكري ضده، لكنه رغم ذلك كان مضطرباً من الوضع الراهن، ولذلك استدعى أربعة آلاف رجل من الحجاز إلى مصر، وعزز دفاعاته فيها لمواجهة أي طارئ[٧٥٢].

وفي ٢٢ كانون الأول سنة ١٨٣٩م وافق القيصر الروسي نيكولا الأول على التخلي عن الموقف التفضيلي لروسيا بمساعدة الدولة العثمانية كما حددته اتفاقية هنكيار إسكله سي من خلال الموافقة على شروط بالميرستون الذي طالب بالسماح لأساطيل روسيا، والقوى البحرية الأوروبية بدخول متزامن إلى بحر مرمرة كإجراء استثنائي في حالة الحاجة إلى الدفاع عن وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية وبدوره قبل بالميرستون الشرط الروسي على أن تعمل القوى الأوروبية بإنسجام في النزاع المصري والعثماني[٧٥٣].

---

(٧٥١) F.O.٧٨, Vol. ٣٧٥, From Palmerston To Campbell, ١٨ December ١٨٣٩; Hoskins, Op. Cit, P٢٨٧

(٧٥٢) Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٧١; Hoskins, Op. Cit, P٢٨٧.

(٧٥٣) Ibide, Vol.٢, P٢٧١; Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P١١٦ ومما هو جدير بالإشارة هنا إلى أن الحكومة البريطانية والنمساوية قد اتفقتا تماماً حول حل للمسألة المصرية العثمانية للوقوف إلى جانب السلطان وذلك تحسباً

وفي ٣١ كانون الأول سنة ١٨٣٩م وجهت بريطانيا الدعوة إلى كل من النمسا وروسيا وبروسيا لإرسال من ينوب عنهم في التفاوض، من أجل التوصل إلى صيغة للتعاون المشترك بين الأطراف المختلفة لتسوية المسألة المصرية، فيما عرف باجتماعات برودلاند[*] (Broadland) ووجهت الدعوة إلى فرنسا للمشاركة فيها؛ لأن كلاً من بالميرستون ومترنيخ كانا حريصين على ضم فرنسا للتحالف بأي شكل؛ لتفادي قيامها بعرقلة العمل الأوروبي مستقبلاً[٧٥٤].

الموقف الفرنسي:

سبق أن قام بالميرستون بمتابعة اتصالاته بالفرنسيين على أثر ورود أخبار عن هزيمة الجيش العثماني في نصيبين، طالباً منهم الضغط على محمد علي باشا لمنع جيشه من التقدم باتجاه الأستانة[٧٥٥] وفي ٣٠ حزيران سنة ١٨٣٩م تلقى ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا رسالة من السفير الفرنسي لدى استانبول

لتطورات جديدة فيها. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم٢، وثيقة رقم٣١، استانبول، بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٥٥هـ/ ٢١ كانون الأول سنة ١٨٣٩م.

(*) جاء في هذه الاجتماعات ١- أن أية تسوية تتم بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا يجب أن تكون في إطار مساندة الدول الأوروبية للسلطان، نظراً لما يمثله محمد علي باشا من خطر على أمن النظام الأوروبي. ٢- يمكن للتحالف أن يمنح محمد علي باشا الحكم الوراثي في مصر شريطة أن يقبل سيادة الدولة العثمانية.٣- على محمد علي باشا أن يسلم الأسطول العثماني فوراً، وأن ينسحب من سوريا. ٤- إذا ما رفض محمد علي باشا هذه الشروط فسيتم استخدام القوة ضده على النحو الآتي: أ- سحب القناصل الأوروبيين من مصر على الفور ب- قيام الأسطولين البريطاني والفرنسي إذا ما انضمت فرنسا إلى الحلف بمحاصرة الاسكندرية وجزيرة كريت. ج- إذا ما قرر إبراهيم باشا المضي قدماً نحو الأستانة فسيتم إنزال القوات الروسية في الأناضول لحمايتها. د- ألا يكون هناك أي اتصال أو تماس بين أساطيل الدول المتحالفة خلال هذه العمليات. انظر: البدري، المرجع السابق، ص١٨٧- ١٨٨.

(٧٥٤) Ismail, Documents Dipomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome٢٥, Le Comte De Pontois, Le ٣١ Decembre ١٨٣٩, P١٢٢ ونشير هنا إلى أن مقابلةً تمت بين العميد البحري البريطاني لالاند (La Land) واللواء البحري العثماني عثمان بيه من أجل بحث الوسائل المتعلقة بالمساعدة البريطانية للدولة العثمانية. انظر: البدري، المرجع السابق، ص ١٨٩.

(٧٥٥) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص١٧١.

روسين، تتعلق برغبة فرنسا بالمساعدة لحل الأزمة، وإذا دعت الحاجة الوقوف إلى جانب الحلفاء لوقف تقدم القوات المصرية[٧٥٦].

وكانت الدولة العثمانية راغبة في استمالة فرنسا إلى جانبها في هذه الفترة، ولذلك كثفت من عقد اجتماعات بين ناظر الخارجية محمد رشيد باشا والسفير العثماني لدى باريس فتحي باشا؛ لمناقشة المسألة المصرية بصورتها الحقيقية للضغط على محمد علي باشا للانسحاب من المناطق المسيطر عليها[٧٥٧].

وفي ٧ تموز سنة ١٨٣٩ عقد اجتماع بين السفير العثماني لدى فيينا رافت بك مع السفير الفرنسي في فيينا البارون أوانافلي، تناول الإجراءات والمداولات الدبلوماسية التي كانت تجريها الدولة العثمانية لإجبار القوات المصرية على الانسحاب من الإيالات العثمانية في بلاد الشام، كما تم مناقشة المدة الزمنية التي يمكن أن تنسحب خلالها القوات المصرية[٧٥٨].

وفي ٢ أيلول سنة ١٨٣٩م عقد اجتماع في العاصمة النمساوية فيينا بين السفير العثماني رأفت بك والبارون أوتونفالي بشأن المسألة المصرية، وحضر هذا الاجتماع السفير الفرنسي لدى فيينا اوانافلي وذلك لتداول مسألة انسحاب القوات المصرية من الإيالات العثمانية، وتحديد الموقف المصري من ذلك[٧٥٩].

---

(٧٥٦) Ismail, Document Diplomatiques, (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome ٢٥, N°٤١, Le Baron Roussin Au Marechal Soult, Le٣٠ Juin ١٨٣٩, P٢٨٢

(٧٥٧) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٦ تموز ١٨٣٩م.

(٧٥٨) المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم١، استانبول، ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٧ تموز ١٨٣٩م.

(٧٥٩) المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٩، استانبول، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ٢ أيلول ١٨٣٩م.

وفي ٢٠ أيلول سنة ١٨٣٩م اقترحت فرنسا على بريطانيا إعطـــاء محمـــد علي باشا سوريا الجنوبية محددة بخط من بيروت إلى دمشق فردت بريطانيا علـــى هذا الاقتراح بأنه يشكل خطاً موازياً لمعاهدة كوتاهية، وبقيـــت متمـــسكة بموقفهـــا السابق القائل بوجوب تجريد محمد علي باشا من جميع ممتلكاتـــه وإزاحتـــه عـــن طريق مصالحها في شرقي البحر المتوسط وطريق الهند حتى إذا اضـــطر الأمـــر لاستخدام القوة ضده[٧٦٠].

دور بريطانيا في عقد معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م:

بدأت الظروف السياسية في النظام الأوروبي خاصة في فرنسا تتغير إلـــى حد كبير لصالح الفريق الأوروبي الذي يتزعمهُ بالميرستون، وهو مما فتح المجـــال أمام مترنيخ لإعادة النظر في سياسته تجاه المسألة المصرية[٧٦١].

وفي ١٧ كانون الثاني سنة ١٨٤٠م تسربت معلومات تفيـــد بـــأن الدولـــة العثمانية قد وجهت مذكرة إلى قناصل الدول الأوروبية لدى البلاط السلطاني، وأنـــه إذا لم يتم إيقاف التعاون ما بين فرنسا ومحمد علي باشا في فترة محددة فإنها سترى

---

(٧٦٠) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٣٩١.

(٧٦١) البدري، المرجع السابق، ص١٩٤.

نفسها مجبرة على استدعاء شروط معاهدة هنكيار إسكله سي وطلــب النجــدة مــن روسيا[٧٦٢].

وفي شباط سنة ١٨٤٠م سقطت الحكومة الفرنسية بسبب مشكلات داخليــة وسقط معها سول (Saul) كوزير للشؤون الخارجية وخلفهُ تيير جــويزو (Thiers Quizot) (١٨٤٠- ١٨٤١م). وكانت هذه الحكومة أكثر ضعفاً من سابقتها فكانت سياسة تيير غير واضحة وتكاد تكون متخبطــة فلــم يــستطيع بالميرســتون ردع نسلروود وزير الشؤون الخارجية الروسي لا سيما بعد الاضطرابات التي واجهــت وزارته داخلياً وهو ما مهد الطريق أمام الدول الأوروبية لقــراءة حقيقــة الموقــف الفرنسي، والذي غالباً ما سيجنح للسلم فــي مواجهــة التحــالف الأوروبــي ضــد مصر[٧٦٣].

ولم يبق أمام التحالف الأوروبي لحل المسألة المصرية سوى التوقيع علــى اتفاقية دولية في سياق نمط آلية توازن القوة الأوروبية لجمع شمل التحالف وإعلانه رسمياً ووجهت الدعوة من قبل بريطانيا إلى نوري أفندي فــي آذار ســنة ١٨٤٠م

---

(٧٦٢) Ismail, Document Diplomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome٢٥, N° ٢١, Le Comte De Pontois Au Marechal Soult, Le١٧ Fevrier ١٨٤٠, P١٥٧. ونشير هنا إلى أن فرنسا قامت من جانبها في هذه الأثناء ببعــث مذكرة إلى الدولة العثمانية عن طريق سفيرها لدى الأستانة سول (Soul) مبينة فيها ضرورة توطيد علاقات الــصداقة، والتحالف بين فرنسا والدولة العثمانية أكثر، خاصة أن لهذه العلاقة جذوراً تمتد لأكثر من ثلاثة قرون. انظــر: Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome٢٥, N°٣١, Du ١٧ Avril ١٨٤٠, P٢١٢

(٧٦٣) حجار، المرجع السابق، ص ١٧٨؛ البدري، المرجع السابق، ص١٩٤. ويحسن التنويه هنا إلى أن السفير العثماني لــدى باريس نوري أفندي تحدث في هذه الأثناء عن الموقف البريطاني حيال المسألة المصرية والقاضي بــضرورة انــسحاب القوات المصرية من المناطق التي سيطرت عليها مقابل اعطاء محمد علي باشا إيالة مصر. انظر: إرادة ممتازة، ملــف رقم٢، وثيقة رقم ٣٦، استانبول، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هــ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.

الذي حمل معهُ تفويضاً كاملاً من السلطان العثماني للتوقيع على ايـــة اتفاقيـــة مـــع الدول الأوروبية المتحالفة. وبدأت المباحثات الجارية بين بريطانيا والنمسا وروســـيا وبروسيا والدولة العثمانية لصياغة معاهدة لندن لإنهاء التهديدات المـــصرية علـــى الدولة العثمانية وبمشاركة فرنسا إذا ما رغبت في ذلك أو بالمضي قدماً دونهـــا إذا ما رفضت المشاركة(٧٦٤).

وكان لدى البريطانيين انطباع كبير بأن الفرنسيين ليس بإمكـــانهم الـــذهاب للحرب من أجل محمد علي باشا لأنه ليس بمقدورهم ذلك كما أن البحرية البريطانية تتفوق على البحرية الفرنسية(٧٦٥).

وقدم نوري أفندي في هذه الأثناء إلى ممثلـــي القـــوى العظمـــى الخمـــسة ملاحظات أخبرهم أنه كانت لدى السلطان العثماني القوة لعقد معاهدة لتسوية المسألة المصرية وهذه المعاهدة يمكن وصفها على أساس العرض الـــذي قدمـــه الـــسلطان العثماني لمنح محمد علي باشا حكماً وراثياً في مصر، بـــشرط إعـــادة الأســـطول العثماني المحتجز لديه وإخلاء كل الإيالات الأخرى(٧٦٦).

---

(٧٦٤) F.O.٧٨, Vol.٣٩٠, From Beauvale To Palmerston, ٦ April ١٨٤٠.

(٧٦٥) Ibide, Vol.٤٠٦, From Palmerston To Granville, ١ March ١٨٤٠.

(٧٦٦) Rodkey, Op. Cit, P١٤١

وقد حاولت الحكومة الفرنسية برئاسة تيير أن تسير في خط سياسي متعاطف مع مصر ومعارض للتحالف البريطاني الروسي الذي تدور في فلكه بروسيا والنمسا(٧٦٧).

وعرض سول موقفه إلى تيير من تطور الأزمة الشرقية مؤكداً نوايا الحكومة الفرنسية تجاه الاجتماع الأوروبي الذي تَكونَ بمعزل عنها بسبب موقفها من محمد علي باشا. وكان الخلاف الأساسي بين باريس ولندن يدور حول المسألة المصرية والعثمانية بالذات فكان بالميرستون يُصرُ على حصر قوة الباشا محمد علي ضمن إطار إقليم وادي النيل، بينما كانت فرنسا تؤيد استعادة الباب العالي سيطرته على كريت وأضنة وشبه الجزيرة العربية لكنها في الوقت نفسه كانت تدعم حق محمد علي في امتلاك بلاد الشام ومصر وجعلها وراثية في أسرته(٧٦٨).

وفي ١٧ نيسان سنة ١٨٤٠م بعثت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى قنصلها لدى الاسكندرية كوشيليه ليبلغها إلى محمد علي باشا جاء فيها: "أن محمد علي باشا يقنع نفسه عبثاً أنه يبهر أوروبا باستعداداته الحربية، ويخفي عنها وضعهُ الحقيقي المرتبك أنهم يعرفون كل شيء، ولا أحد يجهل أن بلاد الشام التي يغمرها إستياء

---

(٧٦٧) حجار، المرجع السابق، ص١٨٦، وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٧٢ وتجدر الإشارة هنا إلى أن تيير كان شديد العداء لبريطانيا، وكانت باكورة أعماله استئناف المفاوضات المنفردة مع الباب العالي، وباشا مصر بواسطة بونتوا (Pontois)سفير بلاده لدى استانبول أملاً منه أن يواجه بريطانيا العظمى وروسيا بتسوية لا يسعهما أن يجدا سبباً معقولاً لنقضها أو تبديلها. انظر: دودويل، المرجع السابق، ص٢٠٥.

(٧٦٨) حجار، المرجع السابق، ص١٨٣.

صامت لم تسكت إلاّ تحت وطأة القوات المصرية وأن الثورة قد تندلع فيها في أيـــة لحظة[٧٦٩].

وفي هذه الأثناء ظهرت بوادر سياسة الباب العالي تجاه محمد علـــي باشـــا للتقرب منه ومصالحته. وكان هذا طموح محمد رشيد باشا الذي رغـــب بـــالتخلص من أولئك الذين استطاعوا إثارة الشبهات حوله وموقفه من الأزمة[٧٧٠].

وفي ٢ أيار سنة ١٨٤٠م حاول القنصلان النمساوي والبروسي لدى باريس القيام بالوساطة مع غيزو وزير الشؤون الخارجية لاقتسام بلاد الشام بـــين البـــاب العـــالي ومحمد علي باشا مما يعطي بريطانيا وفرنسا سبباً كافياً للوصول إلى حل وســـط يرضـــي الأطراف كلها[٧٧١].

وكانت الآراء داخل الحكومة البريطانية من التضارب بمكان يكفي بوقـــوع أي حادث ليغير رأي الحكومة الرسمي، وهذا ما توقع نيومان سفير النمسا لدى لندن حدوثه في تقرير سري أرسله إلى مترنيخ في ٢ أيار سنة ١٨٤٠م جـــاء فيـــه: "إن حدث أن حل أحدُ أعضاء الحكومة المعارضين لبالميرستون، مثل اللورد لارنـــدون (Lord Landron) محل الأخير اتخذت الأزمة طابعاً فرنسياً مصرياً، فإن مصالح السلطان العثماني ستتعرض للخطر[٧٧٢].

---

(٧٦٩) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome ٢٥, N°٣٦, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le١٧ Mai ١٨٤٠, P٢١٨

(٧٧٠) Ibide, Document Diplomatiques, (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome٢٥, N° ٣٧, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le ١٧ Mai ١٨٤٠, P٢٢٢

(٧٧١) حجار، المرجع السابق، ص١٩١.

(٧٧٢) حجار، المرجع السابق، ص١٩١.

وحيثما استمرت الأزمة بين بريطانيا وفرنسا داخل التحالف الأوروبي، استمرت معارضة مجلس الوزراء البريطاني للعمل الأوروبي المشترك والمبني أساساً على تحالف روسي وبريطاني. وكان بالميرستون يسعى لدى رئيس الوزراء البريطاني فيكونت ملبورن (Vicount Melbourne) (١٨٣٥- ١٨٤١م) لضمان موافقته، وبيان الصيغة النهائية للمعاهدة التي تمت صياغتها، ولكن محاولته باءت بالفشل مما دفعهُ إلى المغامرة بتاريخه ومستقبله السياسي، وذلك بتقديم استقالته من منصبه كوزيرٍ للشؤون الخارجية[٧٧٣].

وقد شكلت استقالة بالميرستون ضغطاً كبيراً على مجلس الوزراء البريطاني، الذي اضطر في النهاية لإقرار العمل الأوروبي المشترك، والمضي قدماً في التحالف مع روسيا والنمسا وبروسيا بالرغم من معارضة فرنسا وأعطيت الثقة لبالميرستون كوزير للشؤون الخارجية، ومنحه جميع الصلاحيات لإنهاء الأزمة بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا. ثم بدأت المباحثات المكثفة بين المفوضين الأوروبيين وبالميرستون من أجل وضع الصيغة النهائية لمعاهدة لندن، التي تم على أساسها تسوية الخلافات بين مصر والدولة العثمانية[٧٧٤].

---

(٧٧٣) المرجع نفسه، ص١٩١.

(٧٧٤) البدري، المرجع السابق، ص١٩٨؛ وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٥٨- ٢٥٩

وفي هذه الأثناء حدثت اتصالات دبلوماسية بين حكومتي بريطانيا وفرنسا حول إمكانية سحب القوات المصرية من المناطق المسيطر عليها لكنه لم يتم التوصل إلى نتيجة تذكر حول ذلك[٧٧٥].

وفي ٢٨ حزيران سنة ١٨٤٠م، ونظراً لخطورة الموقف، والمشاعر التي تحركت من أجل مصلحة الامبراطورية العثمانية فقد حضر السفير الفرنسي لدى استانبول بونتوا (Pontois) الاجتماع الذي عقد في استانبول حول الخطر المحدق بالدولة العثمانية وطلب منه بعض التوضيحات والنصائح[٧٧٦].

وقرر محمد علي باشا إرسال سكرتيره الخاص سامي بك إلى استانبول في مهمة خاصة كان الغرض الظاهر منها الرغبة في رفع التهاني بمناسبة ذكرى ميلاد كريمة السلطان، وتقديم هدية تذكر في هذه المناسبة، وهي إعادة الأسطول العثماني[٧٧٧].

وفي هذه الأثناء طلبت فرنسا إبقاء سوريا كلها تحت ولاية محمد علي باشا وعارضتها بريطانيا التي أصرت على أن لا يعطى إلا نصف سوريا الجنوبي، بشرط أن تكون له مدة حياته فقط ولا ينتقل إلى ذريته بل يعود بعد موته إلى الدولة

---

[٧٧٥] هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٠٨-٤١٠.

[٧٧٦] هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٠٧. ونشير هنا إلى أن أعمال التمرد قد ازدادت عنفاً واتساعاً، حيث انتخب المتمردون فرنسيس أبي نادر الخازن، ولقبوه سر عسكر النصارى، وتوجهوا إلى صيدا والبقاع والمتن وكسروان. في حين كان أبو سمرا غانم يطوف قرى مقاطعة طرابلس محرضاً إياهم على الثورة، وقطع الطريق على القوات المصرية القادمة من حلب. انظر: هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٠٦.

[٧٧٧] محافظ عابدين، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٣١٥، عابدين، بتاريخ٢١ رمضان١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

العثمانية، وجارتها في ذلك روسيا والنمسا وبروسيا فلم يحصل وفاق بين الدول[٧٧٨]. وعلى الرغم من معارضة فرنسا فقد وقع الحلفاء الأوروبيون على معاهدة لندن[*] في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م[٧٧٩].

وقضت هذه الاتفاقية بمنح محمد علي باشا باشوية مصر وعكا وراثياً مدى حياته فإذا مضت عشرة أيام ولم يقبل الباشا هذا العرض فإنه يفقد حقه في حكم عكا، وإذا مضت عشرة أيام، فإنه يعطى مهلة عشرة أيام أخرى لحكم مصر وراثياً فإذا انتهت تلك المدة دون أن يعلن قبوله لذلك سقط تماماً حتى في حكم مصر نفسها[٧٨٠].

---

(٧٧٨) يوسف الدبس، تاريخ سوريا الديني والدنيوي، الجزء الثامن، (بيروت: ١٩٠٥م)، ص ١٧٦، دودويل، المرجع السابق، ص٢٠٦. ونشير هنا إلى انه مع تحرك قطع من الأسطول البحري البريطاني باتجاه سواحل بيروت، طلب محمد علي باشا من عباس باشا اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمواجهة. انظر: الأوامر والبليوردات (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، أمر صادر منه إلى عباس باشا، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١١ تموز ١٨٤٠م.

(*) تضمنت هذه المعاهدة عدداً من المواد هي: ١- إلزام محمد علي باشا برد البلاد التي سيطر عليها من الدولة العثمانية ويبقي لنفسه القسم الجنوبي من سوريا ما عدا عكا. ٢-أن يكون لبريطانيا والنمسا الحق في محاصرة موانئ سوريا بمساعدة كل من أراد من سكان سوريا خلع طاعة المصريين، ويريد الرجوع إلى تبعية الدولة العثمانية. ٣- أن يكون لمراكب روسيا وبريطانيا والنمسا حق الدخول معاً إلى البوسفور لحماية الأستانة إذا تقدمت إليها العساكر المصرية. ٤- أن لا يكون لإحدى الدول الحق بإدخال مراكبها إلى البوسفور ما دامت الأستانة غير مهددة. ٥- أن يلزم مندوبو الدول التوقيع على هذه المعاهدة في مدة لا تزيد عن شهرين. انظر: أوزتونا، المرجع السابق، ج٢، ص٣٦، الدبس، المصدر السابق، ج٨، ص١٧٦، خوري، المرجع السابق، ص٢٤٠؛ وأيضاً: Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P١٢٠.

(٧٧٩) أوزتونا، المرجع السابق، ج٢، ص٣٦.

(٧٨٠) شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٩، حجار، المرجع السابق، ص٢٠٢، الغنام، المرجع السابق، ص١١٦.

وقد اتفقت الأطراف التي شاركت في الاجتماع علـــى مـــساندة الـــسلطان العثماني ومساعدته عند الحاجة إذا لم يقبل محمد علي باشا بالـــشروط المفروضـــة عليه[٧٨١].

وبدأت الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة لندن فـــي إتمـــام التجهيـــزات الخاصة بها دون انتظار رد محمد علي باشا على شروط المعاهدة واكتنفـــت هـــذه الجهود العديد من المصاعب المتعلقة بتنظيم القوة العسكرية الأوروبية ضد مـــصر، والتي تم تذليلها بجهود شخصية من قبل بالميرستون، الذي استطاع التوصـــل إلـــى صيغة مناسبة لمشاركة القوات المختلفة في هذا التحالف[٧٨٢].

ومرت عشرة أيام دون رد رسمي من جانب محمد علي، ولمّا أوشكت مـــدة العشرين يوماً أن تنقضي عرض محمد علي قبول العرض الثاني؛ وهو حكم مصر هو وأسرته، لكنه أبى أن يؤكد موافقتهُ على الحل المذكور بإطلاق سراح الأسطول العثماني[٧٨٣].

وأرسل بالميرستون رسالة إلى سفير بلاده لدى فيينا بوفيـــل (Beauvale) بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٨٤٠م أكد له فيها "أن بريطانيا لديها قوات بحرية كبيرة في البحر المتوسط، وأنه سيتم تحريكها لخدمة أغراض التحالف، في الوقت الذي تمتلك

---

(٧٨١) شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٩-٤١٠.

(٧٨٢) Khalaf, Op. Cit, Pp ٦٢- ٦٣

(٧٨٣) دودويل، المرجع السابق، ص٢٠٩.

فيه روسيا قوة لا بأس بها في البحر الأسود على أهبة الاستعداد، على أن يقتصر الدور النمساوي على تقديم بعض الفرقاطات البحرية"[٧٨٤].

وفي ١٨ تموز سنة ١٨٤٠م حسمت النمسا مشاركتها العسكرية لجانب الحلفاء، لكن مترنيخ لم يتخل عن سياسته التقليدية؛ فعمل على فتح قنوات الاتصال مع فرنسا[٧٨٥].

وأمام هذا الوضع أخذ محمد علي باشا يتحسب للأمر، ورأى أن الحرب بينه وبين الدولة العثمانية وحلفائها واقعة لا محالة، فعمد إلى تقوية جيشه ورفع عدده إلى أربعمائة ألف مقاتل. وكتب في الوقت نفسه إلى إبراهيم باشا يدعوه إلى الاستعداد للدفاع عن سائر الممتلكات المصرية، وجمع السلاح الذي كان قد وزعه بواسطة الأمير بشير الشهابي على مسيحيّي جبل لبنان أثناء الثورة الدرزية[٧٨٦].

ومن الملحوظ أن بريطانيا قد كسبت كل من روسيا وبروسيا والنمسا إلى جانبها إضافة إلى الدولة العثمانية لعقد مؤتمر في لندن لبحث المسألة المصرية، وبيان موقفها من محمد علي باشا؛ لإجباره على الانصياع لمقررات مؤتمر لندن، وأمهلته مدة عشرة أيام لبيان موقفه لكنه رفض ذلك معتمداً على دعم فرنسا ومساندتها له التي رفضت هي الأخرى هذه المقررات.

---

(٧٨٤) F.O.٧٨, Vol.٣٩١, From Palmerston To Beauvale, ١٦ July ١٨٤٠

(٧٨٥) البدري، المرجع السابق، ص٢٠٦.

(٧٨٦) هلا سليمان، المرجع السباق، ص٤٠٤.

- **تجدد الثورات ضد الحكم المصري في بلاد الشام**

في هذه الأثناء تعاظمت أعمال التمرد والعصيان في سائر المدن اللبنانية، وانتقلت منها إلى دمشق وفلسطين. وارسل إبراهيم باشا مجموعة من قواته إلى بعلبك ليشرف على تحركات المتمردين، وأصدر أوامره المشددة بجمع السلاح، وضريبة الفردة عن سبع سنوات مرة واحدة. ولكن الجيش المصري لم يعد قادراً على فرض سلطته بالقوة، مما أدى إلى تعاظم أعمال التمرد في طرابلس الشام وسائر المدن الأخرى[٧٨٧].

وفي ١٠ حزيران سنة ١٨٤٠م أرسل بشير الشهابي ابنه الأمير أمين للاتصال بالمتمردين ومحاولة إقناعهم بالعدول عن عصيانهم، لكنهم أجابوه أنه لا عودة عن التمرد والعصيان؛ الأمر الذي حمل بشير الشهابي أن يكتب إلى محمد علي باشا رسالة جاء فيها: "إن تدخل الأجانب في شؤون البلاد هو الذي يحرض الثائرين مشيراً إلى ضرورة اللجوء إلى القسوة لوضع حد لتصرفاتهم[٧٨٨].

وفي ٢٤ حزيران سنة ١٨٤٠م وصل عثمان نور الدين باشا بمجموعة من الجيش المصري إلى بعلبك ثم توجه إلى زحلة، وعسكر هناك، لكن المتمردين هاجموه في ظهر البيدر، فشتت شملهم في محلة المكلّس شرقي بيروت،

---

(٧٨٧) F.O.٧٨, Vol.٣٩٠, From Palmerston To Melbourne, ٥ July١٨٤٠.

(٧٨٨) هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٤٠٥، وأيضاً: Perrier, Op. Cit, P٣٦٩ ومما هو جدير بالإشارة هنا إلى أنه وردت شكاية من قبل محافظ بيروت إلى سليمان باشا الفرنساوي بوجوب القيام بالتحقق فيمن يقوم بإعطاء بارود ورصاص للعصاة، وبتحريضهم على العصيان. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم١٧، عابدين، بتاريخ ١٤ ربيع الأول١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

والمنصورية، وفي بيت مربي، ووادي شحرور، كما تغلب المصريون على جموع المتمردين، ثم بدأت نار العصيان تهدأ تدريجياً بعدما شملت البلاد بأسرها[٧٨٩].

كان العملاء البريطانيون في هذه الأثناء، وفي طليعتهم ريتشارد وود، وسائر عملاء الدول الأوروبية يطوفون في كل المناطق من طرابلس إلى صيدا حتى البقاع زاعمين أنهم تجار حرير، وأعطوا المال إلى كل من اتصل بهم، وحرضوهم على الثورة، وترافقت هذه الأعمال مع مبادرة الأمير بشير الشهابي في جمع السلاح، وضريبة الفردة[٧٩٠].

وقام أحد التجار البريطانيين بالدعاية للفتنة، وطاف كثيراً في جهة الزوق في جبل الدروز تحقيقاً لهذه المهمة التي انتدب لها، إضافة إلى تحريض البريطانيين لباقي السكان على الانضمام إلى الثوار عن طريق شائعاتهم[٧٩١].

وبثت إشاعة في دمشق تفيد أن عكا قد سقطت بيد العثمانيين، وقام السكان بالثورة، وقتلوا حنا بحري بك، وركب حكمدار الشام محمد شريف باشا جواده وهرب مع ثلاثة من مماليكه إلى مقر عمر باشا السرعسكر، ونجا بنفسه، كما نهبوا دار محمد شريف باشا[٧٩٢].

---

(٧٨٩) إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم٦٥، استانبول، بتاريخ ١٥ ربيع الثاني١٢٥٦هـ/١٤ حزيران١٨٤٠م.

(٧٩٠) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٩، صورة المكاتبة العربية ٢٩/١٦٩، عابدين، بتاريخ٢٥ ربيع الأول١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، ص٦. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض العملاء البريطانيين كانوا يمدون الثوار بالبارود والرصاص والطعام، والمعلومات عن تواجد القوات المصرية لاستمرار العصيان ضد الإدارة المصرية. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٦، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم٢٩/٢٤٠، عابدين، بتاريخ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٧٩١) المصدر نفسه، محفظة رقم٢٥٩، وثيقة رقم٦/١٥٨، عابدين، بتاريخ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

(٧٩٢) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٣١٥، عابدين، بتاريخ٢١ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

وكان أهالي جبل لبنان وسوريا قد رفعوا عريضة إلى السلطان العثماني في جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ تموز سنة١٨٤٠م. هاجموا فيها محمد علي باشا، واتهموه بالخيانة للسلطان، وشيوع الظلم في عهده، إضافة إلى استبداده في الحكم، والتمسوا في هذه العريضة الحنان والرأفة والإمهال(٧٩٣).

ومن الملاحظ أن للدول الأوروبية وخاصة بريطانيا دوراً في اندلاع الثورة من جديد على الحكم المصري التي كانت امتداداً للثورة التي قامت سنة ١٨٣٤م والتي انتشرت في كافة أنحاء بلاد الشام، وأثرت على الحكم المصري؛ فانتشرت الاضطرابات، واختل حبل الأمن مع سعاية البريطانيين والعثمانيين في زيادة امتدادها؛ لتساهم في نهاية المطاف في إنهاء الحكم المصري لبلاد الشام.

وفي ٢١ تموز سنة ١٨٤٠م وجه تيير مذكرة إلى بالميرستون أبدى له فيها استغرابه لادعاء بريطانيا بأنها تريد إحلال السلام في الشرق؛ بينما هي في الواقع تعمل على إثارة القلاقل في المنطقة عن طريق إمداد أهالي لبنان بالمال والسلاح؛ للتمرد على الحكم المصري(٧٩٤).

---

(٧٩٣) المصدر نفسه، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة رقم٣١٥، عابدين، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

(٧٩٤) حجار، المرجع السابق، ص١٩٩.

الموقف البريطاني والفرنسي بعد التوقيع على معاهدة لندن في ١٥ تمـوز سـنة ١٨٤١م حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٨٤١م:

كان القنصل الفرنسي لدى لندن دي بوركيني قد بعـث إلـى بالميرسـتون مذكرة في ٢٤ تموز سنة ١٨٤٠م جاء فيها: "أن فرنسا قد رغبت دائمـاً أن تـسير بالاتفاق مع بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا في المسألة الشرقية، لكنهـا لم تستحسن كل المشاريع المقصود بها أن تنزع بالقوة من يد محمد علي باشا أقسام السلطنة العثمانية التي يحتلها الآن ففرنسا لا ترى ذلك موافقاً للسلطان؛ لأنه يـؤول إلى إعطائه ما لا يستطيع تولي إدارته أو حفظه، وأن فرنسا لا تعده موافقاً للدولـة العثمانية بوجه عام لحفظ التوازن الأوروبي خاصةً؛ إذ يضعف دون فائدة للـسلطان أميراً تابعاً يمكنه أن يساعد كثيراً في الدفاع عن السلطنة"[٧٩٥].

ولم ينتظر محمد علي باشا انقضاء مهلة العشرة أيام المحددة لـه للإعـلان عن قراره، مؤكداً للقناصل العامين لدى الاسكندرية رفضه القاطع لبنـود معاهـدة لندن، وأنه لم يتخذ هذا القرار تحت تأثير الدبلوماسية الفرنسية لأنـه لا يثـق أبـداً بالدعم الذي قدمته له فرنسا[٧٩٦].

وبعث محمد رشيد باشا رفعت بك مندوباً عن السلطان العثماني في مهمـة إلى الاسكندرية لعرض اتفاقية لندن التي عقدت مؤخراً واستقبله محمد علي باشا في

---

(٧٩٥) الخازن، المصدر السابق، ج١، ص١٤.

(٧٩٦) حجار، المرجع السابق، ص٢٠٢.

١٦ آب سنة١٨٤٠م. ثم عقد محمد علي باشا اجتماعاً آخر في اليوم التالي مع قناصل الدول الأوروبية العامين لدى الاسكندرية أعلن رفضه ثانية لشروط معاهدة لندن، وعدم إذعانه لرغبة التحالف الأوروبي وتلا ذلك قيام القناصل الأوروبيين الأعضاء في التحالف بتقديم مذكرة مشتركة يحثونه فيها على قبول شروط المعاهدة[٧٩٧].

وقد أتم محمد علي باشا استعداداته الحربية، ووزعت القوات على السواحل في بعلبك وطرابلس وبيروت وصيدا، واستدعيت قوات من اليمن والحجاز وأرسلت إمدادات إلى عكا، وأقيمت استحكامات على السواحل المصرية، وتم العمل على إغراء الأمراء، ومنهم بشير الشهابي حتى لا ينضمّ إلى أعدائه، وعملت نياشين له ولأحفاده وأرسلت ٢٦١ كيساً لتوزيعها على رؤساء الدروز يستمليهم إليه[٧٩٨].

ولعب بالميرستون دوراً مهماً في تقسيم الأعباء العسكرية بين التحالف الأوروبي، وخاصة مع النمسا لكن كان مترنيخ كثير الشكوى من فكرة إرسال قوة في ضوء النوايا الفرنسية غير الواضحة تجاه بلاده، مؤكداً أن ممتلكات بلاده في

---

(٧٩٧) إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم ٧٣، استانبول، بتاريخ ٩ جمادى الثاني/ ٨ آب ١٨٤٠م، المصدر نفسه، ملف رقم٣، وثيقة رقم٧٦، بتاريخ١٩ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ١٧ آب ١٨٤٠م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم ٧٨، استانبول، بتاريخ٣ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ٢٠ آب ١٨٤٠م. Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome ٢٥, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le ٢٧ Aout ١٨٤٠, P٣٧٣

(٧٩٨) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٥٠-٥١. ونشير هنا إلى أن بونسنبي سر برفض محمد علي باشا، مقتنعاً أن الفرنسيين لن يقدموا على الحرب، وبذلك يصبح بالإمكان انتزاع سوريا من محمد علي باشا، وحرمانه حتى من حق الوراثة على مصر. انظر: حجار، المرجع السابق، ص٢٠٣.

شمال إيطاليا تمنع النمسا من المساهمة العسكرية في هذا التحـــالف ولـــو بمجـــرد فصيلة واحدة في سوريا(٧٩٩).

وفي هذه الأثناء أصدر محمد علي باشا بياناً دعا فيه إلى تهدئة الوضع فـــي بلاد الشام وأمر بتوزيعه، ووزعه على الأهالي في كافة أنحاء بلاد الشام ودعـــاهم إلى أخذ الحيطة والحذر والتزام الهدوء(٨٠٠).

وفي ١٣ آب ســـنة ١٨٤٠م أرســـل الكومـــودور نـــابيير (Commoder Napier) إلى محمود بك محافظ بيروت مذكرة جاء فيهـــا: "أن الـــدول العظمـــى قررت إعادة بلاد الشام إلى الدولـــة العثمانيـــة، وطالبـــه بتـــسليم بيـــروت؛ حقنـــاً للدماء(٨٠١).ووزع بياناً دعا فيه أهالي بيروت إلى خلع نيـــر الحكومـــة المـــصرية وتحريض العساكر المصرية على شق عصا الطاعة للحكومة المصرية(٨٠٢).

وكان نابيير قد وزع بياناً آخر على السكان في ١٤ آب سنة ١٨٤٠م ذكـــر فيه الاتفاق الدولي الذي عقد في لندن والذي يقضي بإعادة بلاد الـــشام إلـــى حكـــم

(٧٩٩) F.O.٧٨, Vol.٣٩١, From Beauvale To Palmerston, ٢٨ August ١٨٤٠.

(٨٠٠) إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة رقم١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة العثمانية من خلال استخباراتها العسكرية ذكرت أن المصريين يقومون ببث إشاعة عن حـــرب بـــين الدولـــة العثمانيـــة وبريطانيا في الوقت الذي كانت تجوب فيه سفن مصرية سواحل بلاد الشام وقبرص بقيادة سليمان باشا الفرنساوي، وإقامة الاستحكامات العسكرية في أضنة وغيرها من المناطق الحدودية. انظر: إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة رقم ١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٨٠١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤١٨.

(٨٠٢) المرجع نفسه، ص٤١٨.

السلطان وأنه طُلب منه أن يضع العساكر العثمانية تحت قيادته، وأن يرجع الـــسلاح إلى أبناء الجبل وألا يبدي أية حركة عدائية؛ حقناً للدماء(٨٠٣).

وكانت بريطانيا ترى أن بقاء محمد علي باشا في بلاد الشام يهدد مصالحها وسلامة السلطنة العثمانية، ومن المحال حفظ سلامة السلطنة العثمانية، ومحمد علي باشا لا يزال يحتلها. كما أن موقع محمد علي باشا الاستراتيجي فيها سيهدد بغـــداد والدولة العثمانية، بينما كانت فرنسا ترى أن محمد علي باشا لو بقي حاكمـــاً علـــى مصر وبلاد الشام فإنه سيبقى مواطناً مخلصاً للـــسلطان العثمـــاني، وأن الـــسلطان عاجز عن حكم بلاد الشام إذا استرجعها مرة ثانية(٨٠٤).

وفي ١٦ آب سنة ١٨٤٠م أرسل السلطان العثماني إنذاراً نهائياً إلى محمـــد علي باشا وأمره بانسحاب قواته من بلاد الشام ووعد بإعطائه عكا وجنوب ســـوريا مدى الحياة إضافة إلى حكم مصر له ولأولاده من بعده، لكن محمد علي باشا رفض هذا العرض(٨٠٥).

---

(٨٠٣) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٦٠، وثيقة دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٨٠٤) F.O.٧٨, Vol.٤٠٦, From Palmerston To Bulwer, ٣١ August ١٨٤٠ ونشير هنا إلى أن بريطانيا حاولت في هذه الأثناء حث الحكومة الفرنسية على استخدام تأثيرها على محمد علي باشا لينصاع ويقبل باتفاقية لندن واستخدام الطرق والوسائل المتاحة لديها لتحقيق هذا الهدف. انظر: Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٨٢.

(٨٠٥) Ibide, Op. Cit, Vol.٢, P٢٨٣. ومما هو جدير بالإشارة هنا أن الأسطول البحري الروسي قد شارك في حرب القوات المصرية قرب بيروت. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم ٨٩، استانبول، ١٩ رجب ١٢٥٦هـــ/ ١٧ أيلـــول ١٨٤٠م.

وقد طمأن السفير الفرنسي لدى استانبول (دي بونتوا) محمد رشـــيد باشـــا ناظر الخارجية العثماني أنه في حال مجيء الروس إلى اســتانبول فإنـــه ســيدعو الأسطول البحري الفرنسي إلى استانبول للدفاع عنها[٨٠٦].

ووزع الأمير بشير منشوراً على أهالي بيروت نبه فيه إلى التحريض الذي تقوم به بريطانيا للثورة على الحكم المصري، محذراً إياهم بعــدم أخــذ ســلاح أو ذخيرة دون إذن الحكومة المصرية وأن كل من يشق عصا الطاعة يعرض حياتــه للموت[٨٠٧].

وكانت فرنسا قد عابت على بريطانيا والدول الأوروبيــة المتحالفــة معهــا إجراء مظاهرة بحرية في بيروت قبل أن يتم توقيع الاتفاقية، ولا سيما قبل انقــضاء المهلة الممنوحة لمحمد علي باشا لإعلان موقفه من الاتفاقية[٨٠٨].

وقامت السفن الحربية البريطانية في ٩ أيلول سنة ١٨٤٠م بإمطار بيــروت بوابل من القنابل، دمرت جرّاءه العديد من المنازل ثم أنزلت في ١١ أيلــول مــن السنة نفسها عشرة آلاف رجــل. ثــم أرســل الأميــرالان ســتوبفورد وبانــديرا (Bandiera) قائدا الأسطولين البريطاني والنمساوي في البحر المتوسط رسالة إلى سليمان باشا بوجوب تسليم بيروت، وأمهل ساعة ونصف للتسليم، لكن سليمان باشــا

---

(٨٠٦) Ismail, Documents Diplomatiques (١٨٧٩- ١٨٤٤), Tome٢٥, Le Comte De Pontois Au Thiers, ٣٠ Sepetembre ١٨٤٠, P٣٣٥

(٨٠٧) الخازن: المصدر السابق، ج١، ، ص٢٠.

(٨٠٨) المصدر نفسه، ج١، ص٢٢.

رفض تسليم المدينة، وقبل انتهاء المدة المعطاة لتسليم المدينة قاما بمهاجمتهـــا، ثـــم توجها إلى ساحل جونية فيما كانت قوات إبراهيم باشا فوق جونيه وغزيــر تراقــب تحركات جيوش الحلفاء عن كثب وتستعد للمواجهة(٨٠٩).

وكانت الأوضاع في سائر الأنحاء من بيروت إلى طرابلس الشام، قد ساءت وتمكنت القوات البريطانية من النفاذ إلى داخل المدينـــة، وحمـــل الأهـــالي علـــى المشاركة في الثورة. وفي هذا الجو المتوتر أقدمت القوات البريطانية على مهاجمـــة صيدا فما لبثت أن سقطت بعد معركة ضارية دافعت فيها الحامية المصرية دفاعـــاً مستميتاً. ومن جهة أخرى أمرت بريطانيا سفيرها لدى استانبول بونـــسنبي ببحـــث تنفيذ بنود اتفاقية لندن وتطبيقها بالوسائل العسكرية(٨١٠).

وفي ١٥ أيلول سنة ١٨٤٠م اتخذ الباب العالي قراراً بخلع محمد علي باشا واعتباره متمرداً واتخذت تدابير عسكرية ودبلوماسية لدعم هجوم الحلفـــاء ضـــده، وأعلن في مذكرة مؤرخة في ١٥ أيلول سنة ١٨٤٠م إلى البعثات الدبوماسية لـــدى استانبول البدء بحصار مصر وبلاد الشام، وحدد يوم ٢٣ أيلول سنة ١٨٤٠م موعداً لبدء الحصار(٨١١).

---

(٨٠٩) محافظ عابدين، الأبحاث رقم٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٩/٢٢٣، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

(٨١٠) إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم٨٦، استانبول، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٦هـ/ ١١ أيلول ١٨٤٠م؛ هـلا سـليمان، المرجع السابق، ص٤٢٢.

(٨١١) حجار، المرجع السابق، ص٢٠٦– ٢٠٧، ونشير هنا إلى ان السلطان كان قد صادق على المعاهدة التي عقدت مؤخراً في لندن بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. انظر: إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٣، وثيقة رقم٦٥، استانبول، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

لكن الحكومة البريطانية استخفت بقرار خلع الوالي المصري محمد علي باشا عندما علمت أن بونسنبي هو الذي اقترح هذا التدبير دون أن يتلقى تعليمات بهذا الشأن من حكومته، وطالب عددٌ من أعضاء الوزارة البريطانية بعزله من منصبه لكن بالميرستون دافع عنه منوهاً بالنتائج الحسنة التي أدت إليها خلع الباشا لصالح القضية المشرقية، وخدمة مصالح الدولة العثمانية وضمان استقلالها(٨١٢).

وكانت الحكومة البريطانية قد تنبأت أن الحكومة الفرنسية يمكن أن تقدم تنازلات بعدما علمت بالتقدم الذي كانت تحرزه بريطانيا وروسيا حول المسألة المصرية، ومن ثم تكون أكثر ميلاً لتقديم هذه التنازلات من أجل التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا حول المسألة المصرية العثمانية(٨١٣).

وكان سقوط صيدا إيذاناً بسقوط طرابلس، وهاجمت بعض السفن البحرية البريطانية المدينة في محاولة منها لإنزال جيوش إلى البر، لكنها قوبلت بنار حامية من جهة الميناء حيث أرغمت على الابتعاد عن الشاطيء، واستمرت معركة طرابلس حتى ٢٠ أيلول سنة ١٨٤٠م، وخلت المدينة من العساكر المصرية فنزل عملاء القناصل الأوروبيين إلى الشاطيء قرب السفن الحليفة، ودعوا قائدها إلى تسليم المدينة(٨١٤).

---

(٨١٢) حجار، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٨١٣) Rodkey, Op. Cit, P١٢١.

(٨١٤) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٢.

وبعث وزير الشؤون الخارجية الفرنسي تيير رسالة إلى سفير بلاده لدى لندن دي بوركيني في ٣ تشرين الأول سنة ١٨٤٠م جاء فيها: "أنه من الواجب تخفيف مطالب محمد علي باشا، وإبعاد حدود أملاك هذا التابع الطماع وجيوشه ما أمكن عن جبال طوروس، وكان من الأفضل جعل الصحراء حداً فاصلاً بين السلطان وتابعه، والاقتصار على إعطاء محمد علي مصر، وإعادة سوريا إلى السلطان بحيث تمسي صحراء سوريا حاجزاً بين البلادين؛ فتأمن السلطنة العثمانية وأوروبا المهتمة بخلاصها من أطماع الأسرة المصرية[٨١٥].

وعلى هذا النحو سقطت طرابلس في قبضة الحلفاء، وكانت إيذاناً بسقوط الحكم المصري بمجمله، وبسقوطها أخذت الولايات والمدن الأخرى تسقط الواحدة تلو الأخرى[٨١٦].

وكان الأمير بشير الشهابي في وضع متذبذب لا يتيح له الاستقرار على موقف واضح. وكتب إليه ستوبفورد مشيراً عليه بالتسليم، وواعداً إياه بإبقائه حاكماً على جبل لبنان إذا ما استسلم خلال ثمانية أيام وأن يكون الحكم له ولذريته من بعده لكن الأمير اعتذر بسبب وجود أولاده وأحفاده في عسكر إبراهيم باشا[٨١٧].

واستدعى السرعسكر العثماني محمد عزت باشا الأمير بشير قاسم شهاب وسلمه سلاحاً وذخائر لمقاتلة الجيش المصري في نهر صاف، وهاجم إبراهيم باشا

---

(٨١٥) الخازن، ج١، ص٢٦-٢٧.

(٨١٦) المصدر نفسه، ص٤٢٤.

(٨١٧) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٤.

الأمير بشير القاسم من جهة المتن، والحق بهم هزيمة، ثم اتجه إلى وطـا الجـوز، ونشبت معركة كان النصر فيها للحلفاء وتراجع إبراهيم باشا بمن بقي مـن رجالـه إلى قرنايل ثم استسلمت بيروت لقوات الحلفاء، ودخلتها القوات العثمانيـة، وعينـت لها متسلماً جديداً هو السيد فتيحة [٨١٨].

وفي ١٠ تشرين أول سنة ١٨٤٠م مُنى المصريون بهزيمة فادحة في قلعـة ميدان، وتراجعوا إلى لبنان ثم إلى دمشق، وتأهب إبراهيم باشا لتنظيم المقاومة، لكن الحلفاء قصفوا عكا فسقطت فوراً في ٤ تشرين الثاني سنة ١٨٤٠م، وأدى سقوطها إلى إنهاء الوجود المصري في بلاد الشام[٨١٩].

وفي ١١ تشرين الثاني سـنة ١٨٤٠م أيقـن الأميـر بـشير أن التـسليم للبريطانيين أفضل من البقاء مع إبراهيم باشا. ولذلك ركب جواده وتوجه إلى صيدا تحف به حاشيته، ووصلها في اليوم التالي، واستقبل استقبالاً رسمياً، ثم انتقـل إلـى بيروت بمركب بخاري، واستقبله الأميرال البريطاني ستوبفورد وخليل باشا ممثـل الباب العالي، وطلب الأمير السماح له بالذهاب إلى فرنسا فرفض طلبـه، وطلـب روما لكن قيل له أنهم سينقلونه إلى مالطا، وبعدها يختار محل إقامته في أحد بلـدان الحلفاء الأربعة[٨٢٠].

---

(٨١٨) مذكرات تاريخية، المصدر السابق، ص١٢٨، رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ج٢، ص٢١١؛ وأيـضاً. Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٣٢٣.

(٨١٩) حجار، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٨٢٠) الشدياق، المرجع السابق، ص٦١١.

واختار الأمير مالطا مرغماً وسافر إليها في ١٤ تشرين الأول سنة ١٨٤٠م بصحبة أبنائه وزوجته وحاشيته وأقام فيها فترة قبل انتقاله إلى استانبول[٨٢١].

وكان إبراهيم باشا قد التجأ إلى جبل الدروز حيث هزم في معارك عدة وتم قطع خطوط الإمدادات عنه[٨٢٢].

وفي ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٤٠م وردت أخبار إلى بالميرستون بالنصر وخضوع محمد علي باشا وظهر الاعتقاد أن هذه النتيجة ستجعل مهمة غيزو أكثر سهولة فلا أحد يمكن الاعتقاد أن تسير فرنسا للحرب الآن وإحياء رجل ميت[٨٢٣].

وبتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٨٤٠م أعلن نابيير أن استسلام محمد علي باشا دون تأجيل وموافقته على إعادة الأسطول العثماني، وانسحابه من بلاد الشام كلها وأضنة وشبه الجزيرة العربية والمدن المقدسة سيكون في الاتجاه الصحيح

---

(٨٢١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٥، ومما تجدر إشارته هنا أن بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا قد بحثت الأزمة المصرية العثمانية وموقف فرنسا الذي ما زال يتأرجح بين المؤيد والمعارض للدولة العثمانية. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم٤، وثيقة رقم ١١٧، استانبول بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٨٤٠م، هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٥.

(٨٢٢) شرف، المصدر السابق، مجلد١، ص٣٤٨.

(٨٢٣) F.O.٧٨, Vol. ٤٠٨, From Palmerston To Granville, ٣ Novembre ١٨٤٠ ومما هو جدير بالإشارة هنا إلى أن سقوط عكا وتهديد مصر مباشرة كان فشلاً كاملاً للسياسة الفرنسية المشرقية حيث خذلت حليفاً كانت قد شجعت توسعه وطموحه، واعترف والوسكي المبعوث الفرنسي إلى مصر بمسؤولية فرنسا عن هذه النهاية المأساوية لوالي مصر. انظر: حجار، المرجع السابق، ص٢١٠ وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٨٥.

وسيمنح باشوية مصر وعكا وفقاً للشروط المتفق عليها في اتفاقية ١٥/ ٧/ ١٨٤٠م[٨٢٤].

وقد اغتنم الحلفاء سقوط طرابلس وعكا لإرغام محمد علي باشا على القبول بشروط معاهدة لندن في الوقت الذي كان الأميرال ستوبفورد يطوف بالأسطول البريطاني في الاسكندرية حيث أوعز إلى نابيير بتنفيذ المُهمة واتصل بمحمد علي باشا مهدداً أن الاسكندرية قد تلاقي المصير الذي لاقته عكا وأن محمد علي باشا يمتلك فرصة لتأسيس سلالة حاكمة وإلا فإنه قد يعود مجرد باشا كالآخرين[٨٢٥].

وقد اضطر محمد علي باشا أمام هذا الواقع إلى عقد اتفاقية مع نابيير في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٨٤٠م تعهد بموجبها بإجلاء قواته عن جميع إيالات بلاد الشام وأعادة الأسطول العثماني إلى حكومته مقابل منحه الحكم الوراثي على مصر[٨٢٦].

وحذرت بريطانيا محمد علي باشا، في حالة عدم خضوعه للسلطان العثماني، فعليه أن يتحمل النتائج والمخاطر المترتبة على ذلك. ومن جهة أخرى

---

[٨٢٤] إرادة داخلية، وثيقة رقم ١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وأيضاً: F.O.٧٨, Vol.٤٠٩, From Palmerston To Ganville, ٨ December ١٨٤٠; Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٣٢٥ ونشير هنا إلى أن الدولة العثمانية قامت بزيادة الاحتياطات والاستحكامات العسكرية في المناطق التي سيطرت عليها وخاصة في غزة. انظر: إرادة داخلية، المسألة المصرية، وثيقة عثمانية رقم ٤٦٩، استانبول، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

[٨٢٥] هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٣٠.

[٨٢٦] Ismail, Documents Diplomatiquies, Tome٢٥, N°٢٢ Guizot Au Comte De Pontois, Paris, Le Decembre ١٨٤٠, P٤٢٥; Barker, Op. Cit, Vol.٢, P٢٤٠

حاول القنصل الفرنسي العام لدى الاسكندرية كوشيليه بذل ما في وسعه ليمنع محمد علي باشا من الاستسلام والخضوع(٨٢٧).

وبعث محمد علي باشا رسالة إلى إبراهيم باشا بين له فيها حصيلة اتصالاته الدبلوماسية وأنه يجب عليه وقف العمليات الحربية والجلاء عن سائر الأراضي التي كان قد استولى عليها(٨٢٨).

وبمجرد توقيع نابيير على الاتفاقية مع محمد علي باشا عاد إلى ستوبفورد الذي رفض بدوره الاتفاقية معتبراً أن نابيير لم يكن مخول الصلاحية اللازمة لإبرامها، متهماً إياه بالتسرع في عقد الاتفاقية ورافضاً الاعتراف بها إلى أن تأتي الموافقة من قبل بالميرستون شخصياً، مما أدى إلى بروز الخلاف بين ستوبفورد ونابيير. لكن بالميرستون حسم الخلاف بموافقته على الاتفاقية، واجتمع مع ممثلي دول التحالف، مؤكداً لهم أهمية قبول الاتفاقية، وأنها تمثل حلاً وسطاً ارتضاه نابيير(٨٢٩).

وقد رفضت الدولة العثمانية الموافقة على اتفاقية نابيير، اعتقاداً منها بأنها لم تستشر في هذا الأمر، فضلاً عن أنها كانت ترغب في التخلص من محمد علي باشا إلى الأبد، وكانت هذه فرصتها الوحيدة المتاحة لها الآن على مدى خمس

---

(٨٢٧) Chales Napier, The War In Syria, Vol.١, (London: ١٨٤٢), P٩; Bulwer, Op. Cit, Vol. ٢, P٣٢٢

(٨٢٨) الأوامر والبليوردات (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٣ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م؛ رستم، المحفوظات الملكية، ج٤، ص٤٧٦.

(٨٢٩) البدري، المرجع السابق، ص٢١٣. ونشير هنا إلى أن بالميرستون أعلم قائد البحرية البريطانية ستوبفورد بموافقته على الاتفاقية، وبدوره قام ببعث رسالة إلى ستوبفورد أعلمه فيها بموافقة الحكومة البريطانية على الخطوات التي اتخذها نابيير، والتي اتخذت دون صدور تعليمات بها. انظر: البدري، المرجع السابق، ص٢١٣- ٢١٤.

وثلاثين سنة لكن تحالف الدول بقيادة بريطانيا اضطر للتدخل مرة أخرى؛ لممارسة الضغط على الدولة العثمانية لقبول الاتفاقية خاصة وأن محمد علي باشا التزم بتنفيذ بنود الاتفاقية، وإعادة الأسطول إلى الدولة العثمانية[٨٣٠].

وكان إبراهيم باشا قد أصدر أوامره إلى جميع قطاعات جيشه في أضنة وحلب ومرعش بالقدوم إلى دمشق والتجمع فيها. وفي ١٦ كانون الأول سنة ١٨٤٠م غادرت القوات المصرية دمشق وقسمت إلى ثلاثة أقسام: الأول: بقيادة أحمد منيكلي باشا الفرنساوي، ووجهته طريق العريش. والثاني: بقيادة سليمان باشا الفرنساوي، ووجهته العقبة والسويس. والثالث: بقيادة إبراهيم باشا ووجهته غزة، ومنها بحراً إلى مصر[٨٣١]. ووصل إبراهيم باشا إلى غزة في ٣١ كانون الثاني سنة ١٨٤١م ثم تركها عائداً إلى مصر[٨٣٢].

ومن الملحوظ أن فرنسا لم تستطيع أن تقدم الدعم والمساندة لمحمد علي باشا في ظل الظروف الدولية الحرجة، رغم رهانه على موقفها تجاهه، ولذلك سايرت بريطانيا والدولة العثمانية مظهرة حرصها في المحافظة على الدولة العثمانية، وبقائها وحاولت إيجاد حل مُرْضٍ للطرفين: المصري والعثماني، وإيجاد

---

(٨٣٠) الرافعي، المرجع السابق، ص٣١٣؛ البدري، المرجع السابق، ص٢١٤.

(٨٣١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٤، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣٠٠، عابدين، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وأيضاً: Ismail, Document Diplomatiques, Tome ٢٥, N°٧٢, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le٧ November ١٨٤٠.

(٨٣٢) العظمة، المرجع السابق، ص٣٠٤. لطيفة السالم، المرجع السابق، ص٥١، وأيضاً: Napier, Op. Cit, Vol.١ P٥ ونشير هنا إلى أن محمد علي باشا قدم اعتراضاً على شروط الفرمان في ١٣ شباط سنة ١٨٤١م حول مصر خاصة احتفاظ السلطان بالحق في اختيار الوريث لكل شاغر. Hurewitz, Op. Cit, Vol.١, P١٢٠

تسوية، لكنها لم توفق في ذلك بسبب منافسة ومعارضة بريطانيا لهذا التوجه، وفي ظل هذه الضغوطات تخلت نهائياً عن تقديم أية مساعدة لباشا مصر ليلقى مصيره المحتوم وينسحب من بلاد الشام لتعود مرة أخرى للحكم العثماني.

وصدرت الإرادة السنية بإعطاء إيالة مصر عن طريق الوراثة إلى محمد علي باشا، بحيث تنتقل من بعد إلى الأرشد فالأرشد من ذريته، على أن يؤدي إلى الدول العثمانية أربعين مليون قرش جزية سنوية، وأن لا يتجاوز الجيش المصري في حالة السلم عن ١٨ ألف جندي، وأن تكون السكة والأزياء العسكرية المصرية مطابقة لسكة الدولة العثمانية، وأزيائها، وأن يحظر على والي مصر إنشاء السفن البحرية(٨٣٣). وفي ١٥ شباط سنة ١٨٤١م بعث السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى محمد رشيد باشا منكراً أنه كانت له اية علاقة بالفرمان الذي أصدره السلطان العثماني حول مصر وموضحاً له أنه لم تتم استشارته أبداً في هذا الأمر(٨٣٤).

وكان ممثلو الدول الأربعة قد اجتمعوا في مقر السفارة البريطانية لدى استانبول، التزموا فيه بمسلك جماعي من جهة السلطان العثماني، وطلبوا منه منح محمد علي باشا حكماً وراثياً في مصر(٨٣٥).

---

(٨٣٣) العظمة، المرجع السابق، ص٣٠٥، وأيضاً: Napier, Op. Cit. Vol.١, P٥

(٨٣٤) Hurewitz, Op. Cit, Vol.١ P١٢٤

(٨٣٥) Ismail, Documents Diplomatiques, Tome٢٥, N°٨٠, Le Comte De Pontois Au M.Guizot, Le١٧ Decembre ١٨٤٠

وفي ٢٣ شباط سنة ١٨٤١م عقد اجتماع خاص في لندن بحضور ممثلين عن الحكومة البريطانية والروسية والنمساوية بحضور السفير العثماني لدى لندن شكيب أفندي، تناولوا فيه المسألة المصرية والخط الهمايوني الذي صدر بخصوص مصر وأسرة محمد علي باشا[٨٣٦].

وفي غضون ثلاثة أشهر من المفاوضات الدائرة بين الأطراف المعنية حثت القوى الأوروبية السلطان العثماني على تعديل الشروط التي بموجبها سيحكم محمد علي باشا وورثته مصر وتنازل السلطان عن حق اختيار الولاية، ثم تثبته بفرمان منفصل في ١٩ أيار ١٨٤١م عند ثمانين ألف درهم بدلاً من ربع إجمالي إيرادات الحكومة المصرية[٨٣٧].

وفي ١٣ تموز سنة ١٨٤١م تم إلغاء معاهدة هنكيار إسكله سي مع روسيا، وتم تبديلها بمعاهدة البوسفور[*]، أو المضيق في استانبول، وتم التصديق عليها من قبل الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا وفرنسا وبروسيا والنمسا واستراليا[٨٣٨].

وتم دعوة فرنسا للدخول في التحالف الأوروبي، وعقدت اتفاقية لندن ثانية في ١٣ تموز سنة١٨٤١م بين بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا، واسترد الباب العالي بلاد الشام وكريت والجزيرة العربية، وتم تثبيت محمد علي باشا في

---

(٨٣٦) إرادة ممتازة، ملف رقم٧، وثيقة رقم١٨٣، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

(٨٣٧) المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٨٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم٢٠٧، استانبول، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/ ١٩ آيار ١٨٤١م.

(*) جاء في هذه المعاهدة: "يصبح مضيق البحر الأسود والبحر الأبيض تحت حكم الدولة العثمانية، ولا يسمح للسفن الحربية باجتيازها، أو المرور منها وإليها". انظر: شرف، المصدر السابق، م١، ص٤١٠.

(٨٣٨) إرادة ممتازة، ملف رقم٩، وثيقة رقم ٢٢٧، استانبول، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٧هـ/٢٧ تموز ١٨٤١م.

باشوية وراثية في مصر تحت سيادة السلطان العثماني، واتفقت القوى على إغلاق الدردنيل والبوسفور أمام كافة السفن الحربية الأجنبية ما دامت الإمبراطورية العثمانية في سلام(٨٣٩).

وبعد الانتهاء من حل المسألة المصرية العثمانية وتسويتها تم الإنعام على بعض المسؤولين العثمانيين والأجانب الذين كان لهم دور في المسألة تقديراً لجهودهم؛ فقد منح ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا وساماً و ألف كيس؛ وذلك لما قدمه من خدمات جليلة للدولة العثمانية ولقاءاته ومباحثاته كدبلوماسي مع الأوروبيين(٨٤٠). كما قدمت أوسمة إلى الضباط والجنود الأجانب الذين شاركوا الجيش العثماني في حربه ضد القوات المصرية، وكذلك لرؤساء الدول التي شاركت إلى جانب الدولة العثمانية، وتم صنع مداليات لهم من الذهب والفضة والبرونز والنحاس، وسلمت هذه المداليات والأوسمة إلى الدول المعنية لإيصالها لمستحقيها(٨٤١).

---

(٨٣٩) Marriott, Op. Cit, P٢٤٤

(٨٤٠) إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم١، استانبول، بتاريخ١٢ محرم ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م. ونشير هنا إلى أنه تم تقلد المهندس العثماني ياور باشا المختص بالترسانات العسكرية سيفاً وللقائد البحري البريطاني نابيير سيفاً مع وسام وصنعت سيوف وأوسمة أرسلت إلى مستحقيها. إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم١٠، استانبول، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.

(٨٤١) المصدر نفسه، ملف رقم٦، وثيقة عثمانية رقم ١٧٠، استانبول، ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٤١م. ونشير هنا إلى أنه تم تسليم الدوق البروسي دومانيز مارن من السفارة العثمانية في باريس هدايا وأوسمة، وأبدى سروره بهذا التكريم، وقدم شكره واعتزازه بالسلطان العثماني، وكذلك منح المترجمين الأجانب الهدايا، وخاصة الذين عملوا في الخارجية للخدمات التي قدموها للدولة العثمانية. انظر: إرادة داخلية، ملف رقم٧، وثيقة عثمانية رقم١٧٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٤١م؛ المصدر نفسه، ملف رقم٧، وثيقة عثمانية رقم ١٩٤، استانبول، بتاريخ١ شعبان ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

ومجمل القول: إن بريطانيا قد لعبت دوراً رئيساً في المسالة العثمانية المصرية، واستطاعت العمل على تدويل هذه المسألة؛ ليتسنى لها إنهاء الوجود المصري من بلاد الشام، الذي كان يشكل خطراً على مصالحها، وطريق مواصلاتها وتجارتها إلى الهند، كما حذرت أي دولة من الوقوف في طريق مصالحها، والدخول معها في حرب إذا اقتضى الأمر.

وقد نجحت بريطانيا في تحقيق كل ما تريد وإنهاء الوجود المصري من بلاد الشام؛ لتظهر في نظر الدولة العثمانية المنقذ الوحيد الذي استطاع المحافظة عليها من أي اعتداء خارجي يهددها، مما أسفر عن ظهور مرحلة جديدة من العلاقات البريطانية العثمانية.

الخاتمـــــــــــــة

كانت فترة العقد الثالث من القرن التاسع عشر قد شهدت مرحلةً جديدةً فـــي العلاقاتِ المصرية العثمانية؛ حيث ضمَّ محمد علي باشا بلاد الشام إلى حكمـــه فـــي ظل متغيرات جديدة دولية ومحلية، ساهمت في نجاح الحملة المصرية علـــى بـــلاد الشام سنة ١٨٣١م، واكتملت في طور جديد من الحكم المصري لها استمرت حتـــى سنة ١٨٤١م.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- كان محمد علي باشا يطمح لضم بلاد الشام له؛ وذلك لأســباب سياســية؛ لتكون حداً فاصلاً بين مصر والدولة العثمانية، واقتصادية؛ لتكون مــصدراً للمواد الخام، وسوقاً لتصريف منتجات مصر فيها إضافةً إلى تجنيد أبنائهـــا في الجيش.

٢- حاول المصريون إيجاد إدارة جديدة في بلاد الشام وتطبيقها فيها خلافاً لمـــا كان عليه سابقاً، وهدفت هذه الإدارة إلى تحقيق الأمن والاســتقرار، ممـــا ترك أثراً في حياة السكان الاقتصادية، فازدهرت الزراعة، ونشطت حركة التجارة، لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً؛ فقـــد دب الاضـــطراب بـــسبب الثورات التي قامت ضده، وتدخلات القناصل الأوروبيين فيها.

٣- تمتع المسيحيون في ظل الحكم المصري بالحرية والتسامح الديني، وسمح لهم بارتداء القبعات، وركوب الخيل، وهدفت الإدارة المصرية من وراء ذلك إلى كسب ولاء الدول الأوروبية وصداقتها في صراعها ضد الدولة العثمانية.

٤- تباينت مواقف الدول الأوروبية من التدخل المصري في بلاد الشام ما بين معارض ومؤيد ومترقب؛ فبريطانيا كانت تراقب عن كثب التحركات المصرية لكنها لم تتخذ موقفاً من الأزمة بسبب الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها وقتئذ في حين كانت فرنسا تؤيد محمد علي باشا دبلوماسياً خدمةً لمصالحها في المنطقة، أما روسيا فكانت تعارض مثل هذا التدخل. ولذلك انطلقت مواقف هذه الدول تبعاً لمصالحها في بلاد الشام.

٥- حاول السلطان العثماني الحصول على دعم الدول الأوروبية منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام ضد واليه المتمرد محمد علي باشا ولا سيما بريطانيا، لكنها اعتذرت في هذا الوقت عن تقديم أي مساعدة للسلطان، مكتفية بتقديم المساعدة ريثما تتطور الأمور إلى الأسوأ.

٦- اعترضت كل من بريطانيا وفرنسا على عقد إتفاقية هنكيار أسكله سي بين الدولة العثمانية وروسيا سنة ١٨٣٣م، وحاولتا التدخل لإنهائها، والضغط على السلطان بعدم تنفيذ بنودها التي تتعارض مع مصالحهما في الدولة العثمانية.

٧- حاول محمد علي باشا الاستقلال عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٤م، لكن محاولته لقيت معارضة قوية من قبل بريطانيا وروسيا وحتى فرنسا؛ لأن ذلك يؤثر على مصالحهما في المنطقة وكرر هذه المحاولة سنة ١٨٣٧م لكنه لقي المصير نفسه.

٨- كان تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين واضحاً وصريحاً في شؤون الإدارة المصرية مما سبب ارتباكاً إدارياً للإدارة وأثر على شؤونها وعرقلته مما دعى إبراهيم باشا بالشكوى من تدخلاتهم، لكنه لم ينجح في وضع حد لتدخلاتهم. وبعبارة أخرى كان هؤلاء القناصل دولة داخل دولة، وأصبحت القنصليات وكراً للدسائس والمؤامرات ضد الإدارة المصرية.

٩- شهدت ثلاثينات القرن التاسع عشر نشاطاً تجارياً ملحوظاً في بلاد الشام بسبب المناخ الأمني الذي وفره الحكم المصري، وتزايدت بشكل مستمر خاصة ما بين بريطانيا ودمشق وحلب والقاهرة وبيروت، كما شهدت موانئ اللاذقية وبيروت هي الأخرى نشاطاً مزدهراً، وأصبحت هذه الموانئ تصل إليها المراكب بشكل مستمر.

١٠- كان نظام الاحتكار الذي طبقه محمد علي باشا في مصر قد أراد تطبيقه في بلاد الشام حيث احتكر صناعة الحرير، مما أضر بالحركة التجارية الأوروبية وخاصة البريطانيين الأمر الذي جعل بريطانيا تعارض مثل هذا التوجه واستطاعت أن تحصل على فرمان سلطاني بإلغاء الاحتكار،

وعقدت معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية سنة ١٨٣٨م للقضاء على مشروعه الاحتكاري إلى الأبد.

١١- أسفرت معركة نصبين بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا في ٢٤ حزيران سنة ١٨٣٩م عن هزيمة الجيش المصري، مما دعى الدول الأوروبية إلى التدخل إلى جانب السلطان سياسياً؛ حيث طالبت محمد علي باشا بالانسحاب من المناطق التي سيطر عليها، وحل الأزمة المصرية العثمانية سلمياً وأنذرت محمد علي باشا بالوقوف ضده إن رفض المصالحة مع السلطان العثماني.

١٢- استطاعت بريطانيا أن تكسب إلى جانبها روسيا والنمسا وبروسيا وحتى فرنسا، للوقوف ضد محمد علي باشا، وإعادة المناطق التي سيطر عليها المصريون إلى السلطان العثماني، وكثفت نشاطها الدبلوماسي والسياسي، واقتنعت هذه الدول بعقد مؤتمر دولي لبحث الأزمة المصرية في لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م الذي طالب والي مصر بإعادة المناطق التي سيطر عليها، ويبقى له جنوب سوريا ما عدا عكا، إضافة إلى مصر وأعطي مهلة عشرة أيام للموافقة على ذلك، لكن محمد علي رفض هذه المقررات التي جاءت في هذه المعاهدة كما حذت فرنسا الحذو نفسه.

١٣- كان للدول الأوروبية وخاصة بريطانيا دور في اندلاع الثورة من جديد على الحكم المصري، واشتركت معها الدولة العثمانية، وبثت إشاعات ضد

الإدارة المصرية، وامتدت الثورة إلى كافة مناطق بلاد الشام بدعم ومساندة البريطانيين؛ حيث أفلحت جهودها، وتقهقرت القوات المصرية شيئاً فـشيئاً أمام تزايد الثورة، حتى استكمل خروجها من مناطق بلاد الشام في نهايـة سنة ١٨٤٠م.

١٤- لم تستطع فرنسا أن تقدم الدعم والمساندة لمحمد علي باشا في ظل الظروف الدولية الحرجةولذلك سايرت بريطانيا والدولة العثمانية، وأظهرت حرصها في المحافظة على الدولة العثمانية، وبقائها لذلك حاولت إيجاد حل مـرضٍ للطرفين المصري والعثماني، وإيجاد تسوية منذ بداية الأزمة، لكنهـا لـم توفق في ذلك بسبب منافسة بريطانيا لها، وبالتالي تخلت عنه، نهائياً ليلقـى مصيره المحتوم.

١٥- كان للبريطانيين دور كبير في إنهاء الوجود المصري من بلاد الشام خلافاً لمصالحهم في المنطقة، وطريق مواصلاتهم إلى الهند، وإعادتها إلى الحكم العثماني من جديد، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية والبريطانية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة

١. الوثائق العثمانية وهي محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء/ استانبول وتشمل:

أ- الخط الهمايوني وهي:

١. خط همايون، ملف رقم ٣٥٨، وثيقة رقم ٢٠٠٣٧، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ ١١ حزيران ١٨٣١م.

٢. خط همايون، ملف رقم ٣٤٧، وثيقة رقم ١٩٧٣٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

٣. خط همايون، ملف رقم ٣٥٤، وثيقة رقم ١٩٨٨٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١١ شعبان١٢٤٧ هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٨٣٢ م.

٤. خط همايون، ملف رقم ٣٥٣، وثيقة رقم ١٩٨٦١، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٩ كانون الثاني ١٨٣٢م.

٥. خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ آيار ١٨٣٣م.

٦. خط همايون، ملف رقم ٣٦٢، وثيقة رقم ٢٠١٠٩، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

٧. خط همايون، ملف رقم ٣٥١، وثيقة رقم ١٩٨١٦أ، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٣٤م.

٨. خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

٩. خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

١٠. خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

١١. خط همايون، ملف رقم ٣٧٩، وثيقة رقم ٢٠٥٢٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٣ صفر ١٢٥٥هـ/ ١٨ نيسان ١٨٣٩م.

ب-الإيرادات وأهمها:

١. إرادة داخلية وهي:-

١- إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة دون رقم، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٢- إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم١، وثيقة رقم١، استانبول، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٣- إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم ٢٠، استانبول، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين أول ١٨٣٩م.

٤- إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٢، وثيقة رقم٣١، استانبول، بتـــاريخ ١٢٥٥هـــ/ ١٨٣٩م.

٥- إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة رقم ١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ١٢٥٦هـــ/ ١٨٤٠م.

٦- إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٣، وثيقة رقم٦٥، استانبول، بتـــاريخ ١٥ رجب ١٢٥٦هـــ/١٨٤٠م.

٧- إرادة داخلية، المسألة المصرية، وثيقة عثمانية رقم ٤٦٩، اســـتانبول، بتـــاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٦هـــ/ ١٨٤٠م.

٨- إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقـــة رقـــم١، اســـتانبول، بتـــاريخ ١٢ محـــرم ١٢٥٧هـــ/ ١٨٤١م.

٩- إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم١٠، اســـتانبول، بتـــاريخ ١١ رمـــضان ١٢٥٧هـــ/ ١٨٤١م.

١٠- إرادة داخلية، ملف رقم٦، وثيقة ١٧٠، اســـتانبول، بتـــاريخ ٢٩ رمـــضان ١٢٥٧هـــ/ ١٨٤١م.

١١- إرادة داخلية، ملف رقم٧، وثيقة عثمانية رقم ١٧٦، استانبول، بتـــاريخ ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـــ/ ١٨٤١م.

١٢- إرادة داخلية، ملف رقم٧، وثيقة رقم ١٩٤، استانبول، ١ شعبان ١٢٥٧هـــ/ ١٨٤١م.

٢. إرادة خارجية وهي:

١٣- إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم١، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

١٤- إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٣. إرادة ممتازة وهي:

١٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٧ تموز ١٨٣٩م.

١٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١١ تموز ١٨٣٩م.

١٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٢ تموز ١٨٣٩م.

١٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٦ تموز ١٨٣٩م.

١٩- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ آب ١٨٣٩م.

٢٠- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ آب ١٨٣٩م.

٢١- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٩، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ٢ أيلول ١٨٣٩م.

٢٢- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٤ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٣ أيلول ١٨٣٩م.

٢٣- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٤ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٣ أيلول ١٨٣٩م.

٢٤- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٢ أيلول ١٨٣٩م.

٢٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٥، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٤ أيلول ١٨٣٩م.

٢٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٥ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٢٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٢٠، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٢٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٢١، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٢٧ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٢٩- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٢٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٣١ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٣٠- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٣٠، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٨٣٩م.

٣١- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٣١، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ١٤ شوال ١٢٥٥هـ/ ٢١ كانون الأول ١٨٣٩م.

٣٢- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٣٦، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.

٣٣- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٤٧، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ١٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٧ آذار ١٨٤٠م.

٣٤- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقم ٤٨، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ٢٦ آذار ١٨٤٠م.

٣٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٦٥، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ١٥ ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ١٤ حزيران ١٨٤٠م.

٣٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٦٨، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ٥ تموز ١٨٤٠م.

٣٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٧٣، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ٩ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ٨ آب ١٨٤٠م.

٣٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٧٦، استانبول، أرشيف اســـتانبول، بتاريخ ١٩ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ١٧ آب ١٨٤٠م.

٣٩- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٧٨، استانبول، أرشيف اســتانبول، بتاريخ ٢٣ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ٢٠ آب ١٨٤٠م.

٤٠- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٨٩، استانبول، أرشيف اســتانبول، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٦هـ/ ١٧ أيلول ١٨٤٠م.

٤١- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٩٥، استانبول، أرشيف اســتانبول، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٥٦هـ/ ٩ تشرين الأول ١٨٤٠م.

٤٢- إرادة ممتازة، ملف رقم ٤، وثيقة رقم ١١٧، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٨٤٠م.

٤٣- إرادة ممتازة، ملف رقم ٥، وثيقة رقم ١٣٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٦ شوال ١٢٥٦هـ/ ٢٥ كانون الأول ١٨٤٠م.

٤٤- إرادة ممتازة، ملف رقم ٦، وثيقة رقم ١٧٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ٦، وثيقة رقم ١٧٥، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ٧، وثيقة رقم ١٨٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ٧، وثيقة رقم ١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ٩، وثيقة رقم ٢٢٧، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٨ رجب ١٢٥٧هـ/ ٢٧ تموز ١٨٤١م.

ج-جودت مالية، ملف رقم١١، وثيقة رقم ٩١٠٧، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

د- **مهمة مصر دفتري، ملف رقم ٨٣، وثيقة رقم ١٠٣، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.**

٢. وثائق دار المحفوظات القومية/ القاهرة وتشمل :

أ. محافظ عابدين وأهمها الأبحاث وهي:

١- الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٤٥/ ٢، عابدين، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٢- الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم ٨٩، عابدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٣- الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ١٨ جمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٤- الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٣١، عابدين، جرنال (تقرير)، يوم الأحد بتاريخ

٧ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥- الأبحاث دون رقم، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ١٧٥، عابدين، بتاريخ ٧ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٦- الأبحاث دون رقم، محفظة رقم ١٦٤، وثيقة عثمانية رقم٦، ٢٢، عابدين، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٧- الأبحاث دون رقم، محفظة دون رقم، صورة الترجمة العربية للوثيقة العثمانية رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٨- الأبحاث رقم ٢٤٨، محفظة رقم وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة رقم ١٣، عابدين، بتاريخ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م.

١٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ٥٩، عابدين، بتاريخ ٤صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

١١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية رقم ٢٢، عابدين، بتاريخ ذو الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

١٢- الأبحاث، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ٢١٨، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م.

١٣- الأبحاث، محفظة رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم٥١٨، عابدين، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٩، وثيقة رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٥ صفر١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، صورة ٥، الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

١٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

١٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٦٧، وثيقة عثمانية رقم ٦٥، عابدين، بتاريخ ٢٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م.

٢٠- الأبحاث، محفظة دون رقم، وثيقة رقم ١٠٠، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الآخر ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العربية رقم ٣١٦، عابدين، بتاريخ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م.

٢٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، صورة الوثيقة العربية رقم ٢١/١٨٨، عابدين، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٨٦، عابدين، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ١/٨٧، عابدين، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، نمرة المكاتبة ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة رقم٨٧، عابدين، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم٨٧، عابدين، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣١- الأبحاث محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ٢٦، عابدين، بتاريخ١ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٢- الأبحاث، محفظة ٢٥١، مكاتبة رقم ٢٠٦، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، صورة الوثيقة العربية رقم ٢١/١٨٨، عابدين، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٣٧، عابدين، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٣٢١، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٦- الأبحاث، محفظة ٢٦٥، وثيقة عثمانية رقم ١٢، عابدين، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٨٦ عابدين، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٥/٢٤٨، عابدين، د.ت.

٣٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة عثمانية رقم ٢١١، عابدين، بتاريخ ١٣ جمادى الثاني ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٠١، عابدين، بتاريخ من محرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٤، وثيقة عثمانية رقم ٢٣/٣٠٠، عابدين، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية رقم ١٦٩، عابدين، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة عثمانية رقم ١٥٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة رقم ١٥٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٤، ترجمة الوثيقة العربية رقم ٢٤/٢٨٦، عابدين، د. ت.

٤٦- الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، وثيقة عثمانية رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٧- الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣٣، عابدين، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٢٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٥/١٦٧، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٤٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٢٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٠- الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، وثيقة عثمانية رقم ٦٩، عابدين، بتاريخ ١٣رجب ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٥/١٩٧، عابدين، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٣/٤١، عابدين،بتاريخ ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ٤، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤١، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ٢٢٧، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٦، وثيقة عثمانية رقم ٣٤٣، عابدين، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م.

٥٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، مكاتبة رقم ٢٠٩، عابدين، بتاريخ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م.

٥٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، لوثيقة عثمانية رقم ٧١، عابدين، بتاريخ٢٣ صفر ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

٥٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم ٧١، عابدين، بتاريخ١٢٥٥هـ/ ١٥ نيسان ١٨٣٩م.

٦٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٦١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ١٦، مكاتبة رقم ١٨٧، عابدين بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٦٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٨، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم ٢٦٥، عابدين، بتاريخ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

٦٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم ٢، عابدين، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ١٧، عابدين، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية ١/١٦٤، جرنال (تقرير) من محمد شريف باشا إلى الجناب العالي، عابدين، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم ٢٩/٢٤٠، عابدين، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم١٥٨/٦، عابدين، بتاريخ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٨- الأبحاث محفظة رقم ٢٥٩، صورة المكاتبة العربية رقم ٢٩/١٦٩، عابدين، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٩- الأبحاث محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٩/٢٢٣، عابدين، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٧٠- الأبحاث محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ٢٩/١١، عابدين، بتاريخ من محرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٧١- الأبحاث محفظة رقم ٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣٠٠، عابدين، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٧٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣١٥، عابدين، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

ب. محافظ الجهادية وأهمها:

١- محفظة رقم ٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٢- محفظة رقم ١٧، ملف رقم٥، أمر من محمد علي باشا إلى بوغوص، عابدين، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

ج. محافظ بحر برا وأهمها:

١- محفظة رقم ١٨، وثيقة رقم٤، عابدين، بتاريخ جمادى الآخر، ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

د. الأوامر والبليوردات (الرسائل) الصادرة من محمد علي باشا وهي:

٤٩- مكاتبة من محمد علي باشا إلى والي صيدا، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م.

٥٠- مكاتبة من محمد علي باشا إلى والي صيدا، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م.

٥١- مكاتبة من محمد علي باشا، المجلد الأول، دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر١٢٤٧هـ/ ١٨٣١ م.

٥٢- مكاتبة من محمد علي باشا، رقم٥١، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الأربعاء، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥٣- مكاتبة من محمد علي باشا، المجلد الأول، صورة تقرير عربي منقول حرفياً رقم ٣٤، عابدين، (تقرير) يوم الخميس، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥٤- تقرير الوقائع اليومية للجيش المصري في طريقه إلى الشام من مصر، المجلد الأول، عابدين، الخميس، بتاريخ ٢١ جمادى الأول ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥٥- مكاتبة من محمد علي باشا، رقم ٥٦، المجلد الأول، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس، ١١ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥٦- تقرير الوقائع المصرية، المجلد الأول، صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٩، عابدين، يوم الخميس بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥٧- أمر من محمد علي باشا إلى بوغوص بك، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

٥٨- أمر من محمد علي باشا إلى حبيب أفندي، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

٥٩- مكاتبة من محمد شريف باشا إلى حسين باشا رقم ١٨٧، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٦٠- أمر صادر من محمد علي باشا، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٣ شوال ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

٦١- امر صادر من محمد علي باشا إلى عباس باشا، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٣- سجلات محكمة دمشق شرعية: وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية/ دمشق وهي:

١- سجل رقم ٣٢٩، دمشق، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

٢- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٩، دمشق، بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م.

٣- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢١٧، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

٤- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٢٣، دمشق، بتاريخ غزة ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٥- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٦٨، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٦- سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم ١، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٧- سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم ١٨٩، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٨- سجل رقم ٣٤١، وثيقة رقم ٤٩، دمشق، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٩- سجل رقم ٣٤٣، وثيقة رقم ٧١، دمشق بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

١٠- سجل رقم ٣٤٥، وثيقة رقم ٩١، دمشق بتاريخ ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٤-الأوامر السلطانية لولاية حلب وأهمها:

- سجل رقم ٤٥، مجلد رقم ٤٥، وثيقة رقم ٢٤١، استانبول، بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م.

٥-وثائق خاصة بفترة الحكم المصري في سوريا ولبنان:

وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق وأهمها:

- مصنف رقم ١٠٠، سجل رقم ٨، وثيقة عثمانية رقم٤، دمشق، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦- الوثائق البريطانية:

وهي محفوظة في مكتب السجلات العامة في لندن (Public Record Office):

- F.O٧٨, Vol.٢١٣, From Temple To Palmerston, ٢١ March ١٨٣٢.
- F. O ٧٨, Vol. ٢١٤, From Barker To Palmerston, ١٣ June ١٨٣٢.
- F.O. ٧٨, Vol. ٢١٤, From Palmerston To Barker, ٣ October ١٨٣٢.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٢٣, From Ponsonby To Palmerston, ٥ March ١٨٣٣.

- F. O. ٧٨, Vol. ٢٢٣, From Ponsonby To Palmerston, ٣ November ١٨٣٣.
- F.O.٧٨, Vol. ٢٢٦, From Palmerston To Campbell ,٧ January ١٨٣٣,
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٢٦, From Palmerston To Campbell, ٤ February ١٨٣٣.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٢٦, From Palmerston To William Temple, ٦ October ١٨٣٣.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ٣١ March ١٨٣٣.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٢٧, From Campbell To Palmerston, ١٩ April ١٨٣٣.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٢٧, From Ponsonby To Palmerston, ٤ May١٨٣٣.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٣١, From Barker To Palmerston, ١٧ January١٨٣٣.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٣٧, From Campbell To Polnin, ٢١ August ١٨٣٣.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٤٤, From Palmerston To Campbell, ٢٦ October ١٨٣٤.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٤٥, From Campbell To Palmerston, ١٩ June ١٨٣٤.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٤٦, From Campbell To Palmerston, ١٦ August ١٨٣٤.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٤٦, From Palmerston To Campbell, ١٩ August ١٨٣٤.

- F. O. ٧٨, Vol. ٢٤٧, From Campbell To Palmerston, ٧ October ١٨٣٤.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٢ January ١٨٣٤.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Palmerston To Campbell, ١٥ April ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ١٨ April ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٢٢ April ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Werry To Campbell, ٢ June ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٢٩ June ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٣١ June ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Campbell To Palmerston, ٥ September ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٧, From Palmerston To Campbell, ٢٣- ٢٥ December ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٨, From Campbell To Palmerston, ٢٨ September ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٨, From Campbell To Palmerston, ٥ October ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٨, From Palmerston To Campbell, ٢ November ١٨٣٥.

- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٨, From Campbell To Palmerston, ٢٢ November ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٥٨, From Campbell To Palmerston, ٢١ December ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٦٢, From Farren To Chapeaud, ٢ February ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٦٣, From Farren To Thompson, ٢٤ June ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٨١, From Palmerston To Campbell, ٩ May ١٨٣٥.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٨٣, From Moor To Ponsonby, ١٣ July ١٨٣٦.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٨٤, From Campbell To Palmerston, ٣٠ October ١٨٣٦.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٨٦, From Lamb To Palmerston, ٣ July ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٢٨٦, From Lamb To Palmerston, ٣ July ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣١٥, From Farren To Palmerston, ١٧ January ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣١٥, From Farren To Palmerston, ١٦ March ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣١٥, From Farren To Palmerston, ١٩ October ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣١٥, From Boghos To Consuls Qenerals, ١٩ Mai ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣١٨, From Campbell To Ponsonby, ٨ December ١٨٣٧.

- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, ١٩ July ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, ٢٢ September ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, ٥ October ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢٠, From Campbell To Palmerston, ٩ October ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢١, From Campbell To Palmerston, ١٣ October ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢١, From Campbell To Palmerston, ٢١ December ١٨٣٧
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢٥, From Campbell To Ponsonby, ١٩ June ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٢٩, From Campbell To Ponsonby, ٢٥ June ١٨٣٧.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٤٢, From Palmerston To Campbell, ٦ February ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٤٢, From Campbell To Palmerston, ١٠ October ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٤٢, From Campbell To Ponsonby, ٢١ August ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٤٢, From Campbell To Palmerston, ١٦ April ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٤٢, From Ponsonby To Campbell, ٢٠ May ١٨٣٨.

- F. O. ٧٨, Vol. ٣٤٢, From Campbell To Palmerston, ٩ June ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٤٣, From Campbell To Palmerston, ١ October ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٥١, From Campbell To Palmerston, ١٢ December ١٨٣٧.
- F.O.٧٨, Vol. ٣٥٤, From Ponsonby To Palmerston, ٢٧ January ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٥٤, From Ponsonby To Palmerston, ١٤ February ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٥٤, From Ponsonby To Palmerston, ٧ Mars ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٥٥, From Ponsonby To Palmerston, ١٩ Mars ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٦٨, From Nombre ١٥, ١٦ June ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٧٥, From Palmerston To Campbell, ٢٨ December ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٨٠, From Palmerston To Pouvel,, ١٨ February ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٨٦, From Palmerston To Granville,, ٥ June ١٨٣٨.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٨٦, From Palmerston To Granville,, ٨ June ١٨٣٩.
- F. O. ٧٨, Vol. ٣٩٠, From Palmerston To Melbourns, ٥ July ١٨٤٠.

- F. O. ٧٨, Vol. ٣٩١, From Palmerston To Beauvale, ١٦ July ١٨٤٠.
- F. O. ٧٨, Vol. ٤٠٥, From Hodjes To Palmerston, ١٧ June ١٨٤٠.
- F. O. ٧٨, Vol. ٤٠٥, From Hodjes To Palmerston, ٢٥ February ١٨٤٠.
- F. O. ٧٨, Vol. ٤٠٦, From Palmerston To Granville, ١١ March ١٨٤٠.
- F. O. ٧٨, Vol. ٤٠٨, From Palmerston To Granville, ٣ November ١٨٤٠.
- F. O. ٧٨, Vol. ٤٠٩, From Palmerston To Granville, ٨ December ١٨٤٠.

٢- الكتب الوثائقية المنشورة.

أ) العثمانية:

١- أقطاش، نجاتي، وبنيارق عصمت، الأرشيف العثماني فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، (عمان: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمحفوظات بالجامعة الأردنية، ١٩٦٨م).

٢- الحكيم، دعد: الأوامر السلطانية لولاية دمشق في تعيين القضاة والولاة والموظفين، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٢م).

٣- رستم، أسد: بيان لوثائق الشام وما يساعد على فهمها، المجلد الأول والثاني والثالث، (بيروت: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٨٧م).

ب) الفرنسية: (Documents Diplomatiques) وهي:

١- Adel, Ismail; Documents Commercial (١٨٢١- ١٨٣٥), Tome٢١, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, ١٩٨٠).

٢- Adel, Ismail: Documents Commercial (١٨٣٦- ١٨٤٤), Tome٢٢, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historyques ١٩٨٠).

٣- Adel, Ismail: Documents Diplomatiques Et Consulaires (١٨٣١- ١٨٣٤) Tome ٢٣, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, ١٩٨٠).

٤- Adel, Ismail: Documents Diplomatiques Et Consulaires (١٨٣٥- ١٨٣٨), Tome ٢٤, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, ١٩٨٠).

٥- Adel, Ismail: Documents Diplomatiques Et Consulaires (١٨٣٩- ١٨٤١), Tome٢٥, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, ١٩٨٠).

ج) البريطانية وهي:

٦- Barker, Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey, Vol.٢, (Newyork: The Princeton University Library, ١٩٧٣).

٧- Bulwer, Henry Lytton, The Life Of Henry John Temple, Viscount Palmerston, Vol.٢, (London: ١٨٧٤).

٨- Hurewitz, Diplomacy In The Near And Middle East (A Documentary Record: ١٥٣٥- ١٩١٤), Vol.١ (London: Princeton New Jersey, ١٩٥٦).

٤- المخطوطات:

١- ابكاريوس، اسكندر: المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية، (حمص: مطبعة حمص، ١٩١٠).

٢- نوفل، نعمة الله نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، (طرابلس: جروس بروس، ١٩٩٠م).

٥- المصادر العربية المعاصرة:

١- البالي، كامل بن حسين: نهر الذهب في تاريخ حلب، الجزء الأول، (حلب: المطبعة المارونية، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م).

٢- البيطار، عبدالرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، الجزء الثاني، تحقيق محمد بهجت البيطار، (دمشق: د.ن، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م).

٣- الحلاق، أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية ١١٤٥- ١١٧٥هـ/ ١٧٤١ ١٧٦٢م، تحقيق أحمد عزت عبدالكريم، (القاهرة: مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، د. ت).

٤- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان من ١١٩٧- ١٢٥٧هـ، نشره وعلق عليه الأب لويس معلوف، (بيروت: ١٩١٢م).

٥- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث جرت بالشام وسواحل الشام والجبل (١٧٩٢- ١٨٤١م)، تحقيق محمد محافظة، (عمان: ورد الأردنية للنشر والتو زيع، ٢٠٠٤م).

٦- الشدياق، طنوس: اخبار الأعيان، •بيروت: د. ن، ١٨٥٩م).

٧- العبد، حسن آغا: حوادث بلاد الشام والامبراطورية العثمانية، تحقيق يوسف نعيسة، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٦م).

٨- القاري، رسلان بن يحيى: ولاة دمشق في العصر العثماني، نشره صلاح الدين المنجد، (دمشق: ١٩٤٩م).

٩- شرف، عبدالرحمن: تاريخ دولت عثمانية، مجلد١، (استانبول: مطبعة سي، ١٨٩٨م).

١٠- طوسون، عمر: الجيش المصري البري والبحري، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م)

١١- قساطلي، نعمان: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، (بيروت: ١٨٧٩م).

١٢- كرشه، أندراوس، وأبيض يورغاكي: الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية، (طرابلس الشام: المطبعة الوطنية، ١٩١٢م).

١٣- مشاقة، ميخائيل: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان،(مصر: ١٩٠٨م).

١٤- مجهول، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا عن سوريا عني بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا، تحقيق أحمد غسان سبانو (دمشق، دار قتيبة، ١٩٨١م).

١٥- نوفل، نعمة الله نوفل: الدستور العثماني، المجلد الأول، (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م).

١٦- يني، جورج: تاريخ سوريا، (بيروت: ١٨٨١م).

المصادر الأجنبية المعاصرة:

١- Bowring, John: Report Commercial Statistics Of Syria, (Newyork: ١٩٧٣).

٢- Burton, Isabell: The Inner Life Of Syria Palestine And The Holy Londre, (London: ١٨٨٤).

٣- Douin, George: La Premiere Querre Syrie La Conquetese La Syrie (١٨٣١- ١٨٣٢) Tome ١, (Du Caire: ١٩٣١).

٤- Ferdinan, Perrier: La Syrie Sous Le Government De Mehemet Ali Jusquen (Paris: ١٨٤٢).

٥- Marriott: The Eastern Question An Historical Study In European Diplomacy, (Oxford: At The Larendon Press, ١٩٤٠.

٦- Napier, Chales: The War In Syria, Vol.١, (London: ١٨٤٢).

٧- Urquhart, David:٠ The Spirit Of The East, Vol.١, (London: ١٨٣٨).

٨- Urquhart David, The Spirit Of The East, Vol.١, (London: ١٨٣٨).

الصحف المعاصرة:

١- الوقائع المصرية، العدد الأول، الخميس، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

٢- الوقائع المصرية، العدد الأول، الجمعة، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٣- الوقائع المصرية، العدد الأول، الاثنين، بتاريخ ١٣ شعبان، ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٤- الوقائع المصرية، العدد الأول، الأحد، بتاريخ، ١٦ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥- الوقائع المصرية، العدد الثاني، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

المراجع العربية والمترجمة :

١- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (بيروت: دار الفكر للملايين، ١٩٤٥م).

٢- أبو الشعر، هند: اربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠- ١٩٢٨م، (عمان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٧م).

٣- أبو عز الدين، سليمان: إبراهيم باشا في سوريا، (بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٩م).

٤- أبو فخر، فندي جدعان: محمد علي والحسابات الخاطئة (١٨٣١- ١٨٤٠م) (السويداء: د.ن، ٢٠٠٠م).

٥- أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، المجلد الثاني، (استانبول: منشورات فيصل للتمويل، ١٩٩٠م).

٦- عبدالباري، محمد: الامتيازات الأجنبية، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٤م).

٧- البطريق، عبدالحميد: عصر محمد علي باشا ونهضة مصر في القرن التاسع عشر ١٨٠٥- ١٨٨٣م، (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م).

٨- البدري، محمد عبدالستار: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١م).

٩- الجرتلي، علي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢م).

١٠- الحلو، عبدالله: صراع الممالك في التاريخ السوري القديم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).

١١- الخازن، فريد: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠- ١٩١٠م، الجزء الاول، (بيروت: دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣م).

١٢- الخياط، اسعد: صوت من لبنان نقله عن الإنجليزية وعلق عليه مخائيل صوايا، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧م).

١٣- الدماصي، احمد محمد حسن: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، ١٨٠٠- ١٨٤٠م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م).

١٤- الدبس، يوسف: تاريخ سوريا، الجزء الثامن، (بيروت: ١٩٠٥م).

١٥- الرافعي، عبدالرحمن: عصر محمد علي باشا، (القاهرة: د.ن، ١٩٥١م).

١٦- الزواهرة، تيسير: تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق، (مؤتة: منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٥م).

١٧- السروجي، محمد محمود: الجيش المصري في القرن التاسع، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧م).

١٨- الشريدة، أيمن: دراسات وثائقية لجبل عجلون والكورة من خلال المحفوظات الملكية المصرية. ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، (عمان: جمعية عمّال المطابع التعاونية ١٩٩٥م).

١٩- الصباغ، ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي، العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الثاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م).

٢٠- الصابوني، أحمد: تاريخ حماه، شرحه وعلق عليه قدري الكيلاني، (حماه: المطبعة الأهلية، ١٩٦٥م).

٢١- العطار، نادر: تاريخ سوريا في العصور الحديثة، الجزء الأول، (دمشق: مطبعة الإنشاء، ١٩٦٢م).

٢٢- العظمة، عبدالعزيز: مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها، تحقيق نجدة فتحي صفوت، بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢م).

٢٣- الأسطواني، محمد سعيد: مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر ١٢٥٦- ١٢٧٧هـ/ ١٨٤٠- ١٨٦١م، (دمشق: منشورات وزارة الأعلام، ١٩٩٣م).

٢٤- الضيقة، حسن: دولة محمد علي والغرب، (المغرب: الدار البيضاء، ٢٠٠٢م).

٢٥- المقداد، خليل: حوران عبر التاريخ، (دمشق: دار حوران للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م).

٢٦- بازيلي، قسطنطين: سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩م).

٢٧- بركات، داوود: البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه الشام ١٨٣٢م عني بنشره بركات بركات، (القاهرة: المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م).

٢٨- بك، كلوت: لمحة عامة عن مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الأول، (القاهرة: مطبعة أبي الهول، د.ت).

٢٩- بيير، نوفان: تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، الجزء الأول، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م).

٣٠- جب، هاملتون: المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الثاني، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م).

٣١- حجار، جوزيف، وآخرون: أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦م).

٣٢- حسن، نزار يونس: الإقطاعات الحربية في مصر المملوكية، (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٨٨م).

٣٣- حسون، علي: العثمانيون والروس، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٣٤- خير، صفوح: غوطة دمشق، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦م).

٣٥- دومينيك، شوفاليه: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عبدالله عاقوري، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤م).

٣٦- دودويل، هنري: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد محمد عبدالخالق وعلي أحمد شكري، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة الآداب، د. ت).

٣٧- **رستم، اسد**:- ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨- ١٩٤٨م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م).

---------- الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، الجزء الأول، الثاني، الثالث، (بيروت: منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٠م).

---------- بشير بين السلطان والعزيز، القسم الثاني، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٦م).

---------- لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، القسم الثالث، (بيروت: منشورات المكتبة البولسية، ١٩٨٤م).

٣٨- ريجينكوف، م. تسكايا وسيميليا، ايرينا: سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مذكرات رحالة وتقارير يوسف عطا الله، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣م).

٣٩- رينيه، قطاوي، وجورج، قطاوي، محمد علي وأوروبا، ترجمة الفريد يلوز، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢م).

٤٠- زكي، عبدالرحمن: حملة الشام الأولى والثانية (١٨٣١- ١٨٣٩م)، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨م).

٤١- سالم، لطيفة محمد: الحكم المصري في الشام، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

٤٢- سليمان، هلا: أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣٠- ١٨٤٠م ولاية طرابلس نموذجاً، (طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٢م).

٤٣- شكري، محمد فؤاد وآخرون: بناء دولة مصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨م).

٤٤- ضاهر، مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ١٨٤٠- ١٩٩٠، (بيروت: دار الأدب، ١٩٩١م).

٤٥- ضو، الأب بطرس: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، الجزء الخامس، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧م).

٤٦- طقوش، محمد سهيل: العثمانيون من قيام الدولة الى الانقلاب عن الخلافة، (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٥م).

٤٧- عمر، عبدالعزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة، ١٩٧٥م).

٤٨- -------------: محاضرات في تاريخ لبنان الحديث، (بيروت: مكتب كريدية إخوان، ١٩٨٥م).

٤٩- عامر، محمود: المكاييل والأوزان والنقود، (دمشق: مطبعة ابن حيان، ١٩٩٧م).

٥٠- عوض، عبدالعزيز: الإدارة العثمانية في سوريا (١٨٦٤-١٩١٤م)،(القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م).

٥١- غيز، هنري: بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، تعريب مارون عبود، الجزء الأول، الجزء الثاني، (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٩م).

٥٢- غنام، سليمان: قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية ١٨١١- ١٨٤٠م، (جدة: دار تهامة، ١٩٨٠م).

٥٣- غرايبة، عبدالكريم: سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠- ١٨٧٦م (القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر، ١٩٦١- ١٩٦٢م).

٥٤- فريحة، أنيس: القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال (طرابلس: جروس بروس، ١٩٨٩م).

٥٥- قرالي، بولس: فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا، (حريصا: د. ن، ١٩٧٣م).

٥٦- كتافاكو، انطوان: فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا ١٨٣١- ١٨٤١م، علق عليه الخوري بولس قرالي، (بيروت: مطبعة العلم، ١٩٣٧م).

٥٧- كرد علي، محمد: خطط الشام، الجزء الثالث، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٠م).

٥٨- كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية –السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي

(١٨٦٠- ١٩٢٠م)، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦م).

٥٩- مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثاني، ترجمة بشير السباعي، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٨٩م).

٦٠- مارلو، جون: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة عبدالعظيم رمضان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م).

٦١- محافظة، علي: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، (بيروت: المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م).

٦٢- مؤنس، حسين: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٨م).

٦٣- نعيسة، يوسف: مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١١٨٦- ١٢٥٦هـ/ ١٧٧٢- ١٨٤٠م، الجزء الثاني، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٦م).

٦٤- --------: المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا ١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤٠م، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م).

٦٥- يانج، جورج: تاريخ مصر، من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

ب- المراجع الأجنبية:

١. Bullard, Sir Reader: Britian And The Middle East, (London: ١٩٦٣).

٢. Hoskins, Lancaster Halford: British Routes To India (London: ١٩٦٦).

٣. M. Hyamson, Albert; The British Consulate In Jersalem In Relation To The Jews Of Palestine (١٨٣٨- ١٩١٤), Part١, (London: Edward Goldston Ltd, ١٩٣٩).

٤. Kahlaf, Samir: Persistence And Change In ١٩ The Century Lebanon, (Beirut: American University Of Beirout, ١٩٧٩).

٥. Marsot, Afaf Lutfi Al-Sayyid: Egypt, The Reign Of Muhammad Ali, (Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٨٤).

٦. Rodkey, Frederick Stanley: The Turco- Egyption Question In The Relations Of England, France And Russia, (١٨٣٢- ١٨٤١), (Newyork: Russell, ١٩٧٢).

٧. Puryear, Vernon John: International Economics And Diplomacy In Near East Astudy Of British Commercial Policy In The Levant (١٨٣٤- ١٨٥٣), (London: ١٩٣٥).

٨. Sailbi, Kamal: The Modern History Of Lebanon, (Newyork: Caravan Books, ١٩٦٥.

٩. Swallow, Charies: The Sick Man Of Europe Cottoman Empire To Turkish Republic (١٧٨٩- ١٩٢٣), (London: Tonbridge, ١٩٧٣).

١٠. Tibawi, A.L: A Modern History Of Syria In Clouding Lebanon And Palestine, (London: ١٩٦٩).

١١. -------------: British Interests In Palestine ١٨٠٠- ١٩٠١ (Oxford: Oxford University Press, ١٩٦١).

١٢. Webster, Charles: The Foreign Policy Of Palmerston (١٨٣٠- ١٨٤١), Vol. ٢, (London: ١٩٥١).

١٣. Wood: A History Of The Levant Company, (London: ١٩٣٥).

الموسوعات العربية:

١- البراوي، راشد: الموسوعة الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م).

٢- غربال، محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

الموسوعات الأجنبية:

١- Benton, William: The New Encyclopedia Britannica, Vol. ١٣, ٢١ (U.S.A: International Copy Right Union, ١٩٧١).

٢- De Gruyter, Walter: The International Geographic Encyclopedia And Atlas, (Columbia: Columbia University Press, ١٩٧٩).

المعاجم والقواميس:

١- الحموي: ياقوت: الجزء الثالث، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٩م).

٢- طلاس، مصطفى: المعجم الجغرافي في القطر العربي السوري، المجلد الأول، (دمشق: المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م).

٣- رمزي، محمد: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثاني، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤م).

٤- الزركلي، خير الدين: الأعلام قاموس تراجم، الجزء الثاني، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م).

٥- سامي، شمس الدين: قاموس تركي، (استانبول، دار سعادت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م).

٦- قاموس الأعلام (تاريخ وجغرافيا لغاتتي) (استانبول: مهران، مطبعة سي، ١٣٠٦هـ).

٧- مصطفى، إبراهيم: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، (طهران: المكتبة العلمية، د.ت).

الحوليات:

١- الحكيم، دعد: سلاطين بني عثمان في ولاية حلب من خلال الأوامر السلطانية، الحوليات الأثرية السورية، العدد ٣٥،(دمشق: منشورات مديرية الآثار العامة،١٩٨٥م).

٢- شعث، شوقي: حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني، الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد٢٣، (دمشق: منشورات مديرية الآثار العامة ١٩٩٩م).

٣- عبدالكريم، أحمد عزت: التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب، المجلد الأول، (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٥١م).

المقالات والأبحاث

١- أبو سمراء، إبراهيم: المصريون في لبنان وسوريا، مجلة المشرق، العدد ٣٠، (بيروت: ١٩٣٢م).

٢- البلخي، علي يوسف: الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان التاسع عشر والعشرون، (دمشق: جامعة دمشق، نيسان- تموز ١٩٨٥م).

٣- الجميل، أمين: الطب في البلاد من مئة سنة، مجلة المشرق، العدد ٢٧، (بيروت: ١٩٣٠م).

٤- المعلوف، عيسى اسكندر: دروز حوران وحرب إبراهيم باشا، جريدة المقتطف، مجلد ٦٧، (القاهرة: ١٩٢٥م.

٥- خوري، جورج: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤١- ٤٢، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٢م).

٦- رستم، أسد: محمد علي باشا والسلطان العثماني محمود والنزاع بينهما، جريدة المقتطف، المجلد ٦٦، الجزء الخامس، (القاهرة: مايو آيار ١٩٢٥م).

٧- ------ من تاريخ الثورة الدرزية، جريدة المشرق، العدد ٣٥، (بيروت: ١٩٣٧م).

٨- ريان، محمد رجائي: مصالح فرنسا الاقتصادية في سوريا ١٥٣٥ و١٩٢٠، مجلة دراسات تاريخية، العددان، ٢٥- ٢٦، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٧م).

٩- سنو: عبدالرؤوف: العلاقات الروسية العثمانية (١٦١٧- ١٦٧٨م) مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٤- ٧٦، (بيروت: دار النشر العربية، ١٩٨٤م).

١٠- صالح، محمد حبيب: الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٦٧- ٦٨، (دمشق: جامعة دمشق، كانون ثاني- حزيران ١٩٩٩م).

١١- أبو فخر، فندي: بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا، مجلة دراسات تاريخية العدد ٢٣، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٦م).

الرسائل الجامعية:

١- أبو فخر، فندي جدعان: بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا (١٨٣١-١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف ذوقان قرقوط، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م).

٢- أبو عياش، عائدة: متسلمية غزة تحت الحكم المصري ١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م).

٣- البلخي، علي يوسف: ثورات حوران، رسالة ماجستير غير منشورة، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م).

٤- العبد الرحمن، حكمات: النقود العثمانية في سورية، دراسة تاريخية اقتصادية اجتماعية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف محمد علي عامر، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٧م).

٥- جراد، عدنان: الحكم المصري في سوريا (١٨٣١- ١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبدالكريم غرايبة (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٩م).

٦- نعمة، سكينة: أثر الفتح المصري في الاقتصاد السوري ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبدالكريم غرايبة، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٥٥-١٩٥٦م).

الملاحق

جدول بأسماء ولاة دمشق الشام من سنة ١٨٣٠- ١٨٤١م

رقم (١)

اسم الوالي	سنوات الخدمة
عبدالرؤوف باشا (صدر الأعظم)	١٢٤٤- ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٨- ١٨٢٩م.
عثمان باشا	١٢٤٥- ١٢٤٦هـ/ ١٨٢٩- ١٨٣٠م.
سليم باشا	١٢٤٦- ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٠- ١٨٣١م.
حاجي علي باشا	١٢٤٧- ١٢٤٨هـ/ ١٨٣١- ١٨٣٢م.
إبراهيم باشا المصري	١٢٤٨- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٢- ١٨٤٠م.
حاجي علي باشا	١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م

المصدر: الأوامر السلطانية، سجل رقم ٤، ص ٥٦، ٧٥.

جدول بأسماء الدبلوماسيين البريطانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام

١٨٣٢- ١٨٤١م

رقم (٢)

الاسم بالعربي	باللاتيني	الوظيفة	المكان	مدة الخدمة	المصدر
بالميرستون	Palmerston	وزير خارجية	لندن	١٨٣٠- ١٨٥١م	Encyclopedia Britannica, Vol. ١٧, Pp ١٨٧- ١٨٩.
ستراتفورد	Stratford	سفير	إستانبول	١٨٢٥- ١٨٣٣م	Encyclopedia Britannica, Vol. ٢١, Pp ٢٢٩.
لامب	Lamb	سفير	فيينا	١٨٣٣- ١٨٣٩	F.O.٧٨, Vol.٢٨٦, ٣ July ١٨٣٨
بونسنبي	Ponsonby	سفير	استانبول	١٨٣٣-١٨٤١م	F.O.٧٨, Vol. ٢٢٣, From Ponsonby To Plamerston, ٣Nove ١٨٣٣
باركر	Barker	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٢٥- ١٨٣٣م	Ibide, Vol. ٢١٤, ١٣ June ١٨٣٢.
كامبل	Campbell	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٣- ١٨٣٩م	Ibide, Vol. ٢٢٦, ٧ January ١٨٣٣.
فارن	Farren	قنصل	دمشق	١٨٣٣-١٨٣٧م	مذكرات تاريخية، المصدر السابق، ص٦٨
مور	Moor	قنصل	بيروت	١٨٣٠-١٨٣٦م	F.O.٧٨, Vol. ٢٨٣, From Moor To Ponsonby, ١٣ July ١٨٣٦.
يونغ	Young	قنصل	القدس	١٨٣٩-١٨٤٥م	Barker, Vol. ٢, P١٧٠
وري	Werry	قنصل	حلب	١٨٣٠- ١٨٣٥م	F.O.٧٨, Vol. ٢٥٧, From Werry To Campbell, ٢ June ١٨٣٥
هودجس	Hodjes	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٩-١٨٤١م	Ibide, Vol.٤٠٥, From Hodges To Palmerston, ١٧

June ١٨٤٠					
Ibide, Vol.٣٩١, From Beauvale To Palmerston, ٢٨ August ١٨٤٠	١٨٤٠	فيينا	سفير	Beauvale	بوفيل
رينيه، المرجع السابق، ص٩٠.	١٨٣٧-١٨٤١م	دمشق	قنصل	Thorm	تورم

جدول بأسماء الدبلوماسيين الفرنسيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام

١٨٣٢- ١٨٤١م

رقم (٣)

المصدر	مدة الخدمة	المكان	الوظيفة	باللاتيني	الاسم بالعربي
Ismail, Tome ٢٣, P٢٩, ٦٣, ١١٦.	١٨٣٢—١٨٣٣م	استانبول	سفير	De Varrenne	دي فارني
Ibide, Tome٢٣, P٢٢	١٨٣٢م	الاسكندرية	قنصل عام	Mimaut	ميمو
Ibide, Tome٢٣, P٣٦, ١٩٩, ٢٢٦, Tome٢٤, P١٠٠, ٣٦٠, ٤٤٠, ١٧٣, ٢٨٢, ٢٠٥, ٢١٠	١٨٣٣-١٨٣٩م	استانبول	سفير	Roussin	روسين
Ibide, Tome٢٣, P٢٢٦, ٢٧٨, ٣٣٤, ٤٠٩, ٤٣٦, Tome٢١, P٧٢, ٣٨٤	١٨٣٣-١٨٣٥م	باريس	وزير خارجية	De Broglie	دي بروجللي
Ibide, Tome٢٢, P١٦٣.	١٨٣٦-١٨٣٩م	الاسكندرية	قنصل عام	Des Lesseps	دي ليزيز
Ibide, Tome٢٤, P٢٢٢.	١٨٣٨م	بيروت	قنصل	Deval	ديفال
Ibide, Tome٢٤, P٤٤٠.	١٨٣٩م	باريس	وزير خارجية	Soult	سول
Ibide, Tome٢١, P٢٥٥, Tome٢٢, P١٧٧, Tome٢٤, P١٧٩.	١٨٣٢،١٨٣٧-١٨٤٠م	بيروت	قنصل	Jorelle Drogman	جوريل دروغمان
Ibide, Tome٢٥, P١٧٩, ١٢٤, ٢٢٢, ٣٩٢, ٣٣٧, Tome ٢٢, P٣٩٢.	١٨٤٠م	استانبول	سفير	De Pontois	دي بونتوا

دي ريجني	De Rigny	سفير	استانبول	١٨٣٤-١٨٣٥م	Ibide, Tome٢٣, P٣٦٠, ٣٣٤, ٣٠.
دي بوركيني	De Bourqueney	سفير	لندن	١٨٣٩م	Ibide, Tome٢٤, P٣٠٣.
كوشولية	Cochelet	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٩م	Ibide, Tome٢٤, P١٠٨.
سيباستياني	Se Bastiani	وزير خارجية	باريس	١٨٣٢م	Ibide, Tome٢١, P٢٥٥, Tome, P٥١, ٥٢.
بوريه	Bouree	قنصل	بيروت	١٨٤٠-١٨٤١م	Ibide, Tome٢٥, P٢٤٨, ٢٥٥, ٢٥٤, ٢٧٣.
هنري غيز	Henry Guys	قنصل	بيروت	١٨٣٣-١٨٣٧م	Ibide, Tome٢١, P٧٢, ٣٣٩, ٣٥٠, Tome٢٣, ١٩٤, Tome٢٥, P٢٩٢.
الاسم بالعربي	**باللاتيني**	**الوظيفة**	**المكان**	**مدة الخدمة**	**المصدر**
دي مولوزية	Des Meloizer	قنصل	بيروت	١٨٤١م	Ibide, Tome٢٥, P٢٦٦.
موليه	Mole	وزير خارجية	باريس	١٨٣٧-١٨٣٨م	Ibide, Tome٢٢, P١٠٣, Tome٢٣, P٢٢٢, ١٣٥, ١٨١.
تيير	Thiers	وزير خارجية	باريس	١٨٣٦-١٨٤٠م	Ibide, Tome٢٢, P١٧, Tome٢٣, P١٠٠, Tome٢٥, P٣٣٧, ٢٥٥
جويزوت	Quizot	وزير خارجية	باريس	١٨٤١م	Ibide, Tome, ٢٥, P٢٣٢, ٢٧٣, ٢٦٦.
جرانفيل	Granville	سفير	لندن	١٨٣٨	F.O.٧٨, Vol ٣٨٦, ٨ June ١٨٣٨, Bulwer, Op. Cit, Vol.٢, P٢٣٤
تاليران	Talleyran	سفير	لندن	١٨٣٢ -١٨٣٣م	حجار، المرجع السابق، ص٦٩.

جدول بأسماء الدبلوماسيين العثمانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام

(١٨٣١- ١٨٤١م)

رقـــم (٤)

الاسم	الوظيفة	المكان	المدة	المصدر
محمد رشيد باشا	صدر أعظم (ناظر خارجية)	استانبول	١٨٣٢-١٨٤١م	إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٤، ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، سامي، قاموس أعلام، م٢، ص٢٢٨٢.
ماورو باني	سفير	فيينا	١٨٣٢م	خط همايون، ملف ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، البلخي، الموقف الدولي، ص٢٠٦.
خسرو باشا	صدر أعظم	استانبول	١٨٣٢-١٨٤١م	سامي، قاموس أعلام، م٣، ص٢٠٤٤.
نامق باشا	مسؤول الدواوين في السلطنة العثمانية	استانبول	١٨٣٢م	خط همايون، ملف رقم٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٨٣، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.
شكيب أفندي	سفير	لندن	١٨٤٠م	إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم ٨٦، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٦هـ/ ١١ أيلول ١٨٤٠م.
نوري بك	سفير	باريس	١٨٤٠م	المصدر نفسه، ملف رقم٢، وثيقة رقم٣٦، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.
رأفت بك	سفير	فيينا	١٨٣٩م	المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٩، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٢٥٥هـ/ ٢ أيلول ١٨٣٩م.
فتحي باشا	سفير	باريس	١٨٣٩م	المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٤، بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٦ تموز ١٨٣٩م.
عاكف أفندي	كاتب الباب العالي	استانبول	١٨٣٩م	المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٣، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٢ تموز ١٨٣٩م.

جدول بأسماء الدبلوماسيين الروسيين والنمساويين خلال فترة الحكم المصري

لبلاد الشام (١٨٣٢- ١٨٤١م)

رقم (٥)

الاسم بالعربي	باللاتيني	الوظيفة	المكان	مدة التعين
بوتنييف[٨٤٢].	Boutenieff	سفير روسي	استانبول	١٨٣٠- ١٨٤٢م
لافيرون[٨٤٣].	Lavison	قنصل عام روسي	الاسكندرية	١٨٣٢- ١٨٣٩م
نيسلرود [٨٤٤].	Nesselrode	وزير الشؤون الخارجية	موسكو	١٨٣٢- ١٨٤١م
برينيور[٨٤٥].	Brinnur	مبعوث روسي		١٦ آب ١٨٣٩م
دي ميدم[٨٤٦].	De Medem	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٩- ١٨٤١م
نيومان[٨٤٧].	Newman	سفير النمسا	لندن	١٨٣٢- ١٨٤١م

(٨٤٢) إرادة خارجية، ملف رقم١٢، وثيقة رقم ٥٩١، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٧هـ/ ٢٤ آب ١٨٤١م، بازيلي، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٨٤٣) رينيه، المرجع السابق، ص٥٣١؛ خوري، المرجع السابق، ص٩٧.

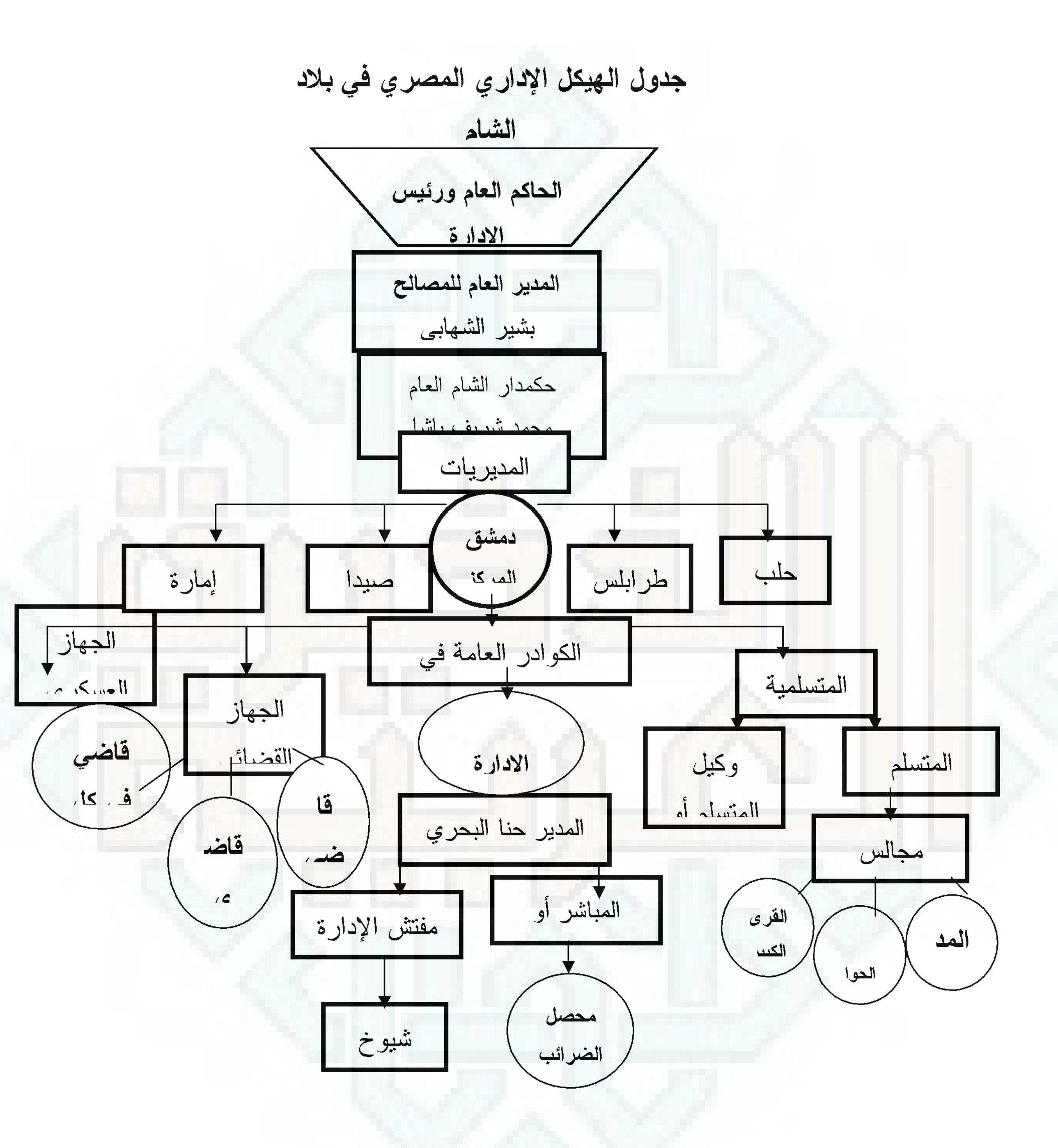
(٨٤٤) إرادة ممتازة، ملف رقم٢، وثيقة رقم ٣٦، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.

(٨٤٥) حجار، المرجع السابق، ص١٧٣.

(٨٤٦) المرجع نفسه، ص ١٣٦.

(٨٤٧) المرجع نفسه، ص٦٩.

جدول الهيكل الإداري المصري في بلاد الشام



* **المصدر:** محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٢، وثيقة رقم ١٤٧، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم ٤٤، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة رقم ٤٦٦، د. ت. محافظ بحر برا، محفظة رقم ١٨، وثيقة رقم ٤، بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، سجل محكمة شرعية دمشق، سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٦٨، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، عزت عبدالكريم، المرجع السابق، ص١٤١، وأيضاً: Perrier, Op. Cit, P٥٢

جدول بأسماء المتسلمين في بلاد الشام ورواتبهم خلال سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥

رقم (٧)

اسم الإيالة	اسم المقاطعة	اسم المتسلم	الراتب بالقروش
أضنة وطرطوس	أدنه	محمد نابي بك	٥٠٠٠
	طرطوس	يعقوب آغا	٣٠٠٠
	بياس	محمد بك	٢٥٠٠
حلب	حلب	بانبسي زاده عبدالله آغا	٥٠٠٠
	أنطاكية	خلف آغا	٢٥٠٠
	عينتاب	عارف آغا	٢٠٠٠
	كليس	زنيل آغا	٢٥٠٠
	بيلان	مصطفى بك	١٠٠٠
	بندر جسر الشغور وأريحا	علي آغا	٨٠٠
	بندر إدلب	علي آغا	١٢٥٠
	ناظر قرايا جبل سمعان وتوابعه	محمد آغا المهردار	١٠٠٠
	ناظر قرايا العمق وتوابعه	أحمد آغا شلهومي	١٠٠٠
	ناظر قرايا أريحا وتوابعها	محمد آغا رفيعا	١٠٠٠
الشام	الشام	عظمزاده حافظ بك	٨٣٣٣٠٣
	حمص	عبدالقادر آغا جعفري	٢٠٠٠
	حماه	طيفور زاده عبدالله آغا	٣٥٠٠
	المعرة	حسنين آغا	١٣٠٠
	ثلث أول الحصن	الشيخ ديب	١٠٠٠
	ثلث ثاني الحصن	الشيخ أسعد	١٠٠٠
	ثلث ثالث الحصن	الشيخ إبراهيم	١٠٠٠

المصدر: محافظ الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥٢، صورة القائمة العربية المرفقة للوثيقة العربية رقم ٣١٠/ ٢٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٨٢- ٢٨٥.

تابع جدول (٧)

اسم الإيالة	اسم المقاطعة	اسم المتسلم	الراتب بالقروش
تابع إيالة الشام	مصياف	الأمير ملحم	٢٥٠
	حزور	محمد آغا قره أوغلان	٢٥٠
	البقاع	أحمد آغا كماد	١٢٥٠
	بعلبك	الأمير جواد الحرفوش	٢٥٠٠
	راشيا	الأمير سعد الدين الشهابي	٣٠٠٠
	حاصبيا	الأمير أحمد الشهابي	٢٥٠٠
	اربد وعجلون	مصطفى آغا حمدان	٢٠٠٠
	حوران	حسين بك إبراهيم	١٢٥٠
	القنيطرة والجيدور	محمد آغا	١٢٥٠
	دروز حوران	عمر آغا العابد	١٢٥٠
	ناظر قرايا وادي العجم وإقليم البُلان	عبدالله بك	١٠٠٠
	ناظر قرايا جبل القلمون	أنيس آغا مهايني زاده	١٠٠٠
	ناظر قرايا المرج والغوطة	أمين آغا شحرور	١٠٠٠
طرابلس	طرابلس	شريف زاده يوسف آغا	٤٥٠٠
	صافيتا	عثمان آغا	٢٥٠٠
	عكا	مصطفى بك	٢٥٠٠
	وكيل متسلم ربما الفرزلية	فيروز بك	١٠٠٠
	المشفرة	إبراهيم آغا	٥٠٠
	طرطوس	محمد آغا	٥٠٠

تابع جدول (٧):

جدول رقم ٧

اسم الإيالة	اسم المقاطعة	اسم المتسلم	الراتب بالقروش
اللاذقية	اللاذقية	خليل آغا ورده	٣٥٠٠
	المرقب والخواربي والقدموس	أحمد آغا عدره	١٤٠٠
	جبل الأكراد والباير	أحمد آغا عدره	٧٥٠
	البوجاق وصهيون والبهلولية	أحمد آغا عدره	٧٥٠
	السمت القبلي	ويني علي	٥٠٠
	القردام والمهالبة		٦٠٠
	المزيرعة		٤٠٠
صيدا	صيدا	عارف آغا	٢٠٠٠
	بيروت	حسنين أفندي	٢٥٠٠
	تبنين	الشيخ طالب الزين	١٥٠٠
	الشقيف	الشيخ علي	١٥٠٠
	جباع	أحمد آغا دزدار	١٥٠٠
	صفد	إبراهيم عبدالعال	٥٠٠
	طبريا	الشيخ سليمان أبو ريه	٥٠٠
	الناصرة	الشيخ علي	٥٠٠
	ساحل عكا	الشيخ علي	٥٠٠
	حيفا وساحل عتليت	عبدالله بك	٧٥٠
	شفا عمر	محمد عبدالرزاق	٥٠٠
	الشاغور والجبل	محمد عبدالرزاق	٥٠٠
	صور	حسن آغا	١٠٠٠

جدول بأسماء القرى التي تم إعمارها في حلب مع مزارعها ومساحة الأراضي التي زرعت فيها خلال سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م

رقم (٨)

اسم القرية	عدد الأفدنة(*)	اسم القرية	عدد الأفدنة
تل كرانية	١١	قره ضاشلي	١٣
القناطر	٦	طوخلا	٣٥
بوابية	٨	جاط	٣
تل كالس	٩	الزادات	٧
جبل العيس	٦٠	عين البيضة	٢
الحميدي	٢٧	يوسف باكيه	٣
خلصة	١٠	كفرنبين	٥
الجعارة	١٠	العمرونية	٩
عقربات	١٠	السمسمية	٨
فجدان	١٠	الرصافة	١
جوجة	٣٢	خلصة	١٠
كويرس	٣٢	الجفرة	٢٠
البريج	١٠	البرج	١٠
عيرانزي	١٠	سنعاية	١٠
أليشة	١٥	ريّان	١٩
اسبين	٦	تل المكسور	١٥
صوران	١٠	أعران	١٣
فاح	١٤	ديرقاق	٢٤
حجيرة	٨	بلاط	٢٠
قبة	١٢	مران	٧
حربيل	٢	تل أرمال	٦
كاورايلي	١٣	غنمة	١٣

(*) الفدان: مقدار من الأرض الزراعية مساحته $333\frac{1}{3}$ قصبة مربعة أو ٤٢٠٠ متر مربع بتقريب الكسر. انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص٦٨٤.

تابع جدول (٨)

اسم القرية	عدد الأفدنة(*)	اسم القرية	عدد الأفدنة
محسنلي	١٣	قوندري	٥
الحلوانجي	١٣	هملين	٢
عرب حسن	١٣	حاج مخلي	٣
منيخ	٥٠	دوه هيوك	٤
شبيب	٣	شريع	٢١
الجوجرة	٣	تل اشغيب	١٠
تل اشعير	٢	تركان	٢٨
المقبلة	٩	نيرب حلب	١١
الدكنك	٥	السرلسن	١٣
درسلونة	٩	عسان	٣٢
كفر شيخاية	٦	يلعرن	١١
دولبية	٨	تله	٢
انقراطة	٦	مرديخ	٦
عيطين	٢٢	طلحين	٩
تل علم	٢٣	شدود	٦
برشاية	١٧	سوسيان	٧
قبة شيخ	١٥	سوسنباط	٧
قديران	١٣	الجدث	٥
بيرة الباب	١٨	نعمان	٥
طومان	٢٠	زيتان المصنع	٦
الدهبية	٤	المية	٩
حرسزبونار	١٦	تونكي هيوك	٧
أدا	١٧	كوجك مبطل هيوك	٧
صاوق صوتولعى	٩٠	قوذاغي	٦

(*) الفدان: مقدار من الأرض الزراعية مساحته $333\frac{1}{3}$ قصبة مربعة أو ٤٢٠٠ متر مربع بتقريب الكسر. انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص٦٨٤.

تابع جدول (٨).

اسم القرية	عدد الأفدنة(*)	اسم القرية	عدد الأفدنة
مير ميران	٦	يلدوان	٢٥
أوزون كيلا	٦	قسطل الحمام	٧
صوحق	٢٢	تليات	٧
باشوكوي	١٢	كفرقالو	١٤
حمام	١٢	أق بنار	٦١

المصدر: محافظ الأبحاث، رقم٧٧، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة رقم ١٧٠/ ٢٣ عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأولى، ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ص٢٣، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٦٤- ٢٦٨

(*) الفدان: مقدار من الأرض الزراعية مساحته $333\frac{1}{3}$ قصبة مربعة أو ٤٢٠٠ متر مربع بتقريب الكسر. انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص٦٨٤.

جدول بالقوات المصرية المتمركزة في بلاد الشام خلال سنة ١٨٣٧م

رقم (٩)

السنة ١٨٣٧			السنة ١٨٣٧		
اسم الآلاي ورقمة المشاة	مكان التمركز	التعداد (ضباط، ضباط صف وأفراد)	اسم الآلاي ورقمه تابع المشاة	مكان التمركز	التعداد (ضابط وضباط صف وأفراد)
حرس (جارديا)١	عينتاب	٣٠٤٨	حرس جارديا١	انطاكية	٧٩٦
حرس جارديا٢	مرعش	٢٦٤٥	حرس ٢	بيسان	٨٤٤
حرس جارديا٣	حلب	٢٤٣٥	١	اورفه	٨٢٥
٢	عينتاب	٢٢٥١	٢	زنييه	٨٣٠
٤	مرعش	٢٥٩٣	٤	أدنة	٦٧٨
٥	أذنة (أضنة)	٢٦٢٩	٦	دمشق	٧٧٠
٦	كلس	٢٣٢٦	٧	طرطوس	٧٤٢
٩	حلب	٢٣٠٤	٨	دمشق	٧١٢
١٠	حلب	٢٠٥٤	١٠	عكا	٧٦٨
١١	أورفة	٢٣٣٨	١١	كلس	٧٥٦
١٢	عينتاب	٢٣٢٦	١٢	طرطوس	٦٢٢
١٤	حلب	١٩٨٨	١٣	اورفه	٨٠٦
١٧	أورفه	٢٣٦٩	المدفعية	حماه	١٣٧٢
١٨	عكا	٢٠٤٩	حرس١	حمص	٩٨٤
٢٢	اورفه	٢٢١٢	حرس ١	دمشق	١٠٠٧
٢٤	أنطاكية	٣١٣١	حرس ٢	حلب	١٩٤٩
٢٥	القدس	١٧٥٥	حرس ٣	عكا	٣٣٧
٢٩	أذنة (أضنه)	٣١٧٢	بلوكات ٤	المجموع	٥,٦٤٩
٣٠	حماة	٢٩٢٥	المهندسون	عكا	٨١٢
٣١	حلب	٢٤٠١	أورطة ١	ادلب	٧٥٨
٣٤	كلس	٢٥٦٤	أورطة ٢	المجموع	١,٥٧٠
	المجموع	٥١,٥٤٦			

المصدر: عمر طوسون، الجيش المصري، ص١٦٨- ١٧١.

جدول قطعات الجيش المصري النظامية سفن الأسطول المصري وأماكن تمركزها في بلاد الشام سنة ١٨٣٩م رقم (١٠)

اسم الألاي	النوع	مكان التمركز	التعداد (ضباط ضباط حق، افراد)
الألاي الأول	مدفعية الحرس	حماه	١٣٧٢
الألاي الثالث	مدفعية الحرس	حلب	١٩٤٩
الألاي الأول	مدفعية الراكبة	حمص	٩٨٢
الألاي الثاني	مدفعية الراكبة	دمشق	١٠٠٧
أربع كتائب	من المدفعية	عكا	٣٣٧
الألاي الأول	من مشاة الحرس	عينتاب	٢٠٤٨
الألاي الثاني	من مشاة الحرس	مرعش	٢٦٤٥
الألاي الثالث	من مشاة الحرس	حلب	٢٤٣٥
الألاي الثاني	من المشاة	عينتاب	٢٢٥١
الألاي الرابع	من المشاة	مرعش	٢٥٩٣
الألاي الخامس	من المشاة	ادنة (أضنة)	٢٦٢٩
الألاي السادس	من المشاة	كلس	٢٣٦٢
الألاي التاسع	من المشاة	حلب	٢٣٥٤
الألاي العاشر	من المشاة	حلب	٢٠٥٤
الألاي ١١	من المشاة	اورفه	٢٣٣٨
الألاي ١٢	من المشاة	عينتاب	٢٣٢٦
الألاي ١٤	من المشاة	جلب	١٩٨٨
الألاي ١٧	من المشاة	اورفه	٢٣٦٩
الألاي ١٨	من المشاة	عكا	٢٠٤٩
الألاي ٢٢	من المشاة	اروفه	٢٢١٢
الألاي ٢٤	من المشاة	إنطاكية	٣١٣١
الألاي ٢٥	من المشاة	القدس	١٧٥٥
الألاي٢٩	من المشاة	ادنة (أضنة)	٣١٧٢
الألاي٣٠	من المشاة	حماه	٢٩٢٥
الألاي ٣١	من المشاة	حلب	٢٤٠١

تابع جدول رقم (١٠)

اسم الألاي	النوع	مكان التمركز	التعداد (ضباط ضباط حق، افراد)
الألاي ٣٤	من المشاة	كلس	٢٥٦٤
الألاي١	من فرسان الحرس	اللاذقية	٧٩٦
الألاي ٢	فرسان الحرس	بيسان	٨٤٤
الألاي ١	من الفرسان	اورفه	٨٢٥
الألاي ٢	من الفرسان	زمية	٨٣٠
الألاي ٤	من الفرسان	ادنة (اضنة)	٦٧٨
الألاي ٦	من الفرسان	دمشق	٧٧٠
الألاي ٧	من الفرسان	طرطوس	٧٤٢
الألاي ٨	من الفرسان	دمشق	٧١٢
الألاي ١٠	من الفرسان	عكا	٧٦٨
الألاي ١١	من الفرسان	كلس	٧٥٦
الألاي ١٢	من الفرسان	طرطوس	٦٦٢
الألاي ١٣	من الفرسان	اروفة	٨٠٦
الألاي ١	من حملة البلطجية	عكا	٨١٢
أورطتان	من حملة البلطجية	طرابلس	١٦٤١
أورطتان	من المهندسين	ادلب	٧٥٨

المصدر: عمر طوسون: الجيش المصري، ص١٦٨– ١٧١

جدول يبين الرتب العسكرية المصرية في بلاد الشام والرواتب التي تقاضوها

رقم (١١)

اسم الرتبة	الراتب المقبوض في السنة بالكيس	الراتب المقبوض في الشهر بالقرش
مير لواء (أمير لواء)	٢٥٠	
الميرالاي (أميرلاي) عميد	٢٠٠	
القائمقام (عقيد)	٦ أكياس[٨٤٨] في الشهر	
البكباشي (مقدم)	٥ أكياس في الشهر	
الصاغ قول اغاسي (رائد)		١٢٥٠
محاسبي أول		٩٠٠
اليوزباشي (نقيب)		٥٠٠
الملازم أول		٣٠٠
الملازم أول في المدفعية		٣٦٠
الملازم ثاني في المدفعية		٣٠٠
الباش جاويش (رقيب)		٤٠
الأمباشي (عريف)		٢٥
الجندي النفر		١٥

المرجع: أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٦٨، السروجي، المرجع السابق، ص٢٨٩

---

(٨٤٨) **الكيس يساوي خمسمائة قرش**

Abstract

Al- Nawasrah, Qassem M.A. (٢٠٠٦)

The British And French Position Of Egyptian Reign Of Bilad Al-Sham ١٢٤٧- ١٢٥٧ Hijri Dating ١٨٣١- ١٨٤١

Supervisor

Prof. Dr. Mohammad Rajai Rayyan

The ٣٠s of the nineteenth century have had a new stage of Egyptian- ottoman relations. This period was characterized by the total control of Mohammad Ali Basha of all Bilad Al- Sham. This control has led to different positions by European countries according to the interest of each of these countries.

In this study, the researcher attempted to provide a clear' picture of the British and French positions toward the Egyptian interference in Bilad Al- Sham during the period from ١٨٣١-١٨٤١.

The study included: an introduction, resources and references analysis, five chapters, conclusion, resources and references list, and finally appendices. The researcher began the study by analyzing the resources and references used by the researcher in this study. The first chapter addressed the Egyptian reign of Bilad Al- Sham. The second chapter addressed the British and French positions from the beginning of Egyptian interference in Bilad Al- Sham, until Mohammad Ali bash attempt to gain independence in ١٨٣٤. The third chapter

addressed the British and French councils' interference in Egyptian's administration in Bilad Al- Sham. The forth chapter addressed Mohammad Ali Basha control over trade in Bilad Al- Sham.

The fifth chapter addressed the development of British and French position since Mohammad Ali Basha has declared his wish of independence in ١٨٣٧ until the departure of Egyptians from Bilad Al- Sham in ١٨٤١.

The study concluded that each of Britain and France had different positions. Since the beginning of Egyptian interference in Bilad Al- Sham, Britain was observing what was happening, then declaring its position. After that, Britain changed its position after signing Unkiar Skelessi Eskala sea between ottoman empire and Russia in ١٨٣٣.

This agreement was against Britain's interests as it threatened it's interests in the region, especially the route to India. Britain employed it's objecting position toward the agreement when it was able to held London conference in the ١٥th of July ١٨٤٠ to solve the Egyptian ottoman crisis. The conference warned Mohammad Ali Basha to withdraw from the regions he controlled previously within to ten days. If not, Mohammad Ali Bash would no longer be the governor of Egypt Mohammad Ali Basha responded to these pressures and withdraw from Egypt. On the other hand, France supported Mohammad Ali Basha and was his ally from the beginning of the Egyptian interference in Bilad Al- Sham and till interference in Bilad Al- Sham and till the end of the interference. France attempted to make things

better between ottoman empire and Mohammad Ali Basha, but did not succeed because of the British objection. Britain attempted to stand in the way of French interests in the region and failing its projects, which resulted in the abandonance of France of these attempts and her ally Mohammad Ali Basha who faced his doomed desting.